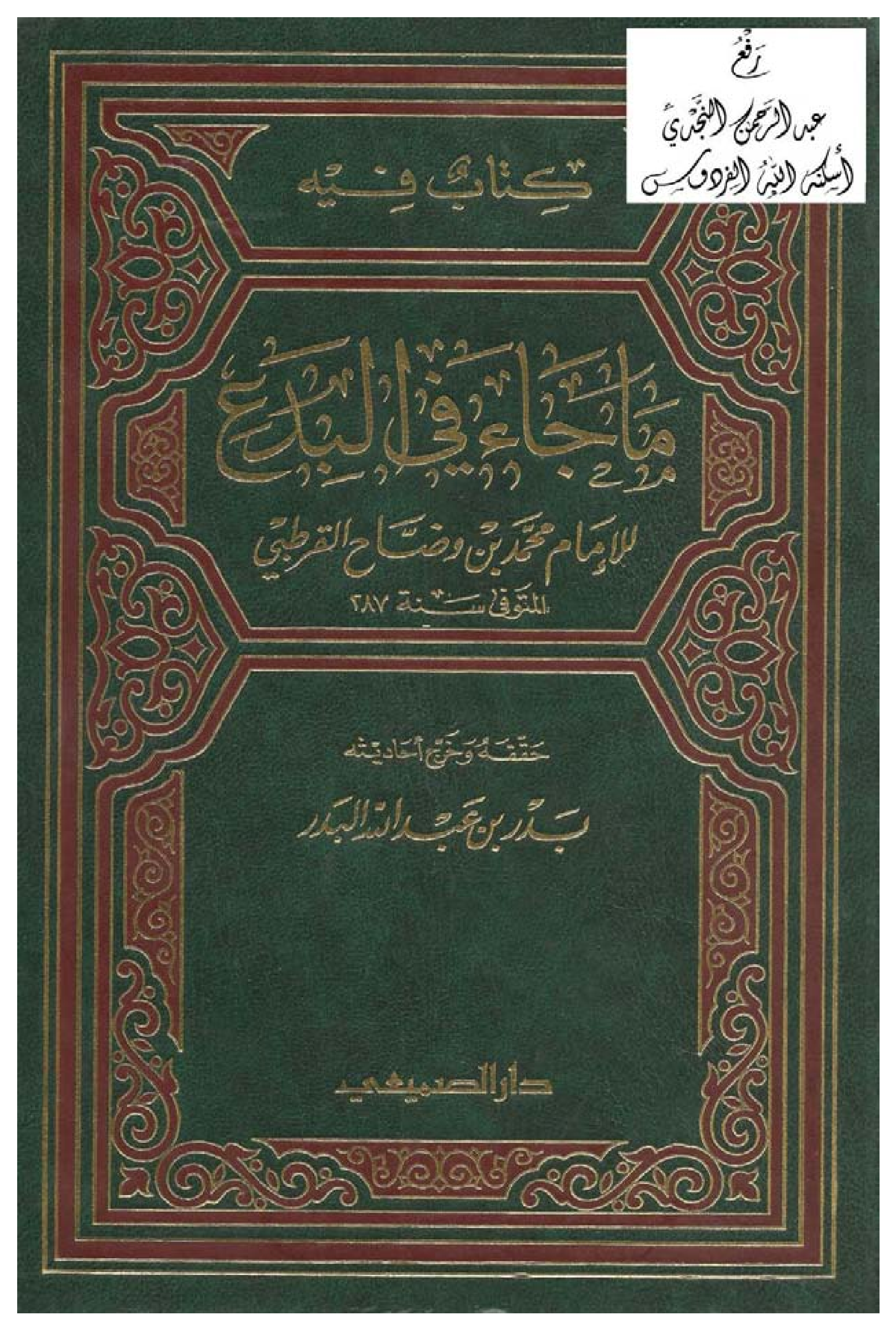
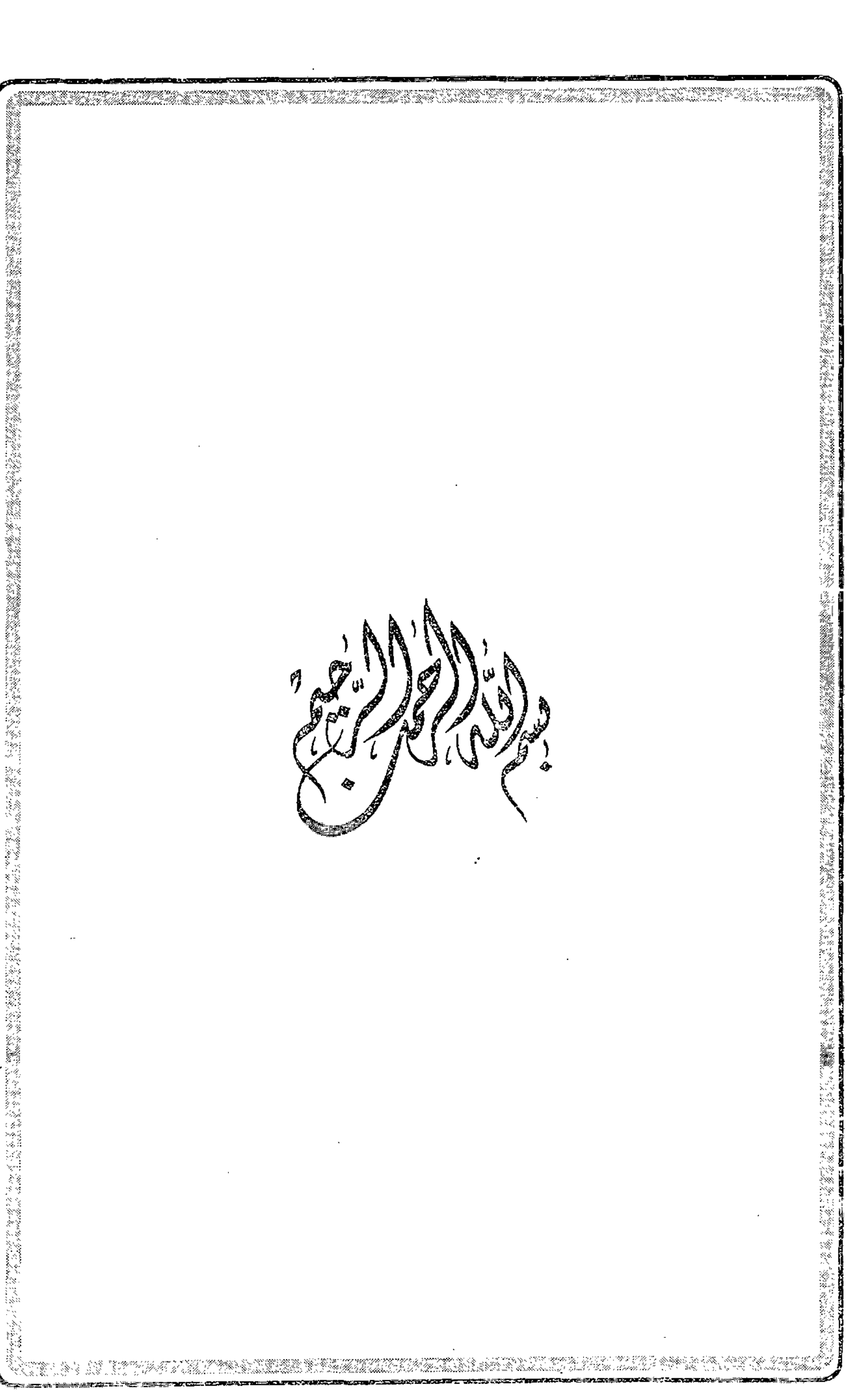
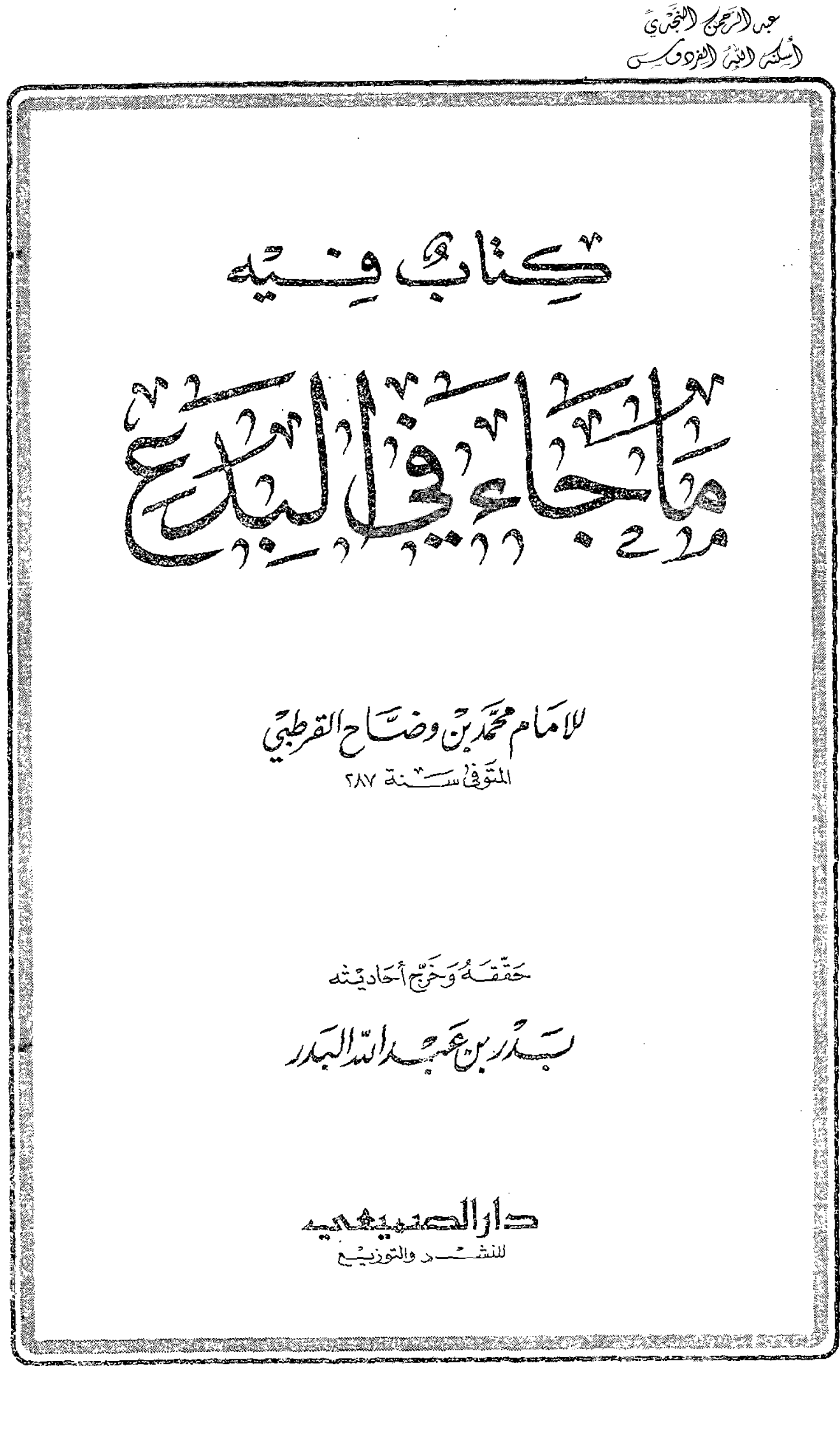


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
كتاب فيه
ما جاء في البدع
للإمام محمد بن وضاح القرطبي
المتوفى سنة ٢٨٧
حققه وخرج أحاديثه
بدر بن عبد الله البدر
دار الصميعي

كتاب فيه

ما جاء في البدع


بسم الله الرحمن الرحيم



كتاب فيه
ما جاء في البدع

للإمام محمد بن وضاح القرطبي
المتوفى سنة ٢٨٧

حققه وخرج أحاديثه
بدر بن عبد الله البدر

دار الصميعي
للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

١٤١٦هـ - ١٩٩٦م

دار الصميعي للنشر والتوزيع

هاتف وفاكس: ٤٢٦٢٩٤٥ - ٤٢٥١٤٥٩

الرياض - السويدي - شارع السويدي العام

ص.ب: ٤٩٦٧ - الرمز البريدي ١١٤١٢

المملكة العربية السعودية

مقدّمة المحقّق

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هاديَ له، وأشهد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له، وأنّ محمداً عبده ورسوله.

أمّا بعد، فإنّ خير الكلام كلامُ الله عزّ وجلّ، وخيرُ الهدي هدي محمد ﷺ، وشرَّ الأمور محدثاتُها، وكلَّ محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكلّ ضلالة في النار.

وبعد، فقد بعث الله ـ عزّ وجلّ ـ محمّداً ﷺ رسولاً إلىٰ كافة البشر، وأمر أمّته باتباعه، وجعل رحمته ـ عزّ وجلّ ـ منالاً لمن قام بأمره عزّ وجلّ واتبع رسوله ﷺ وذلك بقوله سبحانه وتعالىٰ ﴿**ورحمتي وسعت كل شيء فسأكتبها للذين يتقون ويؤتون الزكاة والذين هم بآياتنا يؤمنون * الذين يتبعون الرسول النبي الأميّ الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون**﴾ [الأعراف: ١٥٦ ـ ١٥٧].

وكذا تبين هذه الآية: أن فلاح العبد إنما هو بالإيمان بالرسول ﷺ وتأييده ونصره واتباع الهدى الذي أتىٰ به، مما ينبىء أنّ الذي يصنع خلاف ذلك فإنما هو حليف الخسران والخيبة، وكذا تنبىء بعدم نيله رحمة الله عزّ وجلّ والشقي كل الشقاوة من اتصف بذلك.

ثم بيّن عز وجل أنّ الهداية يتصف بها من اتبع المصطفىٰ ﷺ وذلك بقوله في الآية التي تتلو الآيتين السابقتين: ﴿**واتبعوه لعلكم تهتدون**﴾ [الأعراف: ١٥٨].

وجعل سبحانه اتباع رسوله ﷺ علامةً لمحبته عزّ وجلّ ووسيلة لمغفرته بقوله: ﴿**قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم**﴾ [آل عمران: ٣١].

فالرسول ﷺ «نسخت شريعتُه كُلَّ شريعة، وشملت دعوته كل أمة، فلم يبق لأحد حجة دون حجته، ولا استقام لعاقل طريق سويّ لأحب محجته، وجمعت تحت حكمتها كل معنىٰ مؤتلف، فلا يسمع بعد وضعها خلاف مخالف ولا قول مختلف، فالسالك سبيلها معدود في الفرقة الناجية، والناكب عنها مصدود إلىٰ الفرق المقصرة أو الفرق الغالية، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الذين اهتدوا بشمسه المنيرة، واقتفوا آثاره اللائحة وأنواره الواضحة وضوح الظهيرة، وفرقوا بصوارم أيديهم وألسنتهم بين كل نفس فاجرة ومبرورة، وبين كل حجة بالغة وحجة مبيرة، وعلى التابعين لهم علىٰ ذلك السبيل وسائر المنتمين إلىٰ ذلك القبيل وسلّم تسليماً كثيراً».[١]

وقال التابعي الجليل ميمون بن مهران في قوله تعالىٰ: ﴿**فإن تنازعتم في شيء فردوه إلىٰ الله والرسول**﴾ [النساء: ٥٩]. قالوا: الرد إلىٰ الله: إلىٰ كتابه، والرد إلىٰ رسول الله ﷺ إذا قبض إلىٰ سنته[٢].

---

(١) ما بين القوسين من «الاعتصام» للشاطبي (١: ١٧ ـ ١٨).

(٢) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٥: ١٥١) وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢: ١٨٧، ١٩٠). والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١: ١٤٤) وغيرهم، وإسناده صحيح.

وما ذلك إلاّ أنّ الشرع قد كمل لقول الله عزّ وجلّ: ﴿**اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا**﴾ [المائدة: ٣].

فالابتداع في الشرع يعد خطراً عظيماً، لأن لسان حال المبتدع يقول: ما أنا عليه خير من هدي محمد ﷺ، أو أني علمت شيئاً لم يعلمه الرسول ﷺ!!

فما من بدعة تستحسن أو تشرع إلا هدمت في مقابل ذلك سنةً عن رسول الله ﷺ، كذا ورد عن بعض علماء السلف رحمهم الله.

ولذا لم يقف علماؤنا الأفاضل إزاء ما استحسنه المبتدعة موقف المتفرج، بل صنفوا مصنفاتٍ بَيَّنوا فيها ذم الابتداع بأدلةٍ من الكتاب والسنّة وأقوال الصحابة والتابعين وأئمّة السلف رضوان الله عليهم أجمعين، منها الكتاب الذي بين يديك وهو كتاب «ما جاء في البدع» للإمام محمد بن وضاح القرطبي، والذي تتابع بعض المصنفين في الموضوع ذاته على الاستفادة منه كما سيأتي في فصل إثبات نسبة الكتاب إليه.

فمن المصنفات في هذا الموضوع:

١ ـ الحوادث والبدع، لأبي بكر محمد بن الوليد بن محمد بن خلف الطرطوشي (ت ٤٧٤).

٢ ـ كتاب الباعث على إنكار البدع والحوادث لشهاب الدين أبي محمد عبد الرحمن بن إسماعيل المشهور بأبي شامة (ت ٦٦٥ هـ).

٣ ـ الاعتصام لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠ هـ).

٤ ـ الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١).

وأما في عصرنا هذا فأشمل ما رأيت في دراسة هذا الموضوع والكلام فيه كتاب «حقيقة البدعة وأحكامها» وهو من تأليف سعيد بن

ناصر الغامدي ويقع في مجلدين، كتبه كرسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العقيدة، فأهم ما نشير إليه في رسالته أنّه ذكر تعريف البدعة وأسباب ظهور البدع، وأنواع البدع، وأحكام المبتدعة، وطوائف المبتدعة، ودراسة للمصنفات في البدع وغير ذلك من فوائد جمة، لذا ننصح القارىء الكريم بالاطلاع عليها. ففيه الغنية.

وأما الكتاب الذي بين يديك ـ أخي القارىء ـ قد طبع بدمشق سنة ١٣٤٩ هـ الموافق ١٩٢٨ م بتحقيق أحمد محمد دهمان، عن النسخة الظاهرية وهي نسخة سقيمة مليئة بالأخطاء، ولم يصوب محققها منها إلا النزر اليسير، كما لم يخدم أحاديثها من جهة الصناعة الحديثية تخريجاً وتعليقاً عليها، ولم يضع فهرساً لها، مما استدعىٰ خدمة تليق بشأن هذا الكتاب.

ثم صورته كما هو دار البصائر سنة ١٤٠٠ هـ الموافق ١٩٨٠ م، وها نحن نقدمه للقارىء الكريم في حلة جديدة بتحقيقه علىٰ نسختين خطيتين، وبتخريج أحاديثه وآثاره، وتصويب ما وقع فيه من أخطاء، وصنع بعض الفهارس له، معتمدين في ذلك علىٰ الله عزّ وجلّ راجين منه حسن القبول، وأن يجعله خالصاً لوجهه عزّ وجلّ، إنه ولي ذلك والقادر عليه[١].

كتبه

بدر بن عبد الله البدر

---

(١) ثم اطلعت علىٰ تحقيق جديد لكتاب «كتاب الحوادث والبدع» بقلم عبد المجيد تركي، فإذا به يذكر في خاتمة تحقيقه له أنّ كتابنا هذا قد طبع بمدريد سنة ١٩٨٨ بعناية الباحثة الإسبانية م. إ. فِيرُّو M.I.Fierro، وأنها حققت نصه ثم ترجمته إلىٰ الإسبانية، ووصف عملها بالجودة.

وأقول: لم أطّلع علىٰ نشرتها له، ولعل الله ييسر لنا الحصول عليها.

ترجمة موجزة للمصنِّف

● هو أبو عبد الله بن محمد بن وضاح بن بزيع[1] مولىٰ عبد الرحمن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان.

● أكثر المصادر التي ترجمت له ذكرت أنّ مولده كان في سنة تسعٍ وتسعين ومئة بقرطبة، وأما الذهبي في «التذكرة» (٢ : ٦٤٦) فقال: «ولد سنة تسعٍ وتسعين أو سنة مائتين».

ونقل ابن الفرضي عن عثمان بن عبد الرحمن ـ وكان من أعلم الناس بأمر ابن وضاح أنه ولد في سنة ٢٩٩ في أولها أو في آخرها، كان لا يثبت حقيقة ذلك.

● قال ابن الجزري: روىٰ القراءة عن عبد الصمد بن عبد الرحمن عن ورش، وله عنه نسخة، وسمع منه الاختلاف بين نافع وحمزة من تصنيفه، وروىٰ عنه عدد القرآن علىٰ عدد المدني الأول. قال الداني: ومن وقته اعتمد أهل الأندلس علىٰ رواية ورش، وصارت عندهم مدونة، وكانوا قبل ذلك معتمدين علىٰ رواية الغاز بن قيس عن نافع.

● قال أبو الوليد ابن الفرضي: رحل إلىٰ المشرق رحلتين إحداهما سنة ثمان عشرة ومائتين. لقي فيها سعيد بن منصور، وآدم بن أبي إياسٍ العسقلاني، ويحيىٰ بن معين، وأحمد بن حنبل، وزهير بن حرب، وإبراهيم بن حسان الأطرابلسي وغيرهم. ولم يكن مذهبه في

(١) على وزن عظيم كما في «اللسان» لابن حجر (٥:٤١٦)

رحلته هذه طلب الحديث، وإنما كان شأنه الزهد وطلب العُبَّاد، ولو سمع في رحلته هذه لكان أرفع أهل زمانه درجة وأعلاهم إسناداً.

● مشائخه:

ذكر ابن الفرضي أنّ عدة الرجال الذين سمع منهم ابن وضاح بلغوا خمساً وسبعين ومائة رجلاً، أما ابن عساكر فقد نقل في «تاريخ دمشق» عن ابن الفرضي أنّ عدتهم مائة وخمس وستون رجلاً، فلعلّ ثمة تحريفاً وقع في أحد المصدرين.

هذا، وبالنظر في المصادر التي ترجمت والتي اطلعت عليها جمعت عدداً من أولئك المشائخ أذكرهم مرتبين علىٰ حروف الهجاء مع ذكر المصادر التي أشارت إلىٰ رواية المصنف عنهم، وأرمز إلىٰ: «جذوة المقتبس» بـ (ج)، و «تاريخ دمشق» بـ (د)، و «تاريخ علماء الأندلس» (ع)، و «بغية الملتمس» بـ (س):ـ

١ ـ آدم بن أبي إياس العسقلاني (ج، د، ع، س).

٢ ـ إبراهيم بن حسان الأطرابلسي (ج، ع، س).

٣ ـ إبراهيم بن طيفور صاحب إسحاق بن راهويه (ج، س).

٤ ـ إبراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي (د، ع).

٥ ـ إبراهيم بن المنذر الحزامي (د، ع).

٦ ـ أحمد بن عمرو بن السرح، أبو الطاهر (ج، د، ع، س).

٧ ـ أحمد بن محمد بن حنبل (ع، د).

٨ ـ إسحاق بن أبي إسرائيل (ع، د).

٩ ـ إسماعيل بن أبي أويس (ع، د).

١٠ ـ أصبغ بن الفرج (ع، د).

١١ ـ الحارث بن مسكين (ع، د).

١٢ ـ حامد بن يحيىٰ البلخي (ج، ع، د).

١٣ ـ حرملة بن إياس التجيبي (ع، د).

١٤ ـ زهير بن حرب (ع، د).

١٥ ـ زهير بن عباد (ع، د).

١٦ ـ زونان بن الحسن (ع).

١٧ ـ سحنون بن سعيد التنوخي (ج، د، ع، س).

١٨ ـ سعيد بن حسان (ع).

١٩ ـ سعيد بن منصور (ع، د).

٢٠ ـ شجاع بن مخلد الفلاس (ع، د).

٢١ ـ صفوان بن صالح (د).

٢٢ ـ عبد الأعلىٰ بن وهب (ع).

٢٣ـعبد الرحمن بن إبراهيم قاضي دمشق (دحيم) (ج، د، ع، س).

٢٤ ـ عبد الله بن أحمد بن ذكوان (د).

٢٥ ـ أبو مروان، عبد الملك بن حبيب المصيصي، صاحب أبي إسحاق الفزاري (ج، د، ع، س).

٢٦ ـ عون بن يوسف (ع).

٢٧ ـ محمد بكار الحمصي (ع).

٢٨ ـ محمد بن خالد الأشج (ع).

٢٩ ـ محمد بن الخليل البناطي (د).

٣٠ ـ محمد بن رمح (س، ج).

٣١ ـ محمد بن أبي السري العسقلاني (ع، د).

٣٢ ـ محمد بن سعيد بن أبي مريم (ج، ع، س).

٣٣ ـ محمد بن عائذ (د).

٣٤ ـ محمد بن عبد الرحيم البرقي (ع).

٣٥ ـ محمد بن عبد الله بن نمير (ج، س).

٣٦ ـ محمد بن عمرو الغزي (س، ج، ع).

٣٧ ـ محمد بن عيسىٰ الأعشىٰ صاحب وكيع (س، ج، ع).

٣٨ ـ محمد بن فروخ (ع).

٣٩ ـ محمد بن قدامة (ع).

٤٠ ـ محمد بن المبارك الصوري (ع، د).

٤١ ـ محمد بن مسعود صاحب يحيىٰ بن سعيد القطان (س، ع، ج).

٤٢ ـ موسىٰ بن معاوية الصمادحي (س، ج).

٤٣ ـ نصر بن مهاجر (ع).

٤٤ ـ هارون بن سعيد الأيلي (ع).

٤٥ ـ هارون بن عبد الله الحمال (ج، س).

٤٦ ـ هشام بن خالد (د).

٤٧ ـ هشام بن عمار (د، س، ج).

٤٨ ـ يحيىٰ بن معين (س، د، ج، ع).

٤٩ ـ يحيىٰ بن يحيىٰ الليثي (د، ع، ج، س).

٥٠ ـ يعقوب بن حميد بن كاسب (ع، د).

٥١ ـ يعقوب بن كعب الأنطاكي (د، ع).

٥٢ ـ يوسف بن عدي (ع).

٥٣ ـ أبو بكر بن أبي شيبة (س، د، ج).

٥٤ ـ أبو جعفر البستي (ع).

٥٥ ـ أبو مصعب الزبيري (ج، س).

❂ تلاميذه:

وقد أخذ العلم عنه جمع غفير من الطلبة كما تبيّن من المصادر

التي ترجمت له، ونكتفي بذكر جملةٍ منهم، فمن أراد الزيادة فليراجع المصادر المتقدّمة.

١ ـ أحمد بن خالد بن يزيد (س، ج).

٢ ـ أحمد بن زياد بن محمد بن أبي زياد شبطون (س، ج).

٣ ـ أحمد بن عبادة الرعيني (د).

٤ ـ جعفر بن يحيىٰ بن إبراهيم بن مدين الفقيه (د).

٥ ـ سليمان بن عبد الرحمن بن عبد الحميد بن عيسىٰ الأموي (د).

٦ ـ عبد الله بن محمد بن عبد الملك بن الحسين بن محمد الرافعي (د).

٧ ـ أبو عمرو، عثمان بن عبد الرحمن بن عبد الحميد بن إبراهيم (د).

٨ ـ علي بن عبد القادر بن أبي شيبة (س، ج).

٩ ـ علي بن أيوب بن لبيب الغساني (د).

١٠ ـ قاسم بن أصبغ البناني (د، س، ج).

١١ ـ أبو عبد الملك، محمد بن عبد الله بن أبي دليم (د، ج، س).

١٢ ـ محمد بن عبد الملك بن أيمن (د).

١٣ ـ محمد بن عزرة الحجازي (د).

١٤ ـ محمد بن المسور بن عمر الفقيه الأندلسي (د، ج، س).

١٥ ـ معاوية بن سعيد الأندلسي (د).

١٦ ـ محمد بن يوسف بن أحمد بن أبي العطاف بن عبد الواحد (د).

١٧ ـ وهب بن ميسرة (س، ج).

وغيرهم ـ كما ذكرنا ـ كثير، وقد ذكر ابن الفرضي ضمن تراجم كتابه «تاريخ علماء الأندلس» مئتي عالمٍ روىٰ عنه، وأرىٰ ذلك نتيجةً لطول لبثه فيهم، فقد لبث فيهم أكثر من ثمانين سنة.

أقوال العلماء فيه:

● قال ابن الفرضي: بمحمد بن وضاح وبقي بن مخلد صارت الأندلس دار حديث، وكان عالماً بالحديث بصيراً بطرقه، متكلماً علىٰ علله، كثير الحكاية عن العباد، ورعاً زاهداً، فقيراً متعففاً، صابراً علىٰ الأسماع، محتسباً في نشر علمه، سمع منه الناس كثيراً، ونفع الله به أهل الأندلس، فقال أحمد ـ يعني ابن محمد بن عبد البر: كان أحمد بن خالد ـ يعني ابن الجباب ـ لا يقدم علىٰ ابن وضاح أحداً ممن أدرك بالأندلس، وكان يعظمه جداً.

● وقال محمد بن أبي نصر الحميدي: «من الرواة المكثرين، والأئمة المشهورين».

● وقال ابن الجزري: «إمام زاهد ثقة، كان زاهداً عالماً كبيراً، انتفع به أهل الأندلس».

● وقال الذهبي في «التذكرة»: «الحافظ الكبير». وقال في «السير» و «الميزان»: «الإمام الحافظ، محدث الأندلس مع بقي»، وزاد في «الميزان»: «روىٰ علماً جمّاً. . . صدوق في نفسه، رأس في الحديث».

● وقال ابن العماد الحنبلي: «الإمام، محدث قرطبة، كان فقيراً زاهداً قانتاً للّه، بصيراً بعلل الحديث».

وقال السّيوطيّ: «الحافظ الكبير».

وفاته:

ذكر الحميدي والضبي وابن العماد أنّ ابن وضاح توفي سنة ٢٨٦، وأمّا الذهبي في «التذكرة» فقال: «مات في المحرم سنة ٢٨٩»، وفي «السير»: ٢٧٨، وفي «الميزان» قال: «توفي في حدود الثمانين ومائتين: ولكن نقل ابن الفرضي عن عثمان بن عبد الرحمن أنه قال ـ

وكان من أعلم الناس بأمر ابن وضاح: ـ توفي محمد بن وضاح ليلة السبت لأربع بقين من المحرم سنة ٢٨٧. وأما ابن الجزري فقال: مات في ذي الحجة سنة ٢٨٦ وقيل في المحرم سنة ٢٨٧.

● الطعون التي وجّهت إلىٰ المصنف:

نقل ابن الفرضي أنّ أحمد بن خالد بن الجباب كان ينكر عليه كثرة رد في كثير من الأحاديث، وكان ابن وضاح كثيراً ما يقول: ليس هذا من كلام النبيّ ﷺ في شيء، وهو ثابت عن النبيّ ﷺ. وله خطأ كثير محفوظ عنه، وأشياء كان يغلط فيها ويصحفها، وكان لا علم عنده بالفقه ولا بالعربية. ونقل مقالته غير واحد، غير متعقب عليه، إلاّ الذهبي فقد أوردها في «الميزان» (٤ : ٥٩) وتعقبه بقوله: «قلت: هو صدوق في نفسه، رأسٌ في الحديث».

مصنفاته:

١ ـ كتاب «العباد والعوابد»، وهو في الزهد والرقائق، ذكره ابن خير الإشبيلي في «فهرسة ما رواه عن شيوخه» (ص ٢٧٤)، والزركلي في «الأعلام» (٧: ٣٥٨) وكحالة في «معجم المؤلفين» (١٢ : ٩٤).

٢ ـ «القطعان» وهو في الحديث، ذكره ابن خير (ص ١٥٠) والشاطبي في «الاعتصام» (١ : ٣٤)، وكذا الزركلي وكحالة.

٣ ـ كتاب «مكنون السر ومستخرج العلم»، وهو في فروع الفقه المالكي. ذكره ابن خير (ص ٢٥٠)، وكذا الزركلي وكحالة.

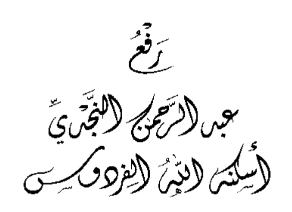
٤ ـ «ما جاء في الحديث في النظر إلىٰ الله تعالىٰ»، ذكره الزركلي في الأعلام، وذكر كذلك أنّ منه مخطوطة محفوظة في خزانة السيد حسن حسني عبد الوهاب الصمادحي التونسي.

٥ ـ «جزء في مسألة أجرة الإمام علىٰ الصلاة ومسألة إمامين في مسجد». ذكره الونشريسي في «المعيار المعرب» (٧: ٩٤).

٦ ـ «البدع»، هو كتابنا لهذا، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالىٰ عند ذكر منهج التحقيق وإثبات نسبة الكتاب إليه.

مصادر الترجمة:

- تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي (٢: ١٥ ـ ١٧).
- جذوة المقتبس لمحمد بن أبي نصر الحميدي (ص ٩٣ ـ ٩٤).
- تاريخ دمشق لابن عساكر (١٦/٤٢/١ ـ ٢/٤٣).
- بغية الملتمس لأحمد بن يحيىٰ الضبي (ص ١٣٣ ـ ١٣٤).
- تذكرة الحفاظ (٢: ٦٤٦ ـ ٦٤٨).
- وميزان الاعتدال (٤: ٥٩).
- وسير أعلام النبلاء (١٣: ٤٤٥ ـ ٤٤٦).
- والعبر في خبر من عبر (٢: ٧٧) وجميعها للذهبي.
- طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٢٨٧ ـ ٢٨٨).
- شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (٣: ٣٦٢).
- معجم المؤلفين لكحالة (١٢: ٩٤).
- الأعلام للزركلي (٧: ٣٥٨).



إثبات نسبة الكتاب لمؤلفه ووصف النسخة الخطية وبيان منهج التحقيق

أولاً: إثبات نسبة الكتاب لمؤلفه:

أكثر الذين ترجموا للمصنف لم يذكروا هذا الكتاب، فقد اقتصر علىٰ ذكره عمر رضا كحالة في «معجم المؤلفين» (١٢: ٩٤) باسم «البدع والنهي عنها»، وأما فؤاد سزكين فقد ذكره في «تاريخ التراث العربي» (مج ١ ج ٣ ص ١٦٠) باسم «اتقاء البدعة» ولم يذكر له الاسم الأول أو أنه مطبوع. وقد نقل جملةً من المصنفين أحاديث وأثاراً من كتابنا هذا إلا أنهم لم يذكروه باسمه ولكن عزوها إلىٰ ابن وضاح كذا دون التصريح باسم الكتاب، وهم:ـ

١ ـ أبو بكر الطرطوشي في كتابه «كتاب الحوادث والبدع».

الفقرات (٢٢٦، ٢٣٥، ٢٤٨، ٢٥٢، ٢٦٥).

٢ ـ أبو شامة المقدسي في «الباعث علىٰ إنكار البدع والحوادث».

(ص ١١٨، ١٢٥، ١٦٩، ١٩٤*).

٣ ـ الشاطبي في «الاعتصام»، وهذا أكثر من النقل عنه، دون ذكر اسمه.

٤ ـ السيوطي في «الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع»، (ص ١٨١).

قلت: وأعجب من تتابعهم علىٰ النقل منه دون ذكر اسم الكتاب صراحة!!.

٥ ـ الونشريسي في «المعيار المغرب» (٢ : ٤٧٤) وفي موضع آخر ذكر الفقرة رقم (٣٤) وعزاها إلىٰ المصنف ذاكراً اسم الكتاب (١١ : ٤٣) بقوله: «روى الإمام ابن وضاح في كتاب البدع».

ثم بالنظر إلىٰ مشايخه الذين يروي عنهم أحاديث هذا الكتاب: فهم المذكورون في المصادر التي ترجمت له.

وصف النسخة الخطية المعتمدة في التحقيق:

توفرت لدي لتحقيق هذا الكتاب صورة لنسخة خطية منه من محفوظات مكتبة Garet وهي فيها برقم ١/٢٠٧٠، قام بتصويرها لي الأخ الفاضل محمد بن إبراهيم الشيباني مسؤول مركز التراث في جمعية إحياء التراث الإسلامي. وهي كذلك محفوظة في مكتبة المركز المذكور برقم ٩٦٩، فله جزيل الشكر والامتنان.. وتقع هذه المخطوطة في ١٦ ورقة كل ورقة فيها وجهان، وخطها لا بأس به، وهي منسوخة سنة ١٢٢٧، ولكن مما يؤسف أنها تمثل ثلثي الكتاب بمقارنتها مع النسخة المطبوعة، والتي طبعت بتعليق أحمد محمد دهمان سنة ١٣٤٩ هـ = ١٩٢٨ م، ولم يشر محققها إلىٰ أصلها الذي اعتمد عليه، وهو قصور منه.

منهج التحقيق:

١ ـ قمت بمقابلة النسخة الخطية مع النسخة المطبوعة والتي تقدم ذكرها، فما كان من اختلاف لبينهما بينهما، وكذا ما كان في أحدهما من خطأ بيَّنته وبيّنت وجه الصواب فيه.

٢ ـ ما كان زئداً في المطبوعة وليس موجوداً في الخطية جعلته بين معقوفتين هكذا [ ] دون الإشارة إليه.

٣ ـ استدركت النقص الموجود في الخطية من المطبوعة مع التدقيق في نصها وذلك بالرجوع إلىٰ كتب الرجال والمصادر الحديثية

التي اشتركت برواية أحاديث وآثار المصنف، خاصة لأنّ المطبوعة وقع فيها الكثير من الأخطاء والتصحيفات في أسماء الأعلام.

والنسخة الخطية تنتهي عند الفقرة رقم ٢٠٢ من الكتاب حسب ترقيمي له.

٤ ـ قمت بتخريج أحاديث وآثار الكتاب وذلك بعزوها إلىٰ مظانها من كتب الحديث الأخرىٰ، وحرصت أن أقابل نصوصه مع المصادر التي تنقل عن المصنف والتي تقدم ذكرها مثل «الاعتصام» للشاطبي والذي أكثر من النقل عنه.

٥ ـ حكمت علىٰ أسانيد أحاديث وآثار الكتاب بما يليق بها وطبقاً لقواعد مصطلح الحديث وذلك لما لم يكن في «الصحيحين» أو أحدهما، وإن كان البعض منها لم أتمكن من ذلك نتيجة للتحريفات التي وقعت في أسانيدها مما استدعىٰ عدم معرفة بعض رواتها وعدم الاهتداء إلىٰ من ترجم لهم.

٦ ـ صنعت بعض الفهارس المساعدة وهي:

أ ـ فهرس الآيات القرآنية.

ب ـ فهرس الأحاديث.

جـ ـ فهرس الأعلام.

وذيلتها بقائمة المراجع والمصادر التي استفدت منها أو عزوت إليها في تحقيق هذا الكتاب.

وبعد الانتهاء من تحقيقها قدمتها للطباعة، فتأخر نشرها لبعض الظروف القاهرة، فكان خيراً، حيث حصلت بعدها علىٰ أصل المطبوعة الأولىٰ وهي صورة عن نسخة خطية تقع في ٢٤ ورقة، في كل ورقة

وجهان كتب علىٰ غلافها: «كتاب فيه ما جاء في البدع جمع محمد بن وضاح»، فأعجب من المحقق السابق له تسمية الكتاب بـ «البدع والنهي عنها»[1]، وألفيتها كما ذكر محقق المطبوعة كثيرة الأخطاء، وقمت بتصويب ما وقع فيها من تحريف في أسماء رواتها من كتب تراجم الرجال ومن المصادر الحديثية الأخرىٰ التي أخرجت أحاديث الكتاب، وعزوت إلىٰ النسخة هذه بقولي في «النسخة الظاهرية» ومشيراً إلىٰ النسخة الأولىٰ: «في الأصل» معتمداً علىٰ النسخة الأولىٰ نظراً لقلة الأخطاء فيها بالرغم من كونها غير كاملة، مكملاً النقص فيها عن النسخة الثانية.

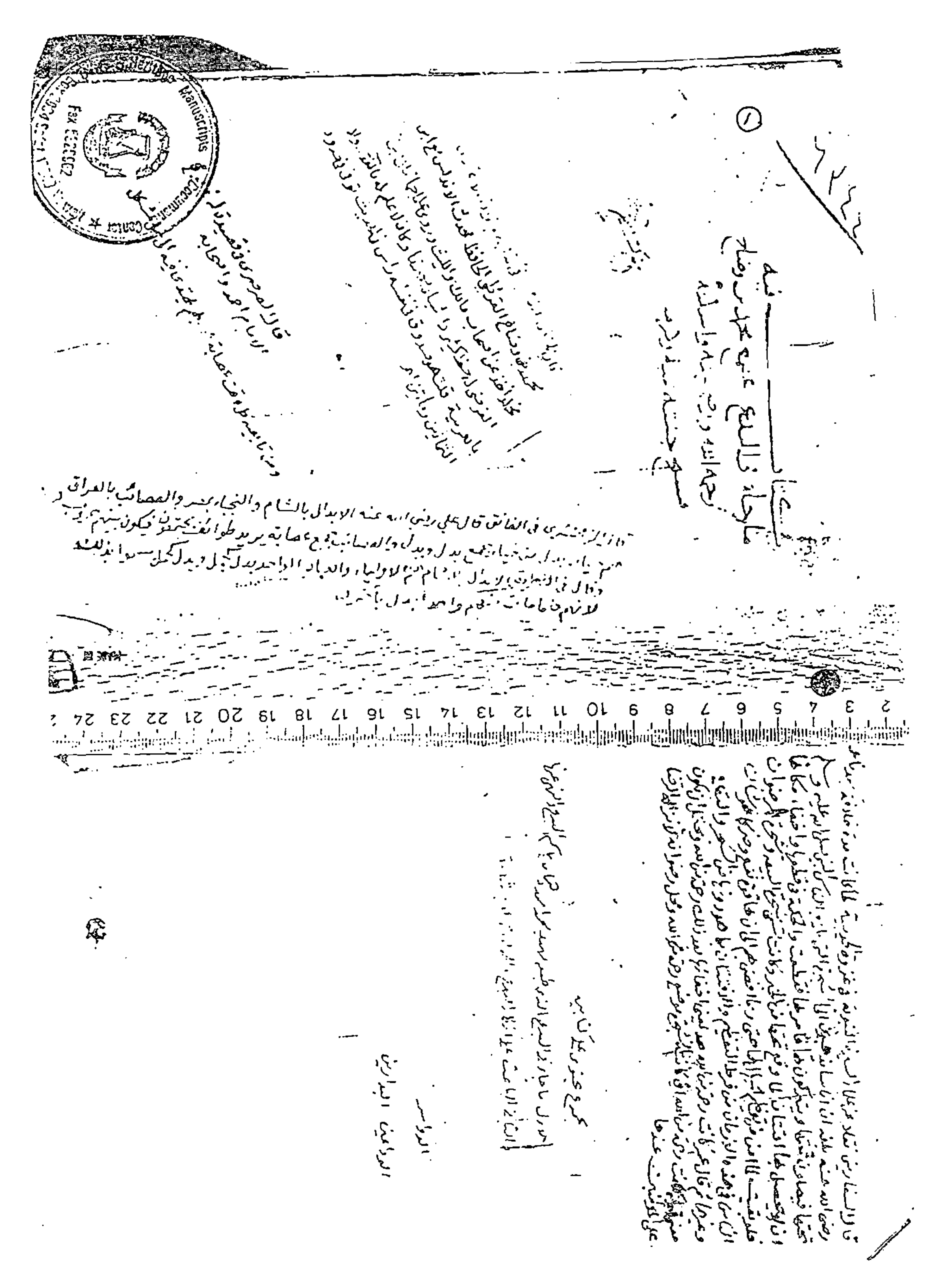
هذا، وأرجو من الله العلي القدير أن أكون موفقاً في كل هذا راجياً منه القبول، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

كتبه

بدر بن عبد الله البدر

---

(١) وهو الاسم الذي سماه به كحالة كما تقدم.



صورة الورقة الأولى من نسخة الظاهرية

صورة الورقة الثانية من نسخة الظاهرية

صورة الورقة الأخيرة من نسخة الظاهرية

صورة الورقة الأولى من النسخة كارت

صورة الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة كارت



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

١ - بَابُ اتِّقاءِ البِدَع

١ - حَدَّثنا أَصْبَغُ بنُ مَالِكٍ: قَالَ: حَدَّثنا مُحمَّدُ بنُ وَضَّاحٍ، قَالَ: حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ سَعِيدِ بنِ أَبي مَرْيَمَ قَالَ: حَدَّثنا أَسَدُ بنُ مُوسَىٰ قال: حَدَّثنا إسْمَاعِيلُ بنُ عَيَّاشٍ عن مُعَانِ[١] بنِ رَفَاعَةَ السَّلامِيِّ[٢] عَن إبْرَاهيمَ بنِ[٣] عَبْدِ الرَّحْمٰنِ العَذْرِيِّ قال: قال رسول الله ﷺ: «يَحْمِلُ هٰذا العِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الغَالِينَ وانْتِحَالَ المُبْطِلِينَ وتَأْوِيلَ الجاهِلِينَ»[٤].

---

(١) في الظاهرية وبعض المصادر التي أخرجت هٰذا الحديث: «معاذ»، وهو خطأ، والتصويب من المصادر التي ترجمت له.

(٢) في الظاهرية: «السلمي»، وهو خطأ.

(٣) في الظاهرية: «عن»، وهو خطأ.

(٤) أخرجه ابن قتيبة في «عيون الأخبار» (٢: ١١٩) وابن أبي حاتم في تقدمة «الجرح والتعديل» (١/١/١٧) والعقيلي في «الضعفاء» (٤: ٢٥٦) - وعنه ابنُ عبد البر في «التمهيد» (١: ٥٨ - ٥٩) - وابن بطة في «الإبانة» (٣٣) وابن عدي في «الكامل» (١: ١٥٣) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ١/٢٣٣) من طريق إسماعيل بن عياش به.
وتابع إسماعيلَ عليه مُبَشِّرُ بنُ إسماعيل الحلبيُّ عند كل من ابن أبي حاتم (١/ ١/١٧) وابن عدي (١: ١٥٣).
وأخرجه ابن حبان في «الثقات» (٤: ١٠) وابن عدي (١: ١٢٧، ١٥٣، ٢: ٥١١) - وعنه البيهقي في «سننه» (١٠: ٢٠٩) - وابن عبد البر (١: ٥٩) والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص ٢٩) وابن عساكر (١/٢٣٢/٢)=

. . . .

= عن أبي الربيع الزهراني ـ سليمان بن داود ـ قال: حدثنا حماد بن زيد عن بقية بن الوليد عن إبراهيم مرفوعاً.

قلت: إسماعيل بن عياش الحمصي فيه مقال من حيث روايته عن غير أهل بلده فهو مخلط فيها، وأما روايته عن أهل بلده فهي مستقيمة، وهو صدوق، وشيخه في هٰذا الإسناد شامي.

وقد توبع كما تقدم. وأما طريق بقية فهو وإن كان مدلساً فقد صرح بالتحديث عند ابن عدي وابن عبد البر.

ومدار إسناده هنا علىٰ معان بن رفاعة السلامي، وفيه مقال، وقال ابن حجر في «التقريب» (٦٧٤٧): «لين الحديث، كثير الإرسال».

وأما إبراهيم بن عبد الرحمن العذري[1] فقد قال ابن حبان في ترجمته من «الثقات» (٤: ١٠): «يروي المراسيل»، وقال الذهبي في «الميزان» (١: ٤٥): «تابعي مقل، ما علمته واهياً. أرسل حديث: يحمل هٰذا العلم من كل خلف عدوله. رواه غيرُ واحدٍ عن معان بن رفاعة، ومعان ليس بعمدة، ولا سيما أتىٰ بواحدٍ لا يُدرىٰ من هو».

قلت: وقد توبع مُعان عليه كما في الإسناد التالي عند المصنف، ولكن تبقىٰ علة إسناده هنا وهي الإعضال، وسيأتي ذكرُ شواهد هٰذا الحديث والكلام عليها إن شاء الله تعالىٰ.

وقد خالف الرواةَ عن مُعانٍ محمدُ بن سليمانُ بن أبي كريمة، فرواه عن معان بن رفاعة عن أبي عثمان النهدي عن أسامة بن زيد مرفوعاً به، أخرجه عنه ابن جرير في «تهذيب الآثار» كما في «مفتاح دار السعادة» لابن القيم (١: ١٦٣) وعنه كل من الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص ٢٨) وعنه ابن عساكر (٢/٢٣٣/١) والعلائي في «بغية الملتمس» (ص ٣٤).

وسليمانُ قال عنه أبو حاتم: «ضعيف الحديث»، كذا في «الجرح والتعديل» لابنه (٧: ٢٦٨) وقال العقيلي (٤: ٧٤): «عن هشام بن عروة، ببواطيل لا أصل لها».

قلت: فمخالفتُه مما لا يُؤبه له لا سيما مع ضعفه، والله أعلم.

ونوّه الحافظ في «الإصابة» (١: ٢٢٥) بهٰذا الطريق وقال: «ولا يثبت». =

---

(١) في «اللسان»: «العبدي»، وهو خطأ.

٢ ـ قال: وحَدَّثنا أَسَدُ بنُ مُوسىٰ قال: حَدَّثنا الوَلِيدُ بنُ مُسْلِم قال: حَدَّثنا إِبْرَاهِيمُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ العُذْرِيُّ عن ثِقَةٍ عِنْدَه مِنْ أَشْيَاخِهِ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قال: «يَحْمِلُ هٰذا العِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ يَنْفُونَ عَنْهُ انْتِحالَ المُبْطِلِينَ وتَأْوِيلَ الجَاهِلِينَ وتَحْرِيفَ الغَالِينَ»[1].

= وقد اختلط الأمر علىٰ الحافظ العلائي ـ رحمه الله ـ فقال: «محمد بن سليمان هٰذا هو الحراني، يعرف ببومة، وثَّقه سليمان بن سيف وغيره».
وأقول: محمد بن سليمان هٰذا قد صُرِّحَ أنه ابنُ أبي كريمة في رواية الخطيب وابن عساكر، وهو غير الحراني الذي عناه العلائي، وهو محمد بن سليمان ابن أبي داود الحراني وهٰذا مترجم في «التهذيب» لابن حجر (٩: ١٩٩ ـ ٢٠٠).
وقد حكم العلائي (ص ٣٤) علىٰ هٰذا الإسناد بالحسن والصحة بناءً علىٰ ظنه أن ابن سليمان هو الحراني، فجل من لا يسهو.

(١) أخرجه ابن عدي (١: ١٥٣) وعنه كل من البيهقي في «السنن» (١٠: ٢٠٩) وابن عساكر (٢/ ٢٣٣/ ١) من طريق الوليد بن مسلم قال: حدثنا إبراهيم بن عبد الرحمن قال: حدثنا الثقة من أشياخنا به.
قلت: قد تقدم ذكرُ كون العذري تابعياً، ونزيد أن الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (١: ٢٢٥) رَجَّحَ كونه كذٰلك وهو ـ أعني إبراهيم ـ وإن كان قد ذكر هنا أنه قد رواه عن ثقةٍ من أشياخه فيُشترط معرفة ذٰلك الثقة، فقد يكون ثقةً عنده مضعفاً عند غيره، وإن عُرف فهو لا محالة تابعيٌّ، لأن إبراهيم من شيوخ الوليد بن مسلم وهو من الطبقة الثامنة من طبقات «التقريب» لابن حجر وهي الطبقة الوسطىٰ من كبار أتباع التابعين.
وقد ورد الحديث أيضاً عن: ١ ـ معاذ بن جبل، ٢ ـ أبي أمامة، ٣ ـ أبي هريرة، ٤ ـ عبدالله بن عمر وأبي هريرة، ٥ ـ علي بن أبي طالب، ٦ ـ عبدالله بن مسعود، ٧ ـ جابر بن سمرة، ٨ ـ عبدالله بن عباس.
أولاً: حديث معاذ بن جبل: أخرجه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص ١١) عن زيدِ بن الحُرَيْشِ قال: حدثنا عبدالله بن خِرَاشٍ عن العَوَّام ابن حوشب عن شهر بن حوشب عن معاذ مرفوعاً به.
وهٰذا إسناد ضعيفٌ جداً، فزيد بن الحريش قال عنه ابن القطان: «مجهول»، كذا في «اللسان» لابن حجر (٢: ٥٠٣).
وعبدالله بن خراش ضعيف واتهم بالكذب، كذا في ترجمته من «التهذيب» =

....

= لابن حجر (٥ : ١٩٨) و «التقريب» له (٣٢٩٣).
وشهر بن حوشب صدوق كثير الأوهام والإرسال، وهو لم يسمع من معاذ، كذا في ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (٤ : ٣٧١).
وعزاه من حديثه ابن القيم في «مفتاح دار السعادة» (١ : ١٦٣) إلىٰ الخطيب وقال: «وغيره».
ثانياً: حديث أبي أمامة: أخرجه العقيلي (١ : ٩) وابن عدي (١ : ١٥٣) عن محمد بن عبد العزيز الرملي الواسطي قال: حدثنا بقية عن رُزَيْق أبي عبدالله الألهاني عن القاسم أبي عبد الرحمن عن أبي أمامة مرفوعاً به.
وقد سقط ذِكرُ «بقية» من «الكامل»، وفيه كذلك: «زرير بن عبدالله» وهو خطأ شنيع، وهو غيضٌ من فيضٍ تمتلىء به نسخة «الكامل» المطبوعة.
قلت: «وبقية بن الوليد» مدلس ولم يصرح بالتحديث، والراوي عنه «محمد ابن عبد العزيز» قال عنه أبو زرعة: «ليس بالقوي»، وقال أبو حاتم: «كان عنده غرائب، ولم يكن عندهم بالمحمود، هو إلىٰ الضعف ما هو». كذا في «الجرح والتعديل» (٨ : ٨).
ثالثاً: حديث أبي هريرة، له طريقان:
الأول: أخرجه ابن عدي (١ : ١٥٣) وعنه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص ٢٨) وفي «الجامع لآداب الراوي وأخلاق السامع» (١ : ١٢٨) والهروي في «ذم الكلام» (ق ٧٥/ ٢) من طريق مسلمة[1] بن عُلَي الخشني عن عبد الرحمن بن يزيد[2] السلمي عن علي بن مسلم البكري عن أبي صالح الأشعري عن أبي هريرة مرفوعاً به.
قلت: وفي إسناده «مسلمة بن عُلَيٍّ الخشني»، ترجم له المزي في «التهذيب» (٢٧ : ٥٦٧ ـ ٥٧١) ثم ابن حجر في «تهذيبه» (١٠ : ١٤٦ ـ ١٤٧) ولم ينقلا عن أحدٍ من العلماء أنه وثقه البتة، ولخص الأقوال فيه ابن حجر بقوله في «التقريب» (٦٦٦٢): «متروك».
وأما شيخه «عبد الرحمن بن يزيد بن تميم السلمي»، فقد ترجم له كذلك المزيُّ في «تهذيبه» (١٧ : ٤٨٢ ـ ٤٨٧) ثم ابن حجر (٦ : ٢٩٥ ـ ٢٩٧)، وهو شبيهٌ له في الضعف، ومع ذلك قال عنه ابن حجر في التقريب (٤٠٤٠): «ضعيف»!! =

---

(١) في الهروي: «أبو مسلمة»، وهو خطأ.
(٢) في «الكامل»: «زيد»، وهو خطأ.

= وأبو صالح الأشعري ترجم له في «التهذيب» (١٢ : ١٣١) ولم يذكر له رواية عن أبي هريرة، فلعل ثمة انقطاع بينهما، والله أعلم.
وعزاه ابن القيم من هٰذا الطريق في «مفتاح دار السعادة» (١ : ١٦٤) إلىٰ القاضي إسماعيل.
الثاني: أخرجه ابن عدي (١ : ١٥٢) من طريق مروان بن معاوية الفزاري عن يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة به.
وقال ابن عدي: «ولم أرَ هٰذا الحديث لمروان الفزاري بهٰذا الإسناد إلا من هٰذا الطريق».
وأبو حازم ـ وهو سلمة بن دينار ـ ذكر المزيُّ في «التهذيب» (١١ : ٢٧٥) والعلائي في «جامع التحصيل» (ص ٢٢٧) عن يحيىٰ الوُحَاظي عن ابن أبي حازم أن أباه لم يسمع من أحدٍ من الصحابة سوىٰ سهل بن سعد.
قلت: فالإسناد منقطع.
رابعاً: حديث عبدالله بن عمر وأبي هريرة: أخرجه البزار (١٤٣ ـ الكشف) والعقيلي (١ : ١٠) وعنه ابن عبد البر (١ : ٥٩) من طريق خالد بن عمرو القرشي قال: حدثنا الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب[1] عن أبي قبيل ـ حيي بن هانىء ـ عن أبي هريرة وعبدالله بن عمر به.
وأخرجه الهروي في «ذم الكلام» (ق ٧٦/١) من طريق خالد بن عمرو قال: حدثنا يزيد[2] بن أبي حبيب عن سالم بن عبدالله عن أبيه مرفوعاً به.
وقال البزار: «خالد بن عمرو منكر الحديث، قد حَدَّثَ بأحاديث لم يُتابع عليها، وهٰذا منها».
وأورده الهيثميُّ في «المجمع» (١ : ١٤٠) وقال: «فيه عمرو بن خالد القرشي، كَذَّبَه يحيىٰ بن معين وأحمد بن حنبل ونسبه إلىٰ الوضع».
قلت: كذا ورد في «المجمع»، والصواب: «خالد بن عمرو» كما في المصادر السابقة، وكما في كل من «الجرح والتعديل» (٢/١/٣٤٣ ـ ٣٤٤) و «تاريخ ابن معين» (٢٣٦٥) و «الميزان» (١ : ٦٣٥ ـ ٦٣٦).
وفي «كشف الأستار» و «مجمع الزوائد»: «عبدالله بن عمر»، وأما في العقيلي و «التمهيد»: «عبدالله بن عمرو». =

---

(١) في العقيلي: «جبلة»، وهو خطأ.
(٢) في الأصل: «زيد»، وهو خطأ.

= وأخرجه ابن عدي (١: ١٥٢، ٣: ٩٠٢) وتمام في «فوائده» (٨٠ ـ ترتيبه) والهروي (ق ١/٧٦) والديلمي (٨٨٣٢، ٩٠١٢ ـ مختصره) عن حاجب بن سليمان قال: حدثنا خالد بن عمرو القرشي حدثنا الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه عبدالله مرفوعاً به.
وقال ابن عدي في الموضع الأول: «هٰذا الحديث بهٰذا الإسناد، لا أعلم يرويه عن الليث غير خالد بن عمرو».
وقال في الموضع الثاني بعد أن ذكر هٰذا الحديث وأحاديث أخرىٰ من روايته: «وهٰذه الأحاديث التي رواها خالدٌ عن الليث عن يزيد بن أبي حبيب كلها باطلة، وعندي أن خالد بن عمرو وضعها على الليث، ونسخةُ الليث عن يزيد بن أبي حبيب عندنا من حديث يحيىٰ بن بكير وقتيبة... وابن زغبة ويزيد بن موهب، وليس فيه من هٰذا شيء».
ثم ذكر أحاديثَ أخرىٰ له، وقال: «وخالد بن عمرو هٰذا له غير ما ذكرتُ من الحديث، عن من يحدث عنهم، وكلها أو عامتها موضوعة، وهو بَيِّنُ الأمر في الضعفاء».
خامساً: حديث علي بن أبي طالب: أخرجه ابن عدي (١: ١٥٢) عن شيخه محمد بن محمد بن الأشعث قال: حدثني موسىٰ بن إسماعيل بن موسىٰ ابن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده بإسناده إلىٰ علي مرفوعاً.
قلت: ابنُ الأشعث قال عنه ابن عدي في ترجمته من الكتاب نفسه (٦: ٢٣٠٣ ـ ٢٣٠٤): «حمله شدةُ ميله إلىٰ التشيع إلىٰ أن أخرج لنا نسخته قريباً من ألف حديث عن موسىٰ بن إسماعيل بن موسىٰ بن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده إلىٰ أن ينتهي إلىٰ عليٍّ والنبي ﷺ كتاب كتاب، يخرجه إلينا بخط طريٍّ علىٰ كاغدٍ جديد فيها مقاطيع، وعامتها مسندة مناكير كلها أو عامتها» وختمَ ذكر أحاديثه بمقالة شبيهة بهذه.
سادساً: حديث عبدالله بن مسعود: أخرجه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص ٢٨) من طريق محمد بن المظفر الحافظ قال: حدثنا أحمد ابن يحيىٰ بن زُكير قال: حدثنا محمد بن ميمون بن كامل الحمراوي قال: حدثنا أبو صالح قال: حدثنا الليث بن سعد عن يحيىٰ بن سعيد عن سعيد ابن المسيب عن عبدالله به.
قلت: وفي إسناده «أحمد بن يحيىٰ بن زكير»، قال عنه الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (٢: ١١٠٥): «لم يكن يُرضىٰ في الحديث»، وقال في «الغرائب»: «ليس بشيءٍ في الحديث»، كذا في «اللسان» لابن حجر (١: ٣٢٣). =

. . . .

= وأبو صالح هو عبدالله بن صالح كاتب الليث، فيه مقالٌ من جهة حفظه، وقال ابن حجر في خلاصة ما قيل فيه في «التقريب» (٣٣٨٨): «صدوق كثير الغلط، ثَبْتٌ في كتابه، وكانت فيه غفلة».

والراوي عنه محمد بن ميمون لم أهتد إلىٰ ترجمته.

سابعاً: حديث جابر بن سمرة: أخرجه الهروي في «ذم الكلام» (ق ٧٦/ ١) ـ وعنه ابن الجوزي في مقدمة كتابه «الموضوعات» (١: ٣١) ـ من طريق عبد الملك بن عبد ربه الطائي قال: حدثنا سعيد بن سماك بن حرب عن أبيه عن جابر بن سمرة مرفوعاً به.

وعبدُ الملك قال عنه الذهبيُّ في «الميزان» (٢: ٦٥٨): «منكر الحديث».

وشيخه سعيد قال عنه أبو حاتم: «متروك الحديث». كذا في «الجرح والتعديل» (٤: ٣٣)، ونقله عنه الذهبي في «الميزان» (٢: ١٤٣) وعنه ابن حجر في «اللسان» (٣: ٣٣) وزاد أن ابن حبان ذكره في «الثقات»، وهو فيه (٦: ٣٦٦).

ثامناً: حديث عبدالله بن عباس: أخرجه الهروي (ق ٧٥/ ٢) من طريق وهب بن وهب قال: حدثنا عبد الملك بن عبد العزيز عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس مرفوعاً به.

قلت: وهب بن وهب هو ابن كثير بن عبدالله، أبو البختري القرشي المدني، كَذَّبه ابنُ معين وأحمد وابن راهويه ووكيع وغيرهم، واتهمه بالوضع كُلٌّ من أحمد وابن الجارود والحاكم وابن عدي وغيرهم كذلك. كذا في «الميزان» (٤: ٣٥٣ ـ ٣٥٤) و «اللسان» (٦: ٢٣١ ـ ٢٣٤).

ومن الشواهد التي لم أطلع عليها: عن أنس عند ابن عساكر كما في «كنز العمال» (٢٨٩١٨).

* قلت: وقال الخلال في «العلل» كما في «التقييد والإيضاح» (ص ١٣٩): «قرأتُ علىٰ زهير بن صالح بن أحمد قال: حدثنا مهنا ـ وهو ابن يحيىٰ ـ قال: سألتُ أحمد ـ يعني ابن حنبل ـ عن حديث مُعان بن رفاعة عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري قال: قال رسول الله ﷺ: «يحمل هٰذا العلم. . .» الحديث فقلت لأحمد: كأنه كلام موضوع. قال: لا، هو صحيح. فقلتُ: ممن سمعته أنت؟ قال: من غير واحد. قلت: من هم؟ قال: حدثني به مسكين إلا أنه يقول: معان، عن القاسم بن عبد الرحمن. قال أحمد: معان بن رفاعة لا بأس به».

قلت: وعن الخلال أخرجه كل من الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص ٢٩) وابن عساكر في «تاريخه» (٢/ ٢٣٣/ ١) والعلائي في «بغية الملتمس» (ص ٣٥). =

٣ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ قالَ: حَدَّثنارَجُلٌ يُقَالُ له يُوسُف ثِقَةٌ عَنْ أَبي عبد الله الواسطيِّ رَفَعَهُ إلىٰ عُمَر بنِ الخَطَّابِ أنه قال: الحَمْدُ لله الَّذي امْتَنَّ علىٰ العِبَادِ بِأَنْ يَجْعَلَ[١] في كُلِّ زَمَانٍ فَتْرَةً مِنَ الرُّسُلِ بقايا مِنْ أَهْلِ العِلْمِ يَدْعُون مَنْ ضَلَّ إلىٰ الهدىٰ، ويُصَبِّرونَ مِنْهم علىٰ الأذىٰ ويُحْيُونَ بكتاب الله [الموتىٰ، ويُبَصِّرُونَ بكتَابِ الله] أهلَ العَمَىٰ، كَمْ من قتيلٍ لإبْلِيسَ قَدْ أَحْيَوْهُ وضَالٍّ تائهٍ قد هَدَوْهُ، بَذَلوا دِمَاءَهم وأَمْوَالهم دُونَ هَلَكَةِ العِبَادِ، فما أَحْسَنَ أَثَرِهم علىٰ الناس و [ما] أَقْبحَ أَثَرِ النَّاسِ عَلَيْهم، يَقْتُلونهم في سَلَفِ[٢] الدَّهْرِ إلىٰ يَوْمِنا هٰذا بالحُدودِ ونَحْوِها فما نَسِيَهُم رَبُّك، وما كَانَ [رَبُّكَ] نَسِيّاً، جَعَل قَصَصَهُم هُدىً، وأَخْبَرَ عَنْ حُسْنِ مَقَالَتِهم[٣]، فلا تَقْصُر عَنهم فَإِنَّهُمْ

= وكلام الإمام أحمد هٰذا تعقبه ابنُ القطان في «الوهم والإيهام» كما في «التقييد» للعراقي (ص ١٣٩)، فنقل عنه أنه قال: «وخفي علىٰ أحمد مِنْ أمره ما علمه غيرُه ـ ثم ذكر أقوال المضعفين له»، ثم نقل عنه أنه ذكر الصحابة الذين رووا هذا الحديث ثم قال: «وكلها ضعيفة، لا يثبتُ منها شيءٌ، وليس فيها شيء يقوي المرسل المذكور، والله أعلم».

وقال العراقي (ص ١٣٨): «**الحديث غير صحيح**، لأن أشهرَ طرق الحديث روايةُ مُعان بن رفاعة السلامي عن إبراهيم بن عبد الرحمن عن النبي ﷺ». ثم عزاه إلىٰ مصادره وقال: «وهٰذا إما مرسل أو معضل. وإبراهيم هٰذا الذي أرسله لا يُعرف بشيءٍ من العلم غير هٰذا، قاله أبو الحسين ابن القطان في بيان الوهم والإيهام».

وقد تقدم أن العلائيَّ قد حَسَّن الحديث، وهٰذا كما قلنا بناء علىٰ وهمٍ وقع فيه بَيَّنَّاه هناك.

ونقل السخاويُّ في «فتح المغيث» (٢: ١٤) عن الدارقطني أنه قال: «**لا يصح مرفوعاً**».

وقال ابنُ كثير في «الباعث الحثيث» (ص ٩٤): «**في صحته نظرٌ قوي، والأغلب عدم صحته**».

(١) في «الصواعق» لابن القيم: «جعل».

(٢) في الظاهرية: «سالف».

(٣) في «الصواعق»: «مقالاتهم».

في مَنْزِلَةٍ رَفِيعَةٍ، وإنْ أَصَابَتْهُمُ الوَضِيعَةُ[1].

٤ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ، قَالَ: حَدَّثنا رَجُلٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ المُبَارَكِ ويُوسُفَ بنِ أسباطٍ قالا:[2] قَالَ عَبْدُ الله بنُ مَسْعُودٍ: إنَّ لله عِنْد كُلِّ بِدْعَةٍ كِيْدَ بها الإسْلامُ وَلِيّاً مِنْ أَوْلِيائِهِ يَذُبُّ عَنْها ويَنْطُقُ بِعَلامَتِها، فاغْتَنِموا حُضُورَ تِلْكَ المَواطِنِ وَتَوكَّلُوا علىٰ اللَّهِ. قال ابنُ المُبَارَكِ: وكفىٰ بالله وَكِيلاً[3].

٥ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ قال: حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ خَازِمٍ[4] عن حَنْظَلَةَ ابنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ عَنْ[5] عَبْدِ الكَرِيم أبي[6] أُمَيَّةَ قال: لأَن أَرُدَّ رَجُلاً عَنْ رَأْيِ سَيِّءٍ أَحَبَّ إليَّ مِنِ اعْتِكَافِ شهرٍ[7].

---

(١) ذكره ابن القيم في «الصواعق المرسلة» (٣: ٩٢٨) وعزاه إلىٰ المصنف، وما بين المعقوفات منه، ولم يتبين لي من هو «يوسف» الذي يروي عنه «أسد بن موسىٰ»، ولعله يكون ثقةً عنده وعند غيره ليس بذاك، وكذلك لم يتبين لي من هو هٰذا الواسطي.
وقوله في آخره: «الوضيعة» هي الخسارة كما في «النهاية» لابن الأثير (٥: ١٩٨).

(٢) في الظاهرية: «قالى»، وهو خطأ.

(٣) إسناده ضعيف لجهالة شيخ أسد بن موسىٰ وكذا لإعضاله.

(٤) في الأصل: «حازم»، وفي الظاهرية: «صارم»، وكلاهما خطأ، والصواب ما أثبتناه، وهو أبو معاوية الضرير كما في ترجمة أسد بن موسىٰ من «تهذيب الكمال» للمزي (٢: ٥١٢)، وروىٰ عن حنظلة كما في «تاريخ ابن معين» (٢٦٩٢).

(٥) غير موجودة في الظاهرية.

(٦) في الأصل: «ابن»، وهو خطأ، والصواب ما في الظاهرية وهو الذي أثبتناه، وهو «عبد الكريم بن أبي المخارق، أبو أمية المعلم البصري»، مترجم له في «التهذيب» لابن حجر (٦: ٣٧٦ ـ ٣٧٩).

(٧) إسناده ضعيف، حنظلة بن عبد الرحمن هو التيمي القاص، قال عنه=

٦ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ عَنْ أَبي إسْحَاقَ الحَذَّاءِ عَنِ الأَوْزَاعِيِّ قَالَ: كَانَ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ يَقُول: لا يَقْبَلُ اللَّهُ من ذِي بِدْعَةٍ صَلاةً ولا صِيَاماً ولا صَدَقَةً ولَا جِهَاداً ولاَ حَجّاً ولا عُمْرَةً ولا صَرْفاً ولا عَدْلاً[١]؛ وكانَتْ أَسْلافُكم تَشْتَدُّ أَلْسِنَتُهم عَلَيهم[٢]، وتَشْمَئِزُّ مِنْهُم قُلوبُهم ويُحذِّرونَ النَّاسَ بِدْعَتَهَم. قَالَ: ولَو كَانُوا مُسْتَتِرينَ بِبِدْعَتِهم دُونَ النَّاسِ ما كَانَ لأَحَدٍ أَنْ يَهْتِكَ عَنْهم سِتْراً ولا يُظْهِرَ مِنْهُمْ عورةً اللَّهُ أولىٰ بالأَخْذِ بها وبالتَّوْبَةِ عَلَيْهم[٣]، فَلَمَّا أُخِذُوا بها[٤] وكَثُرَتْ [دَعْوتُهم و] دُعاتُهم إِلَيها، فَنَشْرُ العِلْم حَيَاةٌ، والبَلاغُ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ رَحْمَةٌ يَعْتَصِمُ بِها مُؤمنٌ أو تَكُونَ حُجَّةً علىٰ مُصِرٍّ مُلْحِدٍ[٥].

٧ ـ [و] أَخْبرني مُحَمَّدُ بنُ وَضَّاحٍ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ أَنَّ أَسَدَ ابنَ مُوسىٰ كَتَبَ إلىٰ أَسَدِ بنِ الفُرَاتِ: إعْلَم يَا أُخَي[٦] إِنَّما حَمَلني[٧] علىٰ

= ابن معين: «لا يُكتبُ حديثه»، وأخرىٰ قال: «ليس بشيء»، كذا في «اللسان» لابن حجر (٢: ٣٦٨).

(١) إلىٰ هنا أورده الشاطبي في «الاعتصام» (١ : ١٠٧)، وقائل هٰذه المقالة هو هشام بن حسان كما سيورده المصنف برقم (٦٧).
وقوله الصرف: التوبة، وقيل: النافلة. والعدل: الفدية، وقيل: الفريضة. كذا في «النهاية» لابن الأثير (٣: ٢٤).

(٢) في الظاهرية: «تشتد عليهم ألسنتهم».

(٣) في الظاهرية: «عليها».

(٤) في الظاهرية: «فأما إذا جهروا به».

(٥) إسناده ضعيف جداً، أبو إسحاق الحذاء هو عاصم بن سليمان التميمي، اتهمه ابن عديٍّ والفَلاَّس وغيرهما بالوضع والكذب، كذا في «اللسان» لابن حجر (٣: ٢١٨ ـ ٢١٩).

(٦) في الظاهرية: «أي أخي».

(٧) في «الاعتصام»: «أن ما حملني».

الكِتَابِ إليك[1] ما ذَكَرَ[2] أهلُ بلادكِ منْ صَالِحِ ما أَعْطَاكَ اللَّهُ مِنْ إنْصَافِكَ النَّاسَ وحُسْنِ حَالِكَ مما أَظْهَرْتَ مِنَ السُّنَّةِ، وعيْبِكَ لأَهْلِ البِدَعِ[3]، وكَثْرةِ ذِكْرِكَ لَهُم، وطَعنِك عَلَيْهِم، فَقَمَعَهُمُ اللَّهُ بك وشَدَّ بك ظَهْرَ أَهْلِ السُّنَةِ وقَوَّاك عليهم بإظهارِ عَيْبِهِم والطَّعْنِ عليهم، فَأَذَلَّهم[4] الله بذٰلك وصاروا ببدعتهم مستترين، فَأَبْشِرْ أي أُخي[5] بثواب ذٰلك[6] واعْتَدَّ به مِنْ أَفْضَلِ حَسَنَاتِكَ مِنَ الصَّلاَةِ والصِّيَام والحَجِّ والجهاد وأين تقع هٰذه الأعمالُ مِنْ إِقَامَةِ كتابِ الله وإحياءِ سُنَّةِ رسوله ﷺ[7] وقد قال رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ أَحْيَا شَيْئاً مِنْ سُنَّتِي كُنْتُ أنا وهُو في الجَنَّةِ كهاتَيْنِ» وضَمَّ بين أُصبعيه[8] وقال: «أَيُّما دَاعٍ دَعَا إلىٰ

---

(١) في الظاهرية: «إليك».

(٢) في «الاعتصام»: «ما أنكر».

(٣) في الظاهرية: «البدعة».

(٤) في «الاعتصام»: «وأذلهم».

(٥) في «الاعتصام»: «يا أخي».

(٦) في «الاعتصام»: «بثواب الله».

(٧) غير موجودة في الظاهرية.

(٨) لم أهتد إلىٰ مَن أخرجه بهٰذا اللفظ، ولٰكن روىٰ الترمذيُّ (٢٦٧٨) ـ وعنه القاضي عياض في «الشفا» (٢: ٥٧٢) ـ ومحمد بن نصر في «الصلاة» (٧١٤) من حديث أنس بن مالك مرفوعاً: «مَنْ أَحْيَا سُنَّتِي فَقَدْ أَحَبَّنِي، ومَنْ أَحَبَّنِي كَانَ مَعِي في الجَنَّةِ». وفي إسناده علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف كما في «التقريب» (٤٧٣٤).

وأخرجه العقيلي (٣: ٣٥٠) وابن شاهين في «الترغيب في فضائل الأعمال» (٥٢٧) وابن بطة في «الإبانة» (٥١) واللالكائي في «شرح أصول السنة» (٨) والرازي في «مشيخته» (ق ١٤/ ٢) من طريق بقية بن الوليد عن عاصم بن سعيد عن خالد بن أنس عن أنس بن مالك مرفوعاً به، إلا أنه عند ابن شاهين: «ابنٌ لأنس» يعني بإبهامه. وهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ جداً، بقيةُ مدلس وقد عنعن، وأما عاصم وخالد فكلاهما مجهول كما في ترجمة الأول من «اللسان» (٣: ٢١٧ ـ ٢١٨)، وترجمة الثاني من «الميزان» (١: ٦٢٧) و «اللسان» (٢: ٣٧٣). =

هٰذا[1] فاتُّبعَ عَلَيْهِ كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ تَبِعَهُ إلىٰ يَوْمِ القيامة»[2] فَمَنْ يُدرِكْ [يا أخي] أَجْرَ هٰذا بِشَيءٍ مِنْ عَمَلِهِ؟ وَذَكَر أَيْضاً «أَنَّ لِلَّه عِنْدَ كُلِّ بِدْعَةٍ كِيدَ بِها الإسْلامَ وَلِيّاً لله يَذُبُّ عَنْها ويَنْطِقُ بَعِلامَتِها»[3] فاْغتَنم ـ يا أُخيّ ـ هٰذا الفَضْلَ وكُن من أَهْلِهِ، فَإِنَّ النَبِيَّ ﷺ قال لِمُعاذٍ حِينَ بَعَثَهُ إلىٰ اليَمَنِ وَأَوْصَاه[4] وقَالَ: «لأن يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رَجُلاً خيرٌ لَكَ مِنْ كذا وكذا»[5] وأَعْظَمَ القَولَ فِيه. فاغْتَنِمْ ذٰلك وادْعُ إلىٰ السُّنَّةِ حتىٰ يكُونَ لك

= وقال الذهبيُّ في «الميزان»: «حديثٌ منكرٌ جداً».

(١) في الاعتصام: «هذه».

(٢) ورد في هٰذا المعنىٰ ما رواه مسلم في «صحيحه» (٤: ٢٠٥٩) من حديث جرير بن عبدالله مرفوعاً: «مَنْ سَنَّ في الإسْلاَمِ سُنَّةً حَسَنَةً فَعُمِلَ بِها بَعْدَهُ، كُتِبَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ عَمِلَ بها، ولا يَنْقُصُ مِنْ أُجُورِهِم شَيْءٌ، ومَنْ سَنَّ في الإسْلام سُنَّةً سَيِّئَةً فعُمِلَ بها بعده، كُتِبَ عليه مِثْلُ وُزْرِ من عَمِلَ بها، ولا يَنْقُصُ مِنْ أَوْزارِهِم شيءٌ».
وورد من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «مَنْ سَنَّ سُنَّةَ هُدَىً فاتُّبِعَ عَلَيْهَا كَانَ لَهُ أُجورُها وأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُورِهم شَيئاً، ومَنْ سَنَّ سُنَّةَ ضَلالَة فاتُّبِعَ عَلَيْهَا كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ أَوْزَارِهم من غَيْر أَنْ يَنْقُصَ من أوزارهم شيئاً».
أخرجه السجزي في «الإبانة» كما في «كنز العمال» (٤٣١٢٥)، وليس هٰذا بين أيدينا، ولم أره يُعْزَ إلىٰ غيره للنظر في سنده، والله أعلم.

(٣) ورد من حديث أبي هريرة ونصه: «إنَّ لِلَّهِ عِنْدَ كُلِّ بِدْعَةٍ كِيدَ بها الإسْلاَمَ وأهله وليّاً يذب عنه، ويتكلم بعلاماته، فاغتنموا تلك المجالس، بالذب عن الضعفاء، وتوكلوا علىٰ الله، وكفىٰ بالله وكيلاً».
أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣: ١٠٠) وأبو نعيم في «الحلية» (١٠: ٤٠٠) وفي «ذكر أخبار أصبهان» (١: ٣٢٢)، وفي إسناده عبد الغفار المديني، قال عنه العقيلي: «مجهول بالنقل، حديثه غير محفوظ، ولا يُعرف إلا به». وقال الذهبيُّ في «الميزان» (٢: ٦٤١): «لا يُعرف، وكأنه أبو مريم، فإن خبره موضوع».

(٤) في «الظاهرية»: «فأوصاه».

(٥) الذي ورد بهٰذا المعنىٰ هو أن رسول الله ﷺ أرسل علياً إلىٰ خيبر وقال له: «لأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رَجُلاً وَاحِداً خَيرٌ لَكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَكَ حُمْرُ النَّعَم».
أخرجه البخاري (٦: ١٤٤) ومسلم (٤: ١٨٧٢).

في ذلك أُلفَةٌ وجَماعَةٌ يقُومُونَ مَقَامَك إنْ حَدَثَ بِكَ حَدَثٌ فَيَكُونوا أَئِمَّةً بَعْدَكَ فَيَكُونُ لَكَ ثوابُ ذلك إلىٰ يَوْمِ القِيَامَةِ كما جَاءَ الأَثَرُ، فاعْمَلْ علىٰ بَصِيرةٍ ونِيَّةٍ وحِسْبَةٍ فَيَرُدَّ اللَّهُ بكَ المُبْتَدِعَ المَفْتُونَ الزَائِغَ الحَائِرَ فَتَكُونَ خَلَفاً مِنْ نَبِيِّك [ﷺ](١)، (فَأَحْيِ كِتَابَ اللَّه وسُنَّةَ رسوله)(٢)، فَإِنَّكَ لَنْ تَلْقىٰ اللَّهَ بَعمَلٍ يَشْبَهُه(٣)، وإيَّاك أَنْ يَكُونَ لَكَ مِنْ أَهْلِ البِدَعِ أخٌ أَوْ جَلِيسٌ أو صَاحِبٌ، فإنَّه جَاءَ الأَثَرُ: «مَنْ جَالَسَ صَاحِبَ بدعةٍ نُزِعَتْ مِنْهُ العِصْمَةُ، ووُكِلَ إلىٰ نفسه، ومَنْ مشىٰ إلىٰ صَاحِبِ بِدْعَة مَشىٰ في(٤) هَدْمِ الإسْلاَمِ»(٥) وجاء: «مَا مِنْ إله يُعْبَدُ مِنْ دُون اللَّهِ أَبْغضَ إلىٰ اللَّهِ مِنْ صَاحَبِ هَوىً»(٦) وقد وَقَعَتِ اللّعْنةُ مِنْ رَسُول الله [ﷺ](٧) علىٰ أَهْلِ البِدَعِ، وأَنَّ الله لا يَقْبَلُ مِنهم صَرْفاً ولا عَدْلاً ولا فَرِيضَةً

---

(١) من الاعتصام والظاهرية.

(٢) ما بين القوسين ليس في الظاهرية.

(٣) إلىٰ هنا ذكره الشاطبي (١ : ٣٣ ـ ٣٤)، والباقي ذكره في موضع آخر (١ : ١٠٧)، وما بين المعقوفات منه.

(٤) في «الاعتصام»: «إلىٰ».

(٥) يراجع الشطر الأخير من الحديث الفقرة رقم (١٢٩)، أما الشطر الأول فلم أهتد إلىٰ من أخرجه.

(٦) ورد بلفظ: «ما تَحْتَ ظِلِّ السَّماءِ إلٰهٌ يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَعْظَمُ عِنْدَ الله من هَوىً مُتَّبَع».
أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٣) والطبراني في «الكبير» (٧٥٠٢) وابن عدي في «الكامل» (٥: ٧١٥) والخرائطي في «اعتلال القلوب» ـ وعنه ابنُ الجوزيّ في «الموضوعات» (٣: ١٣٩) ـ من طريق الحسن بن دينار عن الخصيب بن جحدر عن راشد بن سعد عن أبي أمامة مرفوعاً به.
وقال ابن الجوزي: «هٰذا حديثٌ موضوعٌ علىٰ رسول الله ﷺ، وفيه جماعةٌ ضعاف، والحسن بن دينار والخصيب كذابان عند علماء النقل».
وأورده الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (١ : ١٨٨) وقال: «رواه الطبرانيُّ في الكبير، وفيه الحسن بن دينار، وهو متروك الحديث».

(٧) من الاعتصام والظاهرية.

ولا تَطَوُّعاً[1]، وكُلَّماازْدَادوا اجْتِهَاداً وصَوْماً وصَلاةً ازْدَادُوا مِنَ الله بُعْداً. فارْفُضْ مَجْلِسَهم[2] وأَذِلَّهم وأَبْعِدْهُمْ كما أَبْعَدَهُمْ الله[3] وأَذَلَّهم رَسُولُ الله [ﷺ][4] وأَئِمَّةُ الهُدىٰ بعده.

---

(١) قلت: الذي ورد في لَعْنِهِ من أهل البدع هو الذي يُحْدِثُ في مدينة المصطفىٰ ﷺ، بقوله ﷺ: «المَدِينَةُ حَرَمٌ ما بَيْنَ عَائِرَ إلىٰ كذا، مَنْ أَحْدَثَ فيها حَدَثاً أو آوىٰ مُحْدِثاً فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ والملائِكَةِ والنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ ولا عَدْلٌ».
أخرجه البخاري (٦: ٢٧٣، ٢٧٩ ـ ٢٨٠، ١٢: ٤١ ـ ٤٢، ١٣: ٢٧٥) ومسلم (٢: ١١٤٧) وغيرهما من حديث عليٍّ رضي الله عنه، واللفظ للبخاري.

(٢) في الظاهرية: «مجالسهم»، وفي «الاعتصام»: «مجالستهم».

(٣) غير موجودة في «الاعتصام».

(٤) من «الاعتصام» والظاهرية.

٢ ـ باب ما يكون بدعة

٨ ـ حَدَّثني مُحَمَّدُ بنُ وَضَّاحٍ، قَالَ: حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثنا أَسَدُ بنُ مُوسىٰ قَالَ: حَدَّثنا رَوْحٌ قَالَ: حَدَّثنا أَبُو إسْحٰق عَنْ حَارِثَةَ بنِ مُضَرِّبٍ: إنَّ النَّاسَ نُودِيَ فِيهِمْ بَعْدَ نَوْمَةٍ أَنَّه مَنْ صَلىٰ في المَسْجِدِ الأَعْظَم[١] دَخَلَ الجَنَّةَ. فانْطَلَق النِّسَاءُ والرِّجَالُ حتىٰ امْتَلأَ المَسْجِدُ قِياماً[٢] [يُصَلُّون]: قَالَ أَبُو إسْحَاقَ: إنَّ أُمِّيَ وجَدَّتي فِيهِمْ. فَأُتي ابنُ مَسْعُودٍ فَقِيلَ لَهُ: أَدْرِكِ النَّاسَ. قَالَ[٣]: مَا لَهُم؟ قِيل: نُودِيَ فِيهم بَعْدَ نَوْمةٍ أَنَّه مَنْ صَلىٰ في المَسْجِدِ الأَعْظَم دَخَلَ الجَنَّةَ. فَخَرَجَ ابنُ مَسْعُودٍ يُشِيرُ بِثَوْبِهِ: وَيْلَكُم! أُخْرجوا لا تُعَذَّبُوا، إنَّما هِيَ نفخةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ، إنَّه لم يَنْزِلْ كتابٌ[٤] بَعْدَ نَبِيِّكم ولا يَنْزِلُ بَعْدَ نَبِيِّكم. فَخَرجُوا وجلسنا إلىٰ عَبْدِ الله فَقَالَ: إنَّ الشَّيْطانَ إذا أَرَادَ أَنْ يُوقِعَ الكَذِبَ انْطَلَقَ فَتَمَثَّلَ رَجُلاً ثُمَّ يَلْقىٰ[٥] آخَرَ فقال[٦] له: أَمَا بَلَغَكَ الخَبَرُ؟ فَيَقُولُ الرَّجُلُ: وما ذاك؟ فَيَقُول: كَانَ مِنَ الأَمْرِ كَذا وكذا، فانْطَلِقْ فَحَدِّثْ أَصْحَابَك. قال: فَيَنْطَلِقُ الآخرُ فَيَقُولُ: لَقَدْ لَقِيتُ[٧] رَجُلاً إنِّي لأَتَوَهمه

---

(١) يعني به أكبر جامع في البلد.
(٢) في الأصل: «قائمون»، والمثبت من المطبوعة وهو الصواب.
(٣) في المطبوعة: «فقال».
(٤) في الظاهرية: «كتاباً».
(٥) في الظاهرية: «فيلقى».
(٦) في الظاهرية: «فيقول».
(٧) في الظاهرية: «لقينا».

أعْرِفُ وَجْهَهُ، زَعَم أنَّه كَانَ مِنَ الأَمْرِ كَذا وكذا، وما هُوَ إلا الشَّيْطَان(١).

٩ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ عَنِ الرَّبِيعِ بنِ صُبَيْحٍ عَنْ عَبْدِ الوَاحِدِ بنِ صَبْرَةَ قَالَ: بَلَغَ ابنَ مَسْعُودٍ أَنَّ عَمْرَوَ بنَ عُتْبَةَ في أَصْحَابٍ لَهُ بَنَوا مَسْجِداً بِظَهْرِ الكُوفَةِ، فَأَمَرَ عبدُ الله بذٰلك المَسْجِدِ فَهُدِمَ. ثُمَّ بَلَغَهُ أَنَّهُمْ يَجْتَمِعُون في نَاحِيَةٍ مِنْ مَسْجِدِ الكُوفَةِ يُسَبِّحُونَ تَسْبِيحاً مَعْلُوماً ويُهلِّلُونَ ويُكَبِّرون. قَالَ: فَلَبِسَ بُرْنُساً ثُمَّ انْطَلَقَ فَجَلَس إِلَيْهِم، فلما(٢) عَرَفَ ما يَقُولُون رَفَعَ الْبُرنُسَ عَنْ رَأْسِهِ، ثُمَّ قَالَ: أَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمٰنِ. ثُمَّ قَالَ: لَقَدْ فُضَّلْتُم أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ عِلْماً، أَوْ لَقَدْ جِئْتُمْ بِبِدْعَةٍ ظُلماً. [قال] فَقَالَ عَمْرو بنُ عُتْبَةَ: نَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، ثَلاثَ مَرَّاتٍ. ثُمَّ قال رجلٌ مِنْ بني تميم (يقال له «معضة»)(٣): واللَّهُ ما فُضِّلنا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ عِلْماً ولا جِئْنا بِبِدْعَةٍ ظُلْماً، ولٰكِنَّا قَوْمٌ(٤) نَذْكُرُ رَبَّنا. فقَالَ: بلىٰ والَّذي نَفْسُ ابنِ مَسْعُودٍ بِيَدِهِ، لَقَد فُضِّلْتم أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ عِلْماً أو جِئْتُم بِبِدْعَةٍ ظُلماً، والَّذي نَفْسُ ابنِ مَسْعُودٍ بِيَدِهِ لَئِنْ أَخَذْتُم آثَارَ القَوْمِ لَيَسْبَقَنَّكُم سَبْقاً بَعِيداً، ولَئِنْ جُرتم(٥) يَمِيناً وشمالاً لَتَضُلَّنَ ضَلالاً بعيداً(٦).

---

(١) إسناده ضعيف، أبو إسحاق وهو عمرو بن عبدالله السبيعي ثقةٌ اختلط بآخره، وهو مدلس ولم يصرح بالتحديث.
ولكن الشطر الأخير منه ورد في «صحيح مسلم» (١: ٧٩ ـ شرح النووي) بمعناه، ففيه قال عبدالله بن مسعود: إنَّ الشَّيْطَانَ لَيَتَمَثَّلُ في صُورَةِ الرَّجُلِ، فَيَأْتِي القَوْمَ فَيُحَدِّثُهُمْ بالحَدِيثِ مِنَ الكَذِبِ، فَيَتَفَرَّقُونَ، فَيَقُولُ الرَّجُل مِنْهُم: سَمِعْتُ رَجُلاً أعرفُ وجهه ولا أدري ما اسمه يُحَدِّث».

(٢) في الظاهرية: «فما».

(٣) كذا في الأصل، أما في «الزهد» لأحمد و «الكبير» للطبراني: «معضد»؛ وما بين القوسين ليس موجوداً في الظاهرية.

(٤) في الأصل: «قوماً»، والتصويب من الظاهرية.

(٥) في الظاهرية: «حرتم».

(٦) في إسناده الربيع بن صبيح قال عنه ابن حجر في «التقريب» (١٨٩٥): «صدوق سيىء الحفظ». وعبد الواحد بن صبرة ذكره البخاري في «تاريخه» =

١٠ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ عَنْ أَبي هِلالٍ قَالَ: حَدَّثنا قَتَادَةُ عَنْ حُذَيْفَةَ ابنِ اليَمَانِ قَالَ: اتَّبِعُوا آثَارَنا ولا تَبْتَدِعُوا، فَإِنْ أَصَبْتُم فَقَدْ سَبَقْتُم سَبْقاً بَعِيداً، وَإِنْ أَخْطَأْتُم فَقَدْ ضَلَلْتُم ضَلالاً بَعِيداً[١].

١١ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ المُبَارَكِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ عَوْنٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قَالَ حُذَيْفَةُ بنُ اليَمانِ: اتَّقوا اللَّه مَعْشَرَ[٢] القُرَّاءِ، خُذوا[٣] طَرِيقَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُم، واللَّهِ لَئِنِ[٤] اسْتَقَمْتُم لَقَدْ سَبَقْتُم سَبْقاً

= (٦ : ٦١) وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦ : ٢٢)، ولم يوردا له لا جرحاً ولا تعديلاً.
وأخرجه عبدالله بن أحمد في زوائده على «الزهد» (ص ٣٥٨) والطبراني في «الكبير» (٨٦٣٣) من طريقين عن عطاء بن السائب عن أبي البختري عن عبد الله بن مسعود به.
وعطاء بن السائب صدوق اختلط، وأبو البختري ـ وهو سعيد بن فيروز ـ لم يسمع من عبدالله بن مسعود، كذا في «تهذيب الكمال» للمزي (١١ : ٣٢).
وله عند الدارمي (٢١٠) طريقٌ آخر بمعناه، وفي إسناده الحكم بن مبارك: «صدوق ربما وهم» كما في «التقريب» لابن حجر (١٤٥٨)، وفيه يحيى بن عمرو بن سلمة بن الحارث، أورده البخاري في «تاريخه» (٨ : ٢٩٢) وابن أبي حاتم (٩ : ١٧٦) ولم يذكرا له جرحاً ولا تعديلاً.
وأورد الهيثمي في «المجمع» (١ : ١٨١) طريقاً أخرى له وعزاها للطبراني في «الكبير» وقال: «فيه مجالد بن سعيد، وثقه النسائي وضعفه البخاري وأحمد ابن حنبل ويحيى».
وسيأتي الأثر برقم (١٦، ١٧) من طرق أخرى لكن باختصار.

(١) في إسناده أبو هلال وهو محمد بن سليم الراسبي، صدوق فيه لين كما في «التقريب» (٥٩٢٣)، وقتادة لم يصح له سماعٌ من كثيرٍ من الصحابة، كذا في «جامع التحصيل» للعلائي (ص ٣١٢ ـ ٣١٤)، وسيُكرر بلفظ مقارب برقم (١٣) بإسنادٍ أصح منه.
(٢) في الظاهرية: «يا معشر».
(٣) في «الزهد» لابن المبارك: «وخذوا».
(٤) في «الزهد»: «فوالله»، وفي «جامع بيان العلم» لابن عبد البر: «فلعمري».

بَعِيداً، ولَئِنْ تَرَكْتُموه يَمِيناً وشِمالاً لَقَدْ ضَلَلْتُمْ ضَلالاً بَعِيداً[1].

١٢ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ قَالَ: حَدَّثنا أَبُو هِلاَلٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابنِ مَسْعودٍ قال: اتَّبِعُوا آثَارَنا ولا تَبْتَدِعُوا، فَقَدْ كُفِيتُمْ[2].

١٣ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ عَنْ مُحَمد بن خَازِم[3] عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هَمَّامِ بنِ الحَارِث قَالَ: كَانَ حُذَيْفَةُ يَدْخُلُ المَسْجِدَ فَيَقِفُ عَلىٰ الحِلَقِ فَيَقُولُ: يا مَعْشَرَ القُرَّاءِ، اسْلُكُوا الطَّرِيقَ فَلَئِنْ سَلَكْتُموها لَقَدْ سَبَقْتُم سَبْقاً بَعِيداً، ولَئِنْ أَخَذْتُم يَمِيناً وشِمَالاً لَقَدْ ضَلَلْتُم ضَلالاً بَعِيداً[4].

---

(١) في «السنة» لابن نصر: «أو قال: مبيناً».
والأثر أخرجه ابن المبارك في «كتاب الزهد» (٤٧) بإسناده المذكور هنا وعنه كذلك ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤/ ١٥٥/ ١).
وأخرجه ابن نصر في «السنة» (٨٩) وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١٨٠٩) من طريق عبدالله بن عون به.
قلت: ورجاله ثقات، إلا أنه منقطع، بين إبراهيم ـ وهو ابن يزيد النخعي ـ وبين حذيفة، فقد قال علي بن المديني: «إبراهيم النخعي لم يلقَ أحداً من أصحاب النبي ﷺ» كذا في «جامع التحصيل» للعلائي (ص ١٦٨).
وسيأتي بإسنادٍ صحيح برقم (١٣، ١٥، ١٦).
وليعلم أن هذا الأثر في الظاهرية ورد قبل الذي سبقه.

(٢) في إسناده انقطاع، فإن قتادةَ لم يثبت له سماعٌ من كثير من الصحابة كما تقدم، وسيأتي بإسنادٍ أصح منه برقم (١٤).

(٣) في الأصل والظاهرية: «حازم»، وهو خطأ.

(٤) إسناده صحيح، وأخرجه ابن نصر في «السنة» (٩٠) وابن بطة (١٩٦) وأبو نعيم في «الحلية» (١: ٢٨٠) والخطيب في «تاريخه» (٣: ٤٤٦) والهروي في «ذم الكلام» (ق ٥٢/ ٢) من طريق الأعمش به.
وأخرجه من طريق الأعمش كذلك البخاريُّ في «صحيحه» (١٣ : ٢٥٠) بلفظٍ مقارب.
والأثر مكرر رقم (١١)، وسيكرره المصنف كذلك برقم (١٥) من طريق الأعمش.

١٤ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ عَنْ يحيىٰ بنِ عِيسىٰ عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ حَبِيبِ بن[1] أبي ثابتٍ عَنْ أَبي عَبْدِ الرَّحْمٰنِ السُّلَمِيِّ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بنُ مَسْعُودٍ: اتَّبِعُوا ولا تَبْتَدِعُوا فَقَدْ كُفِيتُم، كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلاَلَةٌ[2].

= * وقال ابن حجر في «الفتح» (١٣ : ٢٥٧): «قوله (يا معشر القراء) جمعُ قارىءٍ، والمراد بهم العلماء بالقرآن والسنة العُباد. قوله (استقيموا) أي اسلكوا طريق الاستقامة، وهي كنايةٌ عن التمسك بأمر الله تعالىٰ فعلاً وتركاً. وقوله فيه (سَبَقْتُم سبقاً بعيداً) أي ظاهراً، ووَصَفَه بالبُعد لأنه غايةُ شأو السابقين، والمراد أنه خاطب بذٰلك مَنْ أدركَ أوائل الإسلام، فإذا تمسك بالكتاب والسنة سَبَقَ إلىٰ كُلِّ خيرٍ، لأن مَنْ جاء بعده إن عَمِلَ بِعَمَلِه لم يصل إلىٰ ما وَصَلَ إليه مَن سبقه إلىٰ الإسلام، وإلا فهو أبعد منه حِسّاً وحكماً. قوله (فإن أخذتم يميناً وشمالاً) أي: خالفتم الأمر المذكور. وكلامُ حذيفةَ منتزعٌ من قوله تعالىٰ: ﴿وأَنَّ هٰذا صِرَاطي مُسْتَقِيماً فاتَّبِعُوه ولا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُم عَنْ سَبِيلِه﴾ والذي له حكم الرفع من حديث حذيفة هٰذا الإشارة إلىٰ فضل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار الذي مَضوا علىٰ الاستقامة فاستشهدوا بين يدي النبي ﷺ أو عاشوا بعده علىٰ طريقته فاستشهدوا أو ماتوا علىٰ فرشهم» اهـ. بتصرف يسير.

(١) في الظاهرية: «عن»، وهو خطأ.

(٢) أخرجه وكيع في «الزهد» (٣١٥) وعنه أحمد في «الزهد» كذلك (٢ : ١١٠) وابن نصر في «السنة» (٨١) والطبراني في «الكبير» (٨٧٧٠) وابن بطة (١٧٥) واللالكائي (١٠٤) عن الأعمش به.
وأخرجه الدارمي في «السنن» (٢١١) والبيهقي في «المدخل» (٢٠٤) عن الأعمش كذلك دون قوله: «كل بدعة ضلالة».
قلت: في إسناده حبيبُ بن أبي ثابت، وهو «كثير الإرسال والتدليس» كما في «التقريب» (١٠٨٤)، ولم يصرح بالتحديث في إسناد هٰذا الأثر.
وأورده الهيثميُّ في «المجمع» (١ : ١٨١) وعزاه إلىٰ الطبراني وقال: «رجاله رجال الصحيح»، وهو كما قال إلا أنَّ فيه العلة السابق ذكرها.
وأخرجه أبو خيثمة في «كتاب العلم» (٥٤) من طريقٍ آخر، وإسناده حسن.
وأخرج البيهقيُّ في «المدخل» (٢٠٣) قوله: «اتبعوا ولا تبتدعوا» بإسنادٍ صحيح.

١٥ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ عَن يحيىٰ بن عيسىٰ عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ إبْرَاهِيمَ عَنْ هَمَّام بنِ الحَارِثِ قَالَ: أَتَانَا حُذَيْفَةُ في المَسْجِدِ، فقَالَ: يا مَعْشَرَ القُرَّاءِ! اسْلُكُوا الطَّرِيقَ، فَوَاللهِ لَئِنْ سَلَكْتُموه لَقَدْ سَبَقْتُم سَبْقاً بَعِيداً، ولَئِنْ أَخَذْتُم يَمِيناً وشِمَالاً لَقَد ضَلَلْتُم ضَلاَلاً بَعِيداً[١].

١٦ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ عَنْ عَامِرِ بنِ يَسَّافٍ عَن يحيىٰ بنِ أبي كَثيرٍ قَالَ: قَالَ حُذَيْفَةُ بنُ اليمان: اتَّبِعُوا سُبُلَنا فَلَئِن[٢] اتَّبَعْتُمونا لَقَدْ سَبَقْتُم سَبْقاً بعَيداً، ولَئِنْ خَالَفْتُمونا لَقَدْ ضَلَلْتُم ضَلالاً بَعِيداً[٣].

١٧ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ عَنْ [عَبْدِ اللَّهِ بنِ رَجَاءِ عَنْ عُبَيدِ اللَّهِ بن عُمَرَ عَنْ سَيَّار[٤] أبي الحكم أَنَّ] عَبْدَ الله بنَ مَسْعُودٍ حُدِّثَ أَنَّ أُناساً بالكُوفَةِ يُسَبِّحُونَ بالحَصَا في المَسْجِدِ، فَأَتَاهُم وَقَدْ كَوَّمَ كُلُّ رَجُلٍ [منهم] بَيْنَ يَدَيْهِ كَوْمَةَ حَصَا. قَالَ: فَلَمْ يَزَل يَحْصُبُهم بالحَصَا حَتىٰ أَخْرَجَهُمْ مِنَ المَسْجِدِ و [هو][٥] يَقُول: لَقَدْ أَحْدَثْتُم بِدْعَةً ظلماً أو قد فُضِّلْتم أَصْحَابَ مُحَمِّدٍ عِلماً [ﷺ][٦].

---

(١) في إسناده «يحيىٰ بن عيسى» وفيه مقالٌ كما في ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (١١ : ٢٦٢ ـ ٢٦٣)، ولكنه قد توبع كما تقدم في تخريج الحديث رقم (١٣).

(٢) في الظاهرية: «ولئن».

(٣) قلت: إسناده ضعيف، فيه انقطاع بين يحيىٰ بن أبي كثير وحذيفة، فهو لم يسمع منه، كذا في «التهذيب» لابن حجر (١١ : ٢٧٠)، والأثر صحيح فقد تقدم بأسانيد أخرىٰ.

(٤) في الظاهرية والأصل: «يسار» وهو خطأ.

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) إسناده منقطع، فسيار أبو الحكم من الطبقة السادسة من طبقات «التقريب»=

١٨ ـ حَدَّثني إِبْرَاهِيمُ بنُ مُحَمَّدٍ عَنْ حَرْمَلَةَ عنِ ابنِ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثني ابنُ سَمْعَانٍ قَالَ: بَلَغَنا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ مَسْعُودٍ أَنَّه رأىٰ أُناساً يُسَبِّحون بالحَصا، فَقَالَ: علىٰ اللَّهِ تُحْصُونَ؟! لَقَدْ سَبَقْتُم أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ عِلْماً أَوْ لَقَدْ أَحْدَثْتُم بِدْعَةً ظُلْماً[١].

١٩ ـ حَدَّثني مُحَمَّدُ بنُ وَضَّاحٍ، قَالَ: حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثنا أسد بن موسىٰ، عن يحيىٰ بن عيسىٰ عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ بَعْض أَصْحَابِهِ قَالَ: مَرَّ عَبْدُ الله بِرَجُلٍ يَقُصُّ في المَسْجِدِ عَلىٰ أَصْحَابِهِ وهُوَ يَقُولُ: سَبِّحوا عَشْراً، وهَلِّلوا عشَراً. فَقَالَ عَبْدُ الله: إِنَّكُم لأَهْدىٰ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ [ﷺ] أَو أَضَلُّ، بل هٰذه، بَلْ هٰذه. يَعْني أَضَلُّ[٢].

٢٠ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ عَنْ مُحَمَّدِ بنِ يُوسَفَ عَنِ الأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَبْدَةَ ابنِ أَبي لُبَابَةَ أَنَّ رَجُلاً كَانَ يَجْمَعُ النَّاس فَيَقُولُ: رَحِمَ اللَّهُ مَنْ قَالَ كَذا وكَذا مَرَّةً سُبْحَانَ اللَّهِ. قَال: فَيَقُولُ القَوْمُ. ويَقُول[٣]: رَحِمَ اللَّهُ مَنْ قَالَ كَذا وكَذا مَرَّة الحَمْدُ للَّهِ. قال: فَيَقُول القَوْمُ. قَالَ: فَمَر بِهِم عَبْدُ اللَّهِ بنُ مَسْعُودٍ فَقَالَ: لَقَدْ هُدِيتُم لِمَا لَمْ يَهْتدِ له نَبِيُّكم أَوْ

= لابن حجر، فهو ممن لم يثبت لهم لقاءُ أحدٍ من الصحابة. والشطر الأخير من هٰذا الأثر تقدم برقم (٩)، وسيكرره المصنف تلو هٰذا.

(١) إسناده ضعيف جداً، ابن سمعان هو عبدالله بن زياد بن سليمان، كَذَّبهُ مالكٌ وأحمد وابن معين وغيرهم، وضَعَّفَه آخرون، كذا في «التهذيب» لابن حجر (٥: ٢١٩ ـ ٢٢١)، وفيه كذٰلك انقطاعٌ بينه وبين ابن مسعود. وهٰذا الأثر تكرر وسيأتي كذلك.

(٢) إسناده ضعيف لجهالة من حدث عنه الأعمش.

(٣) في الظاهرية: «فيقول».

أَنَّكم[١] لَتَمْسِكُونَ[٢] بِذَنَبِ[٣] ضلاَلَةٍ[٤].

٢١ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ عَنْ مُحَمَّدِ بنِ يُوسُفَ قَالَ: سَأَلْتُ الأَوْزَاعِيَّ عَنِ القَوْمِ يَكُونون جَمِيعاً فَيَقُولُ بَعْضُهم لِبَعْضٍ: قُولُوا خَيْراً. قَالَ: لِيَفْعَلْ، فَإِن أَبَوا عَلَيْه فَلْيَقُم عَنْهُم[٥].

٢٢ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ عَنْ جَرِيرِ بنِ حَازِمٍ عَنِ الصَّلْتِ بن بَهْرَام قَالَ: مَرَّ ابنُ مَسْعُودٍ بامْرَأةٍ مَعَها تَسْبِيحٌ تُسَبِّحُ بِهِ فَقَطَعَهُ وأَلْقَاهُ. ثُمَّ مَرَّ بِرَجُلٍ يُسَبِّحُ بحصاً فَضَرَبَ بِرِجْلِهِ ثُمَّ قَالَ: لَقَدْ سَبَقْتُمْ، رَكِبْتُم بِدْعَةً ظُلماً، ولَقَدْ غَلَبْتُم أصحابَ محمد [ﷺ] علماً[٦].

---

(١) في «الاعتصام»: «وإنكم».

(٢) في الظاهرية و «الاعتصام»: «المتمسكون».

(٣) قال دهمان: «الذَنَب بفتحتين يأتي بمعنى القصد، أي متمسكون بقصد ضلالة. والأولىٰ أن يُجعلَ الذَنَبُ علىٰ أصل معناه، وإسناده إلىٰ الضلالة علىٰ سبيل الاستعارة المكنية بأن تُشَبَّهَ الضلالةُ بدَابَّةٍ، فيكون المعنىٰ أنه شَبَّهَ المبتدعة بأعمىٰ متمسكٍ بذنب دابة، فهي تسير به كيفما شاءت، فتارةً تجره إلىٰ أرض ذات شوك وتارةً تطرحه في فلاةٍ لا أنيس بها ولا ساكن، ووَجْهُ الشَبَهِ السير إلىٰ المهلكة في كُلٍّ، والتوغل في الضلالة» انتهى كلامه.

(٤) في إسناده انقطاع بين عبدة وابن مسعود، فإنه لم يُذكر في ترجمة عبدةَ من الصحابة الذين سمع منهم غير عبدالله بن عمر وعبدالله بن عمرو كما في ترجمته من «التهذيب» (٦: ٤٦٢).

(٥) إسناده صحيح.

(٦) رجاله ثقات، إلا أن فيه انقطاعاً بين الصلت بن بهرام ـ وهو الكوفي ـ وبين ابن مسعود، فهو يروي عن التابعين، وسنة وفاته متأخرة جداً، كذا في «التهذيب» لابن حجر (٤: ٤٣٣) و «التعجيل» له (ص ١٢٨ ـ ١٢٩).

٢٣ ـ وحَدَّثني مُحَمَّدُ بنُ وَضَّاحٍ، قَالَ: حَدَّثنا مُوسىٰ بنُ مُعَاوِيَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بن مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ سَلَمَةَ بنِ كُهَيْلٍ عَنْ أبي الزَّعْرَاءِ[1] قال: جاءَ المُسَيَّبُ بنُ نَجَبَةَ[2] إلىٰ عَبْدِ الله فَقَالَ: إنِّي تَرَكْتُ في المَسْجِدِ رَجُلاً يَقُول[3]: سَبِّحُوا ثَلاثَ مِئَةٍ وسِتِّينَ. قال:[4] قُمْ يا عَلْقَمَةُ، فاشْغِلْ[5] عني أَبْصارَ القَوْمِ، فَجَاء فَقَامَ عَلَيْهِم فَسَمِعَهُم يَقُولُونَ. فقال: إنَّكُم لَتَمْسِكُونَ بِأَذْنَابِ ضَلالَةٍ[6] أَوْ إنَّكُم لأَهْدَىٰ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ [ﷺ]، أَوْ نَحْوَ هٰذا[7].

٢٤ ـ حَدَّثني مُحَمَّدُ بنُ وَضَّاحٍ قَالَ: حَدَّثنا زُهَيْرُ بنُ عَبَّادٍ، عَنْ يَزِيدَ بنِ عَطَاءٍ عَنْ أَبَانِ بنِ أَبي عَيَّاشٍ قَالَ: سَأَلْتُ الحَسَنَ عَنِ النِّظَامِ[8] مِنَ الخَرَزِ والنوىٰ ونَحْوِ ذٰلك يُسَبَّحُ به. فَقَالَ: لم يَفْعَلْ ذٰلك أَحَدٌ مِنْ

---

(١) في الظاهرية: «عن أبي الزرعا»، وهو خطأ، والصواب ما في الأصل، وهو عبدالله بن هانىء الكندي، وهو مترجم له في «التهذيب» (٦ : ٦١).

(٢) في الظاهرية: «نحد» بدون تنقيط. صَوَّبه دهمان علىٰ ما هو هنا، ولكنه زاد أن ابن معين قال عنه: «لا بأس به»، وأن أبا حاتم قال: «صالح»، ولا أدري من أين أتىٰ بذلك، فالمصادر التي ترجمت له مثل «الجرح والتعديل» (٨: ٢٩٣) و «التهذيب» (١٠ : ١٥٤) لم تذكر ذلك!!

(٣) في الظاهرية: «رجالاً يقولون».

(٤) في الظاهرية: «قال».

(٥) في الظاهرية: «واشغل».

(٦) في الظاهرية: «ضلال».

(٧) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨٦٢٨) عن أبي نعيم ـ الفضل بن دكين ـ عن سفيان به.
وفي إسناده «المسيب بن نجبة الفزاري» أورد ترجمته ابن حجر في «التهذيب» (١٠ : ١٥٤) ولم يذكر له موثقاً ولا مجرحاً.

(٨) النِظام: العِقْد من الجوهر والخرز ونحوهما. كذا في «النهاية» (٥ : ٧٩).

نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ ولا المُهَاجِرات، وبَلَغني أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ مَرَّ علىٰ رَجُلٍ وهُوَ يَقُولُ لأَصْحَابِهِ: سَبِّحُوا كَذا، وكَبِّروا كذا، وهَلِّلُوا كَذا. قالَ ابنُ مَسْعُودٍ: علىٰ اللّٰهِ تَعُدُّونَ أَو علىٰ الله تَسْمَعُونَ؟!! قَد كُفِيتُم الإِحْصَاء والعِدَّةَ. قَالَ أَبانُ: فَقُلْتُ للحَسَنِ: فإِنْ سَبَّحَ الرَّجُلُ وعَقَدَ بِيَدِهِ؟ قال: لا أَرىٰ بِذٰلِكَ بَأْساً[1].

٢٥ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ عَنِ الرَّبِيعِ بنِ صُبَيْح [عن يونس] بنِ عُبَيْدٍ قَالَ[2]: كانُوا يَجْتَمِعُونَ، فَأَتَاهُمُ الحَسَنُ فَقَال لَهُ رَجُلٌ: يا أَبَا سَعِيدٍ! ما تَرىٰ في مَجْلِسِنا هٰذا؟ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَةِ والجَمَاعَةِ لا يَطْعَنُونَ[3] عَلَى أَحَدٍ، نَجْتَمِعُ في بَيْتِ هٰذا يَوْماً وفي بَيْتِ هٰذا يوماً، فَنَقْرأُ كِتَابَ اللّٰهِ ونَدْعوا رَبَّنا ونُصَلِّي عَلىٰ النَبِيِّ ﷺ وَنَدعوا لأَنْفُسِنا ولِعَامَّةِ المُسْلِمِينَ؟ قال: فَنَهىٰ الحَسَنُ عَنْ ذٰلك أَشَدَّ النَّهْيِ[4].

٢٦ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ عَنِ الرَّبِيعِ بن صُبَيْحٍ عَنْ أَبَانِ بنِ أَبِي عَيَّاشٍ

(١) إسناده ضعيف جداً، أبان بن أبي عياش قال عنه ابن معين وأبو حاتم والنسائي: «متروك الحديث»، وقال النسائي: «ليس بثقة». كذا في «تهذيب الكمال» (٢: ٢١، ٢٢). وأما ما نقله الحسن عن ابن مسعود ففيه انقطاع لعدم سماعه منه كما في «جامع التحصيل» للعلائي (ص ١٩٤ ـ ١٩٩).

(٢) في الظاهرية: «قالوا»، وهو خطأ.

(٣) في الظاهرية: «لا يطنعون»، وعلق عليه دهمان بقوله: «كذا في الأصل، ورأيت بخط المرحوم الشيخ عبد القادر بدران أن هٰذا من القَلْبِ وأصلُه: لا يطعنون».

(٤) في إسناده الربيع بن صبيح، وهو صدوق سيىء الحفظ كما في «التقريب» (١٨٩٥).

قَالَ: لَقِيتُ طَلْحَةَ بنَ عُبَيْدِ اللَّهِ بن كَرِيزٍ الخُزاعِيَّ فَقُلْتُ لَهُ: قَوْمٌ مِنْ إخْوَانِكَ مِنْ أَهلِ السُّنَّةِ والجَماعة لا يَطْعَنُون[1] عَلىٰ أَحَدٍ مِنَ المُسْلِمينَ يَجْتَمِعُونَ في بَيْتِ هٰذا يوماً وفي بَيْتِ هٰذا يَوْماً، ويَجْتَمِعُونَ يَوْمَ النَّيروزِ والمَهْرَجَانِ ويَصُومُونَهما؟ فَقَالَ طَلْحَةُ: بِدْعَةٌ مِنْ أَشَدِّ البِدَعِ. والله لَهُمْ أَشَدُّ تَعْظِيماً للنَّيْروز والمَهْرَجَانِ مِنْ غَيْرِهم. ثُمَّ اسْتَيَقَظَ أَنَسُ بنُ مَالِكٍ فَرَقَيْتُ[2] إلَيْهِ فَسَأَلْتُه عَمَّا سَأَلْتُ طَلْحَةَ فَرَدَّ عَلَيَّ مِثْلَ قَوْلِ طَلْحَةَ، كأنهما كانا[3] علىٰ مِيعَادٍ[4].

٢٧ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ، قَالَ: حَدَّثنا حَمَّادُ بنُ سَلَمَة عَنْ ثَابِتٍ البُنَانِيِّ قَالَ: حَدَّثني مَنْ سَمِعَ حِطّان[5] بنَ عَبْدِ الله أَنَّ أَبا مُوسىٰ قَالَ لِصَاحِبٍ له: تَعَالَ حَتىٰ نَجْعَلَ يَوْمنا هٰذا لِلَّهِ، فوالله لَكَأَنَّ رَسُولَ الله ﷺ شَهِدَنا قال: «ومِنْهُم مَنْ يَقُولُ: تَعَالَ حَتىٰ نَجْعَلَ يَوْمَنَا هٰذا لله. ومُنْهُم مَنْ يَقُول: تَعَال حتىٰ نجعلَ يومَنا هٰذا لله». فما زَال يُرَدِّدُها حتىٰ تَمَنَّيْتُ أَنّي غِبْتُ[6] في الأَرْضِ[7].

٢٨ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ، قَالَ: حَدَّثنا مَرْوَانُ بنُ مُعَاوِيَةَ قَالَ:

---

(١) في الظاهرية: «لا يطنعون».

(٢) في الظاهرية: «فوثبت».

(٣) في الظاهرية: «كأنما كانوا»، وما ورد في الأصل أصوب.

(٤) إسناده ضعيف جداً لضعف الربيع وأبان، وقد تقدم ما فيهما.

(٥) في الأصل: «خطاب»، وفي الظاهرية: «حصان»، وكلاهما خطأ، والصواب ما أثبتناه، وهو حِطّان بن عبدالله الرقاشي البصري، مترجم له في «تهذيب الكمال» (٦: ٥٦١ ـ ٥٦٢) وغيره.

(٦) في الظاهرية: «سخت».

(٧) إسناده ضعيف لجهالة الراوي عن حِطّان، وبقية رجاله ثقات وهو متصل.

أَخْبَرنا سَعِيدٌ الجَرِيريُّ عَنْ عَبدِ اللَّهِ بنِ غَالِبٍ[1] قَالَ: اجْتَمَعَ قَوْمٌ فَقَالُوا: نَجْعَلُهُ يَوْماً قَدْ غَابَ شَرُّه نَذْكُرُ اللَّهَ فِيه. (فَأَتَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «ما يُجْلِسُكُم؟» قُلْنا: يا رَسُولَ الله! نَجْعَلُهُ يَوْماً غَابَ شَرُّهُ ونَذْكُرُ اللَّهَ فيه)[2]. فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ بيده: «يَوْماً غَابَ شَرُّهُ، يَوْماً غَابَ شَرُّهُ، انْتَشِروا لِضَياعِكُم»[3].

٢٩ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ، قَالَ: حَدَّثنا بَقِيَّةُ عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ عَنْ جَعْفَرَ بنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أبيه عَنْ عَلِيِّ بنِ أَبي طَالِبٍ أَنَّه خَرَجَ يَوْماً إِلىٰ مَسْجِدِ الكُوفَةِ ورَجُلٌ يَقُصُّ، حَولَهُ نَاسٌ كَثِيرٌ، فَضَرَبَه بالدِّرَّةِ[4]، فَقَالَ رَجُلٌ: أَتَضْرِبُ رَجُلاً يَدْعُو إلىٰ الله ويَذْكُره بِعَظِيم؟!! فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ خليلي أبا القَاسِمِ ﷺ يقول: «سَيَكُونُ مِنْ أُمَّتِي قَومٌ يُقَالُ لَهُم القُصَّاصُ، لا يُرْفَعُ لَهُم عَمَلٌ إلىٰ اللَّهِ ما كانُوا في مَجَالِسِهم تِلْكَ»[5].

٣٠ ـ حَدَّثني مُحَمَّد بنُ وَضَّاحٍ، قَالَ: حَدَّثنا مُوسىٰ بنُ مُعَاوِيَةَ القُرَشِيُّ قال: حَدَّثنا عَبْدُ الرَّحْمٰنِ بنُ مَهْدِيٍّ عَنْ حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بنِ زَيْدٍ

---

(١) في الأصل والظاهرية: «عُبيد الله»، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه، وهو «عبد الله بن غالب الحداني» وهو من الطبقة التي يروي عنها سعيد الجريري.

(٢) ما بين القوسين ليس موجوداً في الظاهرية.

(٣) إسناده ضعيف لإرساله فإن عبدالله بن غالب تابعي، وباقي رجال إسناده ثقات، وسعيد بن إياس الجريري وإن كان قد اختلط فقد رواه عنه سفيان الثوري كما سيكرره المصنف برقم (٣٤)، وهو ممن روىٰ عنه قبل الاختلاط.

(٤) الدِّرَّةُ: دِرَّةُ السلطان التي يُضرب بها، عربية معروفة، والجمع دِرَرٌ، وتقول: حرمتني دِرَرَك، فاحمني دِرَرَك. كذا في «تاج العروس» (١١ : ٢٨١) مادة «درر».

(٥) إسناده ضعيف جداً، بقية ـ هو ابن الوليد ـ مدلس مشهور بذلك، ولم يصرح بالتحديث، وشيخه فيه وهو محمد بن عبد الرحمن إما أن يكون =

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بنِ بَكْرَ [ة] قَالَ: كُنْتُ جَالِساً عِنْدَ الأَسْوَدِ بنِ سَرِيعٍ، وكَانَ مَجْلِسُه في مُؤَخَّرِ المَسْجِدِ الجَامِعِ، فافْتَتَحَ سُورَةَ بَني إسْرَائِيلَ حَتىٰ بَلَغَ ﴿وَكَبِّرْهُ تَكْبِيراً﴾ [الإسراء: ١١١] فرفع[١] أصواتهم الذين كانوا[٢] حوله جلوساً. فجاءَ مُجالدُ بنُ مَسْعُودٍ[٣] يَتَوَكَّأُ علىٰ عَصاً[٤] فَلَمَّا رآه القَوْمُ قالوا:[٥] مَرْحَباً مَرْحَباً، اجلس. قَالَ: ما كُنتُ لأَجْلِسَ إلَيْكُم وإنْ كَانَ مَجْلِسُكُم حَسَناً، ولِكنَّكُم صَنَعْتُم قبيل[٦] شَيْئاً أَنْكَرَهُ المُسْلِمُونَ، فَإيَّاكُم وما أَنْكَرَ المُسْلمين[٧].

= ابن عراق اليحصبي الحمصي والمترجم في «التهذيب» (٩: ٣٠٠) وقال فيه ابن حبان في «الثقات» (٥: ٣٧٧): «لا يُحتج بحديثه ما كان من رواية إسماعيل بن عياش وبقية بن الوليد ويحيىٰ بن سعيد العطار وذويهم، بل يُعتبر من حديثه ما رواه الثقات عنه» أو أن يكون القشيري الكوفي والمترجم في «الميزان» (٦: ٦٢٣ ـ ٦٢٤) و «اللسان» (٥: ٢٥٠ ـ ٢٥١)، قال عنه ابن عدي: «منكر الحديث»، وقال الأزدي: «كذاب متروك الحديث»، وقال الدارقطني: «متروك الحديث»، وقال العقيلي: «حديثه غير محفوظ، وهو مجهول».

قلت: وكل منهما يروي عنه بقية، ولم يُذكر في ترجمة أحدهما أنه يروي عن جعفر بن محمد، فلذلك لم أتمكن من الجزم بأيهما ذُكر في هذا الإسناد، والله أعلم.

وأيضاً فإن أبا جعفر وهو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب يروي هنا عن جده علي بن أبي طالب، وهو مرسل، كذا في ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (٩: ٣٥٠).

(١) في الظاهرية: «فرفعوا».

(٢) في الأصل: «كان» والصواب ما في الظاهرية، وهو الذي أثبتناه.

(٣) مجالد بن مسعود السلمي، صحابي، قتل يوم الجمل. كذا في «الإصابة» لابن حجر (٥: ٧٧٠).

(٤) في الظاهرية: «علىٰ عصاه».

(٥) في الأصل: «قال»، والمثبت من الظاهرية.

(٦) في الظاهرية: «قَبْلُ».

(٧) إسناده ضعيف، علي بن زيد هو ابن جدعان، وهو ضعيف كما في «التقريب» لابن حجر (٤٧٣٤) وأصوله. =

٣١ ـ [و] حَدَّثني[١] عَنْ مُوسىٰ عن[٢] ابنِ مَهْدِيٍّ عَنْ حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ عَن حُمَيْدٍ أَنَّ قَوْماً قَرَؤوا السَّجْدَةَ، فَلَما سَجَدُوا رَفَعوا أَيْدِيَهِم واسْتَقْبَلُوا القِبْلَةَ. فَأَنْكَرَ ذٰلك عَلَيْهِم مُوَرِّقٌ [العِجْلِيُّ] وكَرِهَهُ[٣].

٣٢ ـ [و] حَدَّثني عَنْ مُوسىٰ عَنِ ابنِ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي سِنانٍ عن [عَبْدِ اللَّهِ] بنِ أَبِي الهُذَيْلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ [الـ] خَبَّابِ قَالَ: بَيْنَما نَحْنُ في المَسْجِدِ ونَحْنُ جُلُوسٌ مَعَ قَوْم نَقْرَأُالسَّجْدَةَ ونبكي فَأَرْسَلَ إليَّ أَبي، فَوَجَدْتُهُ قَدْ احْتَجَزَ[٤] مَعَهَ هَرَاوةً [له] فَأَقْبَلَ عَلَيَّ فَقُلْتُ: يا أَبَتِ مَالي مَالي؟! قَالَ: أَلَمْ أَرَكَ جَالِساً[٥] مَعَ العَمَالِقَةِ[٦] ثُمَّ قَالَ: هٰذا قَرْنٌ خَارِجٌ الآن[٧].

٣٣ ـ [و] حَدَّثني عَنْ مُوسىٰ عن ابن مَهْدِيٍّ عَنْ زِيَادِ بنِ مُسْلِمٍ عَنْ

= وأخرجه بمعناه باختصار في بعض المواضع من طريق آخر ابنُ السكن كما في «تحذير الخواص» للسيوطي (ص ١٨٣)، والبغويُّ في «معجم الصحابة» كما في «الإصابة» (٥: ٧٧٠)، فلعله يتقوىٰ به، والله أعلم.

(١) القائل هو ابن أصبغ، والذي حدثه هو ابن وضاح. وكذلك يُقال فيما بعده.

(٢) في الظاهرية سقط لفظ: «عن»، وهو خطأ، وموسىٰ هو ابن معاوية، وابن مهدي هو عبد الرحمن. وسيتكرر هٰذا الإسناد علىٰ الصواب فيما بعد.

(٣) إسناده صحيح.

(٤) في الظاهرية: «أحضر»، وهو خطأ.

(٥) في الأصل: «جالس»، والتصويب من الظاهرية.

(٦) العمالقة: الجبابرة الذين كانوا بالشام من بقية قوم عاد، الواحد: عمليق وعملاق.. ويقال لمن يخدع الناس ويخلبهم: عملاق. والعملقة: التَّعَمُّقُ في الكلام. فشَبَّه القُصَّاص بهم لما في بعضهم من الكِبْر والاستطالة علىٰ الناس، أو بالذين يخدعونهم بكلامهم، وهو أشبه. كذا في «النهاية» لابن الأثير (٣: ٣٠١).

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة (٨: ٥٥٩) مختصراً عن وكيع عن سفيان به، وإسناده صحيح، وسيكرره المصنف بمعناه من طريق آخر عن أبي سنان ـ وهو ضرار بن مرة ـ برقم (٤٣)؛ ويأتي تلو هٰذا الإسناد من طريقٍ آخر كذلك.

صَالِحِ أبي الخليلِ[1] قَالَ: مَرَّ خَبَّاب بابْنِهِ [وهو] مَعَ أُنَاسٍ يُجَادِلُون في القُرآن فانْقَلَبَ غَضْبَانَ فَأَعَدَّ لَهُ سَوْطاً أو خِطَاماً أو نِسْعَةً[2]، فَلما انْقَلَبَ الفَتىٰ وَثَبَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ أنْ يَأْتِيَه فَضَرَبَهُ ضَرْباً عِنيفاً، فَلَمَّا رأىٰ الجِدَّ مِنْ أَبِيه قَالَ: قَدْ عَلِمْتُ أَنَّكَ إِنَّما تُرِيد نَفْسِي فَعَلىٰ ماذا؟! فَما رَدَّ عَلَيْهِ شَيْئاً فَجَعَل يَضْرِبُهُ فقَالَ[3]: يا أَبت! قَدْ أرىٰ أَنَّك[4] تُرِيدُ نَفْسي، فَمَه؟ قَالَ: أَلَمْ أَرَكَ مَعَ قَومٍ يُجَادِلُون في القُرْآنِ؟ قَالَ: يا أَبَتِ إِنِّي لا أَعُود. فَكَانَ إذَا مَرَّ بِهِم يَدْعُونَه، قَالَ: فَيَقُولُ: لا، إلاَّ أَن تَقْبَلوا مِني ما قَبِلَ أَبي مِنْ نَبِيِّ اللَّهِ[5]. قَالَ: فَيَقُولُون لَه: إنَّه قَدْ كَانَ بَعْدَ النبيِّ ﷺ أُمُورٌ أو أَحْدَاث[6].

٣٤ ـ حَدَّثني عَنْ موسىٰ عنِ ابنِ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ سَعِيدٍ الجَرِيريِّ عَنْ عَبْدِ الله[7] بنِ غَالِبٍ قَالَ: انتهىٰ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إلىٰ قَوْمٍ في بَيْتٍ فقال: «ما جَمَعَكُم؟» قالوا: نَذْكُرُ اللَّه، يومٌ[8] غَابَ شَرُّهُ. فقال رسول الله ﷺ: «يَوْمٌ غَابَ شَرُّهُ؟!! انْتَشِروا لِضَياعِكُم»[9].

---

(١) كذا في الأصل والظاهرية وهو على الصواب وأما في المطبوعة: «صالح ابن أبي الخليل»، وهو خطأ، وهو «صالح بن أبي مريم الضبعي، أبو الخليل البصري»، كما في ترجمته من «تهذيب الكمال» للمزي (١٣: ٨٩) و «التهذيب» لابن حجر (٤: ٤٠٢) وغيرهما.

(٢) الخطام هو حبل من ليف أو شعر أو كتان يُقاد به البعير. والنسعة بالكسر: سَيْرٌ مضفورٌ يجعل به زماماً للبعير وغيره. والجمع: نُسع، ونِسَعٌ، وأَنْسَاعٌ. كذا في «النهاية» لابن الأثير (٢: ٥٠، ٥: ٤٨).

(٣) في الظاهرية: «قال». (٤) في الظاهرية: «أنما».

(٥) في الظاهرية: «من شيء إلىٰ الله». والمثبت هو الصواب.

(٦) إسناده حسن، وهو مكرر ما قبله، وسيكرر برقم (٤٣).

(٧) في الأصل: «عُبَيدالله»، وهو خطأ، وهو على الصواب في الظاهرية، وقد تقدم الكلام عليه برقم (٢٨).

(٨) بالتنوين، أي هٰذا يومٌ.

(٩) إسناده ضعيف لإرساله، وقد تقدم بهٰذا الإسناد برقم (٢٨).

٣٥ ـ [و] حَدَّثني مُحَمَّد بنُ وَضَّاحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثنا مَعَاوِيَةُ بنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثنا سُفْيَانُ عَنْ سَعِيدٍ الجَريرِيِّ عَنْ أبي عثمان النَّهْدِيِّ قَالَ: كَتَبَ عَامِلٌ لِعُمَرَ بنِ الخَطَّابِ إِلَيْهِ أَنَّ هٰهنا قَوْماً يَجْتَمِعُون فَيَدْعُونَ لِلمُسْلِمينَ وللأَمِيرِ. فَكَتَبَ إِليه عُمَرُ: [أَقبل و] وأَقْبِلِ بِهِمْ مَعَكَ. فَأَقْبَلَ. وَقَالَ عُمَرُ للبَوَّابِ: أَعِدَّ سَوْطاً. فَلَمَّا دَخَلوا علىٰ عُمَرَ أقبل علىٰ أَمِيرِهم[1] ضَرْباً بالسَّوْطِ. فَقُلْتُ: يا أَمِيرَ المُؤْمِنينَ! [إِنَّا] لَسْنا أُولٰئِك الَّذين تَعْني، أُولٰئِكَ قَوْمٌ يَأْتُونَ مِنْ قِبَلِ المَشْرِقِ[2].

٣٦ ـ حَدَّثني مُحَمَّدُ بنُ وَضَّاحٍ عَنْ يَعْقُوبَ بنِ كَعْبٍ عَنْ عِيسىٰ بنِ يُونُسَ عَنِ ابنِ أَبي ليلىٰ عَنِ الحَكَمِ بنِ عُتَيْبَة[3] قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ الرَّحْمٰنِ بنَ أَبي لَيلىٰ عَن القَصَصِ[4] فَقَالَ: أَدْرَكْتُ أَصْحَابَ مُحَمَّد ﷺ يَتَجَالَسُونَ ويُحَدِّثُ هٰذا بِمَا سَمِعَ، ويُحَدِّثُ هٰذا بِما سَمِعَ، فَأَمَّا أَن يُجْلِسُوا لَهُم خَطِيباً فلا[5].

---

(١) كذا في كل من الأصل والظاهرية و «المصنف» لابن أبي شيبة، وفي الظاهرية: «علا أميرهم».

(٢) في إسناده معاوية بن هشام، وهو صدوق له أوهام كما في «التقريب» (٦٧٧١). وعبدالله بن محمد هو أبو بكر بن أبي شيبة، وقد أخرج هٰذا الأثرَ في كتابه «المصنف» (٨: ٥٥٨) وما بين المعقوفات منه، وعزاه إليه السيوطي في «تحذير الخواص» (ص ١٩٧ ـ ١٩٨)، وعزاه كذٰلك إلىٰ أبي بكر أحمد بن علي المروزي في كتابه «العلم».

(٣) في الظاهرية: «عتبة»، وهو خطأ.

(٤) قال ابن الأثير: «القَصُّ: البيان. والقَصَصُ بالفتح: الاسم. وبالكسر: القِصَّة. والقاصُّ: الذي يأتي بالقصة علىٰ وجهها، كأنه يتتبع معانيها وألفاظها». من «النهاية» (٤: ٧٠).

(٥) إسناده ضعيف، ابن أبي ليلىٰ هو محمد بن عبد الرحمن، صدوق سيء الحفظ، كذا في «التقريب» (٦٠٨١).

٣٧ ـ حَدَّثني مُحَمَّدُ بنُ وَضَّاحٍ عَنْ مُوسىٰ بنِ مُعَاوِيَة قال: حَدَّثنا عُمَرُ بُن هارُونَ عن الضَّحَّاكِ قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ بنَ عَبْدِ العَزِيزِ يَسْجُنُ القُصَّاصَ ومَنْ يَجْلِسُ إِلَيْهم[١].

٣٨ ـ حَدَّثني ابنُ وَضَّاحٍ عَنْ أبي أَيُّوبَ الدِّمَشْقِيِّ سُلَيْمانَ ابنِ [بنت][٢] شَرَحْبِيلَ قَالَ: [حَدَّثنا] ضَمْرَةُ بنُ رَبِيعةَ قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ الثوريَّ وَسأَلَهُ عُمَرُ بنُ العَلاَءِ اليَمَانيُّ فَقَالَ: يا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ! أَسْتَقْبِلُ القَاصَّ؟ فَقَالَ: وَلُّوا البِدَعَ ظُهُورَكُم[٣].

٣٩ ـ حَدَّثني مُحَمَّدُ بنُ وَضَّاحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثنا شَبَابَةُ قَالَ: [حدثنا شعبة] قَالَ: حَدَّثنا عُقْبَةُ بنُ حُرَيْثٍ[٤] قَالَ: سَمِعْتُ ابنَ عُمَرَ وَجَاء رَجُلٌ قَاصٌّ فَجَلَس في مَجْلِسِه، فَقَالَ لَهُ ابنُ عُمَرَ: قُمْ مِنْ مَجْلِسِنا. فَأَبىٰ أَنْ يَقُومَ، فَأَرْسَل ابنُ عُمَر إلىٰ صَاحِبِ الشُّرْطَ[ة]: أَقِمِ القَاصَّ. قَالَ: فَبَعَثَ إِلَيْه فَأَقَامه[٥].

---

(١) إسناده ضعيف جداً، عمر بن هارون وهو البلخي ضعفه جمعٌ من العلماء وتركه آخرون، كما في ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (٧: ٣٠٤ ـ ٣٠٥)، وفي «التقريب» (٤٩٧٩): «متروك». وذكر هٰذا الأثر الطرطوشيُّ في «الحوادث والبدع» (ص ١٠٣).

(٢) زيادة غير موجودة في الأصل ولا في الظاهرية، والصواب إثباتها.
وهو أبو أيوب عبد الرحمن بن عيسىٰ بن ميمون بن عبدالله، وجده هو شرحبيل بن مسلم. يراجع «السير» للذهبي (١١: ١٣٦) و «التهذيب» لابن حجر (٤: ٢٠٧) وغيرهما.

(٣) إسناده صحيح. وذكره الطرطوشي (ص ١٠١).

(٤) في الظاهرية: «جرير»، وهو خطأ، وهو عقبة بن حريث التغلبي، مترجم في «التهذيب» لابن حجر (٧: ٢٣٩) وغيره.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة (٨: ٥٥٩) بإسناده المذكور هنا، وهو إسنادٌ صحيح.
ونقل معناه الطرطوشيُّ (ص ١٠٠)، ونقله عنه السيوطيُّ في «التحذير» (ص ٢١٤).

٤٠ ـ حَدَّثني [محمد] بنُ وَضَّاح عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ مُحَمَّدٍ قالَ: حَدَّثنا شَرِيكٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: دَخَل قَاصٌّ فَجَلَسَ قَرِيباً مِن ابنِ عُمَرَ، فَقَالَ لَهُ: قُمْ. فَأبىٰ أَنْ يَقُوم فَأَرْسَلَ إلىٰ صَاحِبِ الشُّرْطَةِ، فَأَرْسَل إِلَيْه شُرْطِياً[١] فَأَقَامَه[٢].

٤١ ـ وسَمِعْتُ ابنَ وَضَّاح يَقُولُ في القُصَّاصِ: لا يَنْبَغِي لَهُمْ أَنْ يَبِيتُوا فِي المَسَاجِد، ولا يُتْرَكُوا أَنْ يَبِيتُوا فيها.

٤٢ ـ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ وَضَّاح عَن مُوسىٰ بنِ مُعَاوِيَةَ قَالَ: حَدَّثنا ابنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيانَ عَنْ عُبَيدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ[٣] قَالَ: لَم يُقَصَّ علىٰ عَهْدِ النَّبِيِّ [ﷺ] ولا أَبي بَكْرٍ ولا عُمَر ولا عُثْمَانَ. وَأَوَّلُ مَا كَانَتِ[٤] القَصَصُ حِينَ كَانَتِ الفِتْنَة[٥].

٤٣ ـ [و] حَدَّثني مُحَمَّدُ بنُ وَضَّاح قَالَ: حَدَّثنا مَحَمَّدُ بنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثنا أَسَدُ بنُ مُوسىٰ قَالَ: حَدَّثنا قَيْسُ بنُ الرَّبيعِ عَنْ أَبي سِنَانٍ

---

(١) قال ابن الأثير: «شُرَط السلطان: نخبة أصحابه الذين يُقدمهم علىٰ غيرهم من جنده. وقال ابن الأعرابي: هم الشُرَط، والنسبة إليهم شُرَطي، والشُرْطة والنسبة إليهم شُرْطي» كذا في «النهاية» (٢: ٤٦٠) مادة «شرط».

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٨: ٥٦٠) بإسناده المذكور هنا، وفيه شريك بن عبدالله الكوفي وهو صدوق يخطىء كثيراً كما في «التقريب» (٢٧٨٧).
ولكن الحديث تقدم معناه في الفقرة السابقة بإسناد صحيح.

(٣) في الأصل والظاهرية: «عُبيدالله بن نافع»، وهو خطأ، وعبيدالله هو ابن عمر بن حفص العمري، ونافع هو مولىٰ عبدالله بن عمر.

(٤) في الظاهرية: «كان».

(٥) يعني فتنة قتل عثمان رضي الله عنه. وإسناده صحيح.
وعزاه السيوطي في «التحذير» (ص ١٨٤) إلىٰ الزبير بن بكار في «أخبار المدينة» ولفظه في آخره: «وإنما القصص محدث، أحدثه معاوية حين كانت الفتنة».

ضِرَارِ بنِ مُرَّةَ عَنْ عَبْدِ الله بنِ أَبي الهُذَيْل العَنَزِيِّ[1] قَالَ: كُنَّا جُلوساً مَعْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ خَبَّابِ بنِ الأرَتِّ وهُو يَقُول: سَبِّحوا كذا وكذا، واحْمَدوا كذا وكذا، وكَبِّروا كذا وكذا. قال: فَمَرَّ خَبَّابٌ فَنَظَر إلَيْه ثُمَّ أَرْسَلَ إلَيْهِ، فَدَعَاه[2] فَأَخَذَ السَّوْطَ فَجعلَ يَضْرِبُ رَأْسَهَ بِهِ وَهُو يقول: يا أَبَتَاهُ! فيم تَضْرِبُني؟! فَقَالَ: مَعَ العَمَالِقَةِ؟ هٰذا قرنُ الشَّيطان قَدْ طَلَعَ أَو قَدْ بَزَغَ[3].

٤٤ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ قَالَ: حَدَّثنا أَبُو هِلاَلٍ قَالَ: حَدَّثنا مُعَاوِيَةُ بنُ قُرَّةَ قَالَ: كُنَّا إذَا رَأَيْنا الرَّجُلَ يَقُصُّ قُلنا: هٰذا صَاحِبُ بِدعَةٍ[4].

= وأخرجه ابن أبي شيبة (٨: ٧٤٥ ـ ٧٤٦) عن معاوية بن هشام، وابن حبان (٦٢٦١) عن محمد بن يوسف الفريابي، كلاهما عن سفيان عن عُبيدالله ابن عمر عن نافع عن ابن عمر من قوله.
وعزاه السيوطيُّ في «التحذير» (ص ١٩٥) إلىٰ أبي بكر المروزي.
وورد عن السائب بن يزيد عن ابن عمر أنه قال: إنه لم يكن يُقص علىٰ عهد رسول الله ﷺ ولا أبي بكر، وكان أول من قَصَّ تميم الداري، استأذن عمرَ بن الخطاب أن يَقُصَّ علىٰ الناس قائماً، فَأَذِنَ له عمر.
أخرجه أحمد (٣: ٤٤٩) وأبو زرعة في «تاريخه» (١٩١٥) وعنه ابن عساكر (١٠: ٤٧٩ ـ ٤٨٠ ـ ترجمة تميم الداري) والطبراني في «الكبير» (٦٦٥٦) والبيهقي في «الشعب» (٤: ٣٩٤: ١٦٣٣).
وأورده الهيثمي في «المجمع» (١: ١٩٠) وعزاه إلىٰ أحمد والطبراني وقال: «فيه بقية بن الوليد وهو ثقة مدلس».
قلت: بل هو صدوق، وقد صَرَّحَ بالتحديث عند أحمد وابن عساكر، وسائر رجاله ثقات، فالإسناد حسن، والله أعلم.

(١) في الأصل: «العربي»، وفي الظاهرية: «العنبري»، وكلاهما خطأ، والصواب ما أثبتناه، وهو مترجم في «التهذيب» لابن حجر (٦: ٦٢).

(٢) في الأصل: «فادعاه»، والتصويب من الظاهرية.

(٣) في إسناده قيس بن الربيع ـ وهو الأسدي ـ قال عنه ابن حجر (٥٥٧٣): «صدوق تغير لما كبر، أدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به».
ولكنه قد توبع كما في الحديث رقم (٣٢).

(٤) في إسناده أبو هلال الراسبي ـ وهو محمد بن سُليم ـ صدوق فيه لين كما في «التقريب» (٥٩٢٣).

٤٥ ـ حَدَّثني إبْرَاهِيمُ بنُ مُحَمَّدٍ عَنْ حَرْمَلَةَ بنِ[١] يَحْيىٰ عَن ابْنِ وَهْبٍ عَنِ ابنِ عَوْنٍ قَالَ: كَانَ مُحَمَّدُ بنُ سِيرِينَ يَقُولُ في أَصْوَاتِ القُرْآنِ: مُحْدَثٌ[٢].

٤٦ ـ حَدَّثني مُحَمَّدُ بنُ وَضَّاحٍ قَالَ: حَدَّثنا مُوسىٰ بنُ مُعَاوِيَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بنِ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ عَنِ الأَجْلَحِ عَنِ ابنِ أَبي الهُذَيْلِ عَن عَبْدِ اللَّهِ بنِ خَبَّابٍ عَنْ أَبيه قَالَ: إِنَّما هَلَكَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ حِينَ قَصُّوا[٣].

٤٧ ـ [و] حَدَّثني عَنْ موسىٰ عن ابنِ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ هَمَّامِ بنِ الحَارِثِ التَّيْميِّ قَالَ: لَمَّا قَصَّ إبْرَاهِيم التَّيْميُّ أَخْرَجه أَبُوه من دَارِهِ، وقَال: ما هٰذا الذي أَحْدَثتَ؟[٤].

---

(١) في الأصل: «و» بدلاً من «عن»، وهو خطأ.

(٢) قال دهمان: «أي قراءة القرآن بالأصوات الموسيقية بدعة».
قلت: وإسناد المصنف صحيح، ونقل الطرطوشي (ص ٨٦) أنه قال: «أصواتُ القرآن محدثة».

(٣) إسناده حسن. ورواه أبو أحمد الزبيري عن سفيان عن الأجلح عن عبدالله ابن أبي الهذيل عن خباب مرفوعاً: «إنَّ بَني إسْرَائيل لَمَّا هَلَكوا قَصُّوا».
أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣٧٠٥) وأبو نعيم في «الحلية» (٤ : ٣٦٢) وأورده الهيثمي في «المجمع» (١ : ١٨٩) وقال: «رجاله موثقون، واختلف في الأجلح الكندي، والأكثر علىٰ توثيقه».
وعزاه صاحب «الكنز» (٧٩٣٣) إلىٰ الضياء في «المختارة».
* وقال ابن الأثير في «النهاية» (٤ : ٧١): «أي اتكلوا علىٰ القول وتَرَكُوا العَمَلَ، فكان ذٰلك سبَبَ هلاكهم، أو بالعكس، لما هلكوا بترك العمل أخلدوا إلىٰ القصص».

(٤) إسناده صحيح. وأخرجه ابن سعد في «طبقاته» (٦ : ٢٨٦) عن محمد ابن عبدالله الأسدي عن سفيان ـ وهو الثوري ـ به، دون قوله: «ما هذا الذي أحدثت؟».
وعزاه السيوطي في «التحذير» (ص ٢٠٠) إلىٰ أبي بكر المروزي في «العلم».

٤٨ ـ [و] حَدَّثني عَنْ مُوسىٰ عَنِ ابنِ مَهْدِيٍّ عَنْ جَعْفَرَ بنِ بُرْقَانٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَيْمُونَ بنَ مَهْرَانٍ يَقُول: القَاصُّ يَنْتَظِرُ مَقْتَ الله[1].

٤٩ ـ [و] حَدَّثني عَنْ مُوسىٰ عَنِ ابنِ مَهْدِيٍّ عَن هَمَّامِ بنِ يَحيىٰ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بنِ المُسَيِّب ومُوَرِّقٍ قَالا: يُكْرَهُ اخْتِصَارُ السُّجُودِ وَرَفْعُ الأيْدِي والصَّوْتِ في الدُّعاء[2].

٥٠ ـ [و] حَدَّثني عَنْ مُوسىٰ عنِ ابنِ مَهْدِيٍّ عَنْ أَبي بَكْرِ ابنِ[3] عَيَّاشٍ عَنِ المُغِيرَةِ عَنْ إبْرَاهِيمَ أَنَّه كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَخْتَصِرَ السَّجْدَةَ[4].

---

(١) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٤٩) عن جعفر بن برقان به، وإسناده حسن.
وعزاه إليه السيوطي في «التحذير» (ص ١٨٩).
وقد ورد مرفوعاً ولا يصح، يراجع «فيض القدير» للمناوي (٤: ٥٣٢ ـ ٥٣٣).
وقال المناوي: «(القاص): الذي يَقُصُّ علىٰ الناس ويَعِظُهم ويأتي بأحاديث لا أصل لها، يَعِظُ ولا يَتَّعِظ، ويَخْتال، ويُرغِّبُ في جلوس الناس إليه، (ينتظر المقت) من الله تعالىٰ، لما يعرض في قَصَصِهِ مِنَ الزيادة والنقصان ولأنه مستهدفٌ لكيد الشيطان، فهو يقول له: أما تنظر إلىٰ الخلق فهم موتىٰ من الجهل هلكىٰ من الغفلة، قد أشرفوا علىٰ النار؟ أما لكَ رحمةٌ علىٰ عباده تُنقِذُهم من المعاطب بنُصحك وَوَعْظِكَ وقد أنعم اللّٰهُ عليك بقلبٍ بصيرٍ ولسانٍ ذلق ولهجة مقبولة، فكيف تَكْفُرُ نِعْمَتَه وَتَتَعرَّضُ لسخطه وتسكن عن إشاعةِ العِلمِ ودعوةِ الخلق إلىٰ الصراط المستقيم؟ فلا يزال يستدرجُه بلطائف الحيل حتىٰ يَشْتَغِلَ بِوَعْظِ الناس ثم يدعوه إلىٰ أن يتزين لهم ويتصنع بتحسين اللفظ وإظهار الفصاحة ويقول: إنْ لَمْ تفعل ذلك سقطَ وقعُ كلامكَ من قلبهم ولم يهتدوا إلىٰ الحق، فلا يزال يُقَرِّرُ ذلك وهو في أثناءه يُؤَكِّدُ فيه شوائبَ الرياء ولذة الجاه والتعزز بكثرة العلم والنظر إلىٰ الخلق بعين الاحتقار ليستدرجَ المسكينَ بالنصح إلىٰ الهلاك والمقت، فيتكلم ظاناً أنْ قَصْدَهُ الخير، وإنما قَصْدُهُ الجاه والقبول، فيمقته الله، وهو يظن أنه عنده بمكان» اهـ.

(٢) إسناده حسن. وقال ابن الأثير: «قيل: أراد أن يختصر الآيات التي فيها السجدة في الصلاة فَيَسْجُدَ فيها. وقيل: أراد أن يقرأ السورة، فإذا انتهىٰ إلىٰ السجدة جاوزها ولم يسجد لها». «النهاية» (٢: ٣٦) مادة «خصر».

(٣) في الأصل: «عن»، وهو خطأ، وهو علىٰ الصواب في الظاهرية.

(٤) في إسناده المغيرة ـ وهو ابن مقسم الضبي ـ قال محمد بن فضيل ـ كما في=

٥١ ـ [و] حَدَّثني عَنْ مُوسىٰ عنِ ابنِ مَهْدِيٍّ عَن أَبي سُلَيْمَانَ عَنْ يَزِيدَ الرَّشْكِ عَنْ خَالدٍ الأَثْبج[(١)] ابنِ أَخي صَفْوانَ بنِ مِحْرِزٍ قَالَ: كُنَّا في مَسْجِدِ المَدِينَةِ وَقاصٌّ لَنا يَقُصُّ عَلَينا، فَجَعَلَ يَخْتَصِرُ سُجُودَ القُرآن، فَيَسْجُدُ ونَسْجُدُ مَعَهَ، إذْ جَاءَ شَيْخٌ فَقَامَ عَلَيْنا فَقَال: لَئِنْ كُنْتم عَلىٰ شيءٍ إِنَّكم لأَفْضَلُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ الله [ﷺ][(٢)]. فَمضىٰ، فَسَأَلْنا عَنْه فَقُلْنا. [مَنْ] هٰذا الشَّيْخُ؟[ف] قَالوا: هٰذا عَبْدُ اللَّهِ بنُ عُمَرَ[(٣)].

٥٢ ـ وحَدَّثني عَنْ مُوسىٰ عنِ ابنِ مَهْدِيٍّ عَنْ إسْرَائِيلَ عَنْ أَشْعَثِ بنِ أَبي الشَّعْثَاءِ عَنِ الأَسْوَدِ بنِ هِلاَلٍ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ يَقُصُّ فأتىٰ ابنُ مَسْعُودٍ، فَقِيلَ لَهُ، فَجَاءَ وَجَلَسَ[(٤)] في القوم، فلما سَمِعَ ما يَقُولون قَامَ فَقَالَ: أَلاَ تَسْمَعُونَ؟ فَلمَّا نَظَروا إِلَيه قال: تَعْلَمُون أَنَّكُم لأَهْدىٰ مِنْ مُحَمَّدٍ ﷺ وأَصْحَابِهِ أَوْ أَنَّكم لَتَمْسِكُونَ بِطَرَفِ ضَلاَلَة[(٥)].

= ترجمته من «التهذيب» (١٠ : ٢٦٩) ـ: «كان يدلس، وكُنَّا لا نكتبُ عنه إلا ما قال: حدثنا إبراهيم» يعني ابن يزيد النخعي وهو صاحب الأثر هنا، ولم يصرح بالتحديث، فالإسناد ضعيف، والله أعلم.

(١) في الظاهرية: «الأشج»، وهو خطأ، وهو علىٰ الصواب في الأصل، وكذا هو في «الإكمال» لابن ماكولا (١ : ١٧).

(٢) قال دهمان: «عَلَّقَ مستحيلاً علىٰ مستحيل، أي: إن كنتم علىٰ شيءٍ من السنة فأنتم أهدىٰ من أصحاب محمد ﷺ، لكنكم لستم بأهدىٰ من أصحاب محمد ﷺ، فلستم علىٰ شيءٍ من السنة، بل أنتم علىٰ بدعة، لأن الصحابة لم يكونوا يفعلون ذلك».

(٣) إسناده حسن.

(٤) في الظاهرية: «فجلس».

(٥) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨٦٣٩) عن مالك بن إسماعيل عن إسرائيل به.

قلت: وإسناده صحيح.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٣ ـ باب «كُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَة»

٥٣ ـ حَدَّثني مُحَمَّدُ بنُ وَضَّاحٍ قَالَ: حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثنا أَسَدُ بنُ مُوسىٰ قَالَ: حَدَّثناَ يحيىٰ بنُ سُلَيْم[١] الطَّائفي قَالَ: سَمِعْتُ جَعْفَرَ بنَ مُحَمَّدٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبيه عَنْ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: خَطَبَ النَّبيُّ[٢] ﷺ النَّاسَ فَحَمِدَ اللَّهَ وأَثنىٰ عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «إنَّ أَفْضَلَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثاتُها، وكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلاَلَةٌ»[٣].

٥٤ ـ قَالَ: حَدَّثنا أَسد قال: حَدَّثنا بَقِيَّةُ عَنْ سُلَيْمَان [بنِ سُليم] عَن يَحيىٰ بن جَابِرٍ الطَّائِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰن بنِ عَمْرٍو[٤] السُّلَمِيِّ عَن عِرْبَاضِ بنِ سَارِيَةَ السُّلَمِيِّ قَالَ: صَلىٰ بِنَا النَّبيُّ[٥] ﷺ صَلاةَ الفَجرِ

---

(١) في الظاهرية: «أسلم»، وهو خطأ.

(٢) في المطبوعة: «خطب رسول الله»!!

(٣) أخرجه الدارميُّ (٢١٢) من طريق يحيىٰ بن سليم به، ويحيى «صدوق سيء الحفظ» كما في «التقريب» (٧٥٦٣). ولكن الحديث صحيح فقد أخرجه أحمد (٣: ٣١٠ ـ ٣١١، ٣٧١) ومسلم (٢: ٥٩٢) وابن ماجه (٤٥) والنسائي (١٥٧٨) وابن أبي عاصم في «السنة» (٢٤) وأبو يعلىٰ (٢١١١) وابن خزيمة (١٧٨٥) وابن حبان (١٠) وابن بطة (١٤٨) والبيهقي (٣: ٢١٣ ـ ٢١٤) والبغوي في «الأنوار» (٦٣٨) من طرق عن جعفر بن محمد به بمعناه.
وللحديث شواهد عن عدة من الصحابة، يراجع تخريجها في رسالة «خطبة الحاجة» للشيخ الألباني حفظه الله.

(٤) في الظاهرية: «عمر»، وهو خطأ، وصوب دهمان ما أثبتناه.

(٥) في الظاهرية: «رسول الله».

فَوَعَظَنَا مَوْعِظَةً بَلِيغَةً، ثم قَالَ آخَرَ مَوْعِظَتِهِ: «إِيَّاكُمْ وكُلَّ بِدْعَةٍ، فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلاَلَة»[1].

[٥٥ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ عَنِ المَسْعُودِيِّ عَنْ مَعْنٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ المَلِكِ: كُلُّ مُحَدَثَةٍ بِدْعَةٌ[2]].

٥٦ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ عَنْ سُفْيَانَ بن عُيَيْنَةَ عَنْ هِلاَلِ الوَزَّانِ[3] قَالَ: حَدَّثنا شَيخُنا القَدِيمُ عَبْدُ اللَّهِ بن عُكَيْم عَنْ عُمَرَ أَنَّه كَانَ يَقُول: أَصْدَقُ القِيل قِيلُ اللَّهِ، وإِنَّ أَحْسَنَ الهَدْي هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وإِنَّ شَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثاتُها، أَلاَ وَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وكُلَّ بِدْعةٍ ضَلاَلَةٌ، وكُلَّ ضِلالَةٍ في النَّار[4].

٥٧ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ عَنْ مَهْدِيِّ بنِ مَيْمَونَ قَالَ: حَدَّثنا وَاصِلٌ مولىٰ أبي عُيَيْنَةَ قَال: دَفَع إليَّ يَحيىَ بن عَقِيلٍ صَحِيفةً، فقَالَ: هٰذه خُطْبَةُ ابنِ مسعودٍ، أنَّه كَانَ يَقُول كُلَّ عَشِيَّة خَمِيسٍ: إِنَّما هُوَ

---

(١) إسناده ضعيف، بقية هو ابن الوليد وهو مدلس وقد عنعن، ولكن تابعه عليه إسماعيل بن عياش الحمصي، وهو وإن كان مضطرباً في حديثه فذلك في روايته عن غير أهل بلده، وشيخه هنا شامي، ولكن رواه بلفظ: «إياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة».
أخرجه عنه ابن أبي عاصم في «السنة» (٣٠).
وعبد الرحمن بن عمرو فيه جهالة كما في «التهذيب» وغيره، ولكنه قد توبع، ويراجع لطرقه وألفاظه «السنة» لابن أبي عاصم (٢٦ ـ ٣٣) وتعليقنا علىٰ «مفتاح الجنة» للسيوطي (٣٧)، وسيأتي أحدها برقم (٧٣).

(٢) المسعودي هو عبد الرحمن بن عبدالله المسعودي، صدوق اختلط قبل موته، وعبد الملك لم أهتد إلىٰ معرفته.

(٣) في الظاهرية: «الوراق»، وهو خطأ، وهو هلال بن حميد الوزان، مترجم في «التهذيب» لابن حجر (١١ : ٧٧).

(٤) أخرجه ابن نصر في «السنة» (٧٨) وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١٠٥٤) من طريق سفيان بن عيينة إلىٰ قوله: «وشر الأمور محدثاتها».
وإسناده صحيح.

اَلْقَولُ والعَمَلُ، فَأَصْدَقُ القَوْلِ قَولُ اللّٰهِ وأَحْسَنُ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ [وشَرُّ الأَمُورِ مُحْدَثَاتُها، و [إن] كُلَّ مُحْدَثة بِدْعَةٌ، وكل بِدْعَةٍ ضَلاَلَةٌ[1].

٥٨ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ قَالَ: حَدَّثنا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ عَنْ أَبي جَمْرَةَ[2] عَنْ رِيَاحٍ[3] النَّخَعِيِّ قَالَ: كَانَ ابنُ مَسْعُودٍ يَخْطُبنا كُلَّ خَمِيسٍ فَيَقُولُ: إنَّ أَصْدَقَ الحَديثِ كِتَابُ [الله]، وأَحْسَنَ الهَدْيِّ هَديُ محمد ﷺ][4]، وكُلُّ مُحْدَث بِدْعَةٌ وكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلاَلَةٌ، وَشُر الأُمُورِ مُحْدَثاتُها[5].

٥٩ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ عَنْ جَعْفَرَ بنِ بُرقَانَ [عن][6]الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبي إدْرِيس[7] عَنْ يَزِيدَ بنِ عُمَيْرةَ عَنْ مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ قَالَ: أَوْشَكَ قَائِلٌ[8] مِنَ النَّاسِ يَقُولُ: قَدْ قَرَأْتُ القُرآنَ ولا أرىٰ النَّاسَ

---

(١) إسناده حسن، وسيكرره المصنف تلو هٰذا.
وقد ثبت عن ابن مسعودٍ أنه كان يَعِظُ النَّاسَ كل خميس كما في «صحيح البخاري» (١ : ١٦٣).

(٢) في الظاهرية: «عن أبي حمزة»، وهو خطأ، وهو نصر بن عمران الضبعي، مترجم في «التهذيب» (١٠ : ٤٣١).

(٣) في الظاهرية: «رباح»، وهو خطأ، وهو رياح بن الحارث النخعي، مترجم في «تهذيب الكمال» للمزي (٩ : ٢٥٦).

(٤) إلى هنا من آواخر الفقرة السابقة زيادة من الظاهرية: في قوله: «وشر الأمور محدثاتها».

(٥) إسناده حسن، وله طرق أخرىٰ بمغناه، تراجع في التعليق علىٰ «خلق أفعال العباد» للبخاري (٩٧).

(٦) في الأصل: «بن» وهو خطأ، وقد سقطت من الظاهرية، والصواب ما أثبتناه.

(٧) في الأصل والظاهرية: «عن أبي يحيىٰ»، وهو تحريف شنيع. والصواب ما أثبتناه، وهو أبو إدريس الخولاني، عائذ الله بن عبدالله، وترجمته في «التهذيب» لابن حجر (٥ : ٥٨)، فجميع المصادر التي أخرجته عن الزهري تثبته.

(٨) في الظاهرية: «قائلاً» وهو خطأ.

يَتَّبِعُوني، ما هُمْ بِمُتَّبِعي حتىٰ أَبْتَدِعَ[1] لَهُم غَيْرَه. فَإِيَّاكُم وما ابْتُدِعَ، فَإِن كُلَّ ما ابْتُدِعَ ضَلاَلَةٌ[2].

٦٠ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ قَالَ: حَدَّثنا حَمَّادُ بنُ سَلَمَة وحَمَّادُ بنُ زَيْدٍ[3] عَنْ أَيُّوبَ عَن أَبي قَلاَبَةَ أَنَّ ابْنَ مَسْعودٍ قَالَ: عَلَيْكُم بالعِلْم قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ، [وَقَبضُه] ذَهابُ أهلِه[4]. عَلَيْكُم بالعِلْم فَإِنَّ أَحَدَكُم لا يَدْرِيَ مَتىٰ يُفْتَقرُ [إليه][5] أوْ يُفْتَقَرَ إلىٰ ما عِنْدِه، وسَتَجِدُون أَقْواماً يَزْعُمُونَ أَنَّهم يَدْعُونَ إلىٰ كِتَابِ اللَّهِ، وَقَدْ نَبَذُوه وَرَاءَ ظُهُورهم. عَلَيْكُم بالعِلْمِ وإِيَّاكم والتَبَدُّع والتَنَطُّع والتَعَمُّق، وعَلَيْكم بالعَتيق[6].

---

(١) في الأصل: «أبدع»، وما أثبتناه من الظاهرية ومن المصادر الأخرىٰ التي أخرجت هٰذا الأثر.

(٢) أخرجه مطولاً بمعناه كل من أبي داود (٤٦١١) والفريابي في «صفة المنافق» (٤١، ٤٢) والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢: ٣٢١) والآجري في «الشريعة» (ص ٤٧، ٤٧ ـ ٤٨) وأبي نعيم في «الحلية» (١: ٢٣٢ ـ ٢٣٣، ٢٣٣) والبيهقي في «المدخل» (٨٣٤) من طرق عن الزهري به.
قلت: وإسناده صحيح.
وسيكرره المصنف برقم (٦٣)، وقد أورد معناه الشاطبيُّ في «الاعتصام» (١: ١١٤).

(٣) في الأصل: «يزيد»، وهو خطأ.

(٤) في الظاهرية: «أهليه».

(٥) أثبتها دهمان من الدارمي.

(٦) أخرجه ابن بطة (١٦٩) عن سليمان بن حرب عن حماد بن زيد به مختصراً.
وأخرجه كذلك (١٩٢) عن حجاج بن منهال عن حماد بن سلمة به مطولاً.
وأخرجه ابن نصر في «السنة» (٨٨) وعبد الرزاق (٢٠٤٦٥) والدارمي (١٤٥) والطبراني في «الكبير» (٨٨٤٥) والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١: ٤٣) والبيهقي في «المدخل» (٣٨٧) واللالكائي (١: ٨٧) والهروي (ق ٧٨/ ٢ ـ ٧٩/ ١) من طريقين آخرين عن أيوب به بمعناه.
وتابع أيوبَ عليه يحيىٰ بن أبي كثير عند كل من الدارمي (١٤٤) وابن بطة (١٦٨) مختصراً.
وقال البيهقي: «هٰذا مرسل، وروي موصولاً من طريق الشاميين» اهـ.
=

٦١ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ قَالَ: حَدَّثنا زَيدٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ زَمْعَةَ[١] ابنِ صَالِحٍ عَنْ عُثْمَان بنِ حَاضِرٍ[٢] عَنِ ابَنِ عَبَّاسٍ أَنَّه قَال: عَلَيْكم بالاسْتِقَامَةِ[٣] والأَثَرِ[٤]، وَإِيَّاكم والتَبَدُّع[٥].

٦٢ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ قَالَ: حدثنا زَيْدٌ عَنْ جَعْفَرَ بنِ بُرْقَانٍ عَنْ يحيىٰ أَبِي هَاشِمٍ[٦] قَالَ: حَدَّثني رَجُلٌ أَنَّ مُعَاذَ بنَ جَبَلٍ قَامَ بالشَّام فَقَال: يا أَيُّها النَّاسُ! عَلَيْكُم بالعِلْم قَبْلَ أن يُرفَعَ، أَلاَ [و] إنَّ رَفْعَهُ ذَهَابُ أَهْلِهِ[٧]، وَإِيَّاكُم والبِدَعَ والتَبَدُّعَ والتَنَطُّعَ، وَعَلَيكم بِأَمْرِكُمُ العَتِيق[٨].

٦٣ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ عَنْ حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أبي قَلاَبَةَ عَنْ

= وقال الهيثمي في «المجمع» (١ : ١٢٦): «أبو قلابة لم يسمع من ابن مسعود».
والطريق الموصول الذي نوه به البيهقي هو في «مدخله» (٣٨٨) وإسناده صحيح.
وعزاه الشاطبي في «الاعتصام» (١ : ٧٩) إلىٰ ابن وهب.

(١) في الأصل والظاهرية: «ربيعة»، وهو خطأ، والتصويب من ترجمة شيخه عثمان بن حاضر، وغيرها. وهو زمعة بن صالح الجندي مترجم في «التهذيب» (٣ : ٣٣٨).

(٢) في الظاهرية: «حاصر»، وهو خطأ.

(٣) في «الاعتصام» (١ : ٨١): «الاستفاضة».

(٤) في ابن نصر: «اتباع الأمراء والأثر».

(٥) أخرجه الدارمي (١٤١) عن أبي نعيم ـ الفضل بن دكين ـ عن زمعة به ولفظه: عن عثمان بن حاضر الأزدي قال: دخلت علىٰ ابن عباس فقلت: أوصني. فقال: نعم، عليك بتقوىٰ الله والاستقامة، اتبع ولا تبتدع.
وإسناده ضعيف لضعف زمعة بن صالح كما في ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (٣: ٣٣٨ ـ ٣٣٩).
وأخرجه ابن نصر (٨٦) بإسنادٍ آخر، فيه أبو حذيفة النهدي ـ موسى بن مسعود، قال عنه ابن حجر في «التقريب» (٧٠١٠): «صدوق سيء الحفظ، وكان يصحف».

(٦) في الأصل والظاهرية: «يحيىٰ بن أبي هاشم»، والصواب ما أثبتناه، وهو يحيىٰ بن راشد بن مسلم الليثي، أبو هاشم الدمشقي، مترجم في «التهذيب» (١١ : ٢٠٦).

(٧) في الظاهرية: «أهليه».

(٨) إسناده ضعيف لجهالة الراوي عن معاذ.

يَزيدَ[1] بنِ عُمَيْرَةَ عَنْ مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ قَالَ: تَكُونُ فِتْنَةٌ يَكْثُرُ فِيها المَالُ ويُفْتَحُ القُرآنُ حتىٰ يَقْرَأَهُ المُؤمِنُ والمُنَافِقُ والرَّجُلُ والمَرْأَةُ والصَّغِيرُ والكَبِيرُ، فَيَقْرأَ[هُ] الرَّجُلُ سِرّاً فلا يُتَّبَعُ، فَيَقُولُ: ما اتُّبِعَ، فواللهِ لأَقْرَأَنَّهُ عَلانِيَةً، فَيَقْرَأُه عَلانِيَةً فلا يُتَّبَعْ، فَيَتَخِذَ مَسْجِداً وَيَبتَدِعَ كَلاماً لَيْس مِنْ كِتَابِ اللَّهِ ولا مِنْ سُنَّةِ رَسُولِ الله [ﷺ]، فَإِيَّاكُم وَإِيَّاهُ، فَإِنَّها بِدْعَةٌ ضَلالَةٌ، وإِيَّاكُم وإِيَّاهُ، فَإِنَّها بِدعَةٌ ضَلالَةٌ، فإِيَّاكُم وإِيَّاهُ، فإِنَّها بِدْعَةٌ ضَلالَةٌ، ثلاثاً[2].

٦٤ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ قَالَ: حَدَّثنا الوَلِيدُ بنُ مُسْلِم عَمَّن حَدَّثه عَنْ قَتَادَةَ في قوله ﴿يا أَهْلَ الكِتَابِ لا تَغْلُوا في دِينِكُم﴾ [النساء: ١٧١، المائدة: ٧٧] قال: لاَ تَبْتَدِعوا[3].

= وأخرج أبو القاسم التيمي في «الحجة في بيان المحجة» (١: ٣٠٤) الشطر الأخير منه من طريق وكيع عن جعفر بن برقان به.

(١) في الظاهرية: «زيد»، وهو خطأ.

(٢) أخرجه الحاكم (٤: ٤٦٦) عن سعيد بن هبيرة عن حماد بن سلمة به مطولاً، وقال: «هٰذا حديثٌ صحيحٌ علىٰ شرط مسلم ولم يخرجاه».
قلت: وهو كما قال، وقد سبق بمعناه برقم (٥٩) من الطريق نفسه.
ورواه اللالكائي (١: ٨٩) وأبو القاسم التيمي في «الحجة» (١: ٣٠٣ ـ ٣٠٤) من طريق حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن معاذ به، أي بإسقاط يزيد بن عميرة.
وتابع حمادَ بن زيد عليه «عُبيدُالله بن عمر» عند أبي عمرو الداني في «الفتن» (ق ١/١٤) إلا أنه اختصره.
وأخرجه الدارمي (٢٠٥) عن مروان بن محمد قال: حدثنا سعيد ـ وهو ابن عبد العزيز ـ عن ربيعة بن يزيد عن معاذٍ به.
قلت: ربيعة بن يزيد لم يُذكر له رواية عن معاذ، فهناك انقطاعٌ بينهما فهو يروي عن المتأخرين من الصحابة، وأما معاذ فقد توفي سنة ١٧ أو ١٨ هجرية، وسعيد بن عبد العزيز ورد في ترجمته أنه اختلط.

(٣) إسناده ضعيف لجهالة الراوي عن قتادة.
وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٢: ٧٥١) إلىٰ ابن المنذر، وذكره أخرىٰ (٣: ١٦٣) وعزاه إلىٰ ابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

٦٥ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ قَالَ: حَدَّثنا ابنُ لَهيعَةَ[١] قَال: حَدَّثنا سَلاَمانُ[٢] بنُ عَامِرٍ عَن أَبي عُثمانَ الأَصْبَحِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أبا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: إنَّ رَسُولَ الله [ﷺ] قَالَ: «سَيَكُونُ في أُمَّتي دَجَّالُونَ كَذَّابونَ يَأْتُونكم[٣] بِبِدَعٍ مِنَ الحَدِيثِ لَمْ تَسْمَعُوا[٤] أَنْتُم ولا آبَاؤكم، فَإِيَّاكُم وإِيَّاهُم لا يَفْتِنُونَكُم»[٥].

٦٦ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ قَالَ: حَدَّثنا مَهْديُّ بنُ مَيْمُونَ عَنِ الحَسَنِ قَالَ: صَاحِبُ البِدْعَةِ لا يَزْدَادُ اجْتِهَاداً[٦] صِيَاماً وصَلاةً إلا ازْدَادَ مِنَ اللَّهِ بُعْداً[٧].

٦٧ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ قَالَ: حَدَّثنا أَصْحَابُنَا قَالَ: كَان أَيُّوبُ

---

(١) في الظاهرية: «ابن ربيعة»، وهو تحريف شنيع.

(٢) في الأصل: «سلمان» وهو خطأ، وهو على الصواب في الظاهرية، وهو مترجمٌ له في «تعجيل المنفعة» (٣٨٨).

(٣) في «المسند»: «يحدثونكم».

(٤) في «المسند»: «بما لم تسمعوا».

(٥) أخرجه أحمد (٢: ٣٤٩) عن حسن بن موسىٰ عن ابن لهيعة به.
وأخرجه الهروي في «ذم الكلام» (ق ٦٥/١) من طريق حجاج بن محمد عن ابن لهيعة به إلا أن فيه: «حجاج بن محمد حدثني لهيعة بن سلامان» والصواب: «حجاج بن محمد حدثني ابن لهيعة عن سلامان».
وإسناده ضعيف، ابن لهيعة صدوق اختلط، ولكن رواه عنه عبدالله بن وهب وهو ممن روىٰ عنه قبل اختلاطه ولكنه رواه عنه موقوفاً علىٰ أبي هريرة كما سيأتي برقم (٧١)، ولكن فيه كذلك ـ كما في هٰذا الإسناد ـ راويان فيهما كلام سنذكره في التعليق عليه، وسيأتي الحديث بأصح من هٰذا اللفظ برقم (٢٥٩) وليس فيه ذكر الابتداع.

(٦) في «الاعتصام»: «ما يزداد من الله اجتهاداً».

(٧) هناك انقطاعٌ بين الحسن البصري، وميمون بن مهران، فلم يذكر في ترجمتيهما سماعُ ميمون من الحسن، ثم إن بين وفاتيهما ستين سنة، والله أعلم.
وهٰذا الأثر اورده الشاطبيُّ في «الاعتصام» (١ : ٨٢، ١١٧).

السِّخْتِيَانيُّ[1] يقول: ما ازْدَادَ صَاحِبُ بِدْعَةٍ اجْتِهَاداً إلا ازْدَادَ مِنَ اللَّهِ بُعداً[2].

٦٨ ـ قَالَ أَسَدٌ: وحَدَّثنا بَعْضُ أَصْحَابِنا عَنْ هِشَام بنِ حَسَّانٍ قال: لا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْ صَاحِبِ بِدْعةٍ صِيَاماً، ولا صَلاةً[3] ولا زَكَاةً، ولا حَجّاً، ولا جِهَاداً، ولا عُمْرةً، ولا صَدَقةً، ولا عِتْقاً، ولا صَرْفاً، ولا عدلاً[4].

٦٩ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ قَالَ: حَدَّثنا بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَن إسْمَاعِيلَ بنِ عَيَّاشٍ عَنْ أَبَانٍ بنِ أَبي عَيَّاشٍ عَن الحَسَن: أَنَّ رَجُلاً مِنْ بَنِي إسْرَائِيل ابْتَدَعَ بِدْعَةً فَدَعا النَّاسَ إلَيها فاتُّبِع، وإنَّه لما عَرَفَ ذَنْبَه عَمِدَ إلىٰ تَرْقُوَتِه فَنَقَبها[5] فَأَدْخَل فيها حَلَقَةً ثم جَعَل فيها سِلْسِلةً ثم أَوْثَقها في شَجرةٍ فَجَعَل يبكي [و] يَعُجُّ[6] إلىٰ ربه، فأوحىٰ اللَّهُ إلىٰ نبيِّ تلكَ الأمة: ألاَّ تَوْبَةَ له، هٰذا قد غَفَرْتُ له الذي أصاب، فكيف مَنْ أضَلَّ فصار إلىٰ النَّار؟[7].

---

(١) في الظاهرية: «السجستاني»، وهو خطأ.

(٢) إسناده ضعيف لجهالة الراوي عن أيوب.
وأورده الشاطبي (١: ٨٣، ١٠٧، ١١٧).

(٣) في «الاعتصام» (١: ١٠٧): «صلاةً ولا صياماً».

(٤) إسناده ضعيف لجهالة الراوي عن هشام.
وأخرجه الآجري في «الشريعة» (ص ٦٤) واللالكائي (١: ١٣٨) من طريق مخلد بن الحسين عن هشام بن حسان عن الحسن موقوفاً عليه دون قوله: «ولا عتقاً»، وإسناده صحيح.

(٥) في الظاهرية: «فنقبها».

(٦) أي يصيح.

(٧) إسناده ضعيف جداً، فيه ثلاث علل:
الأولى: جهالة الراوي عن إسماعيل بن عياش.
الثانية: إسماعيل بن عياش وهو حمصي مضطرب الحديث فيما يرويه عن غير أهل بلده، وشيخه هنا بصري.
الثالثة: أبان بن أبي عياش، متروك الحديث.

٧٠ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ عَن أَبي عَبْدِ الرَّحمٰنِ حَدَّثنا الفَرَّاء عَنْ عوفٍ الأَعْرَابِيِّ عن خَالِدِ الرَّبْعِيِّ[١] قَالَ: كَانَ في بني إسْرَائِيلَ شابٌ قَدْ قَرَأَ الكُتُبَ وَكَانَ مَغْمُوراً[٢] و [إِنَّهُ] أَرَادَ المَالَ والشَّرَفَ، وإِنَّهُ ابْتَدَعَ بِدْعَةً حتىٰ أَدْرَكَ بِها المَالَ والشَّرفَ، فَلَمْ يَزَلْ كذٰلك حتىٰ كَثر تَبَعُهُ، فَبينَا هو كذٰلك علىٰ فِرَاشِهِ قال: إِنَّما النَّاسُ[٣] لا يَعْلَمُونَ[٤] ما ابْتَدَعْتُ، أَلَيْسَ اللَّهُ يعلمُ ما ابْتَدَعْتُ؟ لو أَنِّي تُبْتُ إلىٰ ربي. قَالَ: فَعَمِد فَخَرقَ تُرْقُوتَهَ فَجَعَلَ فيها سِلْسِلةً ثُمَّ أَوْثَقَها إلىٰ آسية[٥] مِنْ أواسِيَ المَسْجِدِ، ثُمَّ قَال: لا أُطْلِقُ نفسي حتىٰ يُطْلِقَني اللَّهُ. وكان لا يَعْدُو بني إسرائيلَ أن يكونَ فِيهم مَنْ يُوحىٰ إليه، فأوحىٰ اللَّهُ إلىٰ نبيٍّ من أنبيائه: أنه لو كان ذَنْبُك فيما بيني[٦] وبينك لَغَفَرْتُ لك بالغَ ما بَلَغَ، ولٰكن كيف بِمَنْ أَضْلَلتَ مِنْ عِبَادِي فَماتُوا فَدَخلوا النَّارَ، فلا أَتُوبُ عَلَيْكَ[٧].

---

(١) في الظاهرية: «الريفي»، وهو خطأ. وهو خالد بن باب الربعي. وفي اللالكائي المطبوع: «خالد بن ثابت» وهو خطأ كذلك، وما أثبتناه هو الصواب. وهو مترجم له في «الجرح والتعديل» (٣: ٣٢٢) و «الميزان» (١: ٦٢٨) و «اللسان» لابن حجر (٢: ٣٧٤)، ويراجع كذلك المصادر التي أخرجت هٰذا الأثر والتي سيأتي ذكرها.

(٢) أي ليس بالمشهور، كأنهم قد غمروه. «النهاية» (٣: ٣٨٤).

(٣) كذا في الأصل، وفي الظاهرية: «ها الناس»، والصواب: «هب الناس» كما في اللالكائي.

(٤) في الأصل: «لا يعملون»، والتصويب من الظاهرية واللالكائي.

(٥) في الأصل: «أسسية»، وهو خطأ، وهو على الصواب في الظاهرية واللالكائي. والآسية هي السارية، وجمعها كما سيأتي أواسي.

(٦) في الظاهرية: «ما بيني».

(٧) قلت: أبو عبد الرحمن الفراء لم أهتد إليه. وقد أخرجه اللالكائي (١: ١٤٢) من طريق آخر عن عوف الأعرابي، وإسناده صحيح. ولكن خالداً بذاته ـ وهو ابن باب الربعي ـ ضعفه ابن معين، وقال أبو زرعة: «متروك الحديث». كذا في «اللسان» لابن حجر (٢: ٣٧٤).

٧١ - حَدَّثني إبْرَاهيمُ بنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سُحْنُونٍ عَن ابنِ وَهْبٍ قال: أَخْبَرني ابنُ لَهِيعَةَ عَن سَلاَمَان[1] بنِ[2] عَامِرٍ عَن عُثْمانَ رَضيعِ عَبْدِ المَلِكِ بنِ مَرْوَانَ أَنَّهُ سَمِعَ أبا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَيَخْرُجُ قومٌ في آخِرِ الزَّمَانِ هم دَجَّالُون كَذَّابُونَ بِبِدَعٍ مِنَ الحَدِيثِ لَمْ تَسْمُوا بِهِ أَنْتُم ولا آباؤُكم، فَإِيَّاكُمْ [وإِيَّاهم] لا يَفْتِنُونَكُم[3].

٧٢ - حَدَّثني مُحَمَّدُ بنُ وَضَّاحٍ قال: [حَدَّثنا] مُوسىٰ بنُ مُعَاوِيَةَ عَن [عَبْدِ الرحمن] بنِ مَهْدِيٍّ عن إسْحَاقَ بنِ سَعِيدٍ[4] عَنْ أبِيه أَنَّ ابنَ عَبَّاسٍ دَخَلَ المَسْجِدَ الحَرَامَ وَعُبيدُ بنُ عُمَيْرٍ يَقُصُّ، فَقالَ للذي يقوده: امشِ بي حتىٰ تَقِفَ بي عليه. فلما وَقفَ تلىٰ الآيات التي في سورة مريم [ثم] قال: اتلُ كِتَابَ الله يا ابن عُمير، واذْكُر ذِكرَ الله[5]،

---

(١) في الأصل: «سلمان»، وهو خطأ.

(٢) في الظاهرية: «عن» وهو خطأ.

(٣) في إسناده أبو عثمان رضيع عبد الملك بن مروان اسمه عبيد بن عمير. قال عنه ابن حجر في «التقريب» (٤٣٨٧): «مقبول» يعني حيث يتابع وإلا فلين.
وسلامان بن عامر نقل ابن حجر في ترجمته من «التعجيل» (ص ١٠٧) عن ابن يونس أنه قال فيه: «كان رجلاً صالحاً» ولم يذكر قولاً آخر ينبىء عن توثيق له إذ أن الصلاحَ شيءٌ والتوثيق في روايته الحديث شيءٌ آخر، والله أعلم.
وقد تقدم الحديثُ مرفوعاً برقم (٦٥)، وتقدم الكلامُ عليه.

(٤) كذا في الأصل والظاهرية، ولعله «إبراهيم بن سعد»، فهو الذي يروي عنه عبد الرحمن بن مهدي، فليس في شيوخ ابن مهدي من يدعىٰ «إسحاق ابن سعيد».
وإبراهيم بن سعد هو ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشي، يروي عن أبيه سعد ويروي عنه عبد الرحمن بن مهدي كما في «تهذيب الكمال» (٢: ٨٨-٩٠) وغيره.

(٥) أي اذكر الآيات التي فيها يقول تعالىٰ: ﴿**اذْكُر في الكِتَابِ**﴾ من سورة مريم. كذا ورد في بعض طرق هٰذا الأثر كما في «الحلية» (٣: ٢٦٧) و «الدر» للسيوطي (٥: ٥٢٥).

وَإِيَّاكَ[1] ـ والبِدَعَ في دِينِ اللَّهِ[2].

٧٣ ـ حَدَّثني مُحَمَّدُ بنُ وَضَّاحٍ قَالَ: حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ يحيىٰ قَالَ: حَدَّثنا أَسَدُ بن مُوسىٰ قَالَ: حَدَّثنا إسماعيلُ بنُ عَيَّاشٍ عَن بَحيرِ بنِ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بن مَعْدَانَ [وأبُو بَكْرِ بنِ عَبْدِ الله بن أَبي مَرْيَمَ عَنْ خَالِدِ بن مَعْدَانَ] عَنْ العِرْبَاضِ بن سَارِيَةَ السُّلَميِّ قَالَ: وَعَظَنا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ صَلاَةِ الغَدَاةِ مَوْعِظَةً بَلِيغَةً ذَرَفَتْ مِنْها العُيُونُ وَوَجِلَتْ مِنها القُلُوبُ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: يا رَسُولَ الله! إنَّ هٰذه مَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ، فَمَا تَعْهَدُ إِلَيْنا؟ قَالَ: «أُوصِيكُمْ بِتَقْوىٰ اللَّهُ والسَّمْعِ والطَّاعَةِ، وإنْ كَانَ عَبْداً حَبَشِياً، فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ بَعْدِي يرىٰ اخْتِلافاً كثيراً، فَإِيَّاكُمْ ومُحْدَثَاتِ الأُمُورِ فَإِنَّها ضَلاَلَةٌ، ومَنْ أَدْرَكَتْهُ مِنْكُم فعليه[3] بِسُنَّتي وسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدين المَهْدِيِّين، عَضُّوا عَلَيْها بالنَّواجِذِ»[4].

---

(١) في الظاهرية: «وإياي». وفي «النهاية» (١ : ٨٨): «إياي وكذا: أي نَحِّ عني كذا ونحني عنه».

(٢) قلت: إن كان الراوي عن ابن عباس هو سعد بن عبد الرحمن الزهري ـ كما ذكرنا ـ فيكون الإسناد منقطعاً.

(٣) في الأصل: «فعليكم»، والتصويب من المطبوعة.

(٤) إسناده ضعيف، للانقطاع بين خالد بن معدان والعرباض فهو لم يسمع منه كما في ترجمته من «تهذيب الكمال» (٨ : ١٦٨). وإسماعيل بن عياش وإن كان مضطرب الحديث فذلك في روايته عن غير أهل بلده، وشيخه هنا بحير بن سعد شامي، وبحير قد تابع أبا بكر بن أبي مريم عليه، وخالفهما بقيةُ بن الوليد عند الترمذي (٢٦٧٩) فرواه عن بحير وذكر عبد الرحمن بن عمرو السلمي بين خالد والعرباض، وهو الصواب.
وقد توبع بقيةُ عليه عند أحمد (٤ : ١٢٦ ـ ١٢٧) وأبي داود (٤٦٠٧) وغيرهما.
ويُراجع التعليق على «مفتاح الجنة» للسيوطي (٢٦) لمعرفة المصادر الأخرىٰ التي أخرجت هٰذا الحديث.
والحديث صحيح لطرقه.
ثم تبين لي التوقف في الحكم عليه بذلك لما ثبت أن الصواب أنه يرويه =

٧٤ ـ حَدَّثني مُحَمَّدُ بنُ وَضَّاحٍ قال: حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثنا أَسدُ بنُ موسىٰ عَن أبي زَيْدٍ حَمَّادِ بنِ دُلَيْل قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ بنَ سَعِيدٍ[١] يُحَدِّثنا عَنِ النَّضْرِ عَنْ عُمَرَ بنِ عَبْدِ العَزِيزِ قَالَ: كَتَبَ عَامِلٌ لَهُ يَسْأَلُهُ عَنِ الأَهْوَاءِ فَكَتَبَ إِلَيْهِ: أَمَّا بَعْد، فَإِنِّي أُوْصِيكَ بِتَقوىٰ اللَّهِ والاقْتِصَادِ في أَمْرِهِ، واتِّبَاعِ سُنَّتِهِ وسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، وتَركِ ما أَحْدَثَ المُحْدِثُون بَعْدَه مِمَّا جَرَتْ بِهِ سُنَّتُه وكُفوا مُؤْنَتَهُ، فَعَلَيْكَ بِلُزُوم السُّنَّةِ فَإِنَّها لَكَ بِإِذْنِ الله عِصْمَةٌ، واعْلَمْ أَنَّ النَّاسَ لم يُحْدِثوا بِدْعَةً إلا وقد مَضىٰ قَبْلَها ما هُو دَلِيلٌ عَلَيها وعِبْرَةٌ فِيها، فَإِنَّ السُّنَّةَ إنما سَنَّها مَنْ عَلِمَ ما في اخْتِلافها مِنَ الخَطَأِ والزَّلَلِ والحُمْقِ والتَعَمُّقِ، فَارْضَ لِنَفْسِكَ ما رَضِيَ بِهِ القَوْمُ لأَنْفُسِهم، فَإِنَّهُم السَّابِقُون وإنهم[٢] عَنْ عِلْمٍ وَقَفُوا، وبِبَصرٍ نَافِذٍ كَفُّوا، ولَهُم كَانُوا علىٰ كَشْفِ الأَمُوْرِ أَقوىٰ، وبِفَضْلٍ فِيه لَوْ كَانَ أَحرىٰ، فَلَئِنْ كَانَ الهُدىٰ ما أَنْتُم عَلَيْه، لَقَدْ سَبَقْتُمُوهم إلَيْه، ولَئِنْ قُلْتَ أَنَّ ما أُحْدِثَ بعدهم[٣] ـ ما أَحْدَثَهُ إلاَّ مَنِ اتَّبع غَيْرَ سَبِيلهم[٤] ورَغَبَ[٥] بِنَفْسِهِ عَنْهُم، لَقَدْ تَكَلَّموا فِيه بِما يَكْفِي[٦]، وَوَصَفُوا مِنْه ما يَشْفِي، فَما دُونَهم

= «عبد الرحمن بن عمرو» عن العرباض، وما ورد من عدم ذكره يُعد خطأً في إسناده، وعبد الرحمن هٰذا فيه جهالة كما تقدم في التعليق على الفقرة رقم (٥٤)، وما ذكر كذلك من متابع إنما يعد مخالفة فيه، والتفصيل في ذٰلك يطول فلعل الله ييسر ذكر ذٰلك في موضع آخر إن شاء الله تعالىٰ، والله أعلم.

(١) في الأصل: «مسعد»، وهو خطأ، وهو علىٰ الصواب في الظاهرية، وهو سفيان بن سعيد الثوري.

(٢) في الظاهرية: «وإن».

(٣) في الظاهرية: «إنما أحدث بعدهم»، وفي «طبقات الحنابلة»: «وإن قلتم: حَدَثٌ حَدَث بعدهم».

(٤) في الظاهرية: «سبلهم».

(٥) في «طبقات الحنابلة»: «رضي».

(٦) في الظاهرية: «ما يكفي».

مُقَصِّرٌ، وما فَوْقَهم مُحَصِّرٌ[1]، لَقَدْ قَصَّرَ دُونهم أَقْوَامٌ فَجَفَوا، وطَمَحَ عَنْهُم آخَرُون فَغَلَوا، وإِنَّهم بَيْنَ[2] ذٰلك لَعلىٰ هُدىً مُستقيمٍ[3].

٧٥ ـ حَدَّثني أَسَدٌ قَالَ: حَدَّثنا سَعِيدُ بنُ زَيْدٍ قَالَ: سُئِلَ عَاصِمُ ابنُ بَهْدَلَة وأَنَا أَسْمَعُ قِيل: يا أَبَا بَكْرٍ! أَرَأَيْتَ قَولَهَ تعالىٰ[4] ﴿**وعَلىٰ اللَّهِ قَصْدُ السَّبيلِ ومِنْها جائِرٌ وَلَو شآءَ لَهَدٰاكُمْ أَجْمَعِينَ**﴾ [النحل: ٩] قال: حَدَّثنا أَبُو وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ مَسْعُودٍ قَال: خَطَّ عَبْدُ اللَّهِ خَطّاً مُستقيماً وخَطَّ خُطوطاً عن يَمينِهِ وخُطُوطاً عَنْ شِمَالِهِ فقال: خَطَّ رَسُولُ الله [ﷺ] هٰكذا، فَقَالَ للخَطِّ المُستقيم: «هٰذا سَبِيلُ الله» وللخُطُوطِ الَّتي عَنْ يَمِينهِ وشِمَالِهِ: «هٰذه سُبُلٌ مُتَفَرِّقةٌ، علىٰ كُلِّ سَبيلٍ مِنها شَيْطانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ، والسَّبيلُ مُشْتَرَكٌ». [كما] قال الله تعالىٰ: ﴿**وأَنَّ هٰذا صراطي مُسْتَقِيماً فاتَّبِعُوهُ**[5] **ولا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذٰلِكُم**[6] **وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ**﴾ [الأنعام: ١٥٣][7].

---

(١) في «طبقات الحنابلة»: «محسر».

(٢) في «طبقات الحنابلة»: «مع».

(٣) إسناده صحيح، وأورده ابن أبي يعلىٰ في «طبقات الحنابلة» (١: ٧٠) دون عزوه إلىٰ أي مصدر.
وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥: ٣٣٨) من طريق آخرَ بإسنادٍ صحيحٍ عن سفيان الثوري قال: بلغني عن عمر أنه كتب إلىٰ بعض عماله فقال: . . . به.

(٤) في «الاعتصام» (١: ٥٩): «هل رأيتَ قولَ الله تعالىٰ».

(٥) في «الاعتصام»: «إلىٰ آخرها» ولم يذكر تتمة الآية.

(٦) في الأصل: «ذلك»، وهو خطأ شنيع.

(٧) في إسناده سعيد بن زيد، وهو صدوق له أوهام كما في «التقريب» (٢٣١٢)، ولكن الحديث حسنٌ دون ذكر الآية الأولىٰ، فقد تابع سعيداً عليه أخوه حمادُ بن زيد ولكنه رواه عن عاصم عن أبي وائل ـ شقيق بن سلمة ـ عن عبدالله بن مسعود به، أخرجه عنه الطيالسيُّ (٢٤٤) وأحمد (٢٤١:٢) والنسائي في «الكبرىٰ» (٦: ٣٤٣) والدارمي (٢٠٨) وابن أبي عاصم في=

٧٦ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ قال: حَدَّثنا إِسْمَاعِيلُ بنُ عَيَّاشٍ[1] عَنْ أَبَان بنِ أبي عَيَّاشٍ عَنْ مُسْلِمِ بن أبي عِمْرَانَ الأَشْعَرِيِّ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بنَ عُمَرَ أَتىٰ عَبْدَ الله بنَ مَسْعُودٍ وهُو قَائِمٌ يَقُصُّ عَلىٰ أَصْحَابِهِ فَقالَ: يا أبا عَبْدِ الرَّحْمنِ! ما الصِّراطُ المستقيمُ؟ قال: تَرَكَنا مُحَمَّدٌ [ﷺ] في أدناه وَطَرفُه في الجَنَّةِ، وعَنْ يَمِينِه جَوادٌ وعَنْ يَسَارِهِ جَوَادٌ، [و] عَلَيها رِجَالٌ يَدْعُونَ مَنْ مَرَّ بِهِم: هَلُمَّ لَكَ، هَلُمَّ لَكَ، فَمَنْ أَخَذَ مِنْهُم في تِلْكَ الطُّرُقِ انْتَهتْ بِهِ إلىٰ النَّارِ، ومَنِ اسْتَقَامَ

= «السنة» (١٧) والبزار (١٧١٨) وابن نصر في «السنة» (١٤) وابن جرير في «تفسيره» (٨: ٨٨) وابن حبان (٦، ٧) والآجري في «الشريعة» (ص ١٠ ـ ١١) وابن بطة في «الإبانة» (١٢٧، ١٢٨) والحاكم (٢: ٣١٨) وصححه واللالكائي (١: ٨٠ ـ ٨١) وأبو نعيم (٦: ٢٦٣) والبغويُّ في «تفسيره» (٢: ١٤٢) وفي «شرح السنة» (١: ١٩٦ ـ ١٩٧).

وتابع حماداً عليه أبو بكر بن عياش عند كل من أحمد (٤٤٣٧) وابن بطة (١٢٨) وابنِ الجوزيِّ في «تلبيس إبليس» (ص ١٥).

ورواه أبو بكر بن عياش عن عاصم عن زر بن حبيش عن ابن مسعود به، أخرجه عنه ابن نصر (١٥) والنسائي في «الكبرى» (٦: ٣٤٣) والآجري (ص ١٠) وابن بطة (١٢٨) والحاكم (٢: ٢٣٩) وابن مردويه ـ كما في «تفسير ابن كثير» (٣: ٣٦١) ـ، وقال ابن كثير: «ولعل هٰذا الحديث عند عاصم بن أبي النجود عن زر، وعن أبي وائل ـ شقيق بن سلمة ـ كلاهما عن ابن مسعود به، والله أعلم» وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

وزاد السيوطيُّ في «الدر» (٣: ٣٨٥) نسبته إلىٰ عبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

وللحديث شاهدٌ من حديث جابر بن عبدالله، أخرجه عبد بن حميد (١١٣٩) وأحمد (٣: ٣٩٧) وابن ماجه (١١) وابن أبي عاصم (١٦) وابن نصر (١٦) والآجري (ص ١٢) وابن بطة (١٢٩) وكذلك البزار وابن مردويه كما في «تفسير ابن كثير» (٣: ٣٦١) جميعهم من طريق أبي خالد الأحمر ـ سليمان بن حيان ـ عن مجالد بن سعيد عن الشعبي عن جابر.

قلت: وإسناده ضعيف لضعف مجالد بن سعيد.

وزاد السيوطيُّ في «الدر» (٣: ٣٨٥) نسبته إلىٰ ابن أبي حاتم.

(١) في الأصل: «عائش»، وهو خطأ.

علىٰ الطَّرِيقِ الأَعْظَم انتهىٰ به إلىٰ الجَنَّةِ. ثم تلا ابنُ مَسْعُودٍ هٰذه الآيَةَ ﴿وأنَّ هٰذا صِراطِي مُستقيماً فاتَّبِعُوهُ﴾ الآية كلها[1].

٧٧ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ عَنْ حَمَّادِ بنِ زَيْدٍ عَنْ عَاصِمٍ الأَحْوَلِ قَالَ: قَالَ أَبُو العَالِيَةَ: تَعَلَّمُوا الإِسْلاَم، فَإِذا تَعَلَّمْتُمُوهُ فَلا تَرْغَبُوا عَنْهُ، وعَلَيْكُم بالصِّرَاطِ المُسْتَقِيم، فَإِنَّه الإِسْلاَمُ، ولا تُحَرِّفوا الصِّرَاط شِمالا ولا يَمِيناً[2] وعَلَيْكُم بُسنَّةِ نَبِيِّكُم والَّذي كَانَ عَلَيْهِ أَصْحَابُهُ قَبْل[3] أَن يَقْتُلوا صَاحِبَهُم، ومِنْ قَبْل أَنْ يَفْعلوا الَّذي فَعَلوا، [فإِنَّا قَدْ قَرأْنا القُرآن مِنْ قبل أن يَقْتُلوا صَاحِبَهُم، ومِنْ قَبْل أَنْ يَفْعلوا الَّذي فَعَلوا] بِخَمْسَ عَشَرَة سَنَةٍ، وإِيَّاكُم وهٰذه الأَهْوَاءِ التي تُلْقِي بين النَّاسِ العَدَاوةَ والبَغْضَاءَ. قال: فَحَدَّثْتُ به الحَسنَ فقال: صَدَقَ وَنَصَحَ. قال: وحَدَّثْتُ به حَفْصَةَ بنتَ سِيرِينَ فقالت: بِأَبي وأهلي، أَنْتَ حَدَّثت بهٰذا مُحَمَّداً؟ فقلتُ: لا. قالت: حَدِّثْه به[4].

---

(١) أخرجه ابن مردويه من طريق آدم عن إسماعيل بن عياش كما في «تفسير ابن كثير» (٣: ٣٦٢)، وإسناده ضعيف جداً، فيه أبان بن أبي عياش متروك كما في «التقريب» (١٤٢)، وفيه كذٰلك انقطاعٌ بين مسلم بن أبي عمران وابن عمر.
وأخرجه ابن جرير (٨: ٨٨ ـ ٨٩) من طريق آخر عن أبان أن رجلاً قال لابن مسعود... الحديث، دون ذكر مسلم وابن عمر.
وعزاه السيوطي في «الدر» (٣: ٣٨٦) إلى عبد الرزاق وابن مردويه.
وأخرج الطبراني في «الكبير» (١٠: ٢٤٥: ١٠٤٥٤) والبيهقي في «الشعب» (٤: ٢٣٢: ١٤٨٧) من طرق عن إبراهيم بن مهدي المصيصي قال: حدثنا يحيىٰ بن زكريا بن أبي زائدة عن الأعمش عن أبي وائل عن عبدالله بن مسعود قال: الصراط المستقيم الذي تَرَكنا رسولُ الله ﷺ علىٰ طرفه، والطرف الآخر الجنة. واللفظ للبيهقي.

(٢) في اللالكائي: «ولا تحرفوا الإسلامَ يميناً ولا شمالاً».

(٣) من هنا إلىٰ قوله: «بخمس عشرة سنة» غير موجود في اللالكائي.

(٤) إسناده صحيح. وأخرجه ابن نصر في «السنة» (٢٩) وابن بطة (١٣٦، ٢٠٢) واللالكائي (١: ١٣ ـ ١٤، ١٢٧) من طريقين عن حماد بن زيد إلا أن=

٧٨ ـ حَدَّثنا سُفْيَانُ بنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مُجَالِدِ بنِ سَعِيدٍ عَن[1] عَامِرٍ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوق قَالَ: قَالَ عَبدُ الله: لَيْسَ عَامٌ إلاَّ والذِّي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنه، لا أَقُول عَامٌ أَمْطَرُ مِنْ عَام، ولا عَامٌ أَخْصَبُ مِنْ عَام، ولا أَمِيرٌ خيرٌ من أميرٍ، ولٰكِنْ ذَهَابُ عُلَمائِكُم وخِيَارِكُم ثُمَّ يَحْدُثُ أَقْوَامٌ[2] يَقِيسُونَ الأُمُورَ بآرَائِهِم فَيُهْدَمُ الإسْلاَمُ وَيُثْلَمُ[3].

٧٩ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ قَالَ: حَدَّثنا الوَلِيدُ[4] بنُ مُسْلِم قَالَ: حَدَّثني ابنُ جَابِرٍ[5] قَالَ: حَدَّثني بُسْرُ[6] بنُ عُبَيْدِ اللّهِ الحَضْرَمِيُّ قَالَ: حَدَّثنا

= اللالكائيّ اختصره في الموضع الثاني.
وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢ : ٢١٨) من طريقين عن حماد به بمعناه وبزيادات.
وأخرجه ابن الجوزي في «التلبيس» (ص ١٧) عن أبي نعيم من أحد الطريقين الذين ذكرهما مختصراً.
وأخرجه عبد الرزاق (٢٠٧٥٨) عن معمر عن عاصم دون الشطر الأخير الذي فيه ذكر التحديث.

(١) في الظاهرية: «بن»، وهو خطأ.

(٢) في «الاعتصام» (١ : ٧٩): «قوم».

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨٥٥١) وابن عبد البر في «الجامع» (٢٠٠٨) والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١ : ١٨٢) من طريق سفيان به.
وأخرجه الدارمي (١٩٤) وابن عبد البر (٢٠٠٩) من طريق يحيىٰ بن زكريا عن مجالدٍ بلفظ مقارب.
وأخرجه البيهقيُّ في «المدخل» (٢٠٥) والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١ : ١٨٢) من طرق عن مجالد به.
قلت: وإسناده ضعيف، مجالد قال عنه ابن حجر في «التقريب» (٦٤٧٨): «ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره».
وأورده الهيثمي في «المجمع» (١ : ١٨٠) وقال: «وفيه مجالد بن سعيد، وقد اختلط»، وسيكرره المصنف من غير طريق أسد بن موسىٰ برقم (٢٤٨).
ورواه الخطيب من طريق آخر عن مجالد إلا أنه لم يذكر مسروقاً.

(٤) في الظاهرية: «أبو الوليد»، وهو خطأ.

(٥) في الظاهرية: «ابن حاير»، وهو خطأ، وهو عبد الرحمن بن يزيد بن جابر.

(٦) في الأصل وفي «الحلية»: «بشر»، وهو خطأ، وهو على الصواب في الظاهرية.

أبو إدْرِيسَ الخَوْلانيُّ أَنَّه سَمِعَ حُذَيْفَةَ بنَ اليَمَانِ أَنَّه قَالَ: يا رَسُولَ الله! هَلْ بَعْدَ هٰذا الخَيْرِ شَرٌّ؟ قال: «نَعَمْ، قَوْمٌ يَستَّنُونَ بِغَيْرِ سُنَّتِي ويَهْتَدُون بِغَيْرِ هَدْيِي». قال: فَقُلت: فَهَلْ بَعْد ذٰلِكَ الخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قال: «نَعْم، دُعَاةٌ علىٰ أَبْوَابِ[1] جَهَنَّمَ، مَنْ أَجَابَهم إِلَيْها قَذَفُوه فِيها». قُلتُ: يا رَسُولَ اللَّهِ! صِفْهُم لَنَا. قال: «فَهُم[2] مَن أهل جِلْدَتِنا وَيَتَكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَتِنَا» قلتُ: فَمَا تَأْمُرني إنْ أَدْرَكْتُ[3] ذٰلك؟ قال: تَلْزَمُ جَمَاعَةَ المُسْلِمينَ وإمَامَهم». قُلتُ: فَإنْ لَمْ يَكُن لَهُم إِمَامٌ ولا جَمَاعَةٌ؟ قال: «فاعْتَزِل تِلْكَ الفِرَقَ كُلَّها وأَنْ تَعَضَّ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ حتىٰ يُدْرِكَكَ المَوْتُ وأَنْتَ كَذٰلك»[4].

---

(١) في الظاهرية: «باب».

(٢) في الظاهرية: «هم».

(٣) في الظاهرية: «إذا أدركت».

(٤) إسناده حسن. وأخرجه البخاري (٦: ٦١٥ ـ ٦١٦، ١٣: ٣٥) ومسلم (١: ١٤٧٥ ـ ١٤٧٦) وأبو نعيم في «الحلية» (١: ٢٧٢) بأتم منه؛
وأخرجه ابن ماجه (٣٩٧٩) من قوله: «تكون دعاةٌ...» إلخ؛ جميعهم من طريق الوليد بن مسلم به.
وله إسناد آخر، عن سعيد بن عامر قال: حدثنا أبو عامر الخزاز ـ هو صالح بن رستم ـ عن حميد بن هلال عن عبد الرحمن بن قرط عن حذيفة، أخرجه النسائي في «فضائل القرآن» من «الكبرى» (٥٨) وابن ماجه (٣٩٨١) مقتصراً علىٰ قوله: «تَكُونُ فتنٌ علىٰ أبوابها دُعَاةٌ إلىٰ النَّارِ، فَأَن تَمُوتَ وَأَنْتَ عَاضٌّ عَلَىٰ جِذْلِ (شجرة) خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَتَّبِعَ أَحَدَهم».
وأخرجه الحاكم (٤: ٤٣٢) بزيادة في أوله من الطريق نفسه، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.
قلت: عبد الرحمن بن قرط فيه جهالة كما في ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (٦: ٢٥٥)، وقال عنه في «التقريب» (٣٩٨٣): «مجهول»، والذهبي نفسه في «الكاشف» (٣٢٩٢) لم يذكر فيه حكماً، وكذا في «الميزان» (٢: ٥٨٢) وأشار إلى تفرد حميد بن هلال بالرواية عنه!!

٨٠ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ عَنْ مُحَمَّد بنِ طَلْحَةَ عَن زُبَيْدٍ الإِيَامِيِّ[١] عَنِ ابنِ مَسْعُودٍ قال: كَيْفَ أَنْتُم إذَا أَلْبَسَتْكُمْ[٢] فِتْنَةٌ يَهْرُمُ فِيها الكَبيرُ وَيَنْشأُ فِيها الصَّغِيرُ تَجْري علىٰ النَّاس يَتَّخذونها[٣] سُنَّةً إذَا غُيِّرت قيل: هٰذا مُنْكَر[٤].

(١) في الظاهرية: «زيد الأنامي»، والصواب ما أثبتناه وهو «زُبيد بن الحارث ابن عبد الكريم اليامي»، ويقال «الإيامي» وهو مترجم في «تهذيب الكمال» (٩: ٢٨٩ ـ ٢٩٠).

(٢) في «الاعتصام» (١: ٧٩): «ألبستم».
واللبس: الخلط، يقال: لَبَسْت الأمرَ بالفتح ألبِسُه، إذا خَلَطْتَ بعضه لبعض. «النهاية» (٤: ٢٢٥).

(٣) في «الاعتصام»: «يحدثونها».

(٤) إسناده ضعيف لانقطاعه بين زبيد الأيامي وابن مسعود، وسيأتي الأثر بإسنادٍ آخر برقم (٢٨٦)، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله.

٤ ـ بابُ إحداثِ البِدَع

٨١ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ قَالَ: حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ مُسْلِم الطَّائِفيُّ قَالَ: أَخْبَرني ابنُ أبي نَجيح قَالَ: بَلَغني أَنَّ رَسُولَ الله [ﷺ] قال: «مَنْ أَحْدَثَ حَدَثاً أو آوىٰ مُحْدِثاً فَعَلَيْه لَعْنَةُ اللَّهِ والملآئِكَةِ والنَّاسِ أَجْمَعِينَ». فَقالَ عَبْدُ الرَّحْمٰنِ بنُ عَوْفٍ: يا رَسُولَ [الله]! وما الإِحْدَاثُ فيها؟ قال: «أَن يُقْتَلَ في غَيْرِ حَدٍّ أو يَسُنَّ سُنَّةَ سُوءٍ لم تكن»(١).

٨٢ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ قال: حَدَّثنا المُبَارَكُ بنُ فَضَالَةَ عَنِ الحَسَنِ أَنَّ رجُلاً أتىٰ أبا موسىٰ الأشعريَّ وعندَه ابنُ مَسْعُودٍ فقال: أَرَأَيت رَجُلاً خَرَجَ

---

(١) إسناده ضعيف لإرساله، فإن ابن أبي نجيح ـ وهو عبدالله ـ تابعي.

وقد ورد تخصيص الإحداثِ بالمدينة دون غيرها مثل هذا اللفظ من حديث علي بن أبي طالب، أخرجه البخاريُّ (٤: ٨١، ٦: ٢٧٣، ٢٧٩، ١٢: ٤١، ١٣: ٢٨١) ومسلم (٢: ٩٩٥ ـ ٩٩٦). ولم أرَ التفسيرَ المذكور (أو الشطر الأخير) في أيِّ مصدرٍ من المصادر التي ذكرت الشطرَ الأول، والله أعلم.

وكذلك ورد مثلُ حديث علي عن أبي أمامة بن ثعلبة، أخرجه الطبرانيُّ في «الأوسط» كما في «مجمع الزوائد» (٣: ٣٠٧)، ولم يتكلم عليه الهيثميُّ.

* ونقل ابن حجر في «الفتح» (١٣: ٢٨١) عن ابن بطال أنه قال: «دَلَّ الحديثُ علىٰ أن مَنْ أَحْدَثَ حَدَثاً أو آوىٰ مُحْدِثاً في غير المدينة، أنه غيرَ متوعدٍ بمثل ما تُوُعِّدَ به مَنْ فَعَلَ ذٰلك بالمدينة، وإنْ كَانَ قَدْ عَلِمَ أن مَنْ آوىٰ أهل المعاصي أنه يُشاركهم في الإثم، فإن مَنْ رَضِيَ فِعْلَ قوم وعملهم التَحَقَ بهم، ولكن خُصَّتِ المدينةُ بالذِّكر لشرفها لكونها مهبطَ الوَحي وموطنَ الرسول عليه الصلاة والسلام، ومنها انتشر الدينُ في أقطار الأرض، فكان لها بذٰلك مزيدَ فضلٍ علىٰ غيرها. وقال غيره: السر في تخصيص المدينة بالذكر أنها كانت إذ ذاك موطنَ النبيِّ ﷺ ثم صارت موضعَ الخلفاء الراشدين» انتهى.

بِسَيفِهِ غَضَباً لله [تعالىٰ] فَقَاتَلَ حتىٰ قُتِلَ، أين هو؟ فَقال أَبُو موسىٰ: في الجنة. فقال[1] ابنُ مَسْعُودٍ: أيها المُفتي! سَلْ صَاحِبَكَ[2] علىٰ سُنَّةٍ ضَرَبَ أَمْ علىٰ بِدْعَةٍ؟ قال الحسن: فَإِذا بالقَوْم قَدْ ضَرَبوا بِأَسْيَافِهم علىٰ البِدَعِ[3].

٨٣ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ قَالَ: حَدَّثنا المُبَارَكُ بنُ فَضَالَة عَنْ يُونسَ ابنِ عُبَيْدٍ عنِ [ابنِ] سِيرينَ قَال: أَخْبَرني أَبُو عُبَيْدَة[4] بنُ حُذَيْفَةَ قَالَ: جاءَ رَجُلٌ إلىٰ حُذَيْفَةَ بنِ اليَمانِ[5] وأبو موسىٰ الأشعري قاعدٌ فَقَالَ: أَرَأيتَ رَجُلاً ضَرَبَ بِسَيْفِه غَضَباً للَّهِ حتىٰ قُتل، أينُ هُو، أفي الجَنَّةِ أَمْ في النَّارِ؟ فقال أبو موسىٰ: في الجنة. فقال[6] حذيفة: استَفْهِمِ الرَّجُلَ وأَفْهِمْه ما تَقُولُ. قال أبو موسىٰ: سُبْحَان اللَّهِ! كَيْفَ قلتَ؟ قال: قُلتُ: رُجُلٌ[7] ضَرَبَ بِسَيْفِهِ غَضباً لله حتىٰ قُتِلَ، أفي الجَنَّةِ أم في النَّار؟ فَقَالَ أبو موسىٰ: في الجَنَّة. قال حُذَيْفَةُ: اسْتَفْهِمِ الرَّجُلَ وأَفْهِمْه ما تَقُولُ. حتَىٰ فَعَلَ ذٰلك ثلاثَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا كَانَ في الثَّالِثَةِ قَالَ: وَالله لا أَسْتَفهمه. فَدَعا بِهِ حُذيفةُ فَقَالَ: رُوَيْدَكَ إنَّ صَاحِبَكَ لو ضَرَبَ بِسَيْفِهِ حتىٰ يَنْقَطِعَ فَأَصَابَ الحَقَّ حتىٰ يُقتلَ عليه فهو في الجَنَّةِ، وإنْ لم يُصِبِ الحَقَّ ولم يُوَفِّقْهُ اللَّهُ للحَقِّ

(١) في الظاهرية: «قال».
(٢) في الظاهرية: «إنما المفتي مثل صاحبك»، وهو خطأ شنيع.
(٣) إسناده ضعيف، المبارك مدلس وقد عنعن، وكذلك الحسن.
(٤) في الأصل: «أبو عبيد»، وهو خطأ، وهو علىٰ الصواب في الظاهرية، وهو مترجم في «التهذيب» لابن حجر (١٢ : ١٥٩).
(٥) في الأصل: «حذيفة اليماني»، وهو خطأ، وما أثبتناه من الظاهرية.
(٦) في الظاهرية: «قال».
(٧) في الظاهرية: «رجلاً» وهو خطأ.

فهو في النَّار. ثم قال: والذي نَفْسِي بيده لَيَدْخُلَنَّ النَّارَ في مِثْلِ [الذي] سألتَ عَنْه أكثرُ من كذا وكذا[1].

٨٤ ـ حَدَّثنا سُفْيَانُ بنُ عُيَيْنَةَ عَنْ بَعْض مَشْيَخَتِهِ قَالَ: قَالَ حَذُيْفةُ: أَخْوَفُ[2] ما أخاف علىٰ النَّاسِ اثْنَتَانِ: أَنْ يُؤْثِرُوا ما يَرَوْنَ علىٰ ما يَعْلَمُون[3] وأَنْ يَضِلُّوا وهُم لا يَشْعرُون. قال سُفْيَان: هو صَاحِبُ البدع[4].

٨٥ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ قَالَ: حَدَّثنا عَبْدُ الله بنُ خَالِدٍ عَن أبي عَبْد السَّلاَم قال: سَمِعْتُ بَكْرَ بنَ عَبْدِ الله المُزَنِيَّ أَنَّ النَّبيَّ [ﷺ] قَالَ: «حَلَّتْ شَفَاعَتي لأُمَّتي إلا صاحِبَ بِدْعَةٍ»[5].

٨٦ ـ حَدَّثنا أَسْدٌ قَالَ: حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ الفَضْلِ[6] عَنْ أبي بَكْرِ بنِ عَيَّاشٍ قال: كَانَ عِنْدنا فَتىٰ يُقَاتِلُ ويَشْرَبُ، وذَكَرَ أشياءَ مِنَ الفِسْقِ ثُمَّ أنه

---

(١) إسناده ضعيف لعدم تصريح المبارك بالسماع من يونس بن عبيد فهو مدلس كما تقدم.

(٢) في الظاهرية: «أجود»، وهو خطأ.

(٣) في الأصل: «ما يعملون». وهو خطأ. وهو المذكور في «الاعتصام» (١: ٧٨)، وسيأتي علىٰ الصواب برقم (٢٠٣).

(٤) في الظاهرية: «البدعة». وإسناد المصنف ضعيف لجهالةِ الراوي عن حذيفة، وسيكرره المصنف برقم (٢٠٣) ويأتي الكلامُ عليه إن شاء الله.

(٥) إسناده ضعيفٌ لإرساله، وأبو عبد السلام لعله الدمشقي صالح بن رستم، قال عنه أبو حاتم: «مجهول»، كذا في «الجرح والتعديل» (٤: ٤٠٣). وعبدالله بن خالد هناك أكثر من شخص متسمٍ بهٰذا الاسم، ولم أهتد إلىٰ المقصود من بينهم.

(٦) في الأصل والظاهرية: «الفضيل»، وهو خطأ، وهو محمد بن فضل ابن عطية بن عمر العبسيُّ، مترجمٌ له في «التهذيب» (٩: ٤٠١ ـ ٤٠٢).

تَقَرَّأَ فَدَخَلَ في التَشَيُّعِ، فَسَمِعْتُ حَبِيبَ بنَ أَبي ثَابِتٍ وهوُ يَقُولُ له: لأَنْتَ يَومَ كُنتُ تُقَاتِلُ وَتَفْعَلُ ما تَفْعَلُ خَيرٌ مِنْكَ اليَوْمَ[1].

(١) إسناده ضعيف جداً، محمد بن الفضل كذبه ابن معين والجوزجاني والنسائيُّ وغيرهم، واتُّهِمَ كذلك بالوضع، كذا في ترجمته من «التهذيب» (٩: ٤٠١ - ٤٠٢).

٥ ـ باب تغيير[١] البدع

٨٧ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ قَالَ: حَدَّثنا إسْمَاعِيلُ بنُ عَيَّاشٍ عَن عَقِيلِ ابنِ مُدْرِكٍ السُّلَمِيِّ عَنْ لُقْمَانَ عَنْ أَبِي إدْرِيس الخَوْلاني أَنَّه كَانَ يَقُول: لأَنْ أَسْمَعَ بِنَاحِيَةِ المَسْجِدِ بِنَارٍ[٢] تَحْتَرِقُ أَحَبَّ إلَيَّ مِنْ أن أَسْمَعَ فِيه بِبِدْعَةٍ لَيْسَ لها مُغَيِّر، وما أَحْدَثَتْ أُمَّةٌ في دِينها بِدْعَةً إلاَ رَفَعَ اللَّهُ عَنْهُم بها سُنَّةً[٣].

٨٨ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بن وَهْبٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بنِ صَالِحٍ عَن أبي الأَغْيَسِ[٤] عَن أَبي إدْرِيسَ الخَوْلاَنيِّ أَنَّه قَالَ: لأَن أرىٰ في المَسْجِدِ نَاراً لا أَسْتطيع أَطفيها[٥] أَحَبَّ إلَيَّ مِنْ أرىٰ فِيه بِدْعةً لا أَسْتَطِيعُ تَغْيِيرها[٦].

---

(١) في المطبوعة: «تغير»!!

(٢) في الأصل: «ناراً»، وهو خطأ، وهو علىٰ الصواب في الظاهرية.

(٣) في إسناده عقيل بن مدرك السلمي، قال عنه ابن حجر في «التقريب» (٤٦٦٣): «مقبول»، يعني حيث يتابع، وإلا فلين. وسيكرره المصنف تلو هٰذا دون الشطر الثاني منه.
وقد وردت هٰذه المقالة عن عبدالله بن عمر، أخرجها ابن نصر في «السنة» (٨٤)، وفي إسنادها الوليد بن مسلم وهو مدلس وقد عنعن.

(٤) في الظاهرية: «عن أبي الأعيسر»، وفي «الحلية»: «عن أبي الأخنس» وكلاهما خطأ، والصواب ما أثبتناه، واسمه «عبد الرحمن بن سلمان»، مترجم في «التهذيب» لابن حجر (٦ : ١٨٨).

(٥) في «الحلية» (٥ : ١٢٤) و «الاعتصام» (١ : ٨٢): «إطفائها».

(٦) أخرجه ابن وهب كما في «الاعتصام» (١ : ٨٢)، وعن ابن وهبٍ كل من=

٨٩ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ خَالِدٍ عَنْ بَقِيَّة[١] عَنْ مُوسىٰ ابن أبي حَبيبٍ قال: حَدَّثني الحَكَمُ بنُ عُمَيْرٍ[٢] الثُّماليُّ وكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النبيِّ [ﷺ] قال: قال النبيُّ ﷺ: «الأمرُ المُفْظِعُ والحِمْلُ المُضْلِعُ[٣] والشَّرُّ الذي لا يَنْقَطِعُ إظْهَارُ البِدَعِ»[٤].

= المصنف وأبي نعيم (٥: ١٢٤)، وفي إسناده أبو الأعيس، عبد الرحمن بن سلمان، ترجمه المزي في «التهذيب» (١٧: ١٥٠ ـ ١٥٢) ولم يذكر له موثقاً ولا مجرحاً إلا قوله إن ابن حبان أورده في «الثقات»، وتبعه ابن حجر في «التهذيب» (٦: ١٨٨).
وأخرجه ابن نصر (١٠٣) وأبو نعيم (٥: ١٢٤) من طريق ثور بن يزيد عن أبي عون ـ عبدالله بن أبي عُبيدالله ـ عن أبي إدريس به.
قلت: وإسناده حسن لغيره يتقوىٰ بما سبق، والله أعلم.
وله طريق ثالثٌ أخرجه الهرويُّ في «ذم الكلام» (ق ٨٤/ ١)، وفي إسناده أبو بكر بنُ أبي مريم، وهو «ضعيف، كان قد سُرق بيته فاختلط»، كذا في «التقريب» لابن حجر (٧٩٧٤).

(١) في الظاهرية: «حذيفة»، وهو تصحيف شنيع.

(٢) في الظاهرية: «عمر»، وهو خطأ.

(٣) في الظاهرية: «الأمر المقطع والحمل المطلع».

(٤) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٣٦) والطبرانيُّ في «الكبير» (٣: ٤٢٧) وابن بطة (٢٧) وابن الجوزي في «الموضوعات» (١: ٢٦٨) وأبو القاسم التيمي في «الحجة في بيان المحجة» (١: ٢٩٤) من طريق بقيةَ بنِ الوليد قال: حدثنا عيسىٰ بن إبراهيم حدثنا موسىٰ بن أبي حبيب عن الحكم مرفوعاً به.
قلت: قد أسقط بقيةُ في إسنادِ المصنف ذكرَ «عيسىٰ بن إبراهيم»، ثم رواه عن موسىٰ بن أبي حبيب بالعنعنة، وعيسىٰ بن إبراهيم وهو ابن طهمان الهاشمي قال فيه البخاري والنسائي: «منكر الحديث»، وقال أبو حاتم والنسائي: «متروك الحديث». كذا في «الميزان» للذهبي (٣: ٣٠٨).
وشيخه موسىٰ بن أبي حبيب قال عنه أبو حاتم: «ضعيف»، كذا في كل من «الجرح والتعديل» (٧: ١٤٠) و «الميزان» (٤: ٢٠٢).
وأوردَ الحديثَ الهيثميُّ في «المجمع» (١: ١٨٨) وقال: «فيه بقية بن الوليد وهو ضعيف».
وقد تقدم أن بقية صرح بسماعه عند الطبراني من عيسىٰ.
وأعله ابنُ الجوزي بعيسىٰ فقط، والصواب إعلاله بعيسىٰ وموسىٰ.

٩٠ ـ حَدَّثني أَبُو أَيُّوبَ عَنْ سُحْنُونَ عَنِ ابنِ وَهْبٍ قالَ: أَخْبَرني مَنْ سَمِعَ الأَوْزَاعيَّ يُحَدِّثُ عَنْ حَسَّانِ بنِ عَطِيَّةَ قال: ما أَحْدَثَ قَومٌ بدعةً في دينهم إلا نَزَعَ اللَّهُ مِنْ سُنَّتِهِمْ مِثْلَها، ثُمَّ لم يُعِدْها إِلَيْهم إلىٰ يَوْمِ القِيَامَةِ[1].

٩١ ـ أَخْبرنا ابنُ وَهبٍ قال: وأَخْبرني مَنْ سَمِعَ الأوزاعيَّ يُحَدِّثُ عن يحيىٰ بنِ أبي عمرو[2] السَّيْبَانيِّ[3] قال: حَدَّثني عَبْدُ الله بنُ الدَّيلميِّ قال: ما ابْتُدِعتْ بِدْعَةٌ إلا ازْدَادَتْ[4] مُضِيّاً، ولا تُركت سُنَّةٌ إلا ازدَادَت هَرَباً[5].

٩٢ ـ حَدَّثنا ابنُ وهبٍ وأَخْبَرني مَسْلَمَةُ[6] بنُ عَلِيٍّ عَنْ سَعِيدِ بنِ المُسَيِّبِ عَنْ قَتَادَةَ عَن خِلاَسِ بنِ عَمْرٍو[7] يَرْفَعُه قال: «لا يُحْدِثُ رَجُلٌ في الإِسْلاَمِ بِدْعَةً إلا تُرِكَ مِنَ السُّنَّةِ ما هُو خيرٌ منها»[8].

---

(١) إسناده ضعيف لجهالة من روىٰ عن الأوزاعي، ولكن رواه جمعٌ من الثقات عن الأوزاعيِّ عند الدارمي (٩٩) وابن بطة (٢٢٨) واللالكائي (١: ٩٣) وأبي نعيم (٤: ٧٣) والهروي (ق ٩٣/ ١) وابن عساكر (٤/ ١٩٦/ ٢).

(٢) في الأصل: «يحيىٰ بن عمر»، وهو خطأ.

(٣) في الأصل والظاهرية: «الشيباني» وهو خطأ.

(٤) في الأصل: «إلا ازدادوا» وما أثبتناه من الظاهرية واللالكائي.

(٥) في اللالكائي: «هوياً».
وإسناده ضعيف لجهالة الراوي عن الأوزاعي، ورواه اللالكائي (١: ٩٣) عن أبي إسحاق الفزاري عن الأوزاعي عن السيباني عن ابن الديلمي عن عبدالله ابن عمرو به من قوله، وإسناده صحيح.

(٦) في الظاهرية: «سلمة»، وهو خطأ، وهو «مسلمة بن علي بن خلف الخشني»، وهو مترجم في «التهذيب» لابن حجر (١٠: ١٤٦ ـ ١٤٧).

(٧) في الظاهرية: «جلاس بن عمر»، وهو خطأ، وهو «خلاس بن عمرو الهَجَري البصري»، مترجم في «تهذيب الكمال» (٨: ٣٦٤ ـ ٣٦٥).

(٨) إسناده ضعيف، «مسلمة بن علي» ضعفه غير واحد كما في «التهذيب» لابن حجر (١٠: ١٤٦، ١٤٧)، وقال في «التقريب» (٦٦٦٢): «متروك»، وفيه علة أخرىٰ وهي الإرسال، لأن خِلاساً تابعي.

٩٣ ـ حَدَّثنا ابنُ وَهْبٍ قال: كَتَبَ إلَيَّ كثيرُ بنُ عَبْدِ اللَّهِ المُزَنيِّ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «مَنْ أَحْيىٰ سُنَّةً مِنْ سُنَّتي قَدْ أُمِيتَتْ بَعْدِي فَإِنَّ لَهُ مِنَ الأَجْرِ مِثْلَ مَنْ عَمِلَ بها مِنَ النَّاس[1] لا يُنْقِصُ ذٰلك من أَجُورِهم شَيْئاً، ومَنِ ابْتَدَعَ بِدْعة لا يَرْضَاها اللَّهُ ورَسُولُهُ فَإِنَّ[2] عَلَيْهِ مِثْلَ إثم مَنْ عَمِلَ بها لا يُنْقِصُ ذٰلكِ مِنْ آثَامَ النَّاسِ [شيئاً]»[3].

٩٤ ـ حَدَّثنا ابنُ وَهْبٍ وأَخبرني مَنْ سَمِعَ الأَوْزَاعِيَّ يَقُولُ: حَدَّثني عَبْدَةُ[4] بنُ أبي لُبَابَةَ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَنْ أَحْدَثَ رأياً لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ولم تَمْضِ بهِ سُنَّةٌ مِنْ رَسُولِ الله ﷺ لَمْ يَدْرِ عَلىٰ ما هُو مِنْهُ إذا لَقِيَ الله[5].

---

(١) في الظاهرية: «بين الناس».

(٢) في الأصل: «فإنه»، وما أثبته من الظاهرية.

(٣) أخرجه عبد بن حميد (٢٨٩) والترمذي (٢٦٧٧) وابن ماجه (٢١٠) والفسوي (١: ٣٢٥) والبيهقي في «الاعتقاد» (ص ١١٤ برقم ٦٣٢) والبغوي في «شرح السنة» (١: ٢٣٢ ـ ٢٣٣) وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢٠٦) من طرق عن كثير به.
وأخرج ابن أبي عاصم (٤٢) الشطرَ الأخيرَ منه.
قلت: وإسناده ضعيف جداً، كثير بن عبدالله ضعيف متهم بالكذب كما في ترجمته من «الميزان» (٣: ٤٠٧) و «التهذيب» (٨: ٤٢٢ ـ ٤٢٣).
وقال ابن الجوزي: «هٰذا حديثٌ لا يصح، والمتهم به كثير بن عبدالله. قال أحمد بن حنبل: ليس بشيء. وضرب علىٰ حديثه في المسند ولم يُحَدِّث به. وقال يحيىٰ: ليس حديثه بشيء ولا يُكتب. وقال الشافعي: هو ركنٌ من أركان الكذب. وقال ابن حبان: روىٰ عن أبيه عن جده نسخةً موضوعةً لا يحل ذكرها في الكتب» اهـ.

(٤) في الظاهرية: «عُبيدة»، وهو خطأ، والصواب ما في الأصل، وهو «عبدة بن أبي لبابة الأسدي الغاضري»، وهو مترجم في «التهذيب» (٦: ٤٦١ ـ ٤٦٢).

(٥) أخرجه الدارمي (١٦٠) وابن حزم في «الأحكام» (٦: ٧٨٢) والبيهقي في «المدخل» (١٩٠) والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١: ١٨٣) والهروي في «ذم الكلام» (ق ٣١/ ١) من طرق عن الأوزاعي به.

٩٥ ـ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ وَضَّاحٍ قال: حَدَّثني مُحَمَّدُ بنُ سعيدٍ قال: حَدَّثنا أَسَدُ بنُ موسىٰ قَالَ: حَدَّثنا عَبْدُ المُؤمِنِ بنُ عُبيدِ اللَّهِ[1] قال: حَدَّثني مَهْديٌّ عَن عِكْرِمَةَ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ قال: ما يَأْتي علىٰ النَّاسِ مِنْ عَامٍ إلاَّ أَحْدَثوا فيه بِدْعَةً وأَمَاتوا فِيه سُنَّةً حتىٰ تَحيىٰ البِدَعُ وتَمُوتُ السُّنَنُ[2].

٩٦ ـ حَدَّثني مُحَمَّدُ بنُ وَضَّاحٍ قَالَ: حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ سَعيدٍ قَالَ: حَدَّثنا نُعيمُ بنُ حَمَّادٍ قال: حَدَّثنا ابنُ مَهْدِيٍّ وأَبو دَاوُدَ وعَبْدُ الصَّمَدِ عَنْ عَبْدِ المُؤمِنِ أبي عُبَيْدَةَ عَنْ مَهْدِيٍّ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَا مِنْ عَامٍ إلاَّ والنَّاسُ يُحْيُونَ فِيه بِدْعَةً ويُمِيتُونَ فيه سُنَّةً حتىٰ تحيىٰ البِدَعُ وتَمُوتُ السُّنَنُ[3].

٩٧ ـ حَدَّثني إبْرَاهِيمُ بنُ[4] مُحَمَّدٍ عَنْ عَوْنٍ عَنْ إسْمَاعِيلَ بنِ نَافِعٍ القُرَشِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بن المُبَارَكِ قَالَ: اعْلَم أي أُخي[5] أَنَّ المَوتَ اليَوْمَ كرامةٌ لُكلِّ مُسلمٍ لِقَيَ اللَّهَ عَلىٰ السُّنَّةِ، فَإِنَّا لِلَّهِ وإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ،

= قلت: عبدة بن أبي لبابة لم يسمع من ابن عباس، إذ لم يُذكر ابنُ عباس في الصحابة الذين سمع منهم، كذلك لم يذكر في الرواة عن ابن عباس.

(١) في الظاهرية: «عبدالله»، وهو خطأ.

(٢) أخرجه الطبراني (١٠٦١٠) واللالكائي (١ : ٩٢) وأبو عمرو الداني (ق ٢٢/ ١) وابن بطة في «الإبانة» (١١، ٢٢٥) من طريق عبد المؤمن به. وأورده الهيثمي في «المجمع» (١ : ١٨٨) وقال: «رجاله موثقون».
قلت: في إسناده مهدي بن أبي مهدي ـ حرب ـ العبدي، قال ابن معين: «لا أعرفه» وأورده ابن حبان في «الثقات» كذا في «التهذيب» لابن حجر (١٠ : ٣٢٤) وقال في «التقريب» (٦٩٢٨): «مقبول» يعني حيث يُتابع، وإلا فلين.
وسيكرره المصنف تلو هٰذا من الطريق نفسها.

(٣) أخرجه ابن نصر في «السنة» (١٠٢) من طريق ابن مهدي به، وهو مكرر ما قبله، وفيه العلة السابقة نفسها.

(٤) في الظاهرية: «عن»؟

(٥) في الظاهرية: «إني» وبعدها فراغ مقدار كلمة.

فإلىٰ الله نَشْكُو وَحْشَتَنَا وذَهَابَ الإخوان، وقِلَّةَ الأَعْوانِ وظُهُورَ البدع، وإلىٰ الله نَشْكُو عَظِيمَ ما حَلَّ بهٰذه الأمَّةِ مِنْ ذَهَابِ العُلَمَاءِ و [أَهْلِ] السُّنَّةِ وظُهورِ البِدَعِ(١).

٩٨ ـ حَدَّثني مُحَمَّدُ بنُ وَضَّاحٍ قَالَ: حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ سَعيدٍ قَالَ: حَدَّثنا نُعَيْمٌ قَالَ: حَدَّثنا جَرِيرُ بنُ عَبْدِ الحميد عن يَزِيدَ بنِ أبي زِيَادٍ عَنْ إبْرَاهيمَ عَن عِلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قال: إذا التُمِسَتِ الدُّنيا بِعَمَلِ الآخِرَةِ وتُفُقِّهَ لِغَيْرِ الدِّينِ ظَهَرتِ البِدَعُ(٢).

٩٩ ـ حَدَّثني أَبَانُ بنُ عيسىٰ عَنْ أَبيه عَنِ ابنِ القَاسِمِ(٣) عَنْ مَالِكٍ أَنَّه قَالَ: التَّثويبُ(٤) بِدْعَةٌ، وَلَسْتُ أراه(٥).

---

(١) إسماعيل بن نافع لم أهتد إلىٰ من ترجمه.

(٢) إسناده ضعيف لضعف يزيد بن أبي زياد وهو القرشي الهاشمي، وسيكرره المصنف مطولاً برقم (٢٨٦) دون قوله: «ظهرت البدع»، ويأتي الكلام عليه وعلىٰ طرقه الأخرىٰ إن شاء الله.

(٣) في الأصل: «عن أبي القاسم»، وهو خطأ، والصواب ما في الظاهرية وهو الذي أثبتناه، وهو «عبد الرحمن بن القاسم»، أبو عبدالله العتقي، وهو مترجم في «السير» للذهبي (٩: ١٢٠) وغيره.

(٤) الأصل في التثويب: أن يجيءَ الرجلُ مستصرخاً فَيُلوِّحُ بثوبه ليُرىٰ ويُشتهر، فسُمِّيَ الدعاءُ تثويباً لذٰلك. وكل دَاعٍ مُثَوِّب. وقيل: إنما سُمِّيَ تَثويباً مِنْ ثَابَ يثوبُ إذا رجع، فهو رُجوعٌ إِلَىٰ الأمر بالمبادرة إلىٰ الصلاة، وأن المؤذن إذا قال: حَيَّ علىٰ الصلاة فقد دعاهم إليها، وإذا قال بعدها: الصلاةُ خير من النوم فقد رجع إلىٰ كلامٍ معناه المبادرة إليها. كذا في «النهاية» لابن الأثير (١: ٢٢٦ ـ ٢٢٧).

(٥) إسناده صحيح.
وقال الشاطبيُّ (٢: ٥٣): «وإنما التثويبُ الذي كَرِهَه، أن المؤذن كان إذا أذن فأبطأ الناسُ قال بين الأذان والإقامة: قد قامتِ الصلاة، حي علىٰ الصلاة، حي علىٰ الفلاح. وهو قول إسحاق بن راهويه أنه التثويب المحدث».

١٠٠ ـ حَدَّثني مُحَمَّدُ بنُ وَضَّاحٍ قَالَ: ثَوَّبَ المُؤَذِّنُ بالمَدِينَةِ في زَمَانِ مَالِكٍ، فَأَرْسَلَ إِلَيْه مَالِكٌ، فَجَاءَهُ فَقَالَ لَهُ مَالِكٌ: ما هٰذا الَّذي تَفْعَلُ؟! قَالَ: أَرَدْتُ أَنْ يَعْرِفَ النَّاسُ طُلوعَ الفَجْرِ فَيَقُومُوا. فَقَالَ لَهُ مَالِكٌ: لا تَفْعَلْ، لا تُحْدِثْ في بَلَدِنا شَيئاً لَمْ يَكُن فِيه، قَدْ كَانَ رَسُولُ اللّهِ [ﷺ] بِهٰذا البَلَدِ عَشْرَ سِنينَ وأبو بكرٍ وعُمَرُ وعُثْمانُ فَلَمْ يَفْعَلوا هٰذا، فلا تُحْدِثْ في بلدنا ما لم يَكُنْ فيه. فَكَفَّ المؤذنُ عَنْ ذٰلك وأَقَامَ زَماناً ثم إنَّه تَنَحْنَحَ في المنَارَةِ عند طُلوعِ الفَجْرِ، فَأَرْسَلَ إليه مالكٌ فقال له: ما هٰذا الذي تَفْعل؟! قال: أَرَدْتُ أن يَعْرِفَ الناسُ طُلوعَ الفجر. فقال: أَلَم أَنْهَكَ ألاّ تُحْدِثَ عندنا ما لم يكن؟ فَقَال: إِنَّما نَهَيْتَنِي عن التثويب. فقال له مالك: لا تَفعل. فَكَفَّ أيضاً زَماناً ثم جَعَل يَضْرِبُ الأبوابَ، فَأَرْسَلَ مالكٌ إِلَيْه[1] فقَالَ له: ما هٰذا الذي تَفْعل؟! فقال: أردتُ أن يَعْرِفَ الناسُ طُلوعَ الفَجْرِ. فقال له مالك: لا تَفعَل، لا تُحْدِثْ في بلدنا ما لم يكن فيه.

١٠١ ـ قال ابن وضاح: وكان مالكٌ يكره التَّثْوِيبَ.

١٠٢ ـ قال ابن وضاح: وإِنما أُحْدِثَ هٰذا بالعراق.

قلت لابن وضاح: مَنْ أول مَنْ أَحْدَثَه؟ فقال: لا أدري، قلت[2] له: فهل يُعملُ به بمكة أو [بـ] المدينة أو [بـ] مصر أو غيرها من الأمصار؟ فقال: ما سمعتُه إلا عند بعض الكوفيين والأباضيين، وكان بعضهم يُثَوِّبُ عند المغرب، كان يُؤَذِّنُ إذا غابتِ الشَّمسُ ثم يؤخر الصلاةَ حتىٰ تَظْهَرَ النُّجومُ، ثم يُثَوِّبُ، وبعضهم يؤذن إذا غابتِ الحُمْرة ويؤخر الصلاةَ حتىٰ يغيبَ البياضُ ثم يثوِّبُ ويصلي، وبعضهم يؤذن إذا زالتِ الشمسُ ويؤخرُ الصَلاةَ ثم يُثَوِّبُ ويصلي، وكان وكيع هو يفعل ذٰلك عند صلاة العشاء.

---

(١) في الأصل والظاهرية: «فيه»، والصواب ما ذكر في المطبوعة وهو الذي أثبتناه.

(٢) في الظاهرية: «قلنا».

٦ ـ ما جاء في ابتداع الآثار[١]

١٠٣ ـ حَدَّثني إبْرَاهيمُ بنُ مُحَمَّدٍ قال: حَدَّثنا حَرْمَلَةُ بنُ يحيىٰ عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بن وهبٍ عَنْ جَرِيرِ بنِ حَازِمٍ عَنِ الأَعْمَشِ قال: حَدَّثني معرورُ[٢] بنُ سُوَيْدٍ الأَسَديُّ: قال: خرجتُ مع أمير المؤمنين عمر [ابن الخطاب] من مكةَ إلىٰ المدينة، فلما أصبحنا صلىٰ بنا الغَداةَ، ثم رأىٰ الناسَ يذهبونَ مَذْهَباً قال[٣]: أين يَذْهَبُ هٰؤلاء؟!! قيل: يا أميرَ المُؤمنينَ! مسجدٌ صلىٰ فيه رسولُ الله [ﷺ] هم يَأْتُونَ يُصَلُّونَ فيه. فقال: إنَّما هَلَكَ مَنْ كان قبلَكم بِمثْلِ هٰذا، يتَّبِعُون آثارَ أَنْبيائِهم فَيَتَّخِذُونها كنائسَ وبِيَعاً، مَنْ أَدْرَكَتْهُ الصلاةُ في هٰذا المسجد[٤] فَلْيُصَلِّ، ومَنْ لا فَلْيَمْضِ ولا يَتَعَمَّدْها[٥].

---

(١) كذا في الأصل، و في الظاهرية: «اتباع الأذان»، والصواب: «اتباع الآثار».

(٢) في الظاهرية: «مروان»، وهو خطأ، وهو «معرور بن سويد الأسدي، أبو أمية الكوفي»، وهو مترجم في «التهذيب» لابن حجر (١٠ : ٢٣٠)، وسيأتي علىٰ الصواب في الإسناد التالي.

(٣) في الظاهرية: «فقال».

(٤) في الظاهرية: «هٰذه المساجد»، وهو أصوب.

(٥) في الظاهرية: «ولا يعتمدها».

والأثر إسناده صحيح، رجاله رجال الشيخين ما عدا حرملة فهو من رجال مسلم. وأخرجه باختلافٍ في بعض المواضع وبزيادةٍ فيه ابنُ أبي شيبة (٢ : ٣٧٦ ـ ٣٧٧) وسعيد بن منصور كما في «الاقتضاء» لابن تيمية (٢ : ٧٤٤) عن أبي معاوية عن الأعمش به.

=

١٠٤ ـ حَدَّثني مُحَمَّدُ بنُ وَضَّاحٍ قال: حدثنا موسىٰ بنُ مُعَاوِيَةَ قال: حدثنا جريرٌ عَنِ الأَعْمَشِ عَنِ المَعْرُورِ بنِ سُوَيْدٍ قال: خَرَجنا حُجَّاجاً مَعَ عُمَر بنِ الخَطَّابِ، فَعَرَضَ لنا في بَعْضِ الطَّرِيقِ مَسْجِدٌ فابْتَدَرَه الناسُ يُصَلُّون فِيه، فَقَال عُمَرُ: ما شَأْنُهم؟!! فقالوا: هٰذا مسجدٌ صلىٰ فيه رسولُ [الله ﷺ]. فقال عمر: أَيُّها الناس! إنما هَلَكَ مَنْ كان قَبْلَكم باتِّباعهم مِثْلَ هٰذا حتىٰ اتخذوها[١] بِيَعاً، فَمَنْ عَرَضَتْ له فيه صلاةٌ فَلْيُصَلِّ، ومن لم تعرض له فيه صلاةٌ فَلْيَمْضِ[٢].

١٠٥ ـ حدثني مُحَمَّدُ بنُ وَضَّاحٍ قال: سمعتُ عيسىٰ بنَ يونسَ مُفتي أهل طَرَسُوس يقول: أَمَر عمرُ بنُ الخطاب بِقَطْعِ الشجرةِ التي بُويع تحتها النَّبيُّ [ﷺ]، فَقَطَعَها لأن النَّاس كانوا يذهبون فيُصَلُّون تحتها، فخاف عليهم الفتنة.

قال عيسىٰ بن يونس: وهو عندنا من حديثِ ابن عون عن نافع أن الناس كانوا يأتون الشجرة فقطعها عمر[٣].

١٠٦ ـ قال ابن وضاح: وكان مالك بن أنس وغيره من علماء المدينة يكرهون إتيان تلكَ المساجدِ وتلكَ الآثارِ للنبي ﷺ بالمدينة[٤] ما

= وأخرجه كذلك عبد الرزاق (٢: ١١٨ ـ ١١٩: ٢٧٣٤) عن معمر عن الأعمش به. وذكر ابنُ حجر في «فتح الباري» (١: ٥٦٩) ملخصَ هٰذه القصة، وأشار إلىٰ ثبوتها.

(١) في الظاهرية: «أحدثوها».

(٢) إسناده صحيح كذلك وهو مكرر ما قبله.

(٣) أخرجه ابن سعد (٢: ١٠٠) وابن أبي شيبة (٢: ٣٧٥) من طريقين عن ابن عون به بألفاظ مقاربة، وفيه انقطاع بين نافع وعمر، وباقي رجاله ثقات. وذكره ابن حجر في «الفتح» (٧: ٤٤٨) وقال قبله: «عند ابن سعد بإسنادٍ صحيحٍ عن نافع أن عمر»، يعني أن الإسناد صحيح إلىٰ نافع وليس جميع الإسناد.

(٤) في «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢: ٧٤٥): «تلك الآثار التي بالمدينة».

عدا قباءَ وأُحُداً[1].

١٠٧ ـ قال ابن وضاح: وسمعتُهم يذكرونَ أنَّ سفيان الثوريَّ دخل مسجدَ بيتِ المقدس فصلىٰ فيه ولم يتَّبع تلكَ الآثارِ ولا الصلاةَ فيها، وكذٰلك فعل غيرُه أيضاً ممن يُقتدىٰ به.. وقَدِمَ وكيعٌ أيضاً مسجدَ بيتِ المقدسِ فلم يَعْدُ فِعْلَ سفيان.

١٠٨ ـ قال ابنُ وَضَّاح: فعليكم بالإتباعِ لأئمةِ الهُدىٰ المعروفينَ، فقد قال بعضُ مَنْ مَضىٰ: كَمْ مِنْ أَمْرٍ هو اليومَ معروفٌ عند كثيرٍ من الناس كان منكراً عند مَنْ مضىٰ ومتحببٍ إليه بما يُبْغِضُه عليه ومتقرب إليه بما يُبعِدُه منه، وكُلُّ بدعةٍ عليها زينةٌ وبهجةٌ.

١٠٩ ـ حدثنا محمدُ بنُ وَضَّاحٍ قال: حدثنا محمدُ بنُ عَمْروٍ عن مصعبٍ قال: سُئلَ سفيانُ عَنْ رَجُلٍ يُكَثِرُ قراءةَ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ لا يَقْرأُ غيرَها كما يقرأها؟ فَكَرِهَهُ وقال: إنما أنتم مُتَّبِعُونَ، فاتَّبِعوا الأوَّلين، ولم يَبْلُغْنا عنهم مثل[2] هذا، وإنما أُنْزِلَ[3] القُرآنُ لِيُقْرَأ ولا يُخَصُّ شيءٌ دون شيء[4].

١١٠ ـ حدثني مُحَمَّدُ بن وضاح قال: حدثني سُحْنُونُ وحارثٌ عن ابنِ القاسِم[5] عن مالك أَنَّه سُئل عن قراءةِ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ مراراً في ركعةٍ، فَكَرِهَ ذٰلك وقال: هٰذا من مُحْدَثَاتِ الأُمور التي أحدثوها[6].

---

(١) نقل هٰذه المقالة ابن تيمية في «الاقتضاء» (٢: ٧٤٥).

(٢) في الظاهرية: «نحو».

(٣) في الظاهرية: «نزل».

(٤) في إسناده مصعب بن ماهان، وهو «صدوق كثير الخطأ»، كذا في «التقريب» (٦٦٩٤).

(٥) في الأصل: «عن أبي القاسم»، وهو خطأ والصواب ما أثبتناه كما في الظاهرية.

(٦) إسناده صحيح، والحارث هو ابن مسكين.

قلت: ويراجع فيما قاله الإمام مالك رحمه الله، ما أخرجه البخاريُّ في=

١١١ ـ حَدَّثني مُحَمَّدُ بنُ وَضَّاحٍ قال: حدثني مُحَمَّدُ بنُ مُصَفًّىٰ قال: حدثني سُوَيْدُ بنُ عَبْدِ العزيزِ قال: حَدَّثنا سَيَّارٌ أبو الحَكَمِ عَنِ الشَّعْبيِّ أَنَّ عُمَرَ بن الخطابِ كان يَضْرِبُ الرَّجَبِيِّينَ الذين يَصُومُونَ رَجَبَ كله[١].

قلت لمحمد بنِ وضاح: لأَيِّ شيءٍ كان عُمَرُ يضرب الرجبيين؟ قال: إنما هو خبرٌ جاء هٰكذا، ما أدري أَيَصِحُّ[٢] أم لا، وإنما معناهُ خَوْفَ[٣] أن يتخذوه سُنَّةً مثل رمضان.

١١٢ ـ حدثني مالكُ بْنُ عَلِيٍّ[٤] عن سعيدٍ عَنْ أَشْهبَ قال: سألتُ مَالكاً عَنِ الحديثِ الَّذي جاءَ أَنَّ أبا بكرٍ الصِّديقَ لَمَّا أتاهُ خَبرُ اليمامةِ سَجَد؟ قال: فقال لي: أما يَكْفِيكَ أَنَّه قَد فُتِحَ لرَسُولِ الله [ﷺ] الفُتُوحُ فلم يَسْجُدْ، وفُتِحَ لأبي بكرٍ [في] غير اليَمَامَةِ فلم يَسْجُد، وفُتِحَ لعُمَرَ [بنِ الخَطَّابِ] فلم يَسْجُد؟ قال: [فـ] قلتُ [له]: يا أبا عبدِ الله! إنما أَرَدْتُ أن أَعْرِفَ رَأْيَكَ فأَرُدَّ ذٰلك به. قال: بِحَسْبِكَ إذَا بَلَغَك مِثْلُ هٰذا ولم يَأْتِ ذٰلك عَنْهُم مُتَّصِلاً أن تَرُدَّهُ بِذٰلِكَ، فهٰذا إجْمَاعٌ[٥].

= «صحيحه» (١٣ : ٣٤٧) عن عائشة أن النبي ﷺ بعث رجلاً على سرية، وكان يقرأ لأصحابه في صلاته فيختم بـ ﴿قل هو الله أحد﴾. فلما رجعوا ذكروا ذلك للنبي ﷺ فقال: «سلوه لأي شيء يصنع ذلك؟» فسألوه، فقال: لأنها صفة الرحمن، وأنا أحب أن أقرأ بها. فقال النبي ﷺ: «أخبروه أن الله يحبه».

(١) إسناده ضعيف لانقطاعه بين الشعبي وعمر رضي الله عنه، وسويد بن عبد العزيز فيه ضعف كما في ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (٤ : ٢٧٦ ـ ٢٧٧).

(٢) في الأصل: «أيصلح»، وهو خطأ، والصواب ما في الظاهرية.

(٣) في الأصل: «خوفاً»، والأصوب ما أثبتناه كما في الظاهرية.

(٤) في المطبوعة: «مالك عن علي»، وهو خطأ، وهو «مالك بن علي ابن عبد الملك بن قطن»، وهو مترجم في «ترتيب المدارك» للقاضي عياض (٤ : ٢٥٦ ـ ٢٥٧).

(٥) قلت: مالك بن علي متكلّم فيه، فقد قال القاضي عياض في ترجمته من =

١١٣ ـ وقد كَانَ مالكٌ يَكْرَهُ كُلَّ بِدْعةٍ وإنْ كَانَتْ في خَيْرٍ.

١١٤ ـ ولقد كَان مَالِكٌ يَكْرَهُ المَجِيءَ إلىٰ بَيْتِ المَقْدِسِ خِيفَةَ أن يُتَّخَذَ ذلك سُنَّةً، فكان[1] يَكْرَهُ مَجِيءِ قُبورِ الشُّهداءِ، ويكره مجيء قباءَ خوفاً من ذٰلك، وقد جاءَتِ الآثارُ عَنِ النَّبيِّ ﷺ بالرَّغْبَةِ في ذٰلك، ولٰكن لما خَافَ العلماءُ عاقبةَ ذٰلك تَرَكُوه.

= «ترتيب المدارك» (٤ : ٢٥٧): «قد تَكَلَّم فيه ابنُ وَضَّاحٍ وغيرُه، وأكذبه، وكذبوه فيما يرويه».

ولكن ما ذكر عن الإمام مالك ـ رحمه الله ـ ففيه نظر من الوجهة الفقهية، وهي مشروعيةُ سجود الشكر، فهو وإن لم يثبت في تلك المواضع، فقد ثبت في غيرها.

فقد ورد في السنة التقريرية ما يُؤَيِّدُ ذٰلك وهو ما ورد عن كعب بن مالك في حديث توبته أنه لما تاب الله عليه سجد، أخرجه عنه البخاريُّ (٨ : ١١٣ ـ ١١٦) ومسلم (٤ : ٢١٢٠ ـ ٢١٢٨) وغيرهما.

وورد من حديث أبي بكرة ـ نافع بن الحارث ـ رضي اللّٰهُ عنه، أن النبيَّ ﷺ كانَ إذَا جَاءَه أَمْرٌ يَسُرُّه خَرَّ ساجِداً شُكراً لله عز وجل.

أخرجه أبو داود (٢٧٧٤) والترمذيُّ (١٥٧٨) وابن ماجه (١٣٩٤) وغيرهم، وإسنادُه حسن لغيره.

وقال الترمذيُّ: «والعمل علىٰ هٰذا عِندَ أكثرِ أهل العلم رأوا سجدة الشكر».

وعَلَّق عليه ابنُ العربي في «العارضة» (٧ : ٧٣) بقوله: «ولم يَرَهُ مالكٌ، ولم لا يرىٰ السجود لله دائماً هو الواجب؟!! فإذا وُجِدَ أدنىٰ سَبَبٍ في السجود له فليغتنم».

وقال البغويُّ في «شرح السنة» (٣ : ٣١٦): «سجودُ الشكر سُنَّةٌ عند حدوث نعمةٍ طالما كان ينتظرها، أو اندفاعِ بليةٍ ينتظرُ انكشافَها، أو رؤيةِ مبتلىً بعلةٍ أو معصيةٍ، ويُخفي سجودَه عن المعلول حتىٰ لا يحمله ذٰلك علىٰ الكفران، ويظهر للعاصي حتىٰ يتوب».

وقال النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٧ : ٩٥) في التعليق علىٰ حديث كعب بن مالك المتقدم: «قوله (فخررتُ ساجداً): دليلٌ للشافعيِّ وموافقيه في استحباب سجودِ الشكر بكُلِّ نعمةٍ ظاهرةٍ حصلت أو نقمةٍ ظاهرةٍ اندفعت».

وذكر الشوكانيُّ في «النيل» (٣ : ١٢٠) عدةَ أحاديثَ تدل علىٰ ذلك وقال: «هٰذه الأحاديثُ تدلُ علىٰ مشروعيةِ سجود الشكر، وإلىٰ ذلك ذهبت العترةُ وأحمدُ والشافعيُّ»، ثم تعقب مَن أنكر مشروعيته.

(١) في الظاهرية: «وكان».

١١٥ ـ قالَ ابنُ كَنانَةَ[١] وأَشْهبُ: سَمِعْنا مالكاً يَقُول: لما أَتَاها سعدُ بن أبي وقَّاص قال: وَدَدْتُ أن رِجْلي تَكَسَّرت وأَنِّي لَمْ أَفْعَل.

١١٦ ـ قال[٢]: وسُئل ابنُ كَنَانَة عَنِ الآثارِ التي بالمدينة فقال: أَثْبَتُ ما عندنا في ذلك قُباء، إلاَّ أَنَّ مالكاً كان يَكْرَهُ مجيئَها خَوْفاً [من] أن تُتَّخَذَ سُنَّةً.

١١٧ ـ وقال سعيدُ بن حَسَّانٍ[٣]: كُنتُ اقرأ علىٰ ابنِ نَافِعٍ[٤] كُتُبَه، فلما مَرَرتُ بحديث التوسعةِ ليلةَ عاشوراءَ[٥] قال لي: حَوِّق عليه. قلتُ: ولِمَ ذٰلك يا أبا مُحَمَّد؟!! قال: خوفاً مِنْ أَنْ يُتَّخَذَ سُنَّةً.

---

(١) هو عثمان بن عيسىٰ بن كنانة، قال ابن عبد البر: «كان من فقهاء المدينة». كذا في «ترتيب المدارك» للقاضي عياض (٣: ٢١).

(٢) في الظاهرية: «وقيل».

(٣) هو شيخ المصنف، فقد قال عنه كما في ترجمته من «ترتيب المدارك» (٤: ١١٢) «رويت عنه مسائل، وهو ثقة».
وأحياناً يروي عن غيره عنه كما تقدم برقم (١١٢).

(٤) هو عبدالله بن نافع، أبو بكر الزبيري الفقيه، صاحب مالك.
وهو مترجم في «ترتيب المدارك» (٣: ١٤٥).

(٥) يعني ما ورد مرفوعاً: «مَنْ وَسَّعَ علىٰ عياله في يَوْمِ عاشُوراءَ وَسَّعَ الله عَلَيْهِ في سَنَتِهِ كلها».
وقد ورد من طرق كلها ضعيفة، عن عبدالله بن مسعود، وأبي هريرة وغيرهما، فها نحن نذكرها ونذكر الكلام عليها، فنقول وبالله التوفيق:
أولاً: حديث عبدالله بن مسعود: أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣: ٢٥٢) وابن حبان في «المجروحين» (٣: ٩٧) والطبراني في «الكبير» (١٠٠٠٧) وابن عدي في «الكامل» (٥: ١٨٥٤) والبيهقي في «الشعب» (٣: ٣٦٥: ٣٧٩٢) وفي «فضائل الأوقات» (ص ٤٥٢ ـ ٤٥٣) والخطيب في «الموضح» (٢: ٢٢٧) جميعهم عن علي بن أبي طالب ـ مهاجر ـ البزاز قال: حدثنا هيصم بن شُدَّاخ عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود مرفوعاً به.
وقال ابنُ عديٍّ: «هٰذا الحديث بهٰذا الإسناد لا أعلم يرويه غيرُ علي بن أبي طالب».
وقال أبو نعيم: «لم يروه عن الأعمش إلا الهيصم، وعنه علي بن أبي طالب، واسم أبي طالب مهاجر».
=

. . . .

= وقال البيهقي في «الشعب»: «تفرد به الهيصم عن الأعمش».
وقال ابن حبان في هيصم: «شيخٌ يروي عن الأعمش الطامات في الروايات، لا يجوز الاحتجاج به».
وقال ابن حجر في «اللسان» (٦ : ٢١٢): «قال أبو زرعة حين سُئل عن بعض الشيوخ: كنت أَمُرُّ به ولا أسأله عن أحاديثه ولم أسمع منه. قيل له: فمن تتهم؟ قال: هيصم».
وقال العقيلي: «علي بن المهاجر العيشي بصريٌّ عن هيصم بن الشداخ، كلاهما مجهول، والحديث غير محفوظ، ولا يثبتُ في هٰذا عن النبي ﷺ شيءٌ إلا شيءٌ يُروىٰ عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر مرسلاً به».
وقال ابن معين عن علي بن أبي طالب: «ليس بشيء»، كذا في «اللسان» (٤ : ٢٣٦).
وقال الذهبي في «الميزان» (٣: ١٥٨) في ترجمة علي بن مهاجر: «لا يُدرىٰ من هو، والخبر موضوع».
وأورده الهيثمي في «المجمع» (٣: ١٨٩) وعزاه إلىٰ الطبراني وقال: «فيه الهيصم بن الشداخ وهو ضعيفٌ جداً».
قلت: لنا علىٰ قول ابن عدي أنه لم يروِ هٰذا غير علي بن أبي طالب عليه استدراك، فقد تابع علياً عليه عبدالله بن عبد الجليل عند ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣: ٢٠٣)، فتبقىٰ العلة في الهيصم.
ثانياً: حديث أبي هريرة: أخرجه ابن عدي (٦ : ٢٢٠٧) والبيهقي في «الشعب» (٣: ٣٦٦: ٣٧٩٥) وأبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (١ : ١٩٨) والعقيلي (٤ : ٦٥) ـ وعنه ابن الجوزي في «العلل» (٩١٠) ـ من طريق حجاج بن نصير قال: حدثنا محمد بن ذكوان عن يعلىٰ بن حكيم عن سليمان بن أبي عبدالله عن أبي هريرة مرفوعاً به.
أورده ابن عدي في ترجمة محمد بن ذكوان، وأسند عن البخاري والنسائي قولهما فيه: «منكر الحديث»، وقال هو عنه: «عامة ما يرويه أفرادات وغرائب، ومع ضعفه يُكتب حديثه».
وقال أبو حاتم: «منكرُ الحديث، ضعيفُ الحديث». وقال النسائي: «ليس بثقة، ولا يُكتب حديثه»، وضعّفه كذٰلك الدارقطنيُّ.
كذا في «التهذيب» لابن حجر (٩: ١٥٦ ـ ١٥٧).
والراوي عن ابن ذكوان هو حجاج بن نصير الفساطيطي القيسي، ضَعَّفه ابنُ معين وأبو حاتم والنسائي وابن سعد وغيرهم، وقال ابن المديني: «ذهب حديثه». وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي».
كذا في «تهذيب الكمال» (٥: ٤٦٣ ـ ٤٦٤) و «تهذيب التهذيب» (٢ : ٢٠٨ ـ ٢٠٩).
=

. . . .

= ونوّه بهٰذا الطريق ابنُ الجوزي في «الموضوعات» (٢: ٢٠٣)، وقال العقيلي: «وسُليمان بن أبي عبدالله مجهول بالنقل، والحديث غير محفوظ».
قلت: وسليمانُ ذكره ابن حبان في «الثقات» (٤: ٣١٢، ٣١٤)، واحتج بذٰلك العراقي في «أماليه» كما في «اللآلىء» للسيوطي (٢: ١١١) فَحَسَّنَ الحديثَ به، معرضاً بذلك عن تضعيف محمد بن ذكوان والراوي عنه وهو حجاج بن نصير، والصواب تضعيفه بهٰذين الراويين.
ثالثاً: جابر بن عبدالله: أخرج حديثه الأصبهاني في «الترغيب» (١٨٧٤) والبيهقي في «الشعب» (٣: ٣٦٥: ٣٧٩١)، وقال البيهقي: «هٰذا إسناد ضعيفٌ».
وأورده السيوطي في «اللآلىء» (٢: ١١٢).
قلت: في إسناده «عبدالله بن إبراهيم الغفاري»، قال عنه أبو داود والساجي: «منكر الحديث». وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه لا يتابعه عليه الثقات».
وقال الحاكم: «روىٰ عن جماعةٍ من الضعفاء أحاديثَ موضوعةً لا يرويها غيره».
واتهمه ابن حبان بالوضع. كذا في «تهذيب التهذيب» (٥: ١٣٨).
والراوي عنه هو محمد بن يونس الكديمي ضعيف، اتهمه الدارقطني وابن حبان بالوضع، فكان من الأَولىٰ بالبيهقي أن يقول: «إسنادٌ ضعيف جداً»، والله أعلم.
وأخرجه ابنُ عبد البر في «الاستذكار» كما في كل من «اللسان» (٤: ٤٣٩) و «اللآلىء» (٢: ١١٣) من طريق الفضل بن الحباب قال: حدثنا هشام ابن عبد الملك الطيالسي حدثني شعبة عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً به.
وقال ابن حجر عند ذكر راويه الفضل: «روىٰ عنه ابن عبد البر في الاستذكار من طريقه حديثاً منكراً، ما أدري مَن الآفةُ فيه» ثم ذكره وقال: «الظاهر أن الغلط فيه من أبي خليفة ـ يعني الفضل ـ، فلعل ابن الأحمر ـ الراوي عنه ـ سمعه منه بعد احتراق كتبه، والله أعلم».
رابعاً: حديث أبي سعيد الخدري: أخرجه إسحاق بن راهويه كما في «اللآلىء» (٢: ١١٢) والبيهقي في «الشعب» (٣: ٣٦٥ ـ ٣٦٦: ٣٧٩٣، ٣٧٩٤) وفي «فضائل الأوقات» (ص ٤٥٣ ـ ٤٥٤) عن عبدالله بن نافع الصائغ المدني عن أيوب بن سليمان بن ميناء عن رجلٍ عن أبي سعيد مرفوعاً به.
ونقل السيوطي في «اللآلىء» (٢: ١١٢) عن ابن حجر أنه قال: «لولا الرجل المبهم لكان إسناداً جيداً».
قلت: والراوي عنه أيوب بن سليمان أورده البخاريُّ في «تاريخه» (١: ٤١٧) وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢: ٢٤٨).
وقال البخاري: «روىٰ عنه عبدُالله بن نافع الصائغ المدني، مرسل». =

. . . .

= ولم يذكر هوَ ولا ابن أبي حاتم فيه جرحاً ولا تعديلاً، وانفرد ابنُ حبان بذكره في «الثقات» (٦: ٦١)، ومعلومٌ تساهله في التوثيق.

ويتبين من ذلك أن في الإسناد علتين، وهما: جهالة الراوي عن أبي سعيد، وجهالةُ أيوب بن سليمان.

وأما الانقطاع بينه وبين نافع والذي نوّه به البخاري فقد صرح أيوب بسماعه منه عند ابن راهويه.

ولحديث أبي سعيد الخدري إسناد آخر، أخرجه ابن الأعرابي في «المعجم» (٢٢٤) عن محمد بن صالح الأنطاكي، والطبراني في «الأوسط» ـ كمَا في «اللآلىء» (٢: ١١٢) ـ عن محمد بن إسماعيل الجعفري، كلاهما عن عبدالله بن سلمة الربعي عن محمد بن عبدالله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد مرفوعاً به.

وقال ابن حجر: «الجعفريُّ، ضَعَّفه أَبو حاتم، وشيخه ضَعَّفه أبو زرعة، ورجال الإسناد كلهم مدنيون معروفون».

وأورده الهيثميُّ في «المجمع» (٣: ١٨٩) وقال: «فيه محمد بن إسماعيل الجعفري، قال أبو حاتم: منكر الحديث».

قلت: الجعفري نقل ابنُ حجر في ترجمته من «اللسان» (٥: ٧٨) عن أبي نعيم الأصبهاني أنه قال فيه: «متروك».

وشيخه ـ وهو عبدالله بن سلمة ـ قال عنه العقيلي (٣: ٣٥٢): «منكر الحديث»؛ ونقله عنه ابن حجر في «اللسان» (٣: ٢٩٢).

قلت: قد تابع الجعفريَّ عليه محمدُ بن صالح عند ابن الأعرابي، فظلت العلة قائمةً على شيخه عبدالله بن سلمة.

وقد أخرجه من حديث أبي سعيد كذلك الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» (ص ٢٤٦)، وهو في النسخة المحذوفة الأسانيد، فلا أدري أهو من الطريق الأول أم الثاني.

خامساً: حديث عبدالله بن عمر: أخرجه الدارقطني في «الأفراد» ـ كما في «اللآلىء» (٢: ١١٢) ـ وعنه ابن الجوزي في «العلل» (٩٠٩) عن يعقوب بن خرة الدباغ قال: حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعاً به. ونقل عنه أنه قال: «حديث ابن عمر منكر من حديث الزهري عن سالم، وإنما يُروىٰ هذا من قول إبراهيم بن محمد بن المنتشر، ويعقوب بن خرة ضعيف».

وقال الدارقطني عن يعقوب في «المؤتلف والمختلف» (٢: ٧٥٢): «ولم يكن بالقويِّ في الحديث».

=

١١٨ ـ قال يحيىٰ بنُ يحيىٰ: لَقَدْ كُنْتُ بالمدينةِ أَيَّامَ [مالك] والروْذوبة[١] وبِمصرَ أيامَ اللَّيْثِ وابنِ القَاسِمِ وابنِ وَهْبٍ، وأدركتني تلك الليلةُ معهم فما سِمعتُ لها عندَ واحدٍ منهم [ذكراً]، ولو ثبتَ عِنْدَهم لأَجْرَوْا مِنْ ذِكْرِها ما أَجْروا مِنْ سَائِرِ ما ثَبَتَ عندهم.

= وله طريق آخر عن ابن عمر، أخرجه الخطيب البغدادي في «رواة مالك» كما في «اللآلىء» (٢: ١١٣)، وقال الخطيب: «في إسناده غير واحدٍ من المجهولين، ولا يثبت عن مالك».

* قلت: فطرق الحديث كما رأينا ضعيفةٌ ضعفاً لا يؤدي إلىٰ أن يجبر بعضها بعضاً، والله أعلم.

● وورد الحديث موقوفاً علىٰ عمر بن الخطاب، أخرجه ابن عبد البر في «الاستذكار» كما في «اللآلىء» (٢: ١١٢)، ونقل السيوطيُّ عن العراقي أنه قال: «بسندٍ رجاله ثقات، لكنه من رواية ابن المسيب عنه، وقد اختُلف في سماعه منه».

● وورد موقوفاً من قول إبراهيم بن محمد بن المنتشر كما تقدم عن العقيلي، أخرجه أبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (٢: ١٦٣) والبيهقي في «الشعب» (٣: ٣٦٦ ـ ٣٦٧) من طريق شاذان وسفيان بن عيينة كلاهما عن جعفر الأحمر الكوفي عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر أنه قال: كان يُقال: مَنْ وَسَّعَ علىٰ عياله يوم عاشوراء، لم يزالوا في سعةٍ من رزقهم سائر سنتهم. واللفظ للبيهقي.

(١) كذا رسمها ولم أهتدِ إليها، وفي الظاهرية: «ودربة» بدون نقط.

٧ ـ ما جاء في ليلة النصف من شعبان

١١٩ ـ حَدَّثني مُحَمَّدُ بنُ وَضَّاحٍ قال: حَدَّثنا هَارُونُ بنُ سَعيدٍ قَالَ: حَدَّثنا ابنُ وَهْبٍ قال: حدثنا عَبْدُ الرَّحْمٰن بنُ زَيْدِ بنِ أَسْلَم قال: لم أُدرك أَحَداً من مشيختنا ولا فقهائنا يَلْتَفِتُون إلىٰ ليلة النِّصْفِ من شَعْبَان، ولم نُدْرِك أحداً منهم يَذْكُرُ حديثَ مكحولٍ ولا يَرىٰ لها فَضْلاً علىٰ سِوَاها من الليالي[١].

---

(١) إسناده صحيح، ويعني بحديث مكحول هو ما أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٥١٢) وابن حبان (٥٦٦٥) والطبراني في «الكبير» (٢٠: ١٠٩) وأبو نعيم في «الحلية» (٥: ١٩١) والبيهقي في «الشعب» (٣: ٣٨٢: ٣٨٣٣) و (٥: ٢٧٢: ٦٦٢٨) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٥/ ٣٠٢/ ٢) من طريق أبي خليد ـ عتبة بن حماد ـ عن الأوزاعي وابن ثوبان (إلا في الحلية: لم يُذكر ابن ثوبان) عن مكحول عن مالك بن يخامر عن معاذ ابن جبل عن النبي ﷺ قال: «يَطَّلِعُ اللَّهُ إلىٰ خَلْقِهِ في لَيْلَةِ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، فَيَغْفِرُ لِجَمِيعِ خَلْقِهِ إلا لِمُشْرِكٍ أو مُشَاحِنٍ».
وأورده الهيثمي في «المجمع» (٨: ٦٥) وقال: «رواه الطبراني في الكبير والأوسط، ورجالهما ثقات».
قلت: وهو كما قال، ولكن نقل ابن المحب في كتاب «صفات رب العالمين» (٢/٧، ١٢٩/ ٢) عن الذهبيِّ أنه قال: «مكحول لم يلقَ مالكَ بن يخامر»، كذا في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» للألباني (٣: ١٣٥)، وأورد للحديثِ شواهدَ تقويه بما يُغني عن إيراده هنا، فلتراجع هنالك.
ولكن إن أُريد بتفضيل فعلٍ معينٍ في هٰذه الليلة كالصلاة فيها وصيام يومها فهٰذا قد ورد فيه حديث مرفوع بإسنادٍ ضعيف جداً لا يُحتج به، فقد أخرج ابن ماجه =

قال ابنُ زيدٍ[1]: والفقهاءُ لم يَكُونوا يَصْنَعُونَ ذٰلك.

١٢٠ ـ حدثنا محمد بن وضاح قال: حَدَّثنا ابنُ أبي مريمَ قَال: حدثنا نُعيمُ بن حَمَّادٍ قال: حَدَّثنا عَبْدُ الرزاق عن مَعْمَرٍ عن ابن أبي مُلَيْكة[2] قال: قيل له: إن زياداً النميريَّ[3] يقول: إنَّ ليلةَ النِّصفِ من شَعْبَانَ أجرُها كأَجْرِ ليلةِ القَدْرِ. فقال ابنُ أبي مليكة: لو سمعتُه [منه] وبيدي عصاً لضربتُه بها. وكان زيادُ قاضياً[4].

= في «سننه» (١٣٨٨) من حديث علي بن أبي طالب مرفوعاً: «إِذَا كَانَتْ ليلةُ النِّصفِ من شعبانَ فقُوموا ليلها وصوموا نهارَها، فإنَّ الله ينزلُ فيها لغروب الشمس إلىٰ سماء الدنيا، فيقول: ألا مِنْ مستغفرٍ لي فأغفرَ له، ألا مسترزقٍ فأرزقه، ألا مبتلىً فأُعافيه، ألا كذا ألا كذا، حتىٰ يطلع الفجر».

وأورده البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٤٩٢) وقال: «هٰذا إسناد فيه لِينٌ، ابن أبي سبرة ـ واسمه أبو بكر بن عبدالله بن محمد بن أبي سبرة ـ قال أحمد وابن معين: يضع الحديث».

وأخرجه من طريقه كذلك البيهقيُّ في كل من «الشعب» (٣: ٣٧٨ ـ ٣٧٩) و «فضائل الأوقات» (ص ١٢٤) والشجري في «الأمالي» (١ : ٢٨٠).

(١) في الظاهرية: «ابن أبي زيد»، وهو خطأ، وهو عبد الرحمن بن زيد نفسه.

(٢) في الظاهرية: «عن أبي مليكة»، وهو خطأ، وهو «عبدالله بن عُبيد الله ابن أبي مليكة».

(٣) في «المصنف» لعبد الرزاق: «المنقري»، وهو خطأ.

(٤) في «المصنف»: «كان قاصًّا».

والأثر أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٤ : ٣١٧ ـ ٣١٨) عن معمر عن أيوب قال: قيل لابن أبي مليكة به بلفظٍ مقارب.

٨ ـ كراهية اجتماع الناس عَشِيَّة عرفة

١٢١ ـ حَدَّثني محمد بن وَضَّاحٍ قال: حدثنا زَيْدُ بن البِشْرِ قال: حدثنا ابنُ وَهْبٍ عن اللَيْثِ عن أبي حَفْصٍ المَدَنِيِّ قال: اجْتَمَعَ النَّاسُ يومَ عَرَفَةَ بمسجدِ[1] النبيِّ ﷺ يَدْعُونَ بعد العصر، فَخَرجَ نافعٌ مولىٰ ابنِ عمر من دار آل عمر، فقال: أَيُّها الناس! إنَّ الذي أنتم عليه بدعةٌ وليستَ بسُنَّةٍ، إنَّا أَدْرَكنا النَّاسَ ولا يَصْنَعُون [مثل] هٰذا. ثم رَجَعَ فَلْم يَجْلِس، ثم خرج الثَانِيَةَ فَفَعَلَ مثلها ثم رجع[2].

١٢٢ ـ حدثني محمد بن وضاح قال: حَدَّثنا مُحَمَّدُ بن قُدَامَةَ قال: حدثنا الأنصاريُّ محمد بن عبد الله قال: حدثنا ابنُ عَوْنٍ قال: شَهِدْتُ إبراهيمَ النَّخَعِيَّ سُئِلَ عَنِ اجْتِماع النَّاسِ عَشِيَّة عرفة، فكَرِهَهُ وقال: مُحْدَثٌ[3].

١٢٣ ـ [و] حدثني محمد بن وضاح قال: حَدَّثني ابنُ نُمَيْرٍ عنِ

---

(١) في الظاهرية: «في مسجد».

(٢) إسناده ضعيف لضعف أبي حفص المدني، وهو عمر بن عبدالله مولى غفرة، وهو كثير الإرسال، كذا في ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (٧: ٤٧٢). وأسند البيهقي في «السنن» (٥: ١١٧ ـ ١١٨) عن شعبة أنه قال: سألت الحَكَمَ وحماداً عن اجتماع الناس يوم عرفة في المساجد، فقالا: هو محدث.

(٣) إسناده صحيح.

ابنِ مَهْدِيٍّ عن سفيان عن الأعمش عن أبي وائلٍ أنه كان لا يَأْتي المَسْجِدَ عَشِيَّةَ عرفة[1].

١٢٤ ـ حَدَّثني محمد بن وضاح قال: حدثنا مُوسىٰ عن عَبْدِ اللَّهِ[2] عن سُفْيَانَ قال: ليس[3] عرفة إلاَّ بِمَكَّةَ، ليس في هٰذه الأَمصارِ عَرَفة[4].

١٢٥ ـ حدثني محمد بن وضاح قال: حَدَّثنا غيرُ واحدٍ منهم زيدٌ عن سفيانَ عن موسىٰ بن أبي عيسىٰ أن نافعاً كَرِهَ الضَجَّ مَعَ الإمامِ حين يقرأُ مثل قوله: ﴿أَنا رَبُّكُمُ الأَعلىٰ﴾ [النازعات: ٢٤] [و] مثل قوله: ﴿ما عَلِمْتُ لَكُم مِنْ إِلٰهٍ غَيْرِي﴾ [القصص: ٣٨]. قال سفيانُ: إنما ينصت[5].

---

(١) إسناده صحيح، رجاله رجال الشيخين، بل الستة.

(٢) في الظاهرية: «موسى بن عُبيدالله»، وهو خطأ، وموسىٰ هو ابن إسماعيل التبوذكي، وشيخه عبدالله هو ابن المبارك، وسفيان هو الثوري.

(٣) في الظاهرية: «ليست».

(٤) إسناده صحيح.

(٥) إسناده صحيح، وزيد هو ابن بشر الحضرمي، وسفيان هو ابن عيينة.

٩ ـ النهي عن الجلوس مع أهل البدع وخلطتهم والمشي معهم

١٢٦ ـ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ وَضَّاحٍ قال: حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ سَعيدٍ قال: حدثنا أَسَدُ بنُ مُوسىٰ قال: حَدَّثنا بعضُ أَصْحَابنا عن موسىٰ بن أَعْيُنَ عَنْ ليثِ بنِ أبي سُليم عَنِ الحسنِ قال: لا تُجالِسْ صَاحِبَ بِدْعةٍ، فَإِنَّهُ يُمَرِّضُ قَلْبَكَ(١).

١٢٧ ـ [و] حَدَّثنا أَسَدٌ قَالَ بعضُ أصحابنا: عن عَبْدِ الملكِ ابنِ أَبي كَرِيمةَ عن سُفْيَان الثَّوريِّ قال: مَنْ جَالَسَ صَاحِبَ بِدْعةٍ لم يَسْلَمْ من إحدىٰ ثلاث: إما أن يكونَ فِتْنةً لغيره، وإما أن يَقَعَ في قلبهِ شَيْءٌ فَيَزِلَّ به فيُدخِلَهُ اللَّهُ النارَ، وإما أن يقول: واللهِ ما أُبالي ما تَكَلَّموا وإنِّي واثقٌ بنفسي، فَمَنْ أَمِنَ اللَّهَ علىٰ دينهِ طرفةَ عينٍ سَلَبَهُ إياه(٢).

١٢٨ ـ حدثنا أسدٌ عن أَيُّوبَ [بن](٣) النَّجَّارِ اليماميِّ قال: حَدَّثنا نَاشِرةُ بن حنيفةَ الحَنفيّ يرفعه إلىٰ النبيِّ ﷺ فيما ظننتُ(٤)

---

(١) إسناده ضعيف، ليث بن أبي سُليم صدوق اختلط أخيراً، ولم يتميز حديثه فترك، وكذلك فيه جهالة الراوي عن موسىٰ بن أعين.
وذكر هٰذا الأثرَ الشاطبيُّ (١: ٨٣)، وقبله ذَكَرَ عن الحسن أنه قال: «لا تُجالِسْ صاحبَ هوىً فيقذف في قلبك ما تَتَّبعه عليه فَتَهلَكَ، أو تُخالِفه فَيَمْرَضَ قَلْبُكَ».

(٢) إسناده ضعيف لجهالة الراوي عن عبد الملك بن أبي كريمة.

(٣) زيادة من المصادر التي ترجمت له.

(٤) في الظاهرية: «يظن».

قال: «مَنْ أتىٰ صاحِبَ بِدْعَةٍ لِيُوَقِّرهُ فَقَد أَعَانَ علىٰ هَدْمِ الإسْلام»[1].

ووجدتُ هٰذا الحديث عند مَنْ سَمِعَه من أيوب مُثْبتاً عَنِ النبيِّ ﷺ ليس فيه ما يظن.

١٢٩ ـ حدثنا أَسدٌ عن كثيرِ بنِ سَعْدٍ[2] قال: مَنْ جَلَس[3] إلىٰ صَاحِبِ بدعةٍ نُزِعَتْ مِنه العِصْمَةُ ووُكِلَ إلىٰ نفسه[4].

١٣٠ ـ حدثنا أسد عن عبد الله بن خالد عن الفَضْلِ عن هِشَام ابن عُرْوَةَ[5] عَنْ أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ وَقَّرَ صَاحِبَ بِدْعَةٍ فَقَدْ أَعَانَ علىٰ هَدْمِ الإسلام»[6].

---

(١) ناشرة بن حنيفة الحنفي لم أهتد إلىٰ ترجمته، إلا أن في «اللسان» لابن حجر (٦ : ١٤٤): «ناشرة بن عبدالله، أبو حنيفة، يروي عن ابن طاووس، روىٰ عنه ابن المبارك، يخطىء في روايته، قاله ابن حبان في الثقات».
أقول: فإن يك هو فيكون الحديث معضلاً.
وسيأتي الحديث بمعناه متصلاً برقم (١٣٠)، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله.

(٢) كذا في الأصل، وأما في الظاهرية «كثير أبو سعيد».
فعلىٰ ما في الأصل، يكون «كثير بن سعد بن رومان»، وهذا أورده البخاريُّ في «تاريخه» (٧: ٢١١) وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧: ١٥٢) ولم يوردا له لا جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في «ثقاته» (٧: ٣٥٠).
وإذا كان الصواب هو ما في الظاهرية، فيكون هو «كثِير بن المطلب بن أبي وداعة القرشي السهمي، أبو سعيد الكوفي»، والمترجم في «التهذيب» (٨: ٤٢٩)، وذكر ابن حجر أن ابن حبان ذكره في «الثقات»، وقال في «التقريب» (٥٦٣٢): «مقبول، من الثالثة».

(٣) في «الاعتصام»: «جالس».

(٤) ذكر الشاطبي مقالةَ كثيرٍ في «الاعتصام» (١ : ٨٤) مُبهماً القائل بقوله: «وعن بعض السلف».

(٥) في الظاهرية: «الفضل بن هشام عن عروة» وهو خطأ.
والفضل هو ابن موسىٰ السيناني، وهو مترجم في «التهذيب» (٧: ٢٨٦).

(٦) قلت: خالف الفضلَ ـ وهو ابن موسىٰ السيناني ـ الحسنُ بن يحيىٰ الخشني، فرواه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً به. أخرجه عنه ابن=

١٣١ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ قَالَ: حَدَّثنا بَعْضُ أَصْحَابنا عَنِ الأَوْزَاعِيِّ عَنْ يحيىٰ بنِ أَبي كَثيرٍ قَالَ: إِذا لَقِيتَ صَاحِبَ بِدْعَةٍ في طَرِيقٍ فَخُذْ [في] طَرِيقٍ آخر[١].

١٣٢ ـ حَدَّثنَا أَسَدٌ قَالَ: حَدَّثنا حَمَّادُ بنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: قَالَ أَبو قِلابة: لا تُجَالِسوا أَهْلَ الأَهْوَاءِ ولا تُجادِلُوهم، فَإِنِّي لا آمَنُ أَنْ يَغْمِسُوكم[٢] في ضَلالَتِهِم أَو يَلْبِسوا[٣] عَلَيْكُم ما كُنْتُم تَعْرِفُون. قَال

= حبان في «الضعفاء» (١: ٢٣٥ ـ ٢٣٦) وابن عدي (٢: ٧٣٦) وابن عساكر (٤/٣٢٢/٢، ١٤/١٢٤/١) وابن الجوزي في «الموضوعات» (١: ٢٧١) وقال ابن حبان في الحسن هٰذا: «منكرُ الحديث جداً، يروي عن الثقات ما لا أصل له، وعن المتقنين ما لا يُتابع عليه» ثم قال بعدما أورد حديثاً آخر: «وهٰذان الخبران باطلان موضوعان». وتُراجع الأقوال الأخرىٰ التي قيلت في الخشنيِّ في «تهذيب الكمال» للمزي (٦: ٣٤٠ ـ ٣٤١).
فمخالفته للسيناني مما لا يؤبه له لا سيما أنه أوثق منه، وهو من رجال الصحيحين.
وقد ورد في «ذم الكلام» (ق ٩٣/ ٢) و «تاريخ دمشق» (٨/ ٥٠٠/ ٢) ما يعين علىٰ الظن أن الليث بن سعد قد تابع الخشنيَّ عليه، لكن في الطريق إليه «أبو الفضل العباس بن يوسف الشكلي»، ترجمه الخطيب في «تاريخه» (١٢: ١٥٣ ـ ١٥٤) وابنُ عساكر كذٰلك، ولم يوردا له جرحاً ولا تعديلاً، إلا أنَّ الخطيبَ قال فيه: «كان صالحاً متنسكاً»، وذلك لا يعني توثيقَ روايته للحديث كما هو معلوم.
وورد الحديثُ عن صحابةٍ آخرين مثل عبدالله بن بسر، ومعاذ بن جبل، إلا أنها ضعيفة ضعفاً لا يُعينها أن يجبر بعضها بعضاً، يراجع للتفصيل في ذٰلك «سلسلة الأحاديث الضعيفة» لشيخنا الألباني حفظه الله (٤: ٣٤٠ ـ ٣٤٣)، ففيه ما يُغني عن ذكره هنا، والله أعلم.

(١) إسناده ضعيف لجهالة الراوي عن الأوزاعي.
وأخرجه الآجريُّ في «الشريعة» (ص ٦٤) عن عبد العزيز بن يحيىٰ الحراني قال: حدثنا أبو إسحاق الفزاري عن الأوزاعيِّ عن يحيىٰ بن أبي كثير به.
وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣: ٦٩) عن معاوية بن عمرو الأزدي عن أبي إسحاق به، إلا أنه سقط منه ذكر الأوزاعي.
قلت: وإسناد الآجري صحيح.

(٢) في «السير»: «يغمروكم».

(٣) في «الاعتصام» (١: ٨٣): «ويلبسوا».

أَيُّوبُ: وكان ـ والله ـ من الفُقَهاءِ ذَوي الألباب[1].

١٣٣ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ قال: حَدَّثنا شِهَابُ بن خِرَاشٍ[2] الحَوْشَبِيُّ عَنِ العَوَّامِ بن حَوشَبٍ أَنَّه كَانَ يَقُولُ لابْنِهِ: يا عيسىٰ، أَصْلَحَ الله قلبَك، وأَقَلَّ مالك[3]. وكان يَقُول: واللَّهِ لأَن أَرىٰ عِيسىٰ يُجالِسُ أَصْحَابَ البرابِطِ[4] والأَشْرِبَةِ[5] والبَاطلِ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَراه يُجَالِسْ[6] أَصْحَابَ الخُصُومَاتِ يعني أَهْلَ البِدَعِ[7].

---

(١) أخرج الشطر الأول منه ابن سعد (٧: ١٨٤) والدارمي (٣٩٧) وأبو نعيم (٢: ٢٨٧) واللالكائي (١: ١٣٤)، من طريق سليمان بن حرب عن حماد به، وعندهم: «لا تُخالطوهم» بدلاً من «لا تُجادلوهم»، وإسناده صحيح.
وأخرجه ابن سعدٍ (٧: ١٨٤) من الطريق نفسه بتمامه.
وأخرجه الآجري (ص ٥٦) عن حماد بن زيد[1]، وقد وقع سقطٌ في إسناده كما يتبين للناظر فيه، فقد رواه عن الفريابي، قال: حدثنا حماد به، وثمة انقطاع بينهما كما هو معلوم.
وتابع حماداً عليه عبدُ الوهاب بن عبد المجيد عند البيهقي في «الاعتقاد» (ص ٢٣٨).
وذكره الذهبيُّ في «السير» (٤: ٤٧٢) من طريق أبي نعيم.
وأخرج أبو نعيم (٢: ٢٨٤) الشطرَ الثاني من طريق عارم عن حماد به.

(٢) في الظاهرية: «شهاب بن خداش»، وهو خطأ، وهو «شهاب بن خراش ابن حوشب بن يزيد الشيباني الحوشبي»، وهو مترجم في «التهذيب» (٤: ٣٦٦ ـ ٣٦٧).

(٣) في «الاعتصام» (١: ٨٤): «اقلل مالك».

(٤) في الأصل: «البرامك»، وهو خطأ، والصواب ما في المطبوعة.

(٥) في الأصل: «الأثم»، وما أثبتناه من الظاهرية ومن «الاعتصام» (١: ٨٤).

(٦) في «الاعتصام»: «في مجالس».

(٧) تفسير الخصومات هو من قول ابن وضاح، كذا في «الاعتصام». وإسناد الأثر حسن.

---

(١) وقع فيه: «يزيد»، وهو خطأ.

١٣٤ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ قَالَ: حَدَّثنا زَيْدٌ عن مُحَمَّدِ بنِ طَلْحَةَ قَالَ: قَالَ إبراهيمُ: لا تُجالِسُوا أَصْحَابَ الأَهْواءِ(١) ولا تُكَلِّمُوهم، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ تَرْتَدَّ قُلوبُكم(٢).

١٣٥ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ قَالَ: حَدَّثنا زَيْدٌ عَنْ مُحَمَّدِ بنِ سَلَم(٣) قَالَ: أَوْحىٰ الله [تعالىٰ] إلىٰ موسىٰ بنِ عِمْرانَ: لا تُجالِسْ أَصْحابَ الأهواءِ فَتَسْمَعَ مِنْهُم كَلِمَةً فَتُرْدِيكَ فَتُضِلَّكَ فَتُدْخِلَكَ النَّارَ.

١٣٦ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ قَالَ: حَدَّثنا إِبْرَاهِيمُ بنُ مُحَمَّدٍ عَنْ صَفْوَانَ ابنِ سُلَيمٍ عَنْ سَعيدِ بنِ يَسَارٍ عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبيُّ ﷺ: «الرَّجُلُ علىٰ دِينِ خَلِيلِهِ، فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُخَالِلْ»(٤).

---

(١) في الظاهرية: «البدع».

(٢) أخرج أبو نعيم (٤: ٢٢٢) قوله: «لا تجالسوا أهل الأهواء» من طريق هاشم بن القاسم عن محمد بن طلحة عن الهَجَنَّع بن قيس عن إبراهيم ـ وهو النخعي ـ، يعني بإثبات راوٍ بين محمد بن طلحة وإبراهيم.
قلت: ولعله هو الصواب، والله أعلم.
وإسنادُه ضعيف، الهَجَنَّع بن قيس نقل الذهبيُّ في «الميزان» (٤: ٢٩٣) عن الدارقطني أنه قال عنه: «لا شيء».
ومقالة إبراهيم النخعي ذكرها الشاطبيُّ (١: ٨٤) دون قوله: «لا تجالسوا أصحاب الأهواء».

(٣) في الظاهرية: «محمد بن مسلم»، وهو خطأ.

(٤) أخرجه الحاكم (٤: ١٧١) وابنُ عساكر في المجلس الثالث والخمسون وهو في «ذم قرناء السوء» (ص ٤٧)، عن صَدَقَةَ بنِ عبدِالله عن إبراهيم ابن محمد به، إلا أنه عندهما: «المرء» بدلاً من «الرجل». وسقط من إسناد الحاكم: «صفوان بن سليم»، والصواب إثباته.
وصححه الحاكم ووافقه الذهبي!!
قلت: وفي إسناده إبراهيم بن محمد ـ وهو الأنصاري ـ كما في «المستدرك» ـ قال عنه ابنُ عدي في «الكامل» (١: ٢٦٠): «روىٰ عنه عمرو بن أبي سلمة وغيرُه مناكير»، وقال الذهبيُّ في «الميزان» (١: ٥٦): «ذو مناكير». ومع ذلك فالحديث هٰذا في=

. . . .

= «المستدرك» يرويه الحاكم عن عمرو بن أبي سلمة (وهو التنيسي) قال: حدثنا صدقة بن عبدالله عن إبراهيم به، ثم يوافق الذهبيُّ الحاكمَ علىٰ تصحيحه!!
فبذا ربما روىٰ عنه التنيسي بواسطة، وأحياناً بدونها.
وأخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١: ١٠٧) - وعنه ابن الجوزي في «العلل» (٢: ٢٣٦ - ٢٣٧) - والخرائطي في «المكارم» (٩٣٦) والقطيعي في «جزء الألف دينار» (٢٩٢) وأبو نعيم في «الحلية» (٣: ١٦٥) من طريق إبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ الأسلمي عن صفوان به.
وأَعَلَّه ابنُ الجوزي بقوله: «إبراهيم بن أبي يحيىٰ قد كذبه مالكٌ ويحيىٰ ابنُ معين وغيرهما».
قلت: وضَعَّفه كذٰلك البخاريُّ وأحمد وأبو زرعة وغيرهم كما في ترجمته من «الميزان» للذهبي (١: ٥٧ - ٥٨).
وأخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٣٥٧) وابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» (٣: ١٩٥) من طريق محمد بن الحجاج الضَّبِّي الكوفيِّ قال: حدثنا محمد ابن سعيد بن أمية[1] الأعمش عن صفوان بن سليم عن سعيد بن[2] يسار به.
قلت: ومحمد بن سعيد لم أهتد إلى مَنْ ترجم له.
وللحديث طريق آخر عن أبي هريرة، فقد أخرجه الطيالسي (٢٥٧٣) وعبد ابن حميد (١٤٢٩) وأحمد (٢: ٣٠٣، ٣٣٤) وأبو داود (٤٨٣٣) والترمذي (٢٣٧٨) وقال: «حسن غريب» وابن أبي الدنيا في «كتاب الإخوان» (٣٧) والخرائطي في «المكارم» (٩٣٧) والخطابي في «العزلة» (ص ١٤١) والقطيعي (٢٩٣) وابن بطة (٣٥٤، ٣٥٦) والحاكم (٤: ١٧١) والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٨٧، ١٨٨) والخطيب في «تاريخه» (٤: ١١٥) والبيهقي في «الآداب» (٣٠٧) والبغوي في «شرح السنة» (١٣: ٧٠) والقاضي عياض في «الإلماع» (ص ٦١) وابن عساكر (ص ٤٦ - ٤٧) وابن الجوزي في «العلل» (٢: ٢٣٦) والمزي في «التهذيب» (٢٩: ١٦٦ - ١٦٧) والسبكي في «طبقات الشافعية» (٣: ٢٢٥) جميعهم من طريق زهير بن محمد الخراساني عن موسىٰ بن وَردان عن أبي هريرة به. وأَعَلَّه ابنُ الجوزي بقوله: «قال ابن حبان: موسىٰ بن وَردان يروي المناكير عن المشاهير».

---

(١) في «الذيل»: «أبيه»، وهو خطأ.
(٢) في «الذيل»: «عن»، وهو خطأ.

=

١٣٧ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ قَالَ: حَدَّثنا عَبْدُ الرَّحْمٰنِ بنُ زِيادٍ عَن أبي غَسَّانٍ مُحَمَّدِ بن مُطَرِّفٍ عنَ مُحَمَّدِ بنِ عَجْلاَنَ قَالَ: قَالَ ابنُ مَسْعُودٍ: مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُكْرِمَ دِينَهُ فَلْيَعْتَزِلْ مُخَالَطَةَ السُّلْطَانِ ومُجَالَسَة أَصْحَابِ الأهْواءِ، فَإِنَّ مُجَالَسَتَهُمْ أَلْصَقُ مِنَ الجَرَبِ[١].

١٣٨ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ قَالَ: حَدَّثنا عَبْدُ الرَّحْمٰنِ بنُ زِيَادٍ عَنْ إسْماعيلَ بنِ عَيَّاشٍ[٢] عَنْ أَبي سَلَمَةَ ـ سُلَيمانِ بنِ سُلَيْم الحِمْصِيِّ ـ عَنِ الحَسَنِ البَصْرِيِّ قَالَ: لا تُجالِسْ صَاحِبَ هَوىً فَيَقْذِفَ فِي قَلْبِكَ ما تَتَّبِعُهُ عَلَيْه[٣] فَتَهْلِكَ أو تُخَالِفَهُ فَيُمَرِّضَ قَلْبَك[٤].

١٣٩ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ قَالَ: حَدَّثنا مُؤَمَّلُ بنُ إسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثنا

= قلت: موسىٰ وَثَّقه أبو داود والفسوي والعجلي، وقال أحمد: «لا أعلم إلا خيراً». وقال أبو حاتم: «ليس به بأس». وقال البزار وابن معين: «صالح»، وقال ابن معين أخرىٰ: «ليس بالقوي»، وقال ثالثةً: «ضعيف الحديث».
كذا في «التهذيب» للمزي (٢٩: ١٦٥، ١٦٦)، ولخص الأقوال فيه ابن حجر بقوله في «التقريب» (٧٠٢٣): «صدوق ربما أخطأ».
وأما ما قيل في زهير بن محمد الخراساني فهو من حيث رواية أهل الشام عنه فهي غير مستقيمة، وقد روىٰ هٰذا الحديثَ عنه عبدُ الرحمن بن مهدي عند أحمد وغيره، وأبو الوليد الطيالسيُّ عند القاضي عياض، وهما بصريان.
وتابع زهيراً عليه ابنُ لهيعة عند ابن بطة (٣٥٥).
وقد ذكر الزركشيُّ في «التذكرة» (ص ٨٩) وتبعه السخاويُّ في «المقاصد» (ص ٣٧٨) أن ابنَ الجوزي ذكره في «الموضوعات»، وهو وهمٌ منهما ـ رحمهما الله ـ، فقد أخرجه في «العلل المتناهية» كما تقدم.
قلت: والحديث حَسَنٌ بطرقه، والله أعلم.

(١) في إسناده انقطاع بين محمد بن عجلان وابن مسعود، فهو لَمْ يسمع منه.
(٢) في الظاهرية: «عباس» وهو خطأ.
(٣) في الظاهرية: «عليك»، وهو علىٰ الصواب هنا وفي «الاعتصام» (١: ٨٢).
(٤) قلت: إسناده حسن إن ثبت سماعُ سليمان بن سليم من الحسن، فهو قد أدركه إلا أنه لم يُذكر لَهُ سماعٌ منه، وأما ما قيل في إسماعيل بن عياش الحمصي فهو مخلطٌ في روايته عن غير أهل بلده، وشيخه هنا حمصيٌّ.

الحَسَنُ بنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثنا حُمَيْدٌ الأَعْرَجُ قَالَ: قَدِمَ غَيْلانُ[1] [مَكَّةَ فَجَاوَرَ بها، فأتىٰ غيلانُ] مجاهداً وقال: يا أبا الحجاج! بَلَغني أَنَّك تنهىٰ الناسَ عني وتَذْكُرني، بَلَغَكَ عني شيءٌ لا أقوله؟ إنَّما أقولُ كذا، إنَّما أَقُول كذا، فجاء بشيءٍ لا يُنْكِرُهُ. فَلَمَّا قَامَ قَالَ مُجَاهِدٌ: لا تُجالسوه فإنَّه قَدَرِيٌّ. قال حُمَيْدٌ: فَإِنِي[2] يَوْماً في الطواف فَلَحِقَني[3] غَيْلانُ مِنْ خَلْفِي، فَجَبَذَ رِدَائِي، فَالتَفَتُّ فَقالَ: كَيف يَقْرَأُ مُجَاهِدٌ حَرْفَ كذا وكذا؟ فأخبرتُه فَمشىٰ معي [قال[4]: فَبَصُرَ بي مُجاهدٌ معه، فَأَتَيْتُهُ فَجَعَلْتُ أُكَلِّمُه فلا يَرُدُّ عَلَيَّ، وأَسْأَلُه[5] فلا يُجِيبُني. قال: فَغَدَوْتُ إِلَيْه فَوَجَدْتُه علىٰ تلك الحال، فَقُلْتُ: يا أبا الحَجَّاج! مَالَكَ؟! أَبَلَغَكَ عَنِّي شَيْءٌ؟ أَحْدَثْتُ حَدَثاً؟ مالي؟! فقال: أَلَمْ أَرَكَ مَعْ غَيْلان وقد نَهَيْتُكُم أَنْ تُكَلِّمُوه أَوْ تُجَالِسُوه؟ قَالَ: قُلتُ واللّهِ ـ يا أَبا الحَجَّاجِ ـ ما ذَكَرْتُ قَولَكَ وما بَدَأْتَه، هو بَدَأَني. قال: فقال: والله يا حُمَيْدُ لَولاَ أَنَّكَ عِنْدِي مُصَدَّقٌ ما نَظَرْتَ لِي في وَجْهٍ مُنْبَسِطٍ ما عِشْتُ[6].

---

(١) هو «غيلان بن أبي غيلان مسلم الدمشقي»، تُنسب إليه فرقةُ الغَيْلانية، وهو ثاني مَنْ تكلم في القدر ودعا إليه بعد «مَعْبَدِ الجُهنيِّ». قال الساجي: كان قدرياً داعية، دعا عليه عمر بن عبد العزيز فقُتِل وصُلب، وكان غير ثقةٍ ولا مأمون، وكان مالك ينهىٰ عن مجالسته. وناظره الأوزاعيُّ وأفتىٰ بصلبه.
كذا في «درء التعارض» لابن تيمية (٧: ١٧٣، ٩: ٤٧) و «اللسان» لابن حجر (٤: ٤٢٤).

(٢) في الأصل: «فأتىٰ». وفي الظاهرية: غير منقوطة، والصواب ما أثبتناه، والله أعلم.

(٣) في الظاهرية: «لحقني».

(٤) من هنا إلىٰ بعض فقرة (١٤٨) ساقطٌ من الأصل وأثبتناه من الظاهرية.

(٥) في الظاهرية: «فاسأله».

(٦) في إسناده المؤمل بن إسماعيل، وهو «صدوق سيءُ الحفظ» كما في «التقريب» (٧٠٢٩).
وشيخه الحسن بن وهب أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣: ٣٩) ولم يذكر له جرحاً ولا تعديلاً.

١٤٠ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ قَالَ: حَدَّثنا مُؤَمَّلُ بنُ إسْمَاعِيلَ قال: أَخْبَرني صَاحِبٌ لنا عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: كُنتُ يَوْماً عِنْدَ مُحَمَّدِ بنِ سِيرينَ إذْ جَاءَ عَمْرو بنُ عُبَيْدٍ فَدَخَل فَلمَّا جَلَسَ وَضَعَ مُحَمَّدٌ يَدَه في بطنه ثم أَنَّ، قال وقَامَ فَقُلتُ لعمرو: انطلق بنا. قال: فخرجنا، فلما مضىٰ عمرو رَجَعْتُ، فقلتُ: يا أبا بكر! قد فَطَنْتُ إلىٰ ما صنعتَ. قال: وما فَطَنْتَ؟ قال: قلتُ: نعم. قال: أما أنه لم يظلني وإيَّاه سَقْفُ بيتٍ[١].

١٤١ ـ حَدَّثنا إسماعيلُ بن سَعيدٍ[٢] البَصْرِيُّ عن رَجُلٍ أَخْبَره قال: كنت أمشي مع عَمرو بن عُبَيْدٍ فرآني ابنُ عَوْنٍ فأعرض عني شهرين[٣].

١٤٢ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ قال: حدثنا مُؤَمَّلٌ عن رجلٍ أخبره قال: دخل عمرو بن عُبيدٍ علىٰ ابنِ عونٍ فَسَكتَ ابنُ عَوْنٍ لما رآه، وسَكَت عمرُو عنه فلم يَسْأَله عَن شيءٍ فمكث هُنَيَّةً ثم قام فخرج، فقال ابنُ عَوْنٍ: بِم[٤] اسْتَحَلَّ أَنْ دَخَل داري بغير إذني؟ ـ مراراً يُرددها ـ أما أَنَّه لو تكلم، أما أنه لو تكلم[٥].

١٤٣ ـ حدثنا أَسَدٌ قال: حدثنا مُؤَمَّلُ بنُ إسماعيلَ قَالَ: قال بعضُ أصحابنا لحماد بن زيد: ما لَكَ لم ترو عن عَبْدِ الكريم[٦] إلا

---

(١) إسناده ضعيف لضعف مؤمل، ولجهالة شيخه.

(٢) في الظاهرية: «إسماعيل بن سعد»، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه. وهو «إسماعيل بن سعيد بن عُبيدالله الثقفي الجُبَيري البصري». وهو مترجم في «تهذيب الكمال» (٣: ١٠٣ ـ ١٠٤).

(٣) فيه جهالة من حدّث عنه إسماعيل بن سعيد البصري.

(٤) في الأصل: «بما»، وهو خطأ.

(٥) فيه مؤمل بن إسماعيل، وجهالة شيخه.

(٦) هو عبد الكريم بن أبي المُخارق، أبو أمية المعلم، البصري، ضَعّفه ابنُ عُيينة وأحمد وابنُ معين وغيرهم. مترجم في «التهذيب» لابن حجر (٦: ٣٧٦ـ٣٧٩).
ولم يُذكر في ترجمة حمادٍ من «التهذيب» للمزي (٧: ٢٤٢ ـ ٢٤٤) أنه روىٰ=

حديثاً واحداً؟ قال: ما أَتَيْتُه إلا مَرَّةً واحدةً لِمَساقِه في هٰذا الحديث، وما أحب أن أَيُّوبَ علم بإتياني إياه[1] وإِنَّ لي كذا وكذا، وإِنِّي أَظُنُّه لو عَلِمَ لكانتِ الفيصلَ فيما بيني وبينه.

١٤٤ ـ حدثنا أَسَدٌ قال: حدثنا مُحَمَّدُ بنُ الفُضَيْلِ بن غَزْوانِ عن المغيرةَ عنْ إبراهيمَ أَنَّه قال لمحمد بن السائب[2]: لا تَقْرَبنا ما دُمتَ علىٰ رَأْيِكَ هٰذا. وكان مرجئياً[3].

١٤٥ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ قَالَ: حَدَّثنا المُؤَمَّلُ عَنْ حَمَّادِ بنِ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: لَقِيَنِي سَعِيدُ بنُ جُبَيْرٍ فَقَال: أَلَمْ أَرَكَ مَعْ طَلْقٍ[4]؟ قُلتُ: بلىٰ، فَما لَهُ؟! قَال: لا تُجالِسْه، فإِنَّه مُرجىءٌ. قَالَ أَيُّوبُ: وما شَاورتُه في ذٰلك، ولٰكن يَحِقُّ للرَّجُلِ المُسْلِمِ إذا رَأىٰ مِنْ أَخِيه شَيْئاً يَكْرَهُهُ أن يَنْصَحَهُ[5].

= عن عبد الكريم. ومما يُوهن ذٰلك أن إسناد الرواية التي ذكرها المصنف فيها مؤمل بن إسماعيل، وهو صدوق سيءُ الحفظ كما تقدم.

(١) قال دهمان: «هكذا في الأصل، وفي العبارة إبهام».

(٢) في الظاهرية: «عن المغيرة عن إبراهيم قال: قال إبراهيم لمحمد ابن السائب»، والصواب ما أثبتناه، إذ أن فيه تكراراً، وكما هو في «الضعفاء» للعقيلي (٤: ٧٨).

(٣) أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤: ٧٨) عن واصل بن عبد الأعلىٰ قال: حدثنا محمد بن فضيل به بمعناه، والمغيرة وهو ابن مقسم الضبي متهم بالتدليس خاصة عن إبراهيم ـ وهو النخعي ـ كما في ترجمته من «التهذيب» (١٠: ٢٧٠).

(٤) يعني طلقَ بنَ حبيبٍ العَنَزِيَّ البصري، قال أبو حاتم: «صدوق في الحديث، وكان يرىٰ الإرجاء»، كذا في «الجرح والتعديل» (٤: ٤٩١).

(٥) أخرجه ابن سعد في «طبقاته» (٧: ٢٢٨) قال: أخبرنا عارم بن الفضل قال: حدثنا حماد بن زيد به بمعناه إلىٰ قوله: «فإنه مرجىء»، ولم يذكر الشطر=

١٤٦ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ قَالَ: حَدَّثنا إِسْمَاعِيلُ بنُ سَلَمةَ عَنْ حَمَّادِ ابنِ زَيْدٍ عَن يحيىٰ بنِ عُبَيْدٍ قَال: لَقِينَي رَجُلٌ مِنَ المُعْتَزِلَة، فَقَامَ فَقُمْتُ، فَقُلْتُ: إِمَّا أَنْ تَمضيَ وإِمَّا أَن أَمْضِيَ، فَإِنّي إنْ أَمْشِ مَعَ نَصْرَانِيٍّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أن أمشي مَعَكَ(١).

١٤٧ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ قَالَ: حَدَّثنا بَقِيَّةُ بنُ الوَلِيدِ عَنْ صفْوانَ بنِ عَمْرٍو عَن أبي الدَّرْدَاءِ أَنَّه كَتَبَ إلىٰ سَلْمَان](٢) يَدْعُوه إلىٰ الأَرْضِ المُقَدَّسَةِ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ سَلْمانُ](٣): يا أَخي، إنْ كَانَ بَعُدَتِ الدَّارُ مِنَ الدَّارِ فَإِنَّ الرُّوحَ [مِنَ الرُّوحِ] قَريبٌ وإنَّ طَيْرَ(٤) السَّماءِ تَقَعُ علىٰ إِلْفِها مِنَ الأَرْضِ(٥).

١٤٨ ـ [وفي روايةٍ أَنْ سَلْمَانَ قَالَ لَهُ: إنَّ الأرضَ لا تُقَدِّسُ أَحَداً، وإِنَّما يُقدِّسُ الإنسانَ عَمَلُه](٦).

= التاليَ له. وإسناده صحيح، وإسنادُ المصنف فيه مؤمل بن إسماعيل وهو كما تقدم صدوق سيء الحفظ.

(١) قلت: لعل ثمة تحريفات وقعت في إسناد هٰذا الأثر، فأسد بن موسىٰ يروي عن الحمادين ـ ابن سلمة وابن زيد ـ دون واسطة، وهنا ذُكر إسماعيل ابن سلمة كواسطةٍ بينه وبين ابن زيد، وإسماعيلُ هذا لم أهتد إلىٰ ترجمته ولم يُذكر كذلك في مشايخ أسد من «التهذيب» للمزي (٢: ٥١٢ ـ ٥١٣).
و «يحيىٰ بن عبيد» لعل صوابه «يحيىٰ بن سعيد» أو «يحيىٰ بن عتيق»، وهٰذان مذكوران في مشايخ حماد بن زيد، ولم يُذكر فيهم من يسمىٰ «يحيىٰ بن عبيد».

(٢) إلىٰ هنا ومن أواسط الفقرة (١٣٨) ساقطٌ من النسخة الخطية ومستدركٌ من الظاهرية.

(٣) في الأصل: «سليمان»، وهو خطأ، وهو علىٰ الصواب في الظاهرية.

(٤) في الأصل: «طريق»، وهو خطأ، والصواب ما في الظاهرية وكما يقتضيه السياق.

(٥) إسناده ضعيف، بقية بن الوليد مدلس ولم يصرح بالسماع، وصفوان بن عمرو ـ وهو ابن هرم السكسكي ـ لم تُذكر له روايةٌ عن سلمان ولا عن أبي الدرداء ولا عن غيرهما من الصحابة إلا عبدالله بن بُسر، كذا في ترجمته من «التهذيب» للمزي (١٣: ٢٠٢ ـ ٢٠٣). فعلىٰ ذلك، هناك انقطاع بينه وبينهما.

(٦) أخرجه مالك في «الموطأ» (٢: ٧٦٩) عن يحيىٰ بن سعيد عن أبي الدرداء به.

=

١٤٩ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ قَالَ: حَدَّثنا حَمَّادُ بنُ زَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بنِ وَاسِعٍ قال: رأيتُ صَفْوَان بنَ مُحْرِزٍ وقريبٌ منه شَيْبَةٌ[١] فَرَآهم يَتَجَادَلُون، فَرَأَيْتُهُ قَائِماً يَنْفِضُ ثَوْبَهُ[٢] ويَقُول: إِنَّما أَنْتُم جَرَبٌ، إِنَّما أَنْتُم جَرَبٌ[٣].

١٥٠ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ قَالَ: حَدَّثنا مُؤَمَّلُ بنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ حَمَّادِ ابنِ زَيْدٍ عن أَيُّوبَ قَالَ: دَخَل علىٰ محمدِ بنِ سيرينَ يَوماً رَجُلٌ فقال: يا أَبَا بَكْرٍ! أَقْرَأُ عليكَ آيةً من كتابِ اللَّهِ لا أَزيدُ علىٰ أن أَقْرأها ثُم أَخْرُجُ؟ [فَوَضَع أُصْبُعَيْهِ في أُذُنَيْهِ ثم قال: أُحَرِّجُ عَلَيْكَ إنْ كُنْتَ مُسلماً لما خَرَجْتَ مِنْ بيتي. قال: فقال: يا أبا بكر! إِنِّي لا أَزِيدُ علىٰ أن أقرأ ثم أخرج]. قال: فَقالَ بِإِزَارِهِ يَشُدُّه عليه وَتَهيَّأَ

= وعن مالك أخرجه كل من عبدالله بن أحمد في زوائده علىٰ «الزهد» (٢: ١٩٠) ـ وعنه محمد بن خلف وكيع في «أخبار القضاة» (٣: ٢٠٠) ـ وأبي نعيم في «الحلية» (١: ٢٠٥) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧/ ٢١٢/ ٢).
قلت: وإسناده منقطع بين يحيىٰ بن سعيد وأبي الدرداء، وقال الزرقاني في شرحه علىٰ الموطأ (٤: ٧٤): «وهٰذا منقطعٌ، ولكن أخرجه الدينوري في المجالسة من وجهٍ آخر عن يحيىٰ بن سعيد عن عبدالله[١] بن هبيرة قال: كتب أبو الدرداء. . . به».
وقال أبو نعيم: «رواه جرير عن يحيىٰ بن سعيد عن عبدالله بن هبيرة أن سلمانَ كتبَ إليه، فذكر نحوه».
قلت: كذلك عبدُالله بن هبيرةَ لم يدرك لا سلمان ولا أبا الدرداء، فَجُلُّ مشايخه من التابعين كما في ترجمته من «تهذيب الكمال» للمزي (١٦: ٢٤٣) و «التهذيب» لابن حجر (٦: ٦١).

(١) في الظاهرية: «شبية»، وهو أصوب.
(٢) في الظاهرية: «ثيابه».
(٣) إسناده صحيح. وأخرجه الآجري في «الشريعة» (ص ٥٨) من طريق آخر عن حماد به، وفيه «حرب» بدلاً من «جرب».

---

(١) في المطبوعة: «عُبيدالله»، وهو خطأ.

للقيام، فأَقبلنا علىٰ الرجل فقُلنا: قَدْ حَرَّجَ عَلَيْكَ إلاَّ خَرَجْتَ، أَفَيَحِلُّ لَكَ أن تُخْرِجَ رَجُلاً مِنْ بَيْتِهِ؟ قال: فَخَرَج، فقلنا: يا أبا بكر! ما عَلَيْكَ لو قَرَأَ آيَةً ثم خرج؟! قال: إنِّي والله لو ظَنَنْتُ أنَّ قلبي يَثْبُتُ علىٰ ما هو عليه ما بَالَيْتُ أن يَقْرَأَ، ولكني خِفْتُ أن يُلْقِيَ في قلبي شيئاً أَجْهَدُ أن أُخْرِجَهُ من قلبي فلا أستطيع[1].

١٥١ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ قال: حدثنا أبو إسْحَاقَ الحَذَّاءُ عَنِ الأَوْزَاعِيِّ قال: لا تُمَكِّنُوا صَاحِبَ بِدْعَةٍ مِنْ جدالٍ فَيُوَرِّثَ قُلُوبَكُمْ مِنْ فِتْنَتِهِ ارتياباً[2].

---

(١) في إسناده مؤمل بن إسماعيل، وهو صدوق سيء الحفظ.

(٢) في إسناده أبو إسحاق الحذاء، وهو عاصم بن سليمان التيمي، اتهمه ابن عدي والفلاس وغيرهما بالوضع والكذب، كذا في «اللسان» لابن حجر (٣: ٢١٨ ـ ٢١٩).

١٠ ـ باب هل لصاحب بدعة[1] توبة

١٥٢ ـ حَدَّثنا أسدٌ قَالَ: حَدَّثنا رُدَيْح[2] بنُ عَطِيَّةَ عَنْ يحيىٰ ابن[3] أبي عمرو السَّيْبَانِّي[4] قال: كان يُقال: يَأبىٰ الله لِصَاحِبِ بِدْعَةٍ تَوْبَةً[5]، وما يَنْتَقِلُ[6] صاحبُ بِدْعَةٍ إلاَّ إلىٰ شَرٌّ منها[7].

١٥٣ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ قال: حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بنُ خَالِدٍ عن بَقِيَّة قال: حَدَّثني رجلٌ مِنْ أَهْلِ الكُوفَةِ عن عَمْرِو بنِ قَيْسٍ عَنِ الأَصْبَغِ بنِ نُباتَةَ عَنْ عَلِيِّ بنِ أبي طالبٍ قال: ما كَانَ رَجُلٌ علىٰ رأيٍ مِنَ البدعة فَتَركَه إلاَّ إلىٰ ما هو شَرٌّ منه[8].

---

(١) في الظاهرية: «البدعة».

(٢) في الأصل: «دبيح»، وهو خطأ، وهو رُدَيْح بن عطية، أبو الوليد القرشي، وهو مترجم في «التهذيب» للمزي (٩: ١٧٥ ـ ١٧٦).

(٣) في الظاهرية: «عن» وهو خطأ.

(٤) في الأصل والظاهرية: «الشيباني» وهو خطأ.

(٥) في الظاهرية: «بتوبة».

(٦) في الظاهرية: «ما انتقل».

(٧) إسناده صحيح، وأورده الشاطبي (١: ٨٥، ١٢٣).

(٨) إسناده ضعيف جداً، شيخ «بقية» مجهول، و «الأصبغ» متروك رُمي بالرفض، كذا في «التقريب» لابن حجر (٥٣٧). والأثر أورده الشاطبيُّ (١: ١٢٣).

١٥٤ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ قال: حَدَّثنا ضَمْرَةُ عَنِ ابنِ شَوْذَبَ[١] قال: سَمِعْتُ عَبْدَ الله بنَ القَاسِمِ وهو يَقُول: ما كَانَ عَبْدٌ علىٰ هوىً فَتَركَه[٢] إلاّ إلىٰ ما هو شَرٌّ منه.

قال: فذكرتُ هٰذا الحديثَ لبعضِ أصحابنا[٣] فقال: تَصْدِيقُه في حديثِ عَنِ النبي ﷺ: «يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ، ثم لا يَرْجِعُونَ إلَيْه حَتىٰ يَرْجِعَ السَّهْمُ إلىٰ فَوْقِهِ»[٤].

١٥٥ ـ حدثنا أسدٌ قال: حَدَّثنا مُؤَمَّل[٥] بنُ إسْمَاعِيلَ عَن حَمَّادِ بنِ زَيْدٍ عن أَيُوبَ قال: كان رَجُلٌ يرىٰ رأياً فَرَجَعَ عنه، فأتيتُ محمداً[٦] فَرِحاً بذٰلك أُخْبِرُه، فقلتُ: أَشَعَرتَ أَنَّ فُلاناً تَرَكَ رَأْيَه الذي كان يَرىٰ؟ فقال: انْظُر [وا] إلىٰ مَ يَتَحَوَّل، إنَّ آخرَ الحَدِيثِ أَشَدُّ عَلَيْهِم مِنْ أَوَّلِهِ[٧]: «يَمْرُقُونَ مِنَ الإسْلامِ ثم لا يَعُودُون فِيهِ»[٨].

١٥٦ ـ حَدَّثنا أَسَدٌ قال: حدثنا عَبْدُ الله بن خالد عن بَقِيَّة قال: حدثني مُحَمَّدٌ عن هِشَامٍ[٩] عَنِ الحَسَنِ أن رسول الله ﷺ قال:

---

(١) في الظاهرية: «عن سودة» وهو تصحيف شنيع، وهو «عبدالله بن شوذب».
(٢) في «الاعتصام»: «تركه».
(٣) في «الاعتصام»: «فذكرتُ ذٰلك لبعضِ أصحابنا».
(٤) في الأصل: «إلى قوسه»، وفي «الاعتصام»: «علىٰ فوقه».
وما أثبتناه من المطبوعة وهو الصواب كما سيأتي في المصادر التي أخرجت الحديث.
وللحديث كذٰلك ألفاظ أخرىٰ دون ذكر الرجوع، أخرجها البخاريُّ (٦ : ٣٧٦، ٦١٨، ٨ : ٦٧، ٣٣٠، ٩ : ٩٩، ١٠ : ٥٢٢، ١١ : ٢٨٣، ٢٩٠، ١٣ : ٤١٥).
(٥) في الظاهرية: «موسىٰ»، وهو خطأ.
(٦) يعني ابن سيرين.
(٧) في «الاعتصام»: «من الأول».
(٨) في إسناده مؤمل بن إسماعيل وهو صدوق سيء الحفظ. والأثر ذكره الشاطبيُّ في «الاعتصام» (١ : ١٢٣).
(٩) في الأصل: «محمد بن هاشم»، والصواب ما أثبتناه كما هو في الظاهرية. =

«أبىٰ اللَّهُ لِصَاحِبِ بِدْعَةٍ بِتَوبة»[1].

١٥٧ ـ حدثنا أسد قال: حدثنا عبدُ الله بن خالد عن بَقِيَّةَ قال: حدثني أيضاً محمد عن[2] حُمَيدٍ الطَّويلِ عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبي ﷺ قال: «إنَّ الله حَجَزَ التَّوبَةَ عَن[3] كُلِّ صَاحِبِ بِدْعَة»[4].

= «ومحمد» هو «ابن عبد الرحمن القشيري» كما سيأتي بيانه. وهشام هو ابن حسان يروي عن الحسن.

(١) إسناد الحديث ضعيف جداً، محمد هو ابن عبد الرحمن القشيري، ذكره ابن حجر في «اللسان» (٥: ٢٥٠) ونقل عن ابن عدي أنه قال فيه: «منكر الحديث»، وعن الأزدي أنه قال: «كذاب، متروك الحديث»، وعن الدارقطني: «متروك».
ولمحمدٍ هٰذا إسنادان كما سيأتي في التعليق علىٰ الطريق التالي.

(٢) في الظاهرية: «بن»، وهو خطأ.

(٣) في «الاعتصام»: «على».

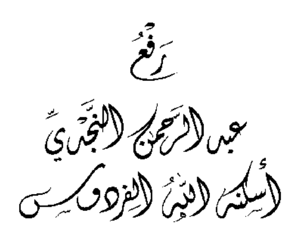
(٤) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٣٧) وابن عدي في «الكامل» (٦: ٢٢٦١) والبيهقي في «الشعب» (٧: ٥٩ علمية) من طرق عن بقية به، إلا أن في «الكامل»: «عن محمد عن رجل من أهل الكوفة عن حُميد».
وفي هٰذا الإسناد «محمد بن عبد الرحمن القشيري»، وقد تقدم الكلام عليه.
ولكنه قد توبع، فقد أخرجه الطبراني في «الأوسط» ـ كما في «مجمع البحرين» (٧: ٦٢: ٤٧١٣) ـ فقال: حدثنا علي بن عبدالله الفرغاني حدثنا هارون ابن موسىٰ الفروي حدثنا أبو ضمرة ـ أنس بن عياض ـ عن حميد به.
وأورده الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (١٠: ١٨٩) وقال: «ورجاله رجال الصحيح غير هارون بن موسىٰ الفروي، وهو ثقة».
وتابع الفرغانيَّ عليه الحسنُ بن أحمد بن فيل، وهذا في «جزئه»، وعنه الضياء المقدسي في «المختارة» (٦: ٧٢: ٢٠٥٤). وتابعهما كذلك أحمد بن عيسى عند أبي الشيخ في «الطبقات» (٣: ٦٠٩ ـ ٦١٠)، وجعفر بن محمد السوسي وداودُ بن الحسين البيهقي عند البيهقي في «الشعب» (٧: ٥٩ ـ ٦٠)، وأحمدُ بن علي بن مسلم عند الضياء (٦: ٧٣: ٢٠٥٥).
وحَسَّنه المنذريُّ في «الترغيب» (٨٣)، وعزاه صاحب «كنز العمال» (١١٠٥) إلىٰ ابن فيل والطبراني في «الأوسط» والبيهقيِّ في «الشعب» وأبي يعلىٰ والضياء. ثم ذكره مرة أخرىٰ (١١١٦) وعزاه إلىٰ ابن فيل وأبي نصر السجزي وابن عساكر وابن النجار. =

١٥٨ ـ حَدَّثنا أسد قال: حدثنا بَقِيَّةُ بن الوليد عن صَفْوانَ بنِ عَمْرٍو[١] عن سُليم بنِ عامرٍ الخَبَائِرِيِّ عن رَجُلٍ من أصحاب النبيِّ ﷺ أنه كان يقول: إنَّ أَشَدَّ الناسِ عِبَادةً مفتونٌ. يعني صاحبَ بدعة[٢].

= وقال شيخنا الألباني في «صحيحته» (١٦٢٠): «أخرجه أبو الشيخ في تاريخ أصبهان (ص ٢٥٩) والطبراني في «الأوسط» (رقم ٤٣٦٠) وأبو بكر الملحمي في «مجلسين من الأمالي» (ق ١٤٨/١ ـ ٢) والهروي في «ذم الكلام» (٦/ ١٠١/١) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢/ ٣٨٠/٢) ويوسف بن عبد الهادي في «جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر» (ق ٣٣٣/١) من طرق عن هارون بن موسى: حدثنا أبو ضمرة عن حميد عن أنس مرفوعاً» اهـ.

(١) في الظاهرية: «عمر»، وهو خطأ.

(٢) في إسناده بقية بن الوليد، وهو مدلس وقد عنعن.



١١ ـ قصة صبيغ العراقي

١٥٩ ـ حَدَّثني إبراهيمُ بن محمد عن سحنونٍ عَنِ ابنِ وهبٍ عن الليث بن سعد عن مُحَمَّدِ بن عَجْلانٍ عن نافعٍ أنَّ صَبِيغا العِرَاقيَّ جعل يسألُ عن أشياءَ من القرآن في أجْنَادِ المُسلمين حتىٰ قَدِمَ مِصرَ، فبعث [به] عمرو بن العاص إلىٰ عمر بن الخطاب، فلما أتاه الرَّسُول بالكِتَابِ فقرأه قال: أين الرجل؟ قال: في الرَّحْلِ. قال عمر: أَبْصِر أن يكون ذهب فتُصيبكَ[1] مني العُقوبةُ المُوجِعَةُ. فأتاه به فقال عمر: تسأل محدثة[2]! فأرسل عمرُ إلىٰ رطائبَ[3] مِن الجريدِ فَضَربَهُ بها حتىٰ ترك ظهره وَبْرةً[4] ثم تركه حتىٰ برىء، ثم عاد له ثم تركه حتىٰ برىء، فدعا به ليعود له، فقال له صَبِيغُ: إنْ كنتَ تُريدُ قتلي فاقتلني قتلاً جميلاً، وإن كنتَ تريد أن تداويني فقد ـ والله ـ بَرِئْتُ. فَأَذِنَ له إلىٰ أرضه، وكتب إلىٰ أبي موسىٰ الأشعري ألا يُجالسه أحدٌ من المسلمين. فاشتدَ ذٰلك علىٰ الرجل فكتب أبو موسى إلىٰ عمر بن الخطاب أن قَدْ حَسُنَتْ هيْئَتُه، فكَتَبَ عُمر[5] أن يأذن للناس بمجالسته[6].

---

(١) في الظاهرية: «فيصيبك».

(٢) في أصل الظاهرية: «تسل محدثه». وفي الأصل: «تسئل فحدثه»، وما أُثبت من الدارمي، وأما في ابن عساكر: «سبيل محدثة».

(٣) في الظاهرية: «أرطاب».

(٤) في الظاهرية: «خبزة».

(٥) في الظاهرية: «فكتب إلى عمر»، والمثبت موافق لما في الدارمي.

(٦) في الظاهرية: «يجالسونه».

=

١٦٠ ـ [و] حَدَّثنا إِبْرَاهِيمُ بنُ مُحَمَّدٍ عن حَرْمَلَةَ بنِ يَحيىٰ قال: حَدَّثنا عبد الله بنُ وَهْبٍ قال: حدثني مالكُ بنُ أَنَسٍ قال: جعل صَبيغٌ يطوفُ معه بِكُتُبٍ[1]: من يَتَفَقَّهْ يُفَقِّهُ اللَّهُ، [و] من يَتَعَلَّمْ يُعَلِّمْهُ الله. فَأَخَذَه عمرُ فَضَرَبُه بالجريد الرَّطب ثم سجنه حتىٰ إذا جَفَّ الذي به أخرجه فضربه، فقال: يا أمير المؤمنين! إن كَنتَ تُريد قتلي فَأَجْهِزْ [عَلَيَّ]، وإلا فقد شَفَيْتَني شَفَاكَ اللَّهُ. فخلاه عمر بن الخطاب[2].

١٦١ ـ حدثني أبو أَيُوبَ عن سُحْنُونٍ عن ابنِ وهبٍ عن مالك ابن أنس قال: جعل صَبيغٌ يطوف بكتبٍ معه، ويقول: من يَتَفَقَّهْ نُفَقِّهْهُ[3]، مَنْ يَتَعَلَّم يُعَلِّمْهُ الله. فأخذه عمرُ [بن الخطاب] فضربه بالجَريدِ الرَّطبِ ثم سجنه حتىٰ جَفَّ الذي به، ثم أخرجه فضربه، فقال: يا أمير المؤمنين! إن كنتَ تُريد قتلي فَأَجْهِزْ عَلَيَّ، وإلا فقد شَفيتني [شفاكَ الله]. فخلاه عمر بن الخطاب.

= والأثر أخرجه الدارمي (١٥٠) وعنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٨/ ١١٧/ ١) عن أبي صالح ـ عبدالله بن صالح ـ عن الليث بن سعد به. وفي الإسناد انقطاعٌ بين نافع ـ وهو مولىٰ ابن عمر ـ وبين عمر رضي الله عنه.
وأخرجه ابنُ الأنباريُّ في «المصاحف» ـ كما في «الإصابة» لابن حجر (٣: ٤٦٠) ـ وعنه ابن عساكر (٨/ ١١٧/ ١ ـ ٢)، وأخرجه كذلك الآجري (ص ٧٣) واللالكائي (١١٣٦) جميعهم من طريق جُعيد بن عبد الرحمن عن يزيد ابن خصيفة عن السائب بن يزيد عن عمر بهٰذه القصة بألفاظ مقاربة، وإسنادُها صحيح، وكذا صححها ابنُ حجر في المصدر السابق.
وزاد السيوطيُّ في «الدر» (٢: ١٥٣) نسبتها إلى نصرِ المقدسي في «الحجة».
وللقصة طريقٌ آخر منقطعٌ، يراجع تخريجه في التعليق علىٰ «الرسالة» للصابوني (٨٥).

(١) في الظاهرية: «يكتب».
(٢) إسناده ضعيف لإعضاله، وقد تقدم ما يُغني عن هٰذا الإسناد في التعليق علىٰ الطريق السابق.
(٣) في الظاهرية: «يكتب»، وهو خطأ.

قال ابن وهبٍ: قال لي مالك: وقد ضرب عمر بن الخطاب صَبيغاً حين بلغه[1] ما يسأل عنه من القرآن وغير ذلك[2].

(١) في الظاهرية: «نفقهه».
(٢) إسناده كسابقه، وهو مكرر ما قبله.

١٢ ـ بابٌ في نَقْضِ عُرىٰ الإسلام ودَفْنِ الدينِ وإظهار البدعَ

١٦٢ ـ حَدَّثني مُحَمَّدُ بنُ وَضَّاحٍ قال: حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ سَعِيدٍ حَدَّثنا نُعيمُ بن حَمَّادٍ قال: حَدَّثنا عيسىٰ بنُ يُونُس[١] عَنِ الأَعْمَشِ عَن أَبي وَائِلَ عَنْ حُذَيْفَةَ بنِ اليَمانِ أَنَّه أَخَذَ حَجَرَيْنِ فَوضَعَ أَحَدَهُما علىٰ الآخرِ ثُمَّ قَالَ لأَصْحَابِهِ: هَلْ تَرَوْنَ ما بَيْن هٰذين الحَجَرَيْنِ مِنَ النُّورِ؟ قالوا: يا أَبا عَبْد الله! ما نَرىٰ بينهما من النُّورِ [إلا قليلاً. قال: والَّذي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَظْهَرَنَّ البِدَعُ حتىٰ لا يُرىٰ مِنَ الحَقِّ إلا قَدْرُ ما تَرَون[٢] ما بَيْنَ هٰذَينِ الحَجَرينِ مِنَ النُّور]، والله لَتَفْشُونَّ البِدَعُ حتىٰ إذا تُرِك مِنْها شيءٌ[٣] قالوا: تُرِكَتِ السُّنَّةُ[٤].

١٦٣ ـ حدثني [محمد بن وضاح عن] مُحَمَّدِ بنِ سَعيدٍ عن نُعيم[٥] قال: حدثنا يَحيىٰ بنُ سُلَيْمٍ عن عَبْدِ اللَّهِ بنِ عُثْمَانَ بن خُثَيمٍ عَن أَبي

---

(١) في الأصل: «عثمان بن يوسف»، وفي الظاهرية: «عثمان بن يونس»، والصواب ما أثبتناه، وهو «عيسىٰ بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي»، وكذا سيرد أنه روىٰ عنه برقم (١٧١)، ولم يُذكر في مشايخ نُعيم من يُسمىٰ «عثمان».

(٢) قوله: «ما ترون»، غير موجود في «الاعتصام» (١ : ٧٨).

(٣) في الأصل: «شيئاً»، وهو خطأ، وهو علىٰ الصواب في المطبوعة.

(٤) ذكره الشاطبيُّ في «الاعتصام» (١ : ٧٨، ١١٥) ولم يعزه لأحد. وفي إسناد المصنف نعيم بن حماد، وهو صدوق يخطىء كثيراً.

(٥) في الأصل: «نعم»، وهو خطأ، وهو علىٰ الصواب في الظاهرية.

الطُّفَيْلِ عن حُذَيْفَةَ بن اليَمَانِ[1] أَنّه أَخَذَ حَصَاةً بَيْضاءَ فَوَضَعَها في كَفِّه ثم قال: إنَّ هٰذا الدِّينَ قدِ استَضَاءَ إِضَاءَةَ هٰذه، ثم أَخَذَ كَفّاً مِنْ تُرابٍ فجعل يَذَرُهُ علىٰ الحَصَاةِ حتىٰ واراها ثم قال: والَّذي نَفْسي بيده [لَيَجِيئَنَّ] قومٌ[2] يَدْفِنُون الدِّين هٰكذا كما دُفِنَتْ هٰذه الحَصَاةُ، ولَتَسْلُكَنَّ[3] طَريقَ الَّذين كَانُوا قَبْلَكم حَذْوَ القُذَّةِ بالقُذَّةِ وحذوَ النَّعْلِ بالنَّعْلِ[4].

١٦٤ ـ حدثنا محمد بن وَضَّاحٍ قال: حدثنا مُحَمَّدُ بنُ سَعيدٍ قال: حَدَّثنا أَسدُ بنُ مُوسىٰ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ عَنْ عِكْرِمَةَ بنِ عَمَّارٍ قَالَ: حَدَّثني حُمَيْدٌ أبو عَبْدِ اللَّهِ قال: حدثني عبد العزيز أخو حذيفةَ قال: قَالَ حُذَيْفَةُ: أولُ ما تَفْقِدُونَ مِنْ دِينِكُمُ الأَمَانَةَ[5] وآخِرُ ما تَفْقِدُون[6] الصَّلاة[7]، ولَتَنْقُضَنَّ عُرىٰ الإِسْلام عُرْوَةً عُرْوَةً، ولَيُصَلِيَنَّ نِسَاؤُهم حِيَضاً، وَلتَسْلُكُنَّ طَرِيقَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُم حَذْوَ القُذَّةِ بالقُذَّةِ[8] و [حَذْوَ] النَّعْلِ بالنَّعْلِ لا تخطِئُون طَرِيقَهم ولا تخطأ بكم وحتىٰ تَبْقَىٰ فِرقَتَانِ مِنْ

---

(١) في الأصل: «اليماني»، وهو خطأ، وهو علىٰ الصواب في الظاهرية.
(٢) في الظاهرية: «أقوام».
(٣) في المطبوعة: «وليسلكن»، وهو خطأ.
(٤) في إسناده نعيم بن حماد، وفيه كذلك «يحيىٰ بن سليم» وهو الطائفي، «صدوق سيء الحفظ»، كما في «التقريب» (٧٥٦٣).
(٥) في «الزهد» لأحمد و «الحلية» و «المستدرك»: «الخشوع».
(٦) زاد في «الزهد» و «الحلية» و «المستدرك»: «من دينكم».
(٧) إلى هنا أخرجه أحمد في «الزهد» (٢: ١٣٥) عن عبد الرحمن ـ وهو ابن مهدي ـ به.
وتابع ابنَ مهديٍّ عليه وكيعٌ عند أبي نعيم في «الحلية» (١: ٢٨١).
(٨) القذة: جمعها القُذَد، ريش الشهم. ومعنىٰ قوله: أي كما تُقَدَّر كُلُّ واحدةٍ منهما علىٰ قدر صاحبتها وتُقطع، يُضربَ مثلاً للشيئين يستويان ولا يتفاوتان. كذا في «النهاية» لابن الأثير (٤: ٢٨).

فِرَقٍ كَثِيرةٍ تَقُول إحْدَاهما: ما بَالُ[1] الصَّلَواتِ الخمسِ؟ لَقَدْ ضَلَّ مَنْ كان قَبْلَنا، إنَّما قَالَ اللَّهُ **﴿أَقِمِ الصَّلاةَ طَرَفَي النَّهارِ وزُلَفاً مِنَ الليل﴾** [هود: ١٥] لا يُصَلُّونَ[2] إلا ثَلَاثاً، وتَقول الأخرىٰ: أيها المُؤمِنونَ باللَّهِ كإيمَانِ المَلائِكَةِ[3] ما فِينَا كَافرٌ ولا مُنَافِقٌ، حَقٌّ علىٰ الله أَنْ يَحْشُرَهما مَعَ الدَجَّال[4].

١٦٥ ـ حَدَّثني محمدُ بنُ وَضَّاحٍ قال: لَمْ يَعْمَلْ أَحَدٌ مِنَ الأُمَمِ شَيْئاً إلا استَعْمَلتْه هٰذه الأُمَّةُ.

١٦٦ ـ قال ابنُ وَضَّاحٍ: الخيرُ بعدَ الأنبياءِ يَنْقُصُ والشَّرُّ يَزْدَادُ.

١٦٧ ـ وقال [محمد] بن وضاح: إنَّما هَلَكت بنُو إسْرَائِيلَ علىٰ يَدي قُرَّائِهِم وفُقَهائِهِم، وَسَتَهْلِكُ هٰذه الأُمَّةُ علىٰ يَدَي قُرَّائِهم وفُقَهائِهم.

١٦٨ ـ حدثنا محمد بن وضاح قال: حدثنا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبي شَيْبَةَ قال: حدثنا وكيعٌ عن شُعْبَةَ عَنِ المُغِيرَةِ بنِ النُّعْمَانِ عن سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ عنِ ابنِ عَبَّاسٍ قال: قام فينا رسولُ الله ﷺ بموعظةٍ فقال: «إنَّكُم مَحْشُورونَ إلىٰ الله حُفَاةً عُرَاةً غُرْلاً[5] **﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ**

---

(١) في الأصل: «ما حال»، والتصويب من «الزهد» لأحمد والظاهرية.
(٢) في «المستدرك»: «لا تصلوا».
(٣) في «المستدرك»: «إيمانُ المؤمنين بالله كإيمان الملائكة».
(٤) أخرجه الحاكم (٤: ٤٦٩) عن أحمد بن حنبل عن عبد الرحمن ـ وهو ابن مهدي ـ به. وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.
وتابع ابنَ مهديٍّ عليه عبدُ الملك بن عمرو عند ابن بطة (٨).
قلت: في إسناده عكرمة بن عمار، وهو «صدوق يغلط» كما في «التقريب» (١٤٦٧٢)، وعبد العزيز أخو حذيفة، وحميد ـ وهو ابن زياد اليمامي ـ لم يوثقهما إلا ابن حبان كما في ترجمتيهما من «التهذيب» (٦: ٣٦٤، ٣: ٤٢) علىٰ التوالي.
(٥) الغرل: جمع الأغرل، وهو الأقلف. والغرلة: القلفة. كذا في «النهاية» لابن الأثير (٣: ٣٦٢).

خلْقٍ نُعِيدُهُ وَعْداً عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤] فَأَوَّلُ الخَلائِقِ يُلقَىٰ[١] بِثَوْبٍ إبراهيمُ خليلُ الرَّحْمٰنِ ثم يُؤْخَذُ بقومٍ مِنكم ذَاتَ الشِّمَال فأقولُ: يا رَبِّ! أَصْحَابي، قال: فيُقال: إنَّك لا تَدْري ما أَحْدَثوا بَعْدَكَ، فأقول كما قالَ العَبْدُ الصالحُ ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً ما دُمْتُ فِيهِم﴾ إلىٰ قوله ﴿إِنَّكَ أَنْتَ العَزِيزُ الحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٧ ـ ١١٨] قال: فيُقال: إنَّكَ لا تَدْري ما أَحدَثوا بَعْدَكَ، إنَّهم لَمْ يَزَالوا مُرْتَدِّينَ علىٰ أَعْقَابِهِم مُنْذُ فَارَقْتَهُم»[٢].

١٦٩ ـ [و] حَدَّثني مُحَمَّدُ بنُ وَضَّاحٍ قَالَ: حَدَّثنا أَبُو البِشْرِ زَيْدُ بنُ البِشْرِ الحَضْرَميُّ قال: حدثنا ضِمَامُ بنُ إِسْمَاعيل المَعَافِرِيُّ عَنْ غيرِ واحدٍ من أَهْلِ العلم أَنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «كَيْفَ بِكُمْ إذا فَسَقَ شَبَابُكُمْ وطَغَتْ نِساَئُكم وكَثُرَ جُهَّالُكم؟» قالوا: أو [إنَّ ذٰلك] كائنٌ يا رسولَ الله؟!! قال: «وأَشَدُّ من ذٰلك. كَيفَ بِكُم إذَا لَمْ تأْمُروا بالمَعْرُوفِ، وَتَنْهوا عَنِ المُنْكَرِ؟» قالوا: وإنَّ ذٰلكَ كَائِنٌ يا رَسُول الله؟! قال: «وأَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ. كَيْفَ بِكُم إِذَا أَمَرْتُم بالمُنْكَرِ ونَهَيْتُمْ عَنِ المَعْرُوفِ؟» قالوا: وإنَّ ذٰلك لكائنٌ يا

---

(١) في رواية للبخاري ومسلم: «يكسى».

(٢) أخرجه بلفظ مقارب كل من الطيالسي (٢٨٩٧ ـ منحة) وأحمد (٢٠٩٦، ٢٢٨١) والبخاري (٨: ٢٨٦، ٤٣٧ ـ ٤٣٨، ١١: ٣٧٧) ومسلم (٤: ٢١٩٤ ـ ٢١٩٥*) والنسائي في «المجتبىٰ» (٢٠٨٧) والترمذي (٣١٦٧) وقال: «حسن صحيح» وابن حبان (٧٣٤٧)، جميعهم من طريق شعبة به.

وتابعه عليه سفيانُ عند البخاري (٦: ٣٨٦ ـ ٣٨٧، ٤٧٨) والنسائي في «الكبرىٰ» كما في «تحفة الأشراف» (٤: ٤٤٨) والترمذي (٢٤٢٣) والهروي في «ذم الكلام» (ق ١٢٣/ ١).

وله طرق أخرىٰ ذكرتُها في التعليق علىٰ «غرائب شعبة» لمحمد بن المظفر (١٠٩).

وزاد السيوطيُّ في «الدر» (٣: ٢٣٩) نسبته إلىٰ ابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ وابن مردويه.

رسول الله؟! قال: «وأَشَدُّ مِنْ ذٰلك. كَيْفَ بِكَم إذَا رَأَيْتُمُ المَعْرُوفَ مُنْكَراً وَرأَيْتُمُ المُنْكَرَ مَعْرُوفاً؟»[1].

١٧٠ ـ حَدَّثَني إبْرَاهِيمُ بن محمد بن عُبَيْدِ بن مُحَمَّدٍ عن أحمدِ بنِ عَاصِمٍ[2] عن عَطِيَّةَ عَنِ الوليدِ بنِ عَبدِ الرحمنِ عَن مُحَمَّدِ بنِ عَليٍّ قال: قال رسول الله ﷺ: «وَيْحٌ لٰهذِهِ الأُمَّة!! مَاذا يَلقىٰ فِيها مَنْ

(١) إسناده ضعيف، ضِمام بن إسماعيل هو ابن مالك المرادي، ولد سنة ٩٧ من الهجرة كما في ترجمته من التهذيب (٤: ٤٥٩) وهو يروي عن التابعين كذلك، وقيل فيه: «صدوق ربما أخطأ»، كذا في «التقريب» (٢٩٨٥).
وأخرجه أبو يعلىٰ والطبراني في «الأوسط» كما في «مجمع الزوائد» (٧: ٢٨٠ ـ ٢٨١) من حديث أبي هريرة، وقال الهيثمي: «في إسناد أبي يعلىٰ موسىٰ ابن عُبيدة، وهو متروكٌ، وفي إسناد الطبراني جريرُ بن المسلم ولم أعرفه، والراوي عنه شيخ الطبراني همام بن يحيىٰ، لم أعرفه» اهـ.
ثم رأيته في «مجمع البحرين» (٧: ٢٥٠: ٤٤٠١) فإذا به علاوة على ما ذكر في إسناده ياسين الزيات، وهذا قال عنه ابن معين: «ليس حديثه بشيء». وقال البخاري: «منكر الحديث». وقال النسائي وابن الجنيد: «متروك». كذا في ترجمته من «الميزان» للذهبي (٤: ٣٥٨).
وأخرجه كذلك ابنُ أبي الدنيا في «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» من حديث أبي أمامة (٣١).
قلت: وفي إسناده خالد بن الزبرقان، وهٰذا ترجمه ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣: ٣٣٢) ونقل عن أبيه أنه قال عنه: «هو منكر الحديث»، ثم قال: «وغيري يحكي عن أبي أنه قال: صالح الحديث». ونقل ذلك ابن حجر في «اللسان» (٢: ٣٧٦) ولم يزد عليه. والراوي عنه وهو حماد بن عبد الرحمن الكلبي، ترجمه كذٰلك ابنُ أبي حاتم (٣: ١٤٣) ونقل عن أبيه أنه قال: «هو شيخٌ مجهول، منكر الحديث، ضعيف الحديث». ثم نقل عن أبي زرعة أنه قال: «يروي أحاديثَ مناكير».
وأورد الحديثَ الزبيديُّ في «إتحاف السادة المتقين» (٧: ٩) ونقل عن العراقيِّ أنه ضعفه.

(٢) الإسناد في الظاهرية هكذا: «حدثني إبراهيم بن محمد عن عبيد ابن محمد بن أحمد بن عاصم».

أَطَاعَ اللَّهَ كَيْفَ يُكَذِّبُونَهُ ويَضْرِبونَه من أَجْل أَنّه أَطَاعَ[1] الله». قال عمر بن الخطاب: يا رَسُولَ الله! النَّاسُ يومئذٍ على الإسلام؟ قال: «نَعْم يا عُمَر» قال عمر: يا رسول الله! ولِمَ يُبْغِضُونَ مَنْ أَمَرَهُم بِطَاعَةِ [الله]؟!! فقال: «يا عُمَر! تَرَكَ القَوْمُ الطَّرِيقَ فَرَكِبُوا الدَّوَابَ، وَلبِسوا لَيِّنَ الثِّيَابِ، وخَدَمَهُم أَبْنَاءُ فَارِسَ، وتَزَيَّنَ الرَّجُلُ مِنْهم بِزِينَةِ المَرْأَةِ لِزَوْجها، وتَبَرَّجَ النِّسَاءُ، زِيُّهم زِيُّ المُلوكِ الجَبَابِرَةِ[2] يَتَسَمَّنُونَ كالنِّسَاءِ. فإذا تَكَلَّمَ أَوْلِياءُ اللهِ وأَمَرُوهُم بِطَاعَةِ اللهِ قِيلَ له: أَنْتَ قَرِينُ الشَّيطانِ وَرأسُ الضَّلالةِ مُكَذِّبٌ بالكِتَابِ[3] تُحَرِّمُ زِينةَ اللَّهِ التي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ والطَّيِّبَاتِ من الرِّزق، تَأَوَّلُوا كِتابَ اللَّهِ على غير تأويله [و] اسْتَذَلُّوا به أَوْلياءَ الله»[4].

١٧١ ـ حدثني محمد بن وضاح قال: حَدَّثنا محمدُ بنُ سَعِيدٍ قال: حدثنا نُعَيْمُ بن حَمَّادٍ قال: حدثنا عِيسىٰ بنُ يُونُسَ عَنِ الأَوْزَاعِيِّ عن حِبَّان بن أبي جَبَلَةَ عن أبي الدَّرْدَاءِ قال: لو خَرَجَ رسولُ الله ﷺ اليَوْمَ ما عَرَفَ شَيْئاً[5] مما كان عليه هو وأصحابه إلا الصلاة.

قال الأوزاعيُّ: فكيف لو كَانَ اليوم؟

قال عيسىٰ: فكيف لو أَدْرَكَ الأَوْزَاعيُّ هٰذا الزمان؟[6]

---

(١) في الظاهرية: «إنهم أطاعوا»، وهو خطأ.

(٢) في الأصل: «الجبارة»، وهو على الصواب في الظاهرية.

(٣) في الظاهرية: «بالكتب».

(٤) إسناده ضعيف لإرساله، وأما بقية إسناده فلم أهتد إلىٰ ضبطه، حيث لم أهتد إلىٰ بعض رجال إسناده.

(٥) في الأصل: «شيء»، وهو خطأ، وهو على الصواب في الظاهرية.

(٦) في إسناده نُعيم بن حماد، وهو صدوق يخطىء كثيراً، وحبان بن أبي جبلة لم يذكروا له روايةً عن أبي الدرداء، ولا رواية الأوزاعي عنه.

١٧٢ ـ حدثني عبدُ الله بن محمد بن خالد قال: حدثني عليُّ ابنُ مَعْبَدٍ عن أبي [الـ] مليحِ عن رَجُلٍ من أهل البصرة عَنِ الحَسَنِ قال: لو أن بَعْضَ مَنْ مضىٰ انتشر ـ يعني بُعث ـ حتىٰ يُعاينَ خيارَكُمُ [اليوم] لقال: ما لهؤلاء في الآخرة في حَاجَةٍ، ولو رأىٰ شِرَارَكم لقال: ما يُؤمِنُ هٰؤلاءِ بِيَوْمِ الحِسَابِ[1].

١٧٣ ـ [حدثنا] محمد بن وَضَّاحٍ قال: [حدثنا] محمدُ بنُ سَعيدٍ قال: [حدثنا] أسدُ بنُ موسىٰ قال: [حدثنا] أبو يحيىٰ عن موسىٰ الجُعْفِيِّ عن الحسن قال: أَدْرَكتُ عَشْرَةَ آلافٍ مِنْ أصحابِ النبيِّ ﷺ لو رَأَوْكُمْ لقالوا: ما لهؤلاء؟!! مجانين؟ [ولو رَأَيْتُمُوهُم لقُلْتُمْ: هٰؤلاءِ مَجانين]، ولو رَأَوْا خِيَارَكُمْ لقالوا: ما لهٰؤلاءِ في الآخِرَةِ من حَاجةٍ، ولو رَأَوا شِرارَكم لقالوا: ما يُؤمِنُ هٰؤلاء بِيَوْمِ الحِسَاب[2].

١٧٤ ـ [حدثنا] محمد بن وضاح قال: يُقال: تَخْرُجُ الفِتَنُ من عِنْدِ أَصْحَابِ الكُتُبِ وإِلَيْهم تَعُودُ.

١٧٥ ـ قال ابن وضاح: ويُقال: ويَبْعَثُ اللَّهُ رِيحاً حَمْراءَ مِنْ قِبَلِ المَشْرِقِ، فَيَنْفُرُ النَّاسُ إلىٰ مَسَاجِدِهِمْ وإلىٰ عُلمائِهِمْ فَيَجِدُونَهُم قد مُسِخُوا قِرَدةً وخَنَازيرَ.

١٧٦ ـ [حدثني] محمد بن وضاحٍ قال: [حدثنا] محمدُ بنُ سُلَيْمَانَ الأَنْبَارِيُّ قال: [حدثنا] وكيعٌ عن عُمَرِ بنِ مُنَبِّهٍ عَن أوفىٰ ابنِ دِلْهَمِ العَدَوِيِّ قال: بَلَغَني عَنْ عَلِيٍّ أَنَّه قال: تَعَلَّمُوا العِلْمَ

(١) إسناده ضعيف لجهالة الراوي عن الحسن وهو البصري.
(٢) قلت: أبو يحيىٰ، وموسىٰ الجعفي، لم أهتد إليهما.

تُعْرَفُوا به، واعْمَلوا بِهِ تَكُونوا مِنْ أَهْلِهِ، فَإِنَّه سَيأْتي مِنْ بَعْدِكُمْ زَمَانٌ يُنْكِرُ الحَقَّ فِيه تِسْعَةُ أَعْشَارِهِم لا يَنْجو فِيه إلا [كُلُّ] مُؤْمِنٍ نُوَمَةٍ[1] ـ قال وكيعٌ: يعني مغفلاً ـ أَولٰئِكَ أَئِمَّةُ الهُدىٰ ومَصَابِيحُ العِلْمِ لَيسوا بالعُجَّلِ المَذَاييع البُذُر[2]. قال: قيل لعليٍّ بن أبي طالب: ما النُوَمَةُ؟ قال: الرَّجُلُ يَسْكُتُ في الفِتْنَةِ فلا يَبْدُو منه شيء[3].

١٧٧ ـ [حدثني] محمد بن وضاح قال: حدثني أبو الطَّاهِرِ عن بِشْرٍ عن أم عَبْدِ الله ابنةِ خَالِدٍ قالت[4]: حَدَّثتني أَم عبد الله الجُرَشِيَّةُ[5] وكانت تُكثرُ الاختلافَ إلىٰ أبي تَقْتَبِسُ منه، فَقَالَت ذات يوم: لَيَأْتِيَنَّ علىٰ النَّاسِ زَمَانٌ يُؤْمِنُونَ باللَّهِ ولا يُشْرِكُونَ بِهِ شَيْئاً وَيَصُومُون رَمَضَانَ ويُصَلُّونَ الخَمْسَ وقد سُلِبُوا دِينَهُمْ. قلت: إنَّا لله وإنَّا إِلَيْهِ راجِعُونَ يا أُمَّ عَبْد الله!! إنَّ هٰذا أمرٌ عظيمٌ!! فقالت: يا بُنَيَّةَ! إذَا رأوا الحَقَّ فَتَركُوه فلا دِينَ[6].

١٧٨ ـ [حدثني] محمد بن وضاح قال: [حدثنا] مُحَمَّدُ بنُ عَمْرٍو

---

(١) يعني الخامل الذكر الذي لا يؤبه له. كذا في «النهاية» لابن الأثير (٥: ١٣١).

(٢) البُذُر، جمع بَذُور، يقال: بذرتُ الكلامَ بين الناس كما تُبذَرُ الحبوبُ، أي أفشيتُه وفرَّقْتُه. كذا في «النهاية» (١: ١١٠).

(٣) إسناده ضعيف لجهالة الواسطة بين علي بن أبي طالب والراوي عنه، كما لم يُذكر في ترجمة أوفىٰ أنه روىٰ عن علي.

(٤) في الأصل والظاهرية: «قال»، وهو خطأ، وهي أم عبدالله عَبْدة بنت خالد بن معدان كما في ترجمة والدها من «تهذيب الكمال» (٨: ١٦٩).

(٥) في الأصل: «الحرسية» بالإهمال، وما أثبته من الظاهرية مع عدم الجزم بذلك.

(٦) قلت: أم عبدالله ابنة خالد ـ وهو ابن معدان ـ واسمها عبدة، لم أهتد إلىٰ ترجمتها، وكذلك محدثتها.

عن مُصْعَبٍ عن سُفيانَ عَن عَديٍّ بنِ حَاتِمٍ أنه قال: إِنَّكُم في زَمَانٍ مَعْرُوفُه مُنَكرُ زَمَانٍ قد مضىٰ، ومُنْكَرُهُ مَعرُوفُ زمانٍ لم يأتِ(١).

١٧٩ ـ [حدثني] محمد بن وضاح قال: قال فُضَيلٌ: في آخر الزمان يَمْشِي المُؤْمِنُ بالتقية، وبِئْسَ القَوْمُ قَوْمٌ يُمشىٰ فيهم بالتُّقْيَة(٢).

١٨٠ ـ [حدثني] محمد بن وضاح قال: [حدثنا] مُحَمَّدُ بن قُدَامَةَ قال: [حدثنا] محمد بن الحَجَّاجِ أخبرني حَمَّادٌ عن أبي جَمْرَةَ(٣) عن ابنِ حَمْضَةَ(٤) قال: قَالَ لي أَبُو هريرة: كَيفَ بِكَ إذا كُنتَ في زَمانٍ لا يُنْكِرُ خِيَارُهُمُ المُنْكَرَ؟ قلتُ: سُبحَانَ الله!! ما أُولٰئِكَ بِخِيار. قَالَ: بلىٰ، ولٰكِنَّ أَحَدَهُم يَخَافُ أن يُشْتَمَ عِرْضُهُ وأَنْ يُضْرَبَ بَشَرُهُ(٥).

---

(١) إسناده ضعيف لانقطاعه بين سفيان ـ وهو الثوري ـ وبين عدي بن حاتم، فإن عدياً توفي سنة ٦٨ هـ، وسفيان ولد سنة ٩٧ هـ.
وفيه كذلك مصعب ـ وهو ابن ماهان: «صدوق كثير الخطأ» كما في «التقريب» (٦٦٩٤).

(٢) قلت: إن كان الفضيل هو ابن عياض ـ وهو المتبادر إلىٰ الذهن ـ فيكون إسناده منقطعاً، فإن بينه وبين المصنف مفاوز.

(٣) في الأصل: «حماد بن أبي جمرة»، وفي الظاهرية: «حماد عن أبي حمزة»، وما أثبتناه هو الصواب، كما ذُكر في ترجمة شيخ «أبي جمرة» من «تاريخ» البخاري (٥: ٧٠). فأبو جمرة هو نصر بن عمران الضبعي، وحماد لم أهتد لمعرفته أهو ابن سلمة أم ابن زيد، فكلاهما يروي عن أبي جمرة، كما في «تهذيب الكمال» (٧: ٢٤٢، ٢٥٦).

(٤) في الأصل: «عن أبي حفصة»، وفي الظاهرية: «عن أبي حمضة»، والصواب ما أثبتناه، وهو «عبدالله بن حَمْضَة الخزاعي». كما في «التاريخ الكبير» للبخاري (٥: ٧٠) و «الجرح والتعديل» (٥: ٤٠) و «التكملة» لابن نقطة (٢: ٢٩٣) وفي الأول منها: «حمصة»، وهو خطأ.

(٥) قلت: ابن حمضة، وقد تقدم أن اسمه عبدالله، أورده كُلٌّ من البخاري في «تاريخه» وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ولم يذكرا له جرحاً ولا تعديلاً.

١٨١ ـ [حدثنا] محمد بن وضاح قال: حَدّثني يَعْقُوبُ بنُ كَعْبٍ قال: [حدثنا] زَكريّا بنُ مَنْظُورٍ[١] قَالَ: سَمِعْتُ أبا حَازِمٍ يقول: أَدْرَكْتُ القُرَّاءَ وهُمُ القُرَّاءُ، وَلَيْسَ هُمُ اليَوْمَ بالقُرَّاءِ ولكنهم الخُرَّاء[٢].

١٨٢ ـ [حدثنا] محمد بن وضاح قال: [حدثنا] مُحَمَّدُ بنُ سَعِيدٍ قال: [حدثنا] نُعَيْمُ بن حَمَّادٍ قال: [حدثنا] أبو عُمَر عن بَيَانٍ حَدَّثنا المَعَافِرِيُّ[٣] عن تُبَيْع عن كعبٍ قال: سَنَةَ أربعين ومائة يَفْسُدُ فيها النِّساء والوَلَدُ، وسنة سبع[٤] وسبعين ومائة [مَنْ أَدْرَكَ ذٰلك] فَلْيُعِدَّ كِرَاعاً[٥] وَسيْفاً وليَنْجُ بِنَفْسِه[٦].

١٨٣ ـ [حدثني] محمد بن وضاح [قال]: سَنَةَ خَمْسٍ وعِشْرِينَ ومائة تُرْفَعُ زِينَةُ الدُّنيا.

١٨٤ ـ [حدثنا] محمد بن وضاح عن ابنِ صَالِحٍ[٧] قال: [حدثنا]

---

(١) في الأصل: «زكريا بن منصور»، وهو خطأ، وهو علىٰ الصواب في المطبوعة، وهو مترجم في «التهذيب» للمزي (٩: ٣٦٩ ـ ٣٧٣).

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣: ٢٤٦) من طريق آخر عن زكريا به، وإسناده ضعيف، زكريا بن منظور ضَعَّفَه جمعٌ من العلماء كما في ترجمته من «التهذيب» للمزي (٩: ٣٧٢ ـ ٣٧٣).

(٣) في الأصل والظاهرية: «المغفري»، والتصويب من ترجمة شيخه تبيع ابن عامر الحميري من «تهذيب الكمال» (٤: ٣١٤)، إلا أن المزي ذكر اثنين من الرواة عنه يُعرفان بهذه النسبة، وهما: «أبو قبيل ـ حيي بن هانىء ـ المعافري»، و «أبو هند بن عاقب المعافري». ولم أهتد إلىٰ أيهما عنى، والقلب يميل إلىٰ الأول منهما لأنه أشهر، والله أعلم.

(٤) في الظاهرية: «تسع».

(٥) الكراع: اسمٌ لجميع الخيل. كذا في «النهاية» لابن الأثير (٤: ١٦٥).

(٦) في إسناده نعيم بن حماد وهو صدوق يخطىء كثيراً.

(٧) في المطبوعة: «عن أبي صالح»، وكلاهما صحيح، فهو عبدالله بن صالح أبو صالح كاتب الليث.

ابنُ لهيعَةَ [حدثني الحَارِثُ بنُ زَيْدٍ][1] عن جُنْدُبِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ عن سُفْيَانَ بنِ عَوْفٍ عن عَبْدِ الله بنِ عَمْرٍو أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «طُوبىٰ للغُرَباءِ» ثلاثاً، قالوا: يا رَسُولَ الله! ومَنِ الغُرَبَاءُ؟ قال: «نَاسٌ صَالِحُونَ قَلِيلُونَ[2] في نَاسِ سُوءٍ كَثِيرٍ، مَنْ يُبْغِضُهُمْ[3] أَكْثَرُ مِمَّن يُطِيعُهُمْ». ثم طَلَعَتِ الشَّمْسُ [فـ]ـقَال رسول الله ﷺ: «يَأْتي أُنَاسٌ يَوْمَ القِيَامَةِ وُجُوهُهُمْ مِثْلَ ضَوْءِ الشَّمْسِ». قال[4] أَبُو بَكْرٍ: نَحْنُ هم يا رَسُولَ الله؟ قال: «لا، ولَكُم خَيْرٌ كَثِيرٌ، ولٰكِنَّهُم أُنَاسٌ مِنْ أُمَّتي يُتَّقىٰ بِهِمُ المَكَارِهُ، يَمُوتُ أَحَدُهم وحَاجَتُهُ فِي صَدْرِهِ، يُحْشَرُون مِنْ أَقْطَارِ الأَرْض»[5].

١٨٥ ـ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بن وضاح قال: حدثنا محمد بن سعيد قال: حدثنا نُعيمُ بن حَمَّادٍ قال: حدثنا ابنُ وَهْبٍ عن عُقْبَةَ بنِ نَافِعٍ عَنْ بَكْرِ بنِ عَمْرٍو المَعَافِرِيِّ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «طُوبىٰ

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من المصادر التي أخرجت الحديث.
(٢) في الظاهرية: «قليل».
(٣) في بعض المصادر: «يعصيهم».
(٤) في الظاهرية: «فسأل».
(٥) أخرجه من طريق ابن لهيعة بلفظ مقارب كل من ابن المبارك في «الزهد» (٧٧٥) وأحمد في «المسند» (٦٦٥٠، ٧٠٧٢) والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢: ٥١٧) والآجري في كتاب «صفة الغرباء» (٦، ٥٢) والطبراني في «الأوسط» ـ كما في «مجمع البحرين» (٤: ٢٦٢ ـ ٢٦٣: ٤٤٢٤). وأورده الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٧: ٢٧٨) وعزاه إلىٰ أحمد والطبراني وقال: «فيه ابن لهيعة، وفيه ضعف» اهـ.
قلت: لا يضر ذٰلك ما دام قد رواه عنه عبدالله بن المبارك كما في كتابه وكما عند الآجري، لأنه قد روىٰ عنه قبل الاختلاط، وقد صَرَّح كذلك ابن لهيعة بالتحديث، فانتفت عنه شبهةُ تدليسه لهٰذا الحديث.

للغُرَبَاءِ الَّذين يَتَمَسَّكُونَ[1] بِكِتَابِ اللّهِ حينَ يُتْرَكُ[2]، ويَعْمَلُون[3] بالسُّنَّةِ حين تُطْفَأُ»[4].

١٨٦ ـ حدثنا محمد بن وضاح قال: حدثنا أَبُو بَكْرِ بنُ أبي شَيْبَةَ قال: حدثنا حَفْصُ بنُ غِياثٍ عَنِ الأَعْمَشِ [عن أبي إسحاق] عَنْ أَبي الأَحْوَصِ عن ابنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ الإِسْلاَمَ بَدَأَ غَرِيباً، وَسَيَعُودُ غَرِيباً كَمَا بَدَأَ فَطُوبىٰ للغُرَبَاءِ» قيل: ومَنِ الغُرَبَاءُ؟ قالَ: «النُّزَّاعُ مِنَ القَبَائِلِ»[5].

١٨٧ ـ حدثنا محمد بن وضاح قال: حدثنا مُحَمَّدُ بنُ يحيىٰ قال:

---

(١) في الظاهرية: «يمسكون».
(٢) في الأصل: «حين ترك»، وما أثبتناه من المطبوعة وهو المناسب للسياق.
(٣) في المطبوعة: «يعلمون»، وهو خطأ.
(٤) إسناده ضعيف، بكر بن عمرو المعافري تابعيُّ من الطبقة السادسة من تقسيمات «التقريب» والتي لم يثبت لرجالها سماعٌ من أحدٍ من الصحابة. فالإسناد مرسل، وفيه كذلك «عقبة بن نافع»، أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦ : ٣١٧) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.
(٥) أخرجه أبو يعلىٰ (٤٩٧٥) والآجري في «الغرباء» (٢) عن أبي بكر بن أبي شيبة، وعنهما أخرجه البغويُّ في «شرح السنة» (١ : ١١٨).
وأخرجه الرافعيُّ في «التدوين» (١ : ١٣٩) عن الآجري.
وأخرجه أحمد (٣٧٨٤) وابن ماجه (٣٩٨٨) والدارمي (٢٧٥٨) والدورقي في «مسند سعد بن أبي وقاص» (٩٣) والبيهقي في «الزهد» (٢٠٨) والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص ٢٣) جميعهم من طريق حفص بن غياث به.
وأخرجه الترمذيُّ (٢٦٢٩) بدون الفقرة الأخيرة وصححه.
قلت: وفي إسناده أبو إسحاق السبيعي، وهو عمرو بن عبدالله، صدوق اختلط وهو مدلس، ولكن اختلاطه أُمِنَ هنا حيث أن الأعمشَ هو ممن روىٰ عنه قبل الاختلاط، وبقيت شبهةُ تدليسه.
ولكن الحديثُ صحيحٌ دون الشطرَ الأخير وهو قوله: «قيل: ومن الغرباء؟ إلخ»، فقد أخرجه مسلم (١ : ١٣٠) وابن ماجه (٣٩٨٦) وغيرهما، يُراجع تخريجه في التعليق علىٰ كتاب «صفة الغرباء» للآجري (٤، ٥).

حدثنا أسد بن موسىٰ قال: حدثنا يَحيىٰ بنُ المُتَوَكِّلِ عَنْ [أُمِّه] أُمِّ يَحيىٰ قالت: سَمِعْتُ سَالِمَ بنَ عَبْدِالله يقولُ: [سَمِعْتُ أبي يقول][1] سَمِعتُ رسولَ اللّهِ ﷺ يقول: «بَدَأَ الإِسْلاَمُ غَرِيباً، ولا تَقُومُ السَّاعَةُ حتىٰ يَكُونَ غَرِيباً كَمَا بَدَأَ، فطُوبىٰ للغُرَبَاءِ حِينَ يَفْسُدُ النَّاسُ، ثم طُوبىٰ للغُرَبَاءِ حين يَفْسُدُ النَّاسُ، ثم طُوبىٰ للغُرَبَاءِ حِينَ يَفْسُدُ النَّاسُ»[2].

١٨٨ ـ حدثنا محمد بن وضاح قال: حدثنا محمد بن يحيىٰ قال: [حدثنا] أسدُ بنُ مُوسى قال: [حدثنا] إسْمَاعِيلُ بنُ عَيَّاشٍ عَنْ إسْحَاقَ بنِ عَبْدِالله بن[3] أبي فَرْوَةَ عَنْ يُوسُفَ بنِ سُلَيْم[4] عَنْ جَدَّتِهِ مَيْمُونَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بنِ سَنَّةَ أَنَّه سَمِعَ رَسُولَ الله ﷺ يقول: «إنَّ الإِسْلاَمَ بَدَأَ غَرِيباً، وَسَيَعُودُ غَرِيباً كَمَا بَدَأَ، فَطُوبىٰ للغُرَبَاءِ» فَقِيلَ: وَمَنِ الغُرَبَاءُ يا رَسُولَ الله؟ قال: «الَّذِينَ يُصْلِحُونَ عِنْدَ فَسَادِ النَّاسِ»[5].

---

(١) زيادة يقتضيها السياق حيث أن سالماً لم يسمع من رسول الله ﷺ، وهي مذكورة في المصادر التي أخرجت الحديث.

(٢) أخرجه تمام في «فوائده» (١٧٠٣ ـ ترتيبه) والهرويُّ في «ذم الكلام» (ق ١/١٣٥) والبيهقيُّ في «الزهد الكبير» (٢٠٢) من طريق يحيىٰ بن المتوكل به.
وإسناده ضعيف، يحيىٰ بن المتوكل هو أبو عقيل المدني العمري، ضعيف كما في «التهذيب» لابن حجر (١١: ٢٧٠ ـ ٢٧١) وكما في «تقريبه» (٧٦٣٣).
وسيكرر المصنفُ الحديثَ بلفظٍ أصح منه، وهو التالي لهٰذا.

(٣) في الأصل: «عن»، وهو خطأ، والراوي هو: «إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة القرشي الأموي»، وهو مترجم في «تهذيب الكمال» (٢: ٤٤٦).

(٤) في المصادر التي أخرجت الحديث وفي ترجمة جدته من «التعجيل» (١٦٥٩): «يوسف بن سليمان»؟

(٥) أخرجه عبدالله بن أحمد في زوائده علىٰ «المسند» (٤: ٧٣) وعنه ابن الأثير في «أُسد الغابة» (٣: ٤٥٧) عن الهيثم بن خارجة عن إسماعيل بن عياش به بلفظٍ مقارب بزيادةٍ في آخره.

=

١٨٩ ـ حدثنا محمد بن وضاح قال: حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ يَحيىٰ قال: حدثنا أسد بن موسىٰ قال: حَدَّثنا المُبَارَكُ بنُ فَضَالَةَ عَنِ الحَسَنِ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قال: «إِنَّ الإِسْلاَمَ بَدَأَ غَرِيباً، وَسَيَعُودُ غَرِيباً، فَطُوبىٰ للغُرباء». قالوا: يا رسولَ الله! كيف يَكُونُ غَرِيباً؟ قال: «كما يُقَالُ للرَّجُلِ في حَيٍّ كَذا وكَذا إنه لغَرِيبٌ»[١].

١٩٠ ـ حدثنا محمد بن وضاح حدثنا مُحَمَّدُ بنُ سَعيدٍ قال:

= وأخرجه كذٰلك الخطابيُّ في «غريب الحديث» (١ : ١٧٦) عن الهيثم به.
وأخرجه كذلك البغويُّ في «معجمه» كما في «الإصابة» (٤ : ٣١٢) عن إسماعيل بن عياش.
وقال ابنُ حجر: «إسحاقُ ضعيفٌ جداً، وهو من رواية إسماعيل بن عياش عنه، وتابعه يحيىٰ بن حمزة عن إسحاق. قال ابن السكن: مَخْرَجُ حديثه عن إسحاق، وهو لا يُعتمد عليه» اهـ.
وأورده الهيثمي في «المجمع» (٧: ٢٧٨) وقال: «رواه عبد الله والطبراني، وفيه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وهو متروك» اهـ.
ونوّه بهٰذا الحديث ابنُ عبد البر في «الاستيعاب» (٢: ٤١٩ ـ بهامش الإصابة) وقال: «الإسناد عنه ـ أي عن ابن سنة ـ ضعيف».
وقال ابن حجر عن عبد الرحمن بن سنة: «ذكره البخاريُّ وقال: حديثه ليس بالقائم».
تنبيه: ذكر ابنُ حجر في «الإصابة» أن الإمام أحمد روىٰ هذا الحديث، والصواب أن ابنه عبدالله هو الذي رواه في زياداته علىٰ «المسند»، وكذا عزاه الهيثميُّ إلىٰ عبدالله كما تقدم، وكذا ابن الأثير رواه عن عبدالله.
ثم رأيته في «أطراف المسند المعتلى» لابن حجر (٤ : ٢٦٢) يعزوه إلىٰ عبدالله بن أحمد. ثم إنَّ الحديثَ ثابتٌ عن غير عبد الرحمن بن سنة، فإن له شواهدَ من حديث سهل بن سعد الساعدي، وجابر عبدالله، وسعد بن أبي وقاص، ذكرناها في التعليق علىٰ كتاب «الغرباء» للآجري رقم الحديث (١).

(١) إسناده ضعيفٌ لإرساله، وفيه كذلك المبارك بن فضالة وهو مدلس ولم يصرح بالتحديث.
ولكن الحديث قد صَحَّ إلىٰ قوله: «فطوبىٰ للغرباء» كما تقدم في التعليق علىٰ الحديث رقم (١٨٦).

حدثنا نُعَيمُ بن حَمَّادٍ قال: حَدَّثنا ابنُ مَهْدِيٍّ عن مُعَاوِيةَ بنِ صَالح عن ربيعةَ بنِ يَزيدَ قال: سمعتُ أبا إدْرِيسَ الخَوْلاَنيَّ يقول: [سَمِعْتُ] أَنَّ للإسلام عُراً يَتَعَلَّقُ النَّاسُ بها، وأنها تَمْتَلِخُ[1] عُرْوَةً عُرْوَةً، فَأَوَّلُ ما يُمْتَلَخُ منها الحُكْمُ[2]، وآخِرُ ما يُمْتَلَخُ[3] مِنْها الصَّلاةُ[4].

١٩١ ـ حدثنا محمد بن وضاح قال: حدثنا محمد بن سعيد قال: حدثنا أسد بن موسىٰ قال: حَدَّثنا ضَمْرَةُ[5] عن السَّيْبَانيِّ[6] عن عَبْدالله بنِ الدَّيْلَمِيِّ قال: تَذْهَبُ السُّنَّةُ سُنَّةً سُنَّةً، كما يَذْهَبُ الحَبْلُ قُوَّةً قُوَّةً، وآخِرُ الدِّينِ الصَّلاةُ، ولَيُصَلِّيَنَّ قومٌ [و]لا خَلاَقَ لَهُم[7].

١٩٢ ـ حدثني محمد بن وضاح قال: حدثنا يحيىٰ بن يحيىٰ عن مالكِ بن أنسٍ عن عَمِّهِ أبي سُهَيْلِ بنِ مَالِكٍ عَن أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: ما أَعْرِفُ شَيْئاً مِمَّا أَدْرَكْتُ عليه النَّاسَ إلاَّ النِّدَاءَ بالصَّلاَةِ[8].

---

(١) في الظاهرية: «وإنما يمتلخ».

(٢) في الظاهرية: «الحلم».

(٣) في الظاهرية: «تمتلخ».

(٤) في إسناده نعيم بن حماد، وقد تقدم ما فيه.

(٥) في المطبوعة: «ضمر»، وهو خطأ، وهو على الصواب في الظاهرية، وهو ضمرة بن ربيعة الفلسطيني.

(٦) في كل من الأصل وفي الظاهرية و «سنن الدارمي» (٩٨) و «التهذيب» لابن حجر (٤: ٤٦٠): «الشيباني»، وهو خطأ، وهو «يحيىٰ بن أبى عمرو السَّيباني»، وهو مترجم في «التهذيب» لابن حجر (١١: ٢٦٠).

(٧) أخرج الدارمي (٩٨) وابن بطة (٢٢٦) واللالكائي (١٢٧) من طريق الأوزاعيِّ عن السَّيبانيِّ عن عبدالله بن الدَّيلمي أنه قال: [بلغني] أَنَّ أَوَّلَ ذهابِ الدِّين تَرْكُ السُّنَّةِ، يَذْهَبُ الدِّينُ سُنَّةً سُنَّةً، كما يذهب الحَبْلُ قُوَّةً قُوَّةً.
قلت: وإسناده صحيح، وقوله: «بلغني» في الدارمي فقط.

(٨) إسناده صحيح. وأبو سهيل هو نافع بن مالك بن أبي عامر الأصبحي.

١٩٣ ـ حدثني إبراهيم بن محمد عن حَرْمَلَةَ بنِ يَحْيىٰ عَنْ نُعَيْمِ بنِ حَمَّادٍ عن ابنِ المُبَارَكِ عَنْ سُلَيْمَانَ بنِ المُغِيرَةِ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ: ما أَعْرِفُ مِنْكُم شَيْئاً كُنْتُ أَعْهَدُهُ عَلىٰ عَهْدِ رَسُولِ الله ﷺ لَيْسَ قَوْلكم: لا إلٰه إلاَّ الله. قُلنا: بلىٰ يا أَبَا حَمْزَةَ، الصَّلاة! فقال: قد صَلَّيْتُم حِينَ تَغْرُبُ الشَّمْسُ(١)، أَفَكَانَتْ تِلك صَلاَةُ رَسُولِ الله ﷺ؟(٢).

---

(١) في الأصل: «لو صليتم حتىٰ تغرب الشمس»، وما أثبته من الظاهرية وهو المقارب لسياق ابن المبارك في كتابه «المسند» وفي «الزهد».

(٢) أخرجه ابنُ المبارك في كتابيه «المسند» (٨٥) و «الزهد» (١٥١٢) بإسناده المذكور هنا، وفي آخره في «الزهد»: «علىٰ أني لم أرَ زماناً خيراً لعاملٍ من زمانكم هٰذا إلا أن يكون زماناً مع نبي الله ﷺ»، وفي «المسند»: «للعامل من زمانكم هٰذا»، دون تتمته.

قلت: وإسناده صحيح، ولا يضره كون نعيم بن حماد رواه هنا عن ابن المبارك، فقد تابعه الراوي عن ابن المبارك وهو الحسين المروزي.

وأخرجه الضياء في «المختارة» (١٧٢٤) عن حبان بن موسى عن ابن المبارك به.

وتابع ابنَ المبارك عليه عفان بن مسلم عند أحمد (٣: ٢٧٠)، وهدبةُ بن خالد عند أبي يعلىٰ (٣٣٣٠). وعن أبي يعلىٰ أخرجه الضياء (١٧٢٣).

وأخرج البخاريُّ (٢: ١٣) من طريق غيلان بن جرير عن أنس قال: ما أَعْرِفُ شيئاً مما كان علىٰ عهد النبيِّ ﷺ. قيل: الصلاة. قال: أليس صنعتم ما صنعتم بها؟

وأخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٧١٨) عن المعلى بن زياد عن ثابت عن أنس بلفظ مقارب.

وأخرجه أحمد (٣: ١٠٠ ـ ١٠١) والترمذي (٢٤٤٧) عن زياد بن الربيع عن أبي عمران الجوني عن أنس به.

وأخرج ابنُ سَعْدٍ كما في «فتح الباري» (٢: ١٣) من طريق عبد الرحمن ابن العريان الحارثي: سمعت ثابتاً البُناني قال: كنا مع أنس بن مالك، فَأَخَّرَ الحجاجُ الصلاةَ، فقام أنسٌ يريدُ أن يكلمه، فنهاه إخوانه شفقةً عليه منه، فخرج فركب دابته، فقال في مسيره ذٰلك: والله ما أَعْرِفُ شيئاً مما كُنَّا عليه علىٰ عهد=

١٩٤ ـ حدثني محمد بن وضاح قال: حدثنا محمد بن سعيد قال: حدثنا أسد بنُ موسىٰ قال: حدثنا سفيان بنُ عُيَيْنَةَ عن المُبَارَكِ ابنِ فَضَالَةَ عن الحسن قال: لو أَنَّ رَجُلاً أدرك السَّلَفَ الأَوَّلَ ثم بُعِثَ اليَوْمَ ما عَرَفَ من الإسْلاَمِ شيئاً ـ قال: ووضع يده علىٰ خَدِّهِ ثم قال ـ إلاَّ هٰذه الصَّلاة. ثم قال: أما والله علىٰ ذلك[1] لِمَنْ عاش في هٰذه النَّكْراءِ ولم يُدرك هٰذا السلفَ الصالحَ فرأىٰ مبتدعاً يدعو إلىٰ بدعته ورأىٰ صاحبَ دنياً يدعو إلىٰ دنياه فَعَصَمَهُ الله عن ذٰلك وجعل قلبه يَحِنُّ إلىٰ ذٰلك السلفِ الصالحِ يَسْأَلُ عن سبيلهم ويَقْتَصُّ آثارَهم ويَتَّبع سبيلهم لِيُعَوَّضَ أَجْراً عَظِيماً. فكذٰلك [ف]كونوا إنْ شاءَ الله[2].

= النبيِّ ﷺ إلا شهادةَ أن لا إله إلا الله. فقال رجلٌ: فالصلاة يا أبا حمزة؟! قال: قد جعلتم الظهرَ عند المغربِ، أَفَتِلْكَ كانت صلاة رسول الله ﷺ؟

وأخرج البخاريُّ كذلك (٢: ١٣) وابن بطة (٧١٩) عن الزهريِّ أنه قال: دخلتُ علىٰ أنس بن مالك بدمشق وهو يبكي، فقلت: ما يبكيك؟! فقال: لا أعرف شيئاً مما أدركتُ إلا هٰذه الصلاة، وهذه الصلاة قد ضُيِّعَتْ.

وقد ورد تحديد السائل بأنه «أبو رافع»، أخرج ذٰلك أحمد (٣: ٢٠٨) عن روح بن عبادة بن عثمان بن سعد عن أنس، ولكن عثمان هٰذا متكلّم فيه كما في ترجمته من «التهذيب» للمزي (١٩: ٣٧٦ ـ ٣٧٧) بما مؤداه الطعن بروايته عن أنس.

وقال ابن حجر: «قوله (إلا هٰذه الصلاة) المرادُ أنه لا يعرف شيئاً موجوداً من الطاعات معمولاً به علىٰ وجهه غير الصلاة. قوله (وهٰذه الصلاة قد ضُيِّعَت) قال المهلب: والمراد بتضييعها تأخيرُها عن وقتها المستحبُ لا أنهم أَخْرَجوها عن الوقت. كذا قال، وتَبِعَهُ جماعة، وهو مخالفٌ للواقع، فقد صَحَّ أن الحجاجَ وأميره الوليد وغيرهما كانوا يؤخرون الصلاةَ عن وقتها، والآثارُ في ذٰلك مشهورة» ثم ذكرَ بعضها، إلىٰ أن قال: «إطلاقُ أنسٍ محمولٌ علىٰ ما شاهده من أُمراء الشام والبصرة خاصةً، وإلا فسيأتي في هذا الكتاب (يعني البخاري) أنه قَدِمَ المدينة فقال: ما أنكرتُ شيئاً إلا أنكم لا تُقيمون الصفوف» اهـ. من «الفتح» (٢: ١٣ ـ ١٤) مختصراً بتصرف.

(١) في الظاهرية: «ما ذلك».

(٢) في إسناده المبارك بن فضالة، وهو مدلس وقد عنعن.

١٩٥ ـ حدثني عَبْدُاللّهِ بنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بنِ مَعْبَدٍ عن العَلاءِ بنِ سُلَيْمَانَ عن مَيْمُونَ بنِ مُهْرَانَ قال: لَوْ أَنَّ رَجُلاً نُشِرَ فِيكم من السَّلَفِ ما عَرَفَ فِيكُم غَيْرَ هٰذه القِبْلَة[1].

١٩٦ ـ حدثنا محمد بن وضاح قال: حدثنا محمد بنُ قُدَامَةَ الهَاشِميُّ قال: حدثنا جَرِيرُ بنُ عَبْدِ الحَمِيدِ عَنِ الأَعْمَشِ عَن[2] سَالِم عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ قَالَتْ: دخل عَلَيَّ أبو الدَّرْدَاءِ وهُو غَضْبَانُ، فقلتُ [له]: ما أَغْضَبَكَ؟!! فقال: والله ما أَعْرِف فيهم، واللّهِ ما أَعْرِف فِيهِم مِنْ أَمْرِ مُحَمَّدٍ ﷺ شَيْئاً إِلا أَنَّهُم يُصَلُّون جميعاً[3].

---

(١) إسناده ضعيف، فيه العلاء بن سليمان الرقي، قال عنه ابن عدي وغيره: «منكر الحديث»، كذا في «الميزان» للذهبي (٣: ١٠١) وعنه «اللسان» لابن حجر (٤: ١٨٤).

(٢) في الظاهرية: «بن»، وهو خطأ، وسالم هو ابن أبي الجعد الأشجعي.

(٣) أخرجه البخاري (٢: ١٣٧) عن حفص بن غياث عن الأعمش بلفظ: «والله ما أَعْرِفُ من أُمَّةِ محمد ﷺ شيئاً إلا أَنَّهُم يُصَلُّون جَمِيعاً».

وأخرجه أحمد في «مسنده» (٥: ١٩٥) وفي «الزهد» (٢: ٦٠) ـ وعنه ابن بطة في «الإبانة» (٧٢٠) ـ من طريق أبي معاوية ـ محمد بن خازم ـ عن الأعمش بلفظ المصنف.

وأخرجه أحمد في «المسند» (٦: ٤٤٣) عن محمد بن عبيد عن الأعمش به.

وقال ابن حجر: «قوله (من أمة محمد): كذا في رواية أبي ذر وكريمة، وللباقين «من محمد» بحذف المضاف، وعليه شرحُ ابنِ بَطَّالٍ ومَنْ تبعه فقال: يُريد من شريعة محمد شيئاً لم يتغير عما كان عليه إلا الصلاة في جماعة، فَحَذَفَ المضافَ لدلالة الكلام عليه. انتهىٰ. قوله (يُصَلُّونَ جَمِيعاً) أي مجتمعين، ومرادُ أبي الدرداء أن أعمال المذكورين حَصَلَ في جميعها النقصُ والتغييرُ إلا التجميع في الصلاة، وهو أمر نِسبيٌّ لأن حالَ الناس في زمن النبوة كان أَتَمَّ مما صار إليه بعدها، ثم كان في زمن الشيخين أَتَمَّ مما صار إليه بعدهما. وكأَنَّ ذٰلك صَدَرَ من أبي الدرداء في أواخر عمره، وكان ذٰلك في أواخر خلافة عثمان. فيا لَيتَ شِعري إذا كان ذٰلك العصر الفاضلُ بالصفة المذكورة عند أبي الدرداء فكيف بمن جاء بعدَهم من الطبقات إلىٰ هذا الزمان؟!! وفي هٰذا الحديث جوازُ ـ

١٩٧ ـ حدثنا محمد بن وضاح قال: حدثنا محمد بن قدامة قال: حدثنا جريرُ بن عبد الحميد عَنِ الأَعْمَشِ عن سالم قال: قَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: لو أَنَّ رَجُلاً تَعَلَّم الإِسلامَ وأهمله[1] ثم تَفَقَّده ما عَرَفَ مِنْه شيئاً[2].

١٩٨ ـ حدثني محمد بن وضاح قال: حدثنا محمد بن يحيىٰ قال: حدثنا أسدُ بن موسىٰ قال: حدثنا المُبَارَكُ بنُ فَضَالَةَ عَنِ الحَسَنِ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّكُم سَتَرَوْنَ ما تَعْرِفُون و [ما] تُنْكِرُون، فَمَنْ أَنْكَرَ [فقد] بَرِيءَ، ومَنْ كَرِهَ فقد سَلِمَ، ولٰكِنْ مَنْ رَضِيَ وتَابَع». قالوا: يا رسولَ اللَّهِ! ألا نَقْتُل فُجَّارَهم؟ قال: «لا، ما صَلَّوا»[3].

١٩٩ ـ قال مالكٌ: وبَلَغني أن أبا هريرة تلا: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا﴾ ثم قال: والذي نفسي بِيَدِهِ إِنَّ النَّاسَ لَيَخْرُجُونَ اليَومَ من دين الله أفواجاً كما دَخَلُوا فيه أفواجاً[4].

= الغضب عند تغيُّر شيءٍ من أمور الدين، وإنكار المنكر بإظهار الغضب إذا لم يستطع أكثر منه، والقسم علىٰ الخبر لتأكيده في نفس السامع» اهـ. من «فتح الباري» (٢: ١٣٨) باختصار.

(١) في الأصل رسمها كأنه «وتتمه»، وفي الظاهرية و «الإبانة»: «وأهمه»، وعلق عليها دهمان: «كذا في الأصل، ولعل الصواب: وأهمله».
قلت: وهو الذي أثبته وهو المناسب للسياق.

(٢) أخرجه ابن بطة (١٨، ٧٢٤) عن عثمان بن أبي شيبة عن جرير به.
قلت: في إسناده انقطاع، فإن سالماً ـ وهو ابن أبي الجعد ـ لم يُدرك أبا الدرداء، كذا قال أبو حاتم الرازي كما في «المراسيل» لابنه (ص ٨٠).

(٣) إسناده ضعيف لإرساله، والمبارك بن فضالة مدلس وقد عنعن. وسيأتي بطريق آخر برقم (٢٩٩).

(٤) إسناده ضعيف لإعضاله، وقد ورد مرفوعاً من حديث أبي هريرة، أخرجه الدارمي (٩١) والحاكم (٤: ٤٩٦) والداني في «الفتن» (ق ١/٥٧) من =

٢٠٠ ـ حدثني إبراهيم بن محمد عن عَوْنٍ[١] عَنْ إسْمَاعيلَ بنِ نَافِعٍ القُرَشِيِّ عن ابنِ المُبَارَكِ قال: [أَخْبَرَنا يحيىٰ بنُ أَيّوبَ عَنْ عُبَيدِ اللَّهِ بنِ زَحْرٍ عَنْ سَعَدِ بن مَسْعُودٍ قال:][٢] قال عَبْدُ الله بن عَمرِو ابنِ العَاصِ: لَوْ أَنَّ رَجُلين مِنْ أوائلَ هٰذه [الأمة] خَلَيا[٣] بِمُصْحَفِهما في بَعْض هٰذه الأَوْدِيَةِ لأَتَيا[٤] النَّاسَ اليومَ ولا يَعْرِفانِ شَيْئاً مِمَّا كَانَا عليه[٥].

٢٠١ ـ حدثني محمد بن وضاح قال: حدثنا محمد بن سعيد

= طريق أبي شريح عبد الرحمن بن شريح عن أبي الأسود القرشي عن أبي فروةَ مولىٰ أبي جهلٍ عن أبي هريرة مرفوعاً به.
وقال الحاكم: «هٰذا حديثٌ صحيحُ الإسناد ولم يخرجاه».
قلت: وأبو فروة مولىٰ أبي جهل لم أهتد إلىٰ من ترجمه.
ثم استدركت فإذا صوابه: «أبو قرّة مولىٰ بني أبي جهل»، وهو مترجم في «الجرح والتعديل» (٩: ٤٢٨) وأشار إلىٰ روايته عن أبي هريرة وإلىٰ رواية أبي الأسود عنه، ولكنه لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.
وتابعه علىٰ ذلك ابن عبد البر في «الاستغنا» (٣: ١٥١٦).
وأخرجه أحمد (٣: ٣٤٣) والداني (ق ٥٧/٢) وابن بطة في «الإبانة» (١٣٧) والثعلبي في «تفسيره» كما في «تفسير القرطبي» (٢٠: ٢٣١) عن جارٍ لجابر ابن عبدالله عن جابر به.
وأورده الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٧: ٢٨١) وقال: «رواه أحمد، و [جارُ] جابرٍ لم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح» اهـ.
وعزاه السيوطيُّ في «الدر» (٨: ٦٦٤) إلى ابن مردويه، ولم يعزه إلىٰ أحمد وهو أولىٰ!

(١) في الظاهرية: «بن عون»؟!
(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «الزهد» لابن المبارك (١٨٤).
(٣) في «الزهد»: «خلوا»، وما هنا أصوب.
(٤) في الظاهرية: «لأبيا».
(٥) أخرجه عبدالله بن المبارك في «الزهد» (١٨٤)، وفي إسناده يحيىٰ بن أيوب الغافقي، قال عنه ابن حجر في «التقريب» (٧٥١١): «صدوق ربما أخطأ»، وشيخه عُبيدالله بن زحر قال عنه (٤٢٩٠): «صدوق يخطىء».

قال: حدثنا أَسدُ بنُ موسىٰ عن وَكيعِ بنِ الجَرَّاحِ عَنِ الأَعْمَشِ عن أبي وَائلٍ قال: قال عبدُالله: أَتَدْرُوَن كَيْفَ يَنْقُصُ الإِسْلامُ؟ قالوا: نعم كما يَنْقُص صَبِيغُ[1] الثَّوْبِ، وكما يَنْقُص سَمْنُ الدَّابة. قال عبدالله: ذٰلك منه[2].

٢٠٢ ـ حدثني محمد بن وضاح قال: حدثنا محمد بن سعيد قال: حدثنا أسدٌ عن مُحَمَّدِ بن الفُضَيْل[3] بنِ غَزْوانَ عَن هَارُونَ بنِ أبي وَكِيعٍ عَنْ أَبيه قال: نَزَلَتْ هٰذه الآيةُ **﴿اليَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾** [المائدة: ٣] قال: هو يوم الحج الأكبر، فَبكىٰ عمر، فقال رسول الله ﷺ: «ما يُبْكِيكَ يا عُمَر؟!!» فقال: يا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا كُنَّا في زيادةٍ مِن ديننا، فأَمَّا إِذَا كَمُلَ فَإِنَّه لم يَكْمُلْ شَيءٌ [قط] إلا نَقُص [فـ]قال [النبيُّ ﷺ]: «صَدَقْتَ»[4].

---

(١) في المطبوعة: «صنع».

(٢) إسناده صحيح.

(٣) في الأصل: «الفضل»، وهو خطأ وهو علىٰ الصواب في الظاهرية.

(٤) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٩: ٥١٩: ١١٠٨٣) من طريق ابن فضيل، ثم أخرجه مرة أخرىٰ (١١٠٨٤) عن أحمد بن بشير عن هارون به.
قلت: هارون بن أبي وكيع هو «أبو عبد الرحمن، هارون بن عنترة ابن عبد الرحمن الكوفي»، وأبوه «عنترة بن عبد الرحمن» تابعيٌّ يروي عن عمر بن الخطاب.
وإسناد الحديث حسن، وعزاه كذلك السيوطيُّ في «الدر» (٣: ١٨) إلىٰ ابن أبي شيبة.
تنبيه: إلىٰ هذا الموضع تنتهي نسخة كارت من الكتاب وزاد: «فكانت هٰذه الآية نعيَ رسولِ الله ﷺ، وعاش بعدها إحدىٰ وثمانين يوماً ومات يوم الاثنين بعدما زالت الشمس لليلتين خلتا من شهر ربيع الأول، سنة أحد عشرة من الهجرة النبوية، وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم. وكان الفراغ من هذه النسخة شهر عاشور ١٢٣٧».
ويبدأ الاعتماد بتحقيق بقية الكتاب على النسخة الظاهرية.

٢٠٣ ـ حدثنا محمد بن وضاح قال: حدثنا محمد بن عمرو قال: حدثنا مُصْعَبُ بن مَاهَانَ عن سُفْيَانَ الثَّوريِّ عن رَجُلٍ عن الضَّحَّاكِ بنِ مُزَاحِمٍ عن حُذَيْفَةَ قال: إنَّ أَخْوَفَ ما أَخَافُ علىٰ هٰذه الأُمَّةِ أن يُؤْثِرُوا ما يَرَوْنَ علىٰ ما يَعْلَمُون، أو يَضِلُّونَ وهم [لا] يَشْعُرون[١].

٢٠٤ ـ حدثني محمد بن وضاح قال: حدثنا أَبُو الطَّاهِر عَنْ يحيىٰ بن سُلَيْم عَنِ الحَجَّاجِ بنِ فُرافُصَةَ قال: بلغني أَنَّ رَجُلاً مَرَّ بسَلْمَان فَسَلَّمَ عليه، فلم يرَ الرجلُ من سَلْمانَ تلك البَشَاشَةَ، فقال: كَأَنَّكَ لم تَعْرِفْني يا أبا عبد الله؟!! فقال: بل قد عَرَفْتُكَ ـ ورسولُ الله ﷺ يُصَلِّي يَسْمَعُ كلامَهما ـ فلما ذهب الرَّجُلُ انحرفَ النبيُّ ﷺ فقال: «يا سَلْمانُ! أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الأَرْواحَ أَجْنادٌ مُجَنَّدةٌ تَتلاقىٰ في الهَواءِ، فما تَعَارَفَ منها ائْتَلَفَ، وما تَنَاكَرَ منها اخْتَلَفَ؟ فإذا ظَهَرَ العِلْمُ وخُزِّنَ العَمَلُ[٢] وتلاقَتِ الأَلْسُنُ وَتبَاغَضَتِ القُلوبُ وتَقَطَّعَتِ الأرْحامُ، فعند ذٰلك لَعَنَهُمُ اللّهُ فَأَصَمَّهُمْ وأَعْمىٰ أَبْصارَهم»[٣].

---

(١) إسناده ضعيف، مصعب بن ماهان صدوق كثير الخطأ كما في «التقريب» (٦٦٩٤). وفيه كذٰلك جهالة الراوي عن الضحاك، فلعله جويبر بن سعيد كما في «الحلية» (١ : ٢٧٨).
وفي رواية الضحاك عن الصحابة مقال، فقد قيل أنها منقطعة كما في «التهذيب» لابن حجر (٤: ٤٥٣ ـ ٤٥٤).
والأثر رواه أبو نعيم في «الحلية» (١ : ٢٧٨) من طريق هناد عن عبدة ابن سليمان عن جويبر بن سعيد عن الضحاك عن حذيفة به.
وجويبر ضعيف جداً، كما في «التقريب» (٩٨٧).
وقد تقدم ذكر المصنف لهٰذا الأثر برقم (٨٤).

(٢) في الظاهرية: «العلم»، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه كما يقتضيه السياق.

(٣) أخرجه الطبراني في كُلٍّ من «الكبير» (٦١٦٩، ٦١٧٠) و «الأوسط» (١٦٠٠، ١٦٠١) من طريق محمد بن عبدالله بن عُلاثة عن الحجاج ابن فرافصة عن أبي عمير (في «الكبير»: عن أبي عمرو) عن سلمان به، =

. . . .

= دون ذكر القصة، وبذكر شطري الحديث بفصل أحدهما عن الآخر، أعني قوله: «الأرواح أجناد...» و «إذا ظهر العلم...»، وفي الطبراني: «القول» بدلاً من «العلم».

وأخرج أبو نعيم في «الحلية» (٣: ١٠٩) الشطرَ الثاني من الطريق نفسه، وفيه: «أبو عثمان» بدلاً من «أبي عمير»!

وأورد الشطر الثاني منه الهيثميُّ في كُلٍّ من «مجمع البحرين» (٧: ٢٤٨: ٤٣٩٧) وفي «مجمع الزوائد» (٧: ٢٨٧)، وقال في الثاني منهما: «رواه الطبراني في الكبير والأوسط، وفيه جماعة لم أعرفهم» اهـ.

وأخرج الطبرانيُّ في «الكبير» (٦١٧٢) الشطرَ الأول من الحديثِ المرفوع مع قصةٍ أخرىٰ يرويها الحارث بن عميرة عن سلمان، وأورده الهيثميُّ في «المجمع» (١٠: ٢٧٣) وقال: «رواه الطبرانيُّ بأسانيد ضعيفة».

وأورده الهيثميُّ أخرىٰ (٨: ٨٨) وقال: «رواه الطبرانيُّ في الكبير والأوسط بأسانيد باختصار، وفي إسناد هٰذا عبدُ الأعلىٰ بن أبي المساور وهو متروك، وفي بقيتها الحجاج بن فرافصة، وثقه ابن معين وغيره، وفيه ضعف، وأبو عمرو أو أبو عمير الراوي عن سلمان لم أعرفه، وبقية رجال أحد إسنادي الكبير ثقات».

وأخرج الشطرَ الثاني منه الخرائطي في «مساوىء الأخلاق» (٣١٢) من طريق ابن علاثة عن الحجاج بن فرافصة عن زاذان أبي عمر عن سلمان مرفوعاً به.

قلت: فبذا يكون «أبو عمر» الذي جَهَّله الهيثميُّ هو زاذان، يُكنىٰ كذلك أبو عبدالله وهو الكندي الكوفي الضرير، وهو من رجال مسلم كما في «التهذيب» للمزي (٩: ٢٦٣).

وأخرج البخاري في «صحيحه» (٦: ٣٦٩) عن عائشة مرفوعاً: «الأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ، فما تَعَارَفَ مِنْها ائْتَلَفَ، وما تَنَاكَرَ مِنْها اخْتَلَفَ».

وأخرج مسلم (٤: ٢٠٣١، ٢٠٣٢) مثله من حديث أبي هريرة.

وأخرج الشطرَ الثاني من الحديث أبو عمرو الداني في «الفتن» (ق ٣١/ ١) وابن عساكر في «تاريخه» (٧/ ٢١٣/ ١ ـ ٢) عن سفيان الثوري عن سلمان موقوفاً عليه، وفيه انقطاع بينهما.

وقال السيوطيُّ في «الدر» (٨: ٥٠١): «أخرج أحمد في الزهد وعبد بن حميد وابن أبي حاتم عن سلمان موقوفاً، والحسن بن سفيان والطبراني وابن عساكر عن سلمان قال: قال رسول الله ﷺ:...» ثم ذكر الشطر الثاني من الحديث.

٢٠٥ ـ حدثني محمد بن وضاح قال: حدثنا مُحَمَّدُ بنُ يَحيىٰ قال: حدثنا أَسَدُ بن موسىٰ قال: حدثني عَدِيُّ بنُ الفَضْلِ عن مُحَمَّدِ بنِ عَجْلاَنَ عن عبد الرَّحْمٰنِ عَنِ ابنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قال: «إنَّ مِنْ بَعْدِكُمْ أَيَّاماً الصَّابِرُ فِيها المُتَمَسِّكُ بِمثْل ما أَنْتُمْ عَلَيْهِ اليَوْمَ لَهُ أَجْرُ خَمْسِينَ مِنْكُم»[1].

٢٠٦ ـ حدثني محمد بن وضاح قال: حدثنا محمد بن سعيد قال: حدثنا أسدُ بن موسىٰ قال: حدثنا سفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ عن أَسلَمَ البَصْرِيِّ عن سَعيدٍ أخي الحَسَنِ يَرْفَعُه. قلتُ لسفيان: عَنِ النبيِّ ﷺ؟ قال: نعم. قال: «إِنَّكم اليَوْمَ على بَيِّنةٍ مِنْ رَبِّكم تَأْمُرون بالمَعْرُوفِ

(١) قلت: «عدي بن الفضل» هناك اثنان بهٰذا الاسم من طبقة واحدة ذكرهما ابن حجر في «التهذيب» (٧: ١٦٩ ـ ١٧١)، ولم أهتدِ إلىٰ معرفة المقصود منهما في هٰذا الإسناد، فلم يُذكر أحدهما في ترجمة الراوي عنه ـ وهو أسد ابن موسىٰ ـ من «تهذيب الكمال» (١: ٥١٢ ـ ٥١٣)، مع أن ذٰلك ليس بلازم كما هو معلوم. وهٰذا الشكُ في كون أحدهما هو الراوي عن ابن عجلان معلٌ للسند، لأن الأول «متروك»، والثاني «ثقة»، كما في «التقريب» (٤٥٤٥، ٤٥٤٦).
وكذلك الراوي عن ابن عمر، وهو عبد الرحمن، فابن عجلان يروي عن عبد الرحمن بن سعيد بن وهب الهمداني، ويروي كذٰلك عن عبد الرحمن ابن هرمز الأعرج، وكلاهما من رجال «التهذيب»، فالأول من رجال مسلم والثاني من رجال الشيخين، وكلاهما لم تُذكر له روايةٌ عن عبدالله بن عمر كما في ترجمتيهما من «التهذيب» (٦: ١٨٦ ـ ١٨٧، ٢٩٠ ـ ٢٩١).
وكذلك محمد بن عجلان قد ذُكر عنه التدليس كما في «طبقات المدلسين» لابن حجر (ص ١٠٦)، وهو هنا لم يصرح بالسماع.
فالخلاصة أن إسناد الحديث ضعيفٌ لانقطاعه في موضعين، ولعدم تعيين المقصود بـ «عدي بن الفضل» أهو الثقة أم الضعيف.
والحديث عزاه السيوطيُّ في «مفتاح الجنة» (٣٣٩) إلىٰ نصر المقدسي في كتابه «الحجة علىٰ تارك المحجة».
ولكن الحديث ثابتٌ، فإن له طرقاً يشد بعضُها بعضاً، منها طريقٌ سيذكره المصنف برقم (٢٠٨)، ويأتي الكلام عليه إن شاء الله.

وتَنْهَونَ عَنِ المُنْكَرِ، وتُجَاهِدُونَ في اللهِ، ولم تَظْهَرْ فِيكُمُ السَّكْرَتَانِ: سَكْرَةُ الجَهْلِ وسَكْرَةُ حُبِّ العَيْشِ، وسَتَحُولُونَ عن ذٰلك فلا تَأْمُرُون بالمَعْرُوفِ ولا تَنْهَوْنَ عَنِ المُنْكَرِ، ولا تُجَاهِدُونَ في اللهِ، وتَظْهَرُ فِيكُمُ السَّكْرَتَانِ، فالمُتَمَسِّكُ يَوْمَئِذٍ بالكِتَابِ والسُّنَّةِ لَهُ أَجْرُ خَمْسِينَ»! قيل: منهم؟ قال: «لا، بَلْ مِنْكُم»[1].

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨: ٤٩) من طريق إسحاق بن راهويه قال: حدثنا سفيان بن عيينة عن أسلم أنه سمع سعيد بن أبي الحسن يذكر عن أنس بن مالك، مرفوعاً به.
قلت: وابن راهويه أوثق من أسد بن موسىٰ فزيادته بذكر «أنس بن مالك» مقبولة، وبدون ذكره يكون الإسناد مرسلاً لأن سعيداً تابعي، ولكن سعيداً لم يُذكر في الرواة عن أنس ولم يُذكر في ترجمته أنه روىٰ عن أنس، فلعل ثمة انقطاع بينهما.
ثم إن الراوي عنه وهو «أسلم»، لم يُذكر في ترجمتي سفيان وسعيد، وقد ذَكَرَ ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢: ٣٠٦): «أسلم بن زُرْعَة الكِلابيُّ، بصري» ولم يذكر روايته كذلك عن سعيدٍ، ثم ذكر بعده (٢: ٣٠٨): «أسلم، روىٰ عن كهمس وأبي حرة، روىٰ عنه سفيان بن عيينة، سمعتُ أبي يقول ذلك» ولم يورد له جرحاً ولا تعديلاً، فعلىٰ ذلك ففيه جهالة.
وما فتأ الإسنادُ معلولاً، بالشك في وصله وجهالةِ راويه وذٰلك بالإسناد الذي اتفق بروايته المصنف وأبو نعيم.
ومع ذٰلك فالراوي عن ابن راهويه عند أبي نعيم ترجمه هو في «ذكر أخبار أصبهان» (٢: ٢٢٤) وقال: «قطع عن التحديث سنة ست وتسعين لاختلاطه»، وأشار إلىٰ ذلك ابنُ حجر في «اللسان» (٥: ٢١٦).
ثم رأيتُ الحديثَ في «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» لابن أبي الدنيا (٢٩) يرويه عن إسحاق بن إسماعيل الطالقاني عن سفيان عن أسلم بن عبد الملك عن سعيد بن أبي الحسن به.
كذا قال: «ابن عبد الملك»، وكذا لم أهتد إليه، والله أعلم.
وقال أبو نعيم في «الحلية» إثر روايته لهٰذا الحديث: «رواه محمد بن قيس عن عبادة بن نسي عن الأسود بن ثعلبة عن معاذ بن جبل عن النبيِّ ﷺ مثله».
قلت: وهٰذا الطريقُ أسنده المصنف برقم (٢٣٦)، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله.

٢٠٧ ـ حدثني محمد بن وضاح قال: حدثنا محمد بن سعيد قال: حدثنا أسد بن موسىٰ قال: حَدَّثنا إسْمَاعِيلُ بنُ عَيَّاشٍ عَنْ سَعِيدِ بن غُنَيْم الكَلاَعِيِّ عن أبي حَسَّانَ ـ صَفْوانِ بنِ عُمَيْرٍ ـ عَنِ القَاسِمِ أبي عَبْدِ الرَّحْمٰنِ أَنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «سَيَنْقَضُّ الإِسْلامُ، المُتَمَسِّكُ يَوْمَئِذٍ بِدِينِهِ كالقَابِضِ علىٰ الجَمْرِ أو خَبَطِ الشَّوْكِ»[١].

٢٠٨ ـ حدثني محمد بن وضاح قال: حدثنا زُهَيْرُ بنُ عَبَّادٍ عن عبد الله بن المُبَارَكِ عن عُتْبَةَ بنِ أَبي حَكِيم عن عَمْرِو بن جَارِيَةَ [عَن أَبي أُمَيَّةَ الشَّيباني][٢] عن أَبي ثَعْلَبَةَ الخُشَنِيِّ عَنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «المُتَمَسِّكُ بِدِيني وسُنَّتي في زَمَانِ المُنْكَرِ كالقَابِضِ علىٰ الجَمْرِ، للعَامِلِ مِنْهُم يَومَئِذٍ أَجْرُ خَمْسِينَ مِنْكُم». قلنا: يَا رَسُولَ الله! مِنْهم؟ قال: «بَلْ مِنْكُم»[٣].

٢٠٩ ـ حدثني محمد بن وضاح قال: حدثنا محمد بن سعيد قال: حدثنا نُعيمُ بنُ حَمَّاد قال: حدثنا عُثْمَانُ بنُ كَثِيرٍ عن مُحَمَّدِ بنِ مُهَاجِرٍ قال: حدثني أَيُّوبُ بن جُنْدُبِ بنِ بِشْرٍ عن حُذَيْفَةَ قال: لَتَنْقُضُنَّ عرا الإِسْلامِ عُرْوَةً عُرْوَةً حتىٰ لا يَقُولَ عبدٌ: مه مه، ولَتَرْكَبُنَّ سَنَنَ الأُمَمِ

---

(١) إسناده مرسل ضعيف، سعيد بن غُنيم الكلاعيُّ، قال عنه الذهبي في «الميزان» (٢: ١٥٤): «لا يُعرف»، ونقله عنه ابن حجر في «اللسان» (٣: ٤٠) وزاد: «وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يروي المراسيل».
قلت: هو في «الثقات» (٦: ٣٦٨)،
وأما شيخه صفوان بن عمير أبو حسان، فلم أهتد إلىٰ ترجمته، فلعل ثمة تصحيفٍ وقع في اسمه، والله أعلم.

(٢) زيادة يقتضيها السياق، فقد وردت في جميع المصادر التي أخرجت هٰذا الحديث. وقد أخرجه المصنفُ من الطريق نفسه كما سيأتي برقم (٢٣٥).

(٣) هذا الحديث شطرٌ من حديثٍ سيورده المصنف برقم (٢٣٥) وسيأتي الكلامُ عليه هناك، وكذٰلك علىٰ إسناده.

قَبْلَكُم حَذْوَ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ لا تُخْطِؤُونَ طَرِيقَهم ولا يُخْطِئُكُم حتىٰ لَوْ أَنَّهُ كَانَ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكم مِنَ الأُمَمِ أُمَّةٌ يَأْكُلُونَ العذْرَةَ رَطْبَةً أو يَابِسَةً لأَكَلْتُمُوها، وسَتَفْضُلُوهُم بِثَلاَثِ خِصَالٍ لم تَكُنْ فِيمَنْ كانَ قَبْلكم مِنَ الأُمَمِ: نَبْشِ القُبُورِ، وسِمْنَةِ النِّسَاءِ، تُسَمَّنُ الجَارِيةُ حتىٰ تَمُوتَ شَحْماً، وحتىٰ يَكْتَفِيَ الرِّجالُ بالرجالِ دُون النِّساءِ، والنِّساء بالنِّساءِ دُون الرِّجال. أَيْمَ الله إِنَّها لَكَائِنَةٌ، ولو قَدْ كانَتْ خُسِف بهم ورُجموا كما فُعِلَ بِقَوْمِ لُوطٍ، والله ما هو بالرأي ولٰكِنَّه الحَقُّ اليَقِينُ[1].

٢١٠ ـ حدثني محمد بن وضاح قال: حدثنا محمد بن يحيىٰ قال: حدثنا أسدُ بن موسىٰ قال: حدثنا اللَيْثُ بنُ سَعْدٍ قال: حدثنا عُبيدُ الله بنُ أبي جعفر عن ابنِ خَالدٍ قال: أَدْرَكْتُ النَّاسَ وهم يَعْمَلُون ولا يَقُولُون، فهم اليوم يقولون ولا يعملون[2]،

٢١١ ـ حدثنا محمد بن وضاح قال: حدثنا محمد بن عائِذٍ[3] الدِّمَشْقِيُّ قال: حَدَّثنا الهَيْثَمُ عَنْ حَفْصِ بنِ غَيْلاَن عن مَكْحُولٍ عَنْ أَنَسِ ابنِ مالكٍ قال: قيل: يا رسول الله! متى يُتْرَكُ الأَمْرُ بالمَعْرُوفِ والنَّهْيُ عَنِ المُنْكَرِ؟ قال: «إِذَا ظَهَرَ فيكم ما ظَهَرَ في بَنِي إِسْرَائِيلَ [قبلكم][4]» قيل: وما ذاك يا رسول الله؟ قال: «إِذَا ظَهَرَ الإِدْهَانُ في خِيَارِكم،

---

(١) في إسناده «أيوب بن جندب بن بشر»، لم أهتد إلىٰ ترجمته.

(٢) إسناده صحيح، إلا أن «ابن خالد» لم أهتد إليه، إلاّ أن تكون كلمة «ابن» مقحمة، فيكون هو «خالد بن أبي عمران التُجيبي»، فهو يروي عنه عُبيدالله بن أبي جعفر.

(٣) المخطوطة غير منقوطة، المطبوعة: «عابد»، والتصويب من المصادر التي ترجمت له مثل «تاريخ دمشق» لابن عساكر (١٥/ ٢٤٤/ ٢) و «التهذيب» لابن حجر (٩: ٢٤١).

(٤) زيادة من «الحلية» و «تاريخ دمشق».

والفَاحِشَةُ في شِرَارِكم، وتَحَوَّلَ المُلْكُ في صِغَارِكُم، والفِقْهُ في أرذالكم»[1].

٢١٢ ـ حَدّثنا محمد بن وضاح عن مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ الله السَّهْمِيِّ قال: حدثنا المَلَطِيُّ قال: أَخْبَرَهُ ابْنُ جُرَيْجٍ عن عَطَاءِ بنِ أبي رَبَاحٍ قال:

(١) في ابن عساكر: «رذالكم»، وفي «الحلية»: «وتحول الفقه في صغاركم ورذالكم»، وهو خطأ.
والحديث أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥: ١٨٥) وابن عبد البر في «الجامع» (١٠٤٨) والبيهقي في «الشعب» (٦: ٨٤ ـ علمية) وابن عساكر في «تاريخه» (١/٩٢/٥) والضياء في «المختارة» (٢٦٦٨) من طريق محمد بن عائذ به. وقال أبو نعيم: «غريبٌ من حديث مكحول، لم نكتبه إلا من هٰذا الوجه».
وأخرجه أحمد (٣: ١٨٧) عن زيد بن يحيى عن حفص بن غيلان ـ وهو أبو مُعيد[1] ـ به، وعن أحمد أخرجه الضياء في «المختارة» (٢٦٦٧).
وأخرجه ابن ماجه (٤٠١٥) والطحاوي في «المشكل» (٤: ٣١٤) وابن عبد البر (١٠٤٩، ١٠٥٠) والبيهقي في «الشعب» (٦: ٨٤) وابن عساكر (١/٣٤٣/٦) من طريقين عن الهيثم ـ وهو ابن حميد ـ به.
وقال البوصيريُّ في «الزوائد» (١٤١٢): «هٰذا إسنادٌ صحيحٌ، رجاله ثقات، رواه الإمام أحمد في مسنده من حديث أنس أيضاً».
قلت: في إسناده مكحولٌ الشاميُّ، وهو مدلس كما في ترجمته من «الميزان» للذهبي (٤: ١٤٤) و «التهذيب» لابن حجر (١٠: ٢٩٢)، وهو لم يصرح بالتحديث.
وعزا صاحب «كنز العمال» هٰذا الحديث (٨٤٥٨) إلىٰ ابن عساكر وابن النجار، وهو قصور، فقد أخرجه أحمد وابن ماجه كما تقدم.
وورد الحديث عن عائشة مرفوعاً في «الأمر بالمعروف» لابن أبي الدنيا (٢٧) وفي «الضعفاء» للعقيلي (٢: ٩١) وفي «مشيخة الفسوي» ـ كما في «الإتحاف» للزبيدي (١: ٢٨٤) نقلاً عن العراقي ـ ثلاثتهم من طريق خليل بن يزيد الباقلاني عن الزبير بن عيسىٰ قال: حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً به.
=

---

(١) في «المسند»: «أبو سعيد»، وهو خطأ.

مَرَّ بِعَلِيِّ بنِ أبي طالبٍ رَجُلٌ له سَمْتٌ، فَقَالَ: أَمِنَ أَهْلِ خُرَاسَانَ أَنْتَ؟ قال: لا. قال: مِنْ أهلِ فَارِسَ أَنْتَ؟ قال: لا. قال: فَمَنْ أَنْتَ؟ قال: أَنَا مِنْ أَهْلِ الأَرْضِ. قال: فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يقول: «لا يَزَالُ الدِّينُ مُعْتَدِلاً صَالِحاً ما لم يُسْلِمْ نَبَطُ العِرَاقِ، فَإذا أَسلَمَتْ نَبَطُ العِرَاقِ أَدْغَلوا[1] في الدِّين وقَالُوا فيه بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَعِنْدَ ذٰلك يُهْدَمُ الإسْلاَمُ ويَنْثَلِمُ»[2].

٢١٣ ـ حدثنا محمد بن وضاح قال: حدثنا مُحَمَّدُ بنُ سَعيدٍ حدثنا أسد بن موسىٰ قال: حدثنا عَوْنُ بنُ مُوسىٰ قال: سَمِعْتُ هِلاَلَ بنَ خَبَّابٍ[3] قال: سألتُ سَعِيدَ بنَ جُبَيْرٍ قُلت: يا أبا عبد الله! متىٰ عَلَمُ هَلاكِ النَّاسِ؟ قال: إِذَا هلَكَ عُلَماؤُهم[4].

= قلت: قال العقيلي عن الزبير بن عيسىٰ: «حديثه غير محفوظ، لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به».
وقال ابن حجر في «اللسان» (٢: ٤٧٢): «قال النباتي عقب كلام العقيلي: لعمري إنه لباطل موضوع، يشهد له القرآن والسنة».
والراوي عنه وهو الخليل بن يزيد ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨: ٢٣١)، ولم أره عند غيره، والله أعلم.

(١) أصل الدغل: الشجر الملتف الذي يكمن أهل الفساد فيه، وقيل هو من قولهم: أدغلتَ في هٰذا الأمر إذا أدخلتَ فيه ما يخالفه ويفسده. «النهاية» لابن الأثير (٢: ١٢٣).

(٢) إسناده ضعيف جداً، بل موضوع، فإن المَلَطِيَّ ـ وهو إسحاق بن نجيح ـ كذبه الأئمة أحمد وابن معين والجوزقاني، واتهمه بالوضع غيرهم.
كذا في ترجمته من «الكامل» لابن عدي (١: ٣٢٣ ـ ٣٢٤) و «تهذيب الكمال» للمزي (٢: ٤٨٤ ـ ٤٨٦) و «الميزان» للذهبي (١: ٢٠٠ ـ ٢٠٢) و «تهذيب التهذيب» لابن حجر (١: ٢٥٢ ـ ٢٥٣).

(٣) في المطبوعة: «هلال بن حبان»، وهو خطأ، وهو «هلال بن خباب العبديُّ»، مترجم له في «التهذيب» لابن حجر (١١: ٧٧) وغيره.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (١٥: ٤٠) وابن سعد (٦: ٢٦٢) وأبو نعيم في=

٢١٤ ـ قال: حدثنا ضَمْرَةُ عَنِ ابنِ شَوْذَبٍ[١] عن إيَاسِ بنِ مُعَاوِيَةَ قال: ما بَعُدَ عَهْدُ قومٍ من نَبِيِّهم إلاَّ كَانَ أَحْسَنَ لِقَوْلِهِمْ وأَسْوأ لفعلهم[٢].

٢١٥ ـ أخبرني محمد بن وضاح قال: في هٰذِهِ الأُمَّةِ أَشْيَاءُ لم تَكُنْ في غَيْرها مِنَ الأُمَمِ، منها تَسْمِين الحَامِشَاتِ[٣] ونَبْشُ القُبورِ، والسَّحْقِ. قال: ويُقال إنَّ تَسمينَ الصَبِيَّةِ قبل البلوغ منه يكون السُّلُّ.

٢١٦ ـ حدثني محمد بن وضاح قال: حدثنا محمد بن يحيىٰ قال: حدثنا أسدُ بن موسىٰ قال: حدثنا حَمَّادُ بنُ سلمة عن ثَابِت البُنَانِيِّ أَنَّ عَائِشَةَ كانت تُؤْتىٰ بالصبيان فتدعو لهم. فأُتِيَتْ بجاريةٍ مُسَمَّنةٍ فقالت: لقد حَشَوْتُموها سُويقاً. فلم تَدْعُ لها[٤].

٢١٧ ـ حدثني ابن وضاح قال: حدثنا محمد بن يحيىٰ قال:

= «الحلية» (٤ : ٢٧٦) وعنه المزي في «التهذيب» (١٠ : ٣٦٥) وابن عبد البر في «الجامع» (١٠٢٣) والبيهقي في «الشعب» (٤ : ٢٨٩ ـ سلفية) بألفاظ متقاربةٍ من طرق عن هلال بن خَبَّاب به.

قلت: هلال قال عنه ابن حجر (٧٣٣٤): «صدوق، تغير بآخره»، ولعل ذٰلك لا يضره ما دام ذٰلك في سؤالٍ يسأله تابعي، فليس هٰذا حديثاً مرفوعاً، فالإسناد حسن، والله أعلم.

(١) في الأصل: «حدثنا ضمرة عن أبي سودب»، وفي المطبوعة: «حدثنا ضميرة عن أبي شوذب»، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه، وضمرة هو ابن ربيعة الفلسطيني، وابن شوذب هو عبدالله بن شوذب الخراساني.

(٢) إسناده حسن.

(٣) في الأصل: «الحمامسات»، وهو تصحيف من الناسخ.
والحامشات جمع «حامشة»، وهي الدقيقة الخِلق، كما في «النهاية» لابن الأثير (١ : ٤٤١).

(٤) إسناده ضعيف لانقطاعه بين ثابت البناني وعائشة.

حدثنا أسد قال: حدثنا إسماعيلُ بنُ عَيَّاشٍ عن عُمَرَ بنِ خَثْعَم عَنْ عَمَّارِ بنِ خَالِدٍ عَن أبي ذَرٍّ أنه كان يقول: كان المُمْتَلِىءُ شَحْماً بَرَّاقَ الثِيَابِ[1]، وهي المروءةُ فيكم اليوم[2].

٢١٨ ـ قال: وحدثنا أسد قال: حدثنا محمد بن خَازِم[3] عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ إبْرَاهِيمَ. قال عبد الله: إنِّي لأَمْقُتُ القَارِىءَ أَنْ أَرَاهُ سَمِيناً نَسِيّاً للقُرآن[4].

٢١٩ ـ حدثنا أسد قال: حدثنا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ عن ثابتٍ عن أبي ثَامِرٍ أنه رأىٰ فيما يَرىٰ النَائِمُ ـ وكان عابداً ـ أنه قيل: وَيْلٌ للمتَسَمِّنَاتِ من فَتْرةٍ تكون في الطعام يوم القيامة[5].

---

(١) قال دهمان: «لعله سقط هنا خبر كان. والتقدير: لا يؤبه به أو نحو ذلك».

(٢) إسناده ضعيف، عمر بن خثعم هو «عمر بن عبدالله بن أبي خثعم» ويُنسبُ أحياناً إلىٰ جده. قال عنه البخاري: «ضعيف الحديث»، وقال أبو زرعة: «واهي الحديث»، وقال ابن عدي: «منكر الحديث». كذا في «الكامل» لابن عدي (٥: ١٧١٩) و «التهذيب» للمزي (٢١: ٤٠٨، ٤٠٩).
وشيخه «عمار بن خالد» لم أهتد إلىٰ ترجمته، وهناك من يُسمىٰ بهٰذا الاسم ولكنه متأخر عنه.

(٣) في المطبوعة: «حازم»، وهو خطأ.

(٤) إسناده صحيح. فإن قيل إن إبراهيم ـ وهو النخعي ـ لم يسمع من عبدالله ـ وهو ابن مسعود يُجاب عليه بما أسنده الترمذيُّ في «العلل» (١: ٢٧٧ ـ بشرح ابن رجب) عن النخعيِّ أنه قال: «إذا حَدَّثْتُكم عن رجلٍ عن عبدالله فهو الذي سمعتُ، وإذا قلت: قال عبدالله: فهو عن غير واحدٍ عن عبدالله».
فمعناه ـ والله أعلم ـ أنه عندما يرسلُ عنه يكون قد حَدَّثَه به غيرُ وَاحِدٍ عن ابن مسعود، وهُمْ جمعٌ تنجبر روايتهم بذلك.
فلذلك قال ابنُ رجب في «شرح العلل» (١: ٢٩٤): «وهٰذا يقتضي ترجيحَ المُرْسَلِ علىٰ المُسندِ، لكن عَنِ النخعيِّ خاصَّةً فيما أرسله عن ابن مسعود خاصَّةً» اهـ.

(٥) إسناده صحيح، وأبو ثامر لم يُذكر اسمه في جميع المصادر التي ذكرته، =

٢٢٠ ـ حدثنا أسد قال: حدثنا مُبَارَكُ بن فَضَالَةَ عن الحَسَنِ قال: أتىٰ رَجُلٌ عَمَرَ وهو شَيْخٌ قَدْ رَكِبَه اللحْمُ وهو يقول: آه آه. فقال: ما هٰذا؟ فقال: بركةُ الله يا أميرَ المؤمنين. فقال: كَذَبتَ، بل هو عذاب الله[1].

٢٢١ ـ حَدَّثنا أسد قال: حدثنا أَبُو بَكْرٍ الزَّاهِدِيُّ عن شُعْبَةَ عن أبي إسرائيل عن جَعْدَةَ بن هُبَيرَةَ[2] قال: رأىٰ النبيُّ ﷺ رَجُلاً سَمِيناً، فأهوىٰ النبيُّ إلىٰ بطنه فقال: «لَوْ كان هٰذا في غير هٰذا لكان خيراً لك»[3].

= مثل «الكنىٰ» للبخاري (ص ١٨) و «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٩: ٣٥٢) و «الاستغناء» لابن عبد البر (١٤٣٤)، ولكنها نوهت برواية ثابتٍ عنه فقط.

ووقع في «الكنىٰ» للبخاري: «أبو ثامن»، وهو خطأ.

(١) إسناده ضعيف، المبارك بن فضالة مدلس ولم يصرح بالتحديث، والحسن البصري لم يدرك عمر بن الخطاب، كذا في ترجمة الحسن من «التهذيب» للمزي (٦: ٩٨).

(٢) كذا في الأصل. ولا أراه إلا خطأ، ففي أكثر المصادر التي أخرجته: «جعدة من بني جشم»، وهو «جعدة بن خالد بن الصِّمَّةِ الجشمي البصري»، والحديث ذكر في البعض الآخر في ترجمة «جعدة بن خالد».

وأما «جعدة بن هبيرة» فهو آخر، فهو «جعدة بن هبيرة بن أبي وهب القرشي المخزومي»، وهو يروي عن علي بن أبي طالب ولم يسمع من النبي ﷺ، كذا في ترجمته من «تهذيب الكمال» (٤: ٥٦٤)، وأما الأول فقد صُرح بسماعه من النبي ﷺ في بعض المصادر التي أخرجت الحديث عنه.

(٣) أخرجه أحمد (٣: ٤٧١*، ٤: ٣٣٩) والطبراني في «الكبير» (٢١٨٤، ٢١٨٥) والحاكم (٤: ١٢١ ـ ١٢٢) وابن الأثير في «أسد الغابة» (١: ٣٣٩) والمزي في «التهذيب» (٤: ٥٦٣) من طرق عن شعبة به.

وقال الحاكم: «هٰذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي. وكذا صححه ابن حجر في «الإصابة» (١: ٤٨٣) وفي «التهذيب» (٢: ٨١).

وأورده الهيثميُّ في «المجمع» (٥: ٣١، ٨: ٢٢٧) وقال في الموضعين: =

٢٢٢ ـ قال: حَدَّثنا بَعْضُ أَصْحَابِنا قال: حَدَّثني أَبُو بَكْرِ بنُ[١] أَبي مَرْيم عَنِ الأَزْهَرِ بنِ عَبْدِ الله قال: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِذَا رَأَيتَ عِشْرِينَ رَجُلاً فلم تَتَوهَّمِ الخَيْرَ في رَجُلٍ مِنْهُمْ فَقَدْ فَسَدَ الأَمْرُ»[٢].

٢٢٣ ـ حدثني إبْراهِيمُ بن محمد قال: حدثنا حَرْمَلَةُ بنُ يحيىٰ قال: حدثنا عَبْدُ الله بنُ وهْبٍ قال: حدثنا جَرِيرُ بنُ حَازِمٍ عن سُلَيْمَانَ الأَعْمَشَ[٣] عنْ زيدِ بْنِ وَهْبٍ عَنِ ابنِ مَسْعُودٍ قال: كان عمر بن الخطاب حَائِطاً حَصِيناً علىٰ الإِسْلامِ يَدْخُلُ النَّاسُ فيه ولا يَخْرُجُونَ منه، فانْثَلَمَ الحَائِطُ والنَّاسُ خَرَجُوا منه ولا يدخلون فيه[٤].

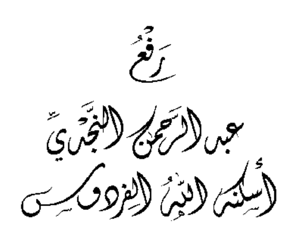
= «رجاله رجال الصحيح غير أبي إسرائيل الجشمي، وهو ثقة».
قلت: أبو إسرائيل ترجمه ابن حجر في «التهذيب» (١٢: ٩) ولم يذكر له موثقاً غير ابن حبان، فلذلك قال في «التقريب» (٧٩٣٨): «مقبول»، يعني حيث يُتابع وإلا فلين.

(١) في الأصل: «عن»، وهو خطأ.

(٢) إسناده ضعيف، فيه أبو بكر بن عبدالله بن أبي مريم، ضعيف، كان قد سُرِقَ فاختلط، والحديث فيه إرسال، لأن «الأزهر بن عبدالله» تابعي.

(٣) في الأصل: «سلمان الأعسر»، وهو تصحيف شنيع، فليس في شيوخ جرير من يُعرف بهٰذا، وليس كذلك في الرواة عن زيد بن وهب، بل المعروف من ذلك هو «سليمان بن مهران الأعمش»، ومما يؤكد ذٰلك أن الأعمش رواه كذٰلك عند عبد الرزاق في «مصنفه» كما سيأتي في تخريجه.

(٤) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٧: ٢٨٩) عن الأعمش به مطولاً.
قلت: وإسناده صحيح. وله طرقٌ أوردتُها في التعليق علىٰ «غرائب حديث شعبة» لمحمد بن المظفر البغدادي، برقم (٣٦).



١٣ ـ باب فيما يُدال الناس بعضهم من بعض والبقاع

٢٢٤ ـ حدثنا محمد بن وضاح قال: حدثنا محمد بن سعيد قال: حدّثنا نُعَيْمُ بن حمَّادٍ قال: حدثنا ابنُ عُيَيْنَةَ عن مُجَالِدٍ عَن عامِرٍ(١) قال: سمعت محمد بنَ الأَشْعَثِ يقول: ما مِنْ شيءٍ إلا يُدَالُ(٢) [منه]، حتىٰ إنَّ الأنوَكَ(٣) لَيَكُونُ له دَوْلةٌ علىٰ الكَيِّس(٤).

٢٢٥ ـ حدثنا محمد عن وضاح قال: حدثنا محمد بن سعيد قال: حدثنا نُعَيمٌ قال: حدثنا أَبو أسامة(٥) عن مُجَالِد عن عَامِرٍ عن محمد ابن الأَشْعَثِ قال: إن لُكلِّ شَيءٍ دَوْلَةً، حتىٰ إن للحمق علىٰ الحلم دولة(٦).

---

(١) في الأصل: «مجاهد بن عامر»، وليس في الرواة من يُسمى بذلك، والصواب ما ذكرتُه، فإن مجالداً ـ وهو ابن سعيد ـ يروي عنه سفيان ابن عيينة وهو يروي عن عامر الشعبي، الذي بدوره يروي عن محمد ابن الأشعث بن قيس. كذا في المصادر التي ترجمت لهم. وسيأتي علىٰ الصواب في إسناد الأثر التالي. ثم وجدته في «الفتن» لنعيم (٦٨٧) كما أثبته.

(٢) يعني يكون له دولة.

(٣) في الأصل: «النوك»، والصواب ما أثبته. والأنوك، هو الأحمق.

(٤) إسناده ضعيف لضعف نعيم بن حماد، وفيه كذلك مجالد ـ وهو ابن سعيد الهمداني ـ، قال عنه ابن حجر في «التقريب» (٦٤٧٨): «ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره»، وهو في «الفتن» (٦٨٧) بإسناده هنا بلفظ مقارب والزيادة منه.

(٥) في الأصل: «أبو سلمة»، والتصويب من «الفتن»، وهو حماد بن أسامة.

(٦) إسناده كسابقه، وهو مكرر ما قبله، وهو في «الفتن» (٦٨٨) بإسناده هنا بلفظ مقارب.

٢٢٦ ـ حدثنا ابن وضاح قال: حدثنا محمد بن سعيد قال: حدثنا نعيمٌ قال: حدثنا محمدُ بن عبد الله (ــ)[١] عن عَبْدِ السَّلاَم بن سَلَمَةَ[٢] عن أبي قَبيل[٣] عن عَبْدِ الله بن عَمْرِو بنِ العَاصِ قال: لِكلِّ شَيْءٍ دَوْلَةٌ تُصِيبُه، فللأَشْرافِ علىٰ الصَّعَالِيكِ دَوْلَةٌ، ثم للصَّعَالِيكِ وسَفَلَةِ النَّاسِ [دولةٌ] في آخِرِ الزَّمَانِ حتىٰ يُدال لهم من أَشْرَافِ النَّاسِ، فَإِذا كَانَ ذٰلك فَرُوَيْدَكَ الدَّجَّالُ، ثم السَّاعَةُ، والساعةُ أدهىٰ وأمر[٤].

٢٢٧ ـ حدثنا محمد بن وضاح قال: حدثنا محمد بن أبي مريم قال: كان يُقال: إنَّ البِقَاعَ ليُدَالُ بعضُها مِنْ بَعْضٍ، حتىٰ أَنَّ المَسْجِدَ ليُتَّخَذُ كَنِيفاً، وإِن الكَنِيفَ ليُتَّخَذُ مَسْجداً.

٢٢٨ ـ حدثني محمد بن وضاح قال: حدثنا موسىٰ بنُ مُعَاوِيَةَ عَنِ ابنِ مَهْدِيٍّ قال: حدثنا سفيانُ عن أبي حُصَيْنٍ: سمعتُ إبراهيمَ وخَيْثَمَةَ يَتَذاكَرَانِ، فقالا: إنَّ للإشرارَ بقاءً بَعْد الأَخْيَارِ. فقال أَحَدُهما للآخر: نخشىٰ أن نكون منهم[٥].

---

(١) قالٰ دهمان: «هٰكذا في الأصل فراغ».
قلت: وفي «الفتن» لنعيم بن حماد: «التيهرتي»، ويقال: «التاهرتي» نسبة إلى موضع بإفريقيا. كما في «الأنساب» للسمعاني (٣: ٩) والتعليق عليه (٣: ١٢٧).

(٢) في «الفتن» لنعيم: «مسلمة»، وهو خطأ، وهو مترجم في «الجرح والتعديل» (٣: ٤٨) و «التهذيب» لابن حجر (٦: ٣١٨ ـ ٣١٩).

(٣) في الأصل: «عن أبي حنبل»، والتصويب من المصادر التي ترجمت له، وهو «حيي بن هانىء، أبو قبيل المعافري».

(٤) أخرجه أبو نعيم في «الفتن» (٦٨٩) بإسناده هنا والزيادة منه. ومحمد بن عبدالله لم أهتد إليه، ولعل ثمة انقطاع بين عبد السلام بن سلمة وبين أبي قبيل، فلم يذكر في ترجمتيهما سماعُ الأول من الثاني.

(٥) إسناده صحيح. وإبراهيم هو ابن يزيد النخعي، وخيثمة هو ابن عبد الرحمن بن أبي سبرة.

٢٢٩ ـ حدثني محمد بن وضاح قال: حدثنا محمد بن سعيد قال: حدثنا نعيم بن حماد قال: حدثنا محمد بن جِمْيَر[١] عن عَمْرو بن قَيْسٍ[٢] سَمِعَ عَبْدَ اللّه بن عمرو[٣] يقول: إنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أن تُوضَعَ الأَخْيَارُ وتُرْفَعَ الأَشْرَارُ، ويَسُودَ كُلَّ قومٍ مُنافِقُوهم[٤].

٢٣٠ ـ حدثنا محمد بن وضاح قال: حدثنا محمد بن سعيد قال: حدثنا نعيم بن حماد قال: حَدَّثنا الحَكَمُ بنُ نَافِعٍ عَن سَعِيدِ بنِ سِنَانٍ عن أبي الزَّاهرية[٥] عن كَثِيرِ بن مُرَّةَ قال: مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أن يُمَلَّكَ مَنْ لَيْسَ أهلاً أن يُمَلَّك، ويُرْفَعَ الوَضِيعُ، ويُوضَعَ الرَّفِيعُ[٦].

٢٣١ ـ حدثنا محمد بن وضاح قال: قَرَأَ عَلَينا أَبُو البشر ونَحْنُ نَسْمَعُ قال: حدثنا ضِمَامٌ عَنْ أَبي شُرَيْحٍ وغيره أَنَّ السَّاعَةَ لا تَقُومُ حتىٰ يَسُودَ كلَّ قَبيلةٍ مُنافقوها[٧].

٢٣٢ ـ حدثنا محمد بن وضاح قال: حدثنا ابنُ أبي مريم قال: حدثنا نُعيمٌ عن عَبْدِ الخَالق بن زَيْدٍ عَن أَبيه عن سُلَيْمِ[٨] بنِ عَامِرٍ

---

(١) في الأصل: «حميد»، وهو خطأ، وهو «محمد بن حمير بن أنيس القضاعي».
(٢) في الأصل: «عمر بن قيس»، وهو خطأ، وهو «عمرو بن قيس السكوني».
(٣) في الأصل: «عبدالله بن عمر»، وهو خطأ، وهو «عبدالله بن عمرو بن العاص».
(٤) إسناده ضعيف لضعف نعيم بن حماد، وهو في «الفتن» له (٦٩١).
(٥) في الأصل: «عن أبي الزاهر»، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه، وهو «حدير بن كريب الحمصي»، مترجم له في «التهذيب» للمزي (٥: ٤٩١).
(٦) في إسناده نعيم بن حماد، وقد تقدم ما فيه، وهو في «الفتن» له (٦٩٦) إلا أنه عن كثير بن مرة عن الرسول ﷺ مرفوعاً به، فتزاد فيه علة الإرسال.
(٧) في إسناده أبو البشر لم أهتد إليه، وكذلك قائل العبارة أبو شريح.
(٨) في الأصل: «سليمان»، والتصويب من ترجمته من «التهذيب» للمزي (١١: ٣٤٤).

الخَبَائِرِيِّ عن أبي أُمَامَةَ قال: إِذَا رَأَيْتَ الوَاعِظَ يَعِظ ولا يَتَّعِظُ والمَوْعُوظَ تَزُولُ عَنْهُ المَوْعِظَةُ، فعند ذٰلك عَلَيكم أَنْفُسَكُم لا يَضُرُّكُم مَنْ ضَلَّ إذا اهْتَدَيْتُمْ(١).

٢٣٣ ـ حدثني ابن وضاح قال: حدثنا ابنُ أبي مريم قال: حدثنا نعيمٌ عن ابنِ وهبٍ عن عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بن شُرَيحٍ عن يَزِيدَ بنِ عَبْدِ الله القَيْسِيِّ عن يحيىٰ بنِ أبي كثيرٍ قال: قال عمرُ بن الخطاب: إِذَا اخْتَلَفَ النَّاسُ في أهوائهم وعَجِبَ كُلُّ ذي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ أَيُّها النَّاسُ عَلَيْكُم أَنْفُسَكُم لا يَضُرُّكم مَنْ ضَلَّ إذا اهتديتم(٢).

٢٣٤ ـ حدثني محمد بن وضاح قال: حدثنا موسىٰ بن مُعَاوِيَةَ قال: حدثنا عبدُ الرَّحمٰن بن مهديٍّ البَصْرِيِّ قال: حدثنا عبدُ الله بنُ المُبَارَكِ عن عُتبةَ بنِ أبي حَكيم عن عَمْرو بنِ جَارِيَةَ(٣) عن أبي أُمَيَّةَ الشَّيْبَانِيِّ قال: أتيتُ أبا ثعلبة الخُشَنِيَّ، فقلت: يا أبا ثعلبة! كيف تَصْنعُ في هٰذهِ الآية؟ قال: أية آية؟ قلت: قول الله تعالىٰ ﴿**لا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إذا اهْتَدَيْتُمْ**﴾ [المائدة: ١٠٥] قال: أما والله لقد سَأَلْتُ عنها خَبيراً، سألتُ عنها رَسُولَ الله ﷺ فقال: «بل ائْتَمِرُوا بالمَعْرُوفِ وتَنَاهَوا عَنِ المُنْكَرِ، حتىٰ إِذَا رَأَيْتَ شُحّاً مُطَاعاً وهَوىً مُتَّبعاً ودُنيا مُؤثَرَةً، وإعْجَابَ

(١) إسناده ضعيف، فيه عبد الخالق بن زيد بن واقد، قال عنه البخاري: «منكر الحديث»، وقال النسائي: «ليس بثقة»، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث»، وكذا ضعفه غيرهم. كما في «الميزان» للذهبي (٢: ٥٤٣) و «اللسان» لابن حجر (٣: ٤٠٠ ـ ٤٠١).

(٢) فيه نعيم بن حماد، وقد تقدم ما فيه، وفيه كذلك انقطاع بين يحيىٰ بن أبي كثير وعمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٣) في كل من الأصل و «الفتن» للداني و «ذم الكلام» للهروي (ق ١٣٣/ ٢): «جابر»، وهو خطأ.

كُلِّ ذِي رأيٍ برأيه فَعَلَيْكَ بِنَفْسِكَ، ودَعْ أَمْرَ العَوَامِّ، فإِنَّ مِنْ وَرَائِكُمْ أَيَّاماً[1]، الصَّبْرُ فِيهِنَّ مِثْلُ قَبْضٍ على الجَمر، لِلعَامِلِ فِيهنَّ مثلُ أَجْرِ خمسين رجلاً يَعْمَلُونَ مِثْلَ عَمَلِهِ». قال: زادني غيره: قيل: يا رسول الله! أجرُ خَمْسِينَ منهم؟ قال: «أجرُ خَمْسِينَ مِنْكُم»[2].

---

(١) في الأصل: «أيام»، وهو خطأ.

(٢) أخرجه الداني في «الفتن» (ق ٢٦/٢) عن المؤلف به.

وأخرجه محمد بن نصر في «السنة» (٣٤) عن أبي قدامة عُبيدالله بن سعيد، والهروي (ق ١٣٣/٢ ـ ١٣٤/١) عن عبدالله بن هاشم، كلاهما عن ابن مهدي به.

وأخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» (٢٢٤) وأبو داود (٤٣٤١) والترمذي (٣٠٥٨) وابن جرير (٧: ٩٧) وابن حبان (٣٨٥) والطبراني في «الكبير» (٢٢: ٢٢٠) وابن بطة في «الإبانة» (٧٤٦) وأبو نعيم في «الحلية» (٢: ٣٠) والبيهقي في «سننه» (١٠: ٩٢) والبغوي في «شرح السنة» (١٤: ٣٤٧) وفي «تفسيره» (٢: ٧٢) والمزي في «التهذيب» (٢١: ٥٦٣) من طرق عن عبدالله ابن المبارك، إلا أن البخاريَّ ذكر شطراً منه وهو من قوله: «إذا رَأَيْتَ شُحًّا» إلى «أمر العوام».

وقد توبع ابنُ المبارك عليه عند ابن ماجه (٤٠١٤) وابن جرير (٧: ٩٧) والطحاوي في «المشكل» (٢: ٦٤ ـ ٦٥، ٦٥) والحاكم (٤: ٣٢٢) والداني (ق ٢٦/١ ـ ٢، ٢٧/١ ـ ٢) والبيهقي في «الشعب» (٦: ٨٣ ـ علمية) و «الاعتقاد» (ص ٢٥٢ برقم ٦٨٩) وفي «الآداب» (١٨٨) والهروي (ق ١٣٣/ ٢ ـ ١٣٤/١).

قلت: وفي إسناده «عتبة بن أبي حكيم» قال عنه ابن حجر في «التقريب» (٤٤٢٧): «صدوق يخطىء كثيراً»، وفيه كذلك «أبو أمية الشعباني»، قال عنه (٧٩٤٧): «مقبول»، يعني حيث يُتابع وإلا فلين.

وزاد السيوطيُّ في «الدر» (٣: ٢١٥) نسبته للبغوي في «معجمه» وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ وابن مردويه.

وأما الشطر الأخير منه وهو قوله: «إن من ورائكم..» إلخ، فهو ثابت فإن له شاهدين يتقوىٰ بهما، الأول من حديث أبي هريرة عند أحمد (٢: ٣٩٠ ـ ٣٩١)، والآخر من حديث أنس بن مالك عند الترمذي (٢٢٦٠).

٢٣٥ ـ حدثني محمد بن وضاح قال: حدثنا مُوسىٰ بنُ مُعَاوِيَةَ عَنِ ابن مَهْدِيٍّ قَالَ: حَدَّثنا سُفْيَان عن الصَّلْتِ بن بُهْرَام عَنِ المُنْذِرِ بنِ هَوْذَةَ عنِ خَرَشَةَ بنِ الحُرِّ عَنْ حُذَيْفَةَ قال: كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا انْفَرَجْتُمْ عنْ دِينِكُم إنْفراجَ المَرْأَةِ عَنْ قُبُلِها لا تَمْنَعُ مَنْ يأتيها؟[1] فقال رَجُلٌ: قَبُحَ العَاجِزُ. قال: بل قَبُحْتَ انت[2].

٢٣٦ ـ حدثنا محمد بن وضاح قال: حدثني محمد بن سعيد قال: حدثنا نعيم بن حماد قال: حدثنا ابنُ وَهْبٍ عن الحَارِثِ بنِ نَبْهَانِ عَن محمد بن سعيد عن عُبَادَةَ بنِ نَسِيٍّ عَنِ الأَسْوَدِ بنِ ثَعْلَبة عن مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إِذَا ظَهَرَتْ فِيكُمُ السكرتانِ: سَكْرَةُ الجَهْلِ، وسَكْرَةُ حُبِّ العَيْشِ، وجَاهَدُوا في غَيْر سَبِيلِ اللّهِ، فالقَائِمُونَ يَوْمَئِذٍ بِكِتَابِ اللّهِ سِرّاً وعَلاَنِيَّةً كالسَّابِقين الأَوَّلين مِنَ المُهَاجِرين والأَنْصَارِ»[3].

---

(١) زاد ابن أبي شيبة: قالوا: لا ندري. قال: لكنّي ـ والله أدري ـ أنتم يومئذ بين عاجز وفاجر.

(٢) أخرجه الحاكم (٤ : ٤٥٩) عن الحسين بن حفص عن سفيان به. وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

وأخرجه ابنُ أبي شيبة (١٥ : ١٨) عن عبدالله بن نمير قال: حدثنا الصلت... به مطولاً، وفي آخره: «فضرب ظهرَه حذيفةُ مراراً، ثم قال: قبحت أنت، قبحت أنت».

وأخرجه الداني في «الفتن» (ق ١٣/ ١) من طريق مروان بن معاوية الفزاري عن الصلت بن بهرام، إلا أنه سقط من إسناده المنذر بن هوذة، والصواب إثباتُه.

قلت: في إسناده منذر بن هوذة، ذكره البخاري في «التاريخ» (٧: ٣٥٧) وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨: ٢٤٢) ولم يوردا له جرحاً ولا تعديلاً. وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧: ٤٨٠).

وأخرجه الحاكم (٤ : ٤٥٩) مختصراً من طريق آخر عن حذيفة، وفي إسناده جهالة.

(٣) إسناده ضعيفٌ جداً، بل موضوع، ففيه: =

٢٣٧ ـ حدثني محمد بن وضاح قال: حدثنا محمد بن سعيد قال: حدثنا نعيمٌ قال: حدثنا أبو معاوية وأبو أُسامة[1] ويحيىٰ بنُ اليمان عن الأعمش عن إبراهيم عن أبيه عن عليٍّ قال: يَنقُصُ الدِّينُ حتىٰ لا يقولَ أحدٌ: لا إله إلاّ الله ـ [و] قال بعضهم: حتىٰ لا يُقال: اللّهَ اللّهَ ـ ثم يضرب [يعسوب] الدينُ بذَنبه، ثم يبعثُ اللّهُ قَوْماً قزعاً[2] كَقَزعِ

= أولاً: الحارث بن نبهان: وهو أبو محمد الجرمي البصري، قال فيه البخاريُّ: «منكر الحديث». وقال أبو حاتم والنسائي: «متروك الحديث». وضَعَّفه غيرهم. كذا في «التهذيب» للمزي (٥: ٢٨٩ ـ ٢٩٠)، ولخص ابن حجر أقوالهم بقوله في «التقريب» (١٠٥١): «متروك».

ثانياً: شيخه محمد بن سعيد: وهو ابن حسان الأسدي، المعروف بالمصلوب، اتهمه جمعٌ من العلماء بالكذب والوَضْع، وقد صُلب لأجل الزندقة، كذا في «التهذيب» لابن حجر (٩: ١٨٤ ـ ١٨٥).

ثالثاً: الأسود بن ثعلبة: وهو مجهول كما في «التقريب» (٤٩٩). وقال عنه الذهبي في «الميزان» (١: ٢٥٦): «لا يُعرف».

وأخرجه أبو الشيخ من طريق مروان بن معاوية عن محمد بن قيس عن عبادة به، كذا في «التهذيب» للمزي (٣: ٢٢١)، ونوه به أبو نعيم في «الحلية» (٨: ٤٩).

قلت: محمد بن قيس هذا لا أستبعد أن يكون هو «محمد بن سعيد المصلوب» المتقدم ذكره، لأنهم قد ذكروا في ترجمته أنه قد تعددت أسماؤه، فتارةً يُقال له: «محمد بن أبي قيس»، وتارة «ابن أبي حسان»، وغيرها من الأسماء.

وأخرجه البزار (٣٣١٢ ـ كشف الأستار) من طريق أبي غسان ـ محمد ابن مطرف الليثي ـ المدني عن عبادة به.

وأورده الهيثميُّ في «المجمع» (٧: ٢٧١) وقال: «فيه الحسن بن بشر، وثقه أبو حاتم وغيره، وفيه ضعف» اهـ.

وعزاه صاحب «كنز العمال» (١٠٦٩) إلىٰ الحكيم الترمذي يرويه الصلت ابن طريف عن شيخ من أهل المدائن، وهو في «نوادر الأصول» (ص ٢٣٤)، إلا أن النسخَة المطبوعة منه محذوفة الأسانيد مما يعيق الحكم عليه.

(١) في الأصل: «أبو أمامة»، والتصويب من «الفتن»، وهو حماد بن أسامة.

(٢) في «الفتن»: «قزع».

الخَرِيفِ[1]، إنِّي لأَعْرِفُ إسمَ أَمِيرهم ومَنَاخَ ركابهم[2].

٢٣٨ ـ حدثني محمد بن وضاح قال: حدثنا محمد بن عمرو قال: حدثنا مصعبٌ عن سفيانَ الثَّوريِّ عن عطاءَ بنِ السَّائبِ قال: أخبرني عَبْدُ الرحمن الحَضْرَمِيُّ قال: أخبرني مَنْ سَمِعَ رسولَ الله ﷺ يقول: «يَكُونُ في آخِرِ أُمَّتي قومٌ يُعْطَونَ مِنَ الأَجْرِ مِثْلَ [أجُورِ أوَّلِهم][3]، يُنْكِرون المُنْكَرَ ويَخْشَوْنَ الفِتَن»[4].

٢٣٩ ـ حدثنا محمد بن وضاح قال: حدثنا محمد بن سعيد عن أسد: قال حدثنا محمد بن خازمٍ[5] عَن الأعمشِ عن زَيْدِ بنِ وَهْبٍ عن

---

(١) أي قطع السحاب المفترقة. وإنما خَصَّ الخريفَ لأنه أول الشتاء، والسحاب يكون فيه متفرقاً غير متراكم ولا مُطبق، ثم يجتمع بعضه إلىٰ بعض بعد ذلك.

(٢) في إسناده نعيم بن حماد، وقد تقدم ما فيه، وهو في «الفتن» له (١١٧٥) بإسناده هنا، وما بين المعقوفات منه.

(٣) زيادة من «المسند» لأحمد، وفي الأصل بياض.

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» (٤: ٦٢، ٥: ٣٧٥) من طريق زيد بن الحباب عن سفيان الثوري به بلفظ مقارب إلا أنه لم يذكر قوله: «ويخشون الفتن». ولا أراه إلا تصحيفاً في لفظ المصنف كما سيأتي.
وأورده الهيثميُّ في «المجمع» في موضعين (٧: ٢٦١، ٢٧١) وقال في الموضع الأول: «رواه أحمد وفيه عطاء بن السائب سمع منه الثوريُّ في الصحة، وعبد الرحمن بن الحضرمي لم أعرفه، وبقيةُ رجاله رجال الصحيح». وقال في الموضع الثاني: «رواه أحمد، وعبد الرحمن لم أعرفه، وبقية رجاله ثقات» اهـ.
وأخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١: ٥٣٥) من طريق حماد عن عطاء، وفيه: «عبد الرحمن بن العلاء الحضرمي»، وفي آخره: «ويُقاتلون أهل الفتن».
قلت: مع أن ابن الحضرميُّ من رجال الإمام أحمد في «مسنده» إلا أنه لم يورده الحافظ ابن حجر في «التعجيل»!!
وعزاه السيوطيُّ في «مفتاح الجنة» (٣٣٥) إلىٰ نصر المقدسي في كتابه «الحجة علىٰ تارك المحجة» بلفظ الفسويِّ نفسه.

(٥) في الأصل المطبوعة: «حازم»، وهو خطأ.

حُذَيْفَةَ قال: حدثنا رسول الله ﷺ عن رَفْع الأَمَانَةِ، قال: «حتىٰ يُقالَ: إنَّ في بَنِي فُلانٍ رجلٌ أمينٌ، وحتىٰ يُقال للرَّجُلِ: ما أَجْلَدَهُ، وما أَظْرَفَهُ، وما في قَلْبِهِ حَبَّةٌ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إيمَانٍ»[1].

٢٤٠ ـ حدثنا محمد بن وضاح قال: حدثنا أَبُو بكرِ بنُ أَبي شَيْبَةَ قال: حدثنا شَبَابَةُ عَن ليثِ بنِ سَعْدٍ عن يزيدَ بنِ أَبي حَبِيبٍ عن أبي الخَيْرِ عَن عُقْبَةَ بن عامرٍ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إنِّي ـ والله ـ ما أَخَافُ عَلَيْكُم أن تُشْرِكُوا بَعْدِي، ولٰكِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُم أَنْ تَنَافَسُوا فِيها»[2].

٢٤١ ـ حدثنا محمد بن وضاح قل: حدثنا مُوسىٰ بن مُعَاوِيَةَ قال: حدثنا عبدُ الرحمٰنِ بنُ مَهْدِيٍّ عن حَمَّادِ بنِ زَيْدٍ عن يحيىٰ بنِ سَعِيدٍ عن سَعْيدِ بنِ المُسَيِّبِ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ألا أَدُلُّكم عَلىٰ ما هُوَ خَيْرٌ من كَثيرٍ مِنَ الصَّلاَة والصَّدَقَةِ؟ إصْلاحُ ذَاتِ البَيْنِ، وإيَّاكُم والبُغْضَةَ فإنَّها هي الحَالِقَةُ»[3].

---

(١) أخرجه أحمد (٥: ٣٨٣) ومسلم (١: ١٢٦ ـ ١٢٧*) والترمذي (٢١٧٩) وقال: «حسن صحيح»، جميعهم من طريق أبي معاوية ـ محمد بن خازم ـ به مطولاً.
وتابع أبا معاوية عليه آخرون عند البخاري (١١: ٣٣٣، ١٣: ٣٨) ومسلم (١: ١٢٦ ـ ١٢٧، ١٢٧*) وابن ماجه (٤٠٥٣) والبيهقي في «السنن» (١٠: ١٢٢).

(٢) أخرجه البخاري (٣: ٢٠٩، ٦: ٦١١، ٧: ٣٧٧، ١١: ٢٤٤، ٤٦٥) ومسلم (٤: ١٧٩٥) والنسائي (١٩٥٤) من طرقٍ عن الليث به مطولاً.
وأخرجه البخاري (٧: ٣٤٩) ومسلم (٤: ١٧٩٦) من طريقين آخرين عن يزيد بن أبي حبيب به.

(٣) إسناده ضعيف لإرساله. ولكن الحديث صحيح، فقد أخرجه أحمد (٦: ٤٤٤ ـ ٤٤٥) والبخاري في «الأدب المفرد» (٣٩١) وأبو داود (٤٩١٩) والترمذي (٢٥٠٩) وابن حبان (٥٠٩٢) والبغوي في «شرح السنة» (١٣: ١١٦) من طريق أبي معاوية ـ محمد بن=

٢٤٢ ـ حدثني محمد بن وضاح عن موسىٰ عن ابنِ مَهْدِيٍّ عن حَربِ بن شدادٍ عن يحيىٰ بنِ أبي كَثيرٍ قال: حدثني يَعِيشُ بنُ الوليدِ عن مَوْلىً لآلِ الزُّبير حَدَّثه أنَّ الزُّبَيرَ بنَ العَوَّام حَدَّثه أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قال: «دَبَّ إلَيْكُم دَاءُ الأُمَم قَبْلَكم: الحَسَدُ والبَغْضَاَء. والبَغْضَاءُ هِي الحَالِقَةُ، لا أَقُولُ تَحْلِقُ الشَّعْرَ ولٰكِن تَحْلُقُ الدِّينَ. والذي نَفْس محمدٍ بِيَدِهِ لا تَدْخُلُونَ الجَنَّةَ حتىٰ تُؤْمِنُوا، ولا تُؤْمِنُوا حتىٰ تَحَابُّوا. أَلاَ أُنَبِّئُكمْ بما يُثْبِتُ ذٰلك؟ أَفْشُوا السَّلاَمَ بَيْنَكُم»[1].

= خازم ـ عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن سالم بن أبي الجعدِ عن أُمِّ الدرداء عن أبي الدرداء مرفوعاً بلفظ: «ألا أُخْبِرُكُم بِأَفْضَلَ مِنْ دَرَجَةِ الصِّيَامِ والصَّلاَةِ والصَّدَقَةِ؟» قالوا: بلىٰ يا رسول الله. قال: «إصْلاحُ ذاتِ البَيْنِ. وفَسَادُ ذاتِ البَيْنِ الحَالِقَةُ».

وقال الترمذيُّ: «هٰذا حديثٌ صحيحٌ».

قلت: وإسناده صحيح.

(١) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢١٢٠) وفي «التمهيد» (٦: ١٢١) عن المصنف به إلا أنه سقط ذكر «الزبير» من «التمهيد»، ولا شك أنه خطأ طباعي، والصواب إثباته.

وأخرجه أحمد (١٤٣٠) والترمذيُّ (٢٥١٠) عن عبد الرحمن بن مهدي به.

وأخرجه الطيالسي (١٩٣) عن حرب به، وعنه كُلٌّ من ابن شاهين في «الترغيب» (٤٨٥) والبيهقي في «الآداب» (١٤٠)، إلا أنه سقط كذلك ذكر «الزبير» من مطبوعة الطيالسيِّ، والصواب إثباته.

وأخرجه ابن بطة (٨٦٠) عن عبد الصمد عن حرب به.

وأخرجه أحمد (١٤٣١) والبزار (٢٠٠٢ ـ كشف الأستار) وأبو الشيخ في «التوبيخ» (٦٤) والبيهقي في «سننه» (١٠: ٢٣٢) وابن عبد البر في «الجامع» (٢١٢١) وفي «التمهيد» (٦: ١٢٠) والهروي في «ذم الكلام» (ق ٩/ ١) من طرق عن يحيىٰ بن أبي كثير به.

وأخرجه عبد بن حميد (٩٧) وأحمد (١٤١٢) والهيثم بن كليب في «مسنده» (٥٥) وأبو الشيخ في «التوبيخ» (٦٣) والبيهقي في «سننه» (١٠: ٢٣٢) وابن عبد البر في «الجامع» (٢١٢٢) من طريقين عن يحيىٰ به بدون ذكر مولىٰ الزبير. والصواب إثباته.

وأخرجه الضياء المقدسي في «المختارة» (٣: ٨٠) من طريق الهيثم بن كليب، =

٢٤٣ ـ حدثني محمد بن وضاح قال: حدثنا مُحَمَّدُ بن يحيىٰ قال: حدثنا ابنُ وهبٍ قال: أَخْبَرني أَبو هَانِيءٍ الخولاني عن أَبي سَعيدٍ الغِفَارِيِّ قال: سَمِعْتُ أبا هُرَيْرَةَ يقول سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يقول: «سَيُصِيبُ أُمَّتي دَاءُ الأمم» قالوا: يا رَسُولَ الله! وما دَاءُ الأمم؟! قال: «الأَشَرُّ، والبَطَرُ، والتنافس في الدُّنيا، والتَبَاغُضُ، والتَحَاسُدُ، حتىٰ يكونَ البَغْيُ ثُمَّ يَكُونُ الهَرَجُ»(١).

٢٤٤ ـ حَدَّثنا محمد بن وضاح قال: حدثنا أَبُو بَكْرِ بنُ أبي شَيْبَةَ

= ثم أخرجه أخرىٰ (٣: ٨١) من غير طريقه.

قلت: والصواب إثباتِ مولى الزبير، وكذا صَوَّبَ وجهَ إثباتِه أبو زرعة الرازيُّ كما في «علل الحديث» لابن أبي حاتم (٢: ٣٢٧).

قلت: ولكن إسنادَ الحديث ضعيفٌ، فإن مولىٰ آل الزبير مجهول كما في «فيض القدير» للمناوي (٣: ٥١٦)، وبه أَعَلَّه كذلك المباركفوريُّ في «تحفة الأحوذي» (٣: ٣٢٠).

ولكن قوله: «لا تدخلون الجنة. . .» إلخ ثابت، فقد أخرجه مسلم (١: ٧٤) وغيرُه من حديث أبي هريرة.

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «ذم البغي» (٢) والحاكم (٤: ١٦٨) من طريق عبدالله بن وهب به، إلا أن عند الحاكم: «التكاثر والتناجش في الدنيا»، دون قوله: «ثم يكون الهرج». وقال الحاكم: «هٰذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

وأخرجه الطبرانيُّ في «الأوسط» كما في «مجمع البحرين» (٧: ٢٧١: ٤٤٤٢) من طريق ابن وهبٍ كذٰلك بلفظ مقارب، وأورده الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٧: ٣٠٨) وقال: «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه أبو سعيد الغفاري، لم يروِ عنه غير حُميد بن هانيء، وبقية رجاله وثقوا» اهـ.

ونقل الزبيديُّ في «إتحاف السادة المتقين» (٨: ٥٣) عن العراقي أنه قال: «رواه الطبراني في الأوسط من حديث أبي هريرة بإسناد جيد»!!! ثم عزاه الزبيدي إلىٰ ابن أبي الدنيا في كتاب «ذم الحسد».

وأخرجه كذٰلك الديلميُّ في «مسند الفردوس» كما في مختصره (٣٤٥٧ ـ ط دار الكتب العلمية)، وفيه: «ثم يكون القتل».

قال: حدثنا محمد بن عَبْدِ الله الأَسَدِيُّ عن سَعْدِ بنِ أَوْسٍ[1] عن بِلاَلٍ العَبْسِيِّ عن ميمونةَ زَوْجِ النبيِّ ﷺ قالت: قال لنا رسولُ الله ﷺ ذات يوم: «كَيْفَ أَنْتُم إذا مَرَجَ الدِّينُ[2]، وظَهَرَتِ الرَّغْبَةُ[3]، واخْتَلَفَتِ[4] الإِخْوانُ وحُرِّقَ[5] البَيْتُ العَتِيقُ؟»[6].

٢٤٥ ـ حدثنا محمد بن وضاح عن محمد بن سعيد عن نُعَيْمٍ قال: حدثنا المعتمر بن سُلَيْمان عن ليثِ بنِ أبي سُلَيْمٍ عن عَمْرِو بن شعيبٍ عَنْ أبيه قال: قال عبدُ الله بن عمرو بن العاص: يُوشِكُ أن تَظْهَرَ شياطينُ يُجَالِسُونكم في مَجَالِسِكُمْ ويُفَقِّهُونَكُمْ في دِينِكُمْ ويُحَدِّثُونَكُمْ، وإِنَّهم لَشَياطِينُ[7].

٢٤٦ ـ حدثنا محمد بن وضاح قال: حدثنا محمد بن سعيد قال: حدثنا نعيم بنُ حَمَّادٍ قال: حدثنا ابنُ المُبَارَكِ ووكيعٌ عن سُفيانَ عن ليثٍ عن

---

(١) في الأصل: «سعيد بن أبي أوس»، والتصويب من «التهذيب» للمزي (١٠ : ٢٥٤).

(٢) مرج الدين: أي فسد وقَلِقَت أسبابه. والمرج: الخلط. كذا في «النهاية» لابن الأثير (٤ : ٣١٤).

(٣) أي قَلَّتِ العفة وكثر السُّؤال. يقال: رغب يرْغَبُ رغبةً إذا حرص على الشيء وطمع فيه. والرغبة السؤال والطلب. كذا في «النهاية» لابن الأثير (٢ : ٢٣٧).

(٤) في الأصل: «واختلف»، وما أثبتناه من «المصنف» لابن أبي شيبة.

(٥) في الأصل: «وخرق»، وما أثبتناه من «المصنف» لابن أبي شيبة.

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة (١٥ : ٤٧) بسنده المذكور هنا، وإسناده حسن، إلا أنه لعل ثمة انقطاع بين ميمونة رضي الله عنها وبين الراوي عنها وهو بلال بن يحيىٰ العبسي.

(٧) إسناده ضعيف لضعف نعيم بن حماد، وفيه كذلك ليث بن أبي سليم وهو صدوق اختلط فترك.
ستأتي مقالة أخرىٰ لعبدالله بن عمر برقم (٢٥٦).

طاووسَ قال: تَعَلَّمِ العِلمَ لِنَفْسِكَ، فإِنَّ النَّاسَ قد ذَهَبَتْ مِنْهُمُ الأَمَانَةُ[1].

٢٤٧ ـ حدثني محمد بن وضاح عن موسىٰ بن[2] معاوية عنِ ابنِ مَهْدِيٍّ قال: حدثني سُفيانُ عَنِ الأَعْمَشِ عن خَيْثَمَةَ قال: قال عبدُ الله بن مسعود: إِنَّها ستكونُ أمورٌ مُشْتَبِهةٌ، فَعَلَيْكُمْ بالتُّؤَدَةِ، فَإِنْ يَكُنِ الرَّجُلُ تَابِعاً بالخَيْرِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ رَأْساً في الشر[3].

٢٤٨ ـ حدثني ابن وضاح عن موسىٰ [عن][4] ابنِ مَهْدِيٍّ عن سُفْيانَ بنِ عُيَيْنَةَ عن مجالدٍ عن الشَّعْبِيِّ عن مسروقٍ قال: قال عبدُ الله: لا يَأْتِي عَلَيْكُمْ عامٌ إلا والَّذي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ، ولا أَعْنِي عَاماً أَخْصَبَ مِنْ عَامٍ، ولا أَمْطَرَ مِنْ عَامٍ، ولٰكِنْ ذَهابُ خِيارِكُم وعُلَمَائِكُم، ثم يَحْدُثُ قَوْمٌ يَقِيسُونَ الأُمُورَ بِرَأْيِهِم فيُهدَمُ الإسلامُ ويثلم[5].

٢٤٩ ـ حدثنا محمد بن وضاح قال: حدثنا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبي شَيْبَةَ

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في «الجامع» (٨٨٤) عن أبي الشعثاء عن وكيع ولفظه: «ما تَعَلَّمْتَ فَعَلِّمْه لنفسك، فإن الأمانةَ والحياءَ قد ذهبا من الناس».
وأخرجه الآجريُّ في «أخلاق العلماء» (١٦٧) وعنه أبو نعيم في «الحلية» (٤ : ١١) وابن عبد البر (١١٥٥) من طريق علي بن قادم، وابن عبد البر عن قبيصة، كلاهما عن الثوريّ، وعندهم: «فإن الأمانةَ والصدقَ قد ذهبا من الناس».
وأخرجه الدارمي (٥٤٦) عن محمد بن يوسف عن الثوري وعنده: «فإن الناس قد ذهبت منهم الأمانات».
قلت: مدار إسناده علىٰ ليث وهو ابن أبي سُليم، صدوق اختلط فترك.

(٢) في الأصل: «عن»، وهو خطأ.

(٣) إسناده صحيح.

(٤) زيادة يقتضيها السياق، فموسىٰ هو ابن معاوية، وابن مهدي هو عبد الرحمن، كما تقدم في الإسناد السابق.

(٥) أخرجه الداني في «الفتن» (ق ٦/ ١) عن المصنف به.
وأخرجه الداني (ق ٦/ ١ ـ ٢) والهروي في «ذم الكلام» (ق ٣١/ ١) من طريقين آخرين عن سفيان ـ وهو ابن عيينة ـ به.
وهذا الأثر قد تقدم برقم (٧٨)، وقد تقدم الكلامُ عليه هناك، فليراجع.

قال: حدثنا وَكِيعٌ عن هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيه عن عَبْدِ اللّهِ بنِ عَمْرِو قال: قال رسولُ الله ﷺ: «[إنَّ الله] لا يَقْبضُ العِلمَ انْتِزاعاً [يُنْزَعُ] مِنَ النَّاسِ، ولٰكن يَقْبِضُ العِلْمَ بِقَبْضِ العُلَمَاءِ، فَإِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمٌ اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤَسَاءَ جُهَّالاً فَسُئِلُوا فَأَفْتَوا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وأَضَلُّوا»[(١)].

٢٥٠ ـ حدثني إبراهيم بن محمد عن عَونٍ عن إسْماعيلَ بنِ نَافِعٍ القُرَشِيِّ عن عبدِ الله بنِ المُبَارَكِ قال: اعْلَم أَخِي أَنَّ المَوْتَ اليومَ كَرَامةٌ لكُلِّ مُسْلِمٍ لَقِيَ الله علىٰ السُّنَّةِ. فإنَّا لله وإنَّا إلَيْهِ رَاجِعُون، فَإِلىٰ الله نَشْكُو وَحْشَتَنَا، وذَهَابَ الإِخْوانِ، وقِلَّةِ الأَعْوانِ، وظُهُور البِدَعِ، وإلىٰ اللّهِ نَشْكُو عَظِيمَ ما حَلَّ بهٰذه الأُمّةِ من ذَهَابِ العُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ وظُهُورِ البِدَعِ، وقَدْ أَصْبَحْنَا في زَمَانٍ شديدٍ، وهَرجٍ عَظِيم. إنَّ رسولَ الله ﷺ تَخَوَّفَ علينا ما قد أَضَلَّنا وما قَدْ أصبحنا فيه فَحَذَّرنا وتَقَدَّم إلينا فيه بقول أبي هريرة: قال رسولُ الله ﷺ: «أَتَتْكُم فِتَنٌ كَقِطَعِ اللَّيْلِ المُظْلِمِ، يُصْبِحُ الرَّجُلُ فيها مُؤْمِناً ويُمْسِي كَافِراً، ويُمْسِي مُؤْمِناً ويُصْبِحُ كَافراً، يَبِيعُ فيها أَقْوامٌ دِينَهُم بِعَرَضٍ مِنَ الدُّنيا»[(٢)].

---

(١) ما بين المعقوفات زيادة من «المصنف» لابن أبي شيبة (١٥ : ١٧٧)، فقد أخرجه فيه بسنده المذكور هنا.
وأخرجه أحمد (٦٧٨٧) ومسلم (٤ : ٢٠٥٨) عن وكيع به.
وورد من طرق أخرىٰ عن هشام بن عروة، أخرجها عنه البخاريُّ في «صحيحه» (١ : ١٩٤) وفي «خلق أفعال العباد» (٣٦٩) ومسلم (٤ : ٢٠٥٨) والترمذي (٢٦٥٢) وغيرهم. يُراجع التعليق علىٰ خلق «أفعال العباد» للبخاري.

(٢) مقالة ابن المبارك تقدمت مسندة بهٰذا السند نفسه برقم (٩٧) وتقدم الكلام عليها، وأما الحديث المرفوع فبهٰذا الإسناد يكون ضعيفاً لإعضاله، ولكن متنه صحيحٌ بلفظ: «بادروا بالأعمال فِتَناً كَقِطَعِ الليل المُظْلِم، . . .» إلخ أخرجه أحمد (٢ : ٣٧٢) ومسلم (١ : ١١٠) وغيرهما من حديث أبي هريرة، وهو مخرج في التعليق علىٰ «صفة المنافق» للفريابي (١٠١ ـ ١٠٦).

٢٥١ ـ حدثني محمد بن وضاح قال: حدثنا زُهَيْرُ بنُ عَبَّادٍ قال: قال ابنُ مَسْعُودٍ: يَأْتِي علىٰ النَّاسِ زَمَانٌ تَكُونُ السُّنَّةُ فيه بِدْعَةً والبِدْعَةُ سُنَّةً، والمَعْرُوف مُنْكَراً والمُنْكَرُ مَعْروفاً، وذٰلك إذا اتَّبعوا واقْتَدَوا بالمُلوكِ والسَّلاطِين في دُنياهم[١].

٢٥٢ ـ حدثني محمد بن وضاح قال: حدثنا محمد بن سعيدٍ قال: حدثنا نُعيمُ بن حَمَّاد قال: حدثنا بَقِيَّةُ بنُ الوَليد قال: حدثنا أبو مُحَمَّدِ بنِ حَاجِبٍ عن زِيادٍ أو ابنِ زِيَادٍ قال: سمعتُ كَعْبَ الأحْبَارِ يقول: قال رسولُ الله ﷺ: «يَأْتِي في آخِرِ الزَّمان أَصْحَابُ الأَلْوَاحِ يُزَيِّنُونَ الحَدِيثَ بالكَذِبَ تَفْصِيلَ الذَّهَبِ بالجَوْهَرِ»[٢].

٢٥٣ ـ حدثني محمد بن وضاح قال: حدثنا محمد بن سعيد قال: حدثنا أسدُ بنُ مُوسىٰ قال: حَدَّثنا زيدٌ عَنِ الأَحْوَصِ عن زَكَرِيا بنِ يحيىٰ عَمَّن ذَكَرَه عن عَمَّارِ بنِ يَاسِرٍ قال: يأتي علىٰ الناس زَمَانٌ خيرُ دِينِهِم دِينُ الأَعْرَابِ. قال: وَمِمَّ ذاك؟ قال: تَحْدُثُ أَهواءٌ وبِدَعٌ يحضون عنها[٣].

---

(١) في إسناده انقطاعٌ بل إعضالٌ بين ابن مسعود والراوي عنه، فالراوي عنه هو شيخ المصنف.

(٢) إسناده ضعيف فيه عدة علل:
الأولى: ضعف نعيم بن حماد.
الثانية: أبو محمد بن حاجب لم أهتد إلىٰ ترجمته، ولعله من شيوخ بقية المجهولين، فهو كما ذُكر في ترجمته يروي عن المجاهيل فيكنيهم.
الثالثة: زياد أو ابن زياد لم أهتد إليه، ولم أرَ في ترجمة كعب من يروي عنه بهٰذا الاسم.
الرابعة: الانقطاع بين كعب الأحبار والرسول ﷺ، فهو لم يسمع منه.

(٣) في إسناده من لم أهتد إلىٰ ترجمته وهو الأحوص، وكذلك زكريا ابن يحيىٰ، مع العلم بأن هناك أكثر من راوٍ يحمل هٰذا الاسم.

٢٥٤ ـ قال: حدثنا محمد بن وضاح قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير قال لي يحيىٰ بن عيسى عن الأعمش قال: قال لي شقيقُ أبو وائل: يا سُلَيْمَانُ! ما شَبَّهْتُ قُرَّاءَ زَمَانِك إلا بِغَنَم رَعَتْ حَمَضاً، فمن رَآها ظَنَّ أنَّها سِمَانٌ، فإذا ذَبَحَها لم يَجِدْ فيها شَاةً سَمِينَةً[١].

٢٥٥ ـ أخبرني أبو أيوب عن سحنون عن ابنِ وَهْبٍ عن عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بنِ يزيدَ عَنْ عُتبَةَ بنِ عَبْدِ الله قال: قال عبدُ اللّه بن مسعودٍ: ما أُشَبِّهُ عُلَمَاءَ زَمَانِكُمْ إلاَّ كَرَجُلٍ رعىٰ غَنَمَهُ الحَمْضَ، حتىٰ إذا أُرِيحت بُطونُها وانْتَفَخَت أَجِقَّاؤُها اعتام أَفْضلها في نَفْسِهِ، فإذا هي لا تُنْقي، وما بَقِيَ من الدُّنيا إلا كالشيء شُرِبَ صَفْوُهُ وبقي كَدَرُهُ[٢].

٢٥٦ ـ حدثنا محمد بن وضاح قال: حدثنا مُحَمَّدُ بنُ عَمرٍو قال:

---

(١) إسناده حسن.
وأخرج عبدالله بن المبارك في «الزهد» (١٩٨) وعنه كل من أبي نعيم في «الحلية» (٤: ١٠٤ ـ ١٠٥) وابن عساكر (٨/ ٦٠/ ١) بإسنادٍ آخر صحيح عن أبي وائل أنه قال: مَثَلُ قُرَّاءِ هٰذا الزمان كغَنَم ضَوائن، ذات صوف، عجاف أكلت من الحَمَض، وشربت من الماء، حتىٰ انتفخت خواصِرُها، فمرت برجلٍ فأعجبته، فقام إليها فَعَبَطَ شاةً منها، فإذا هي لا تُنقي، ثم عَبَطَ أخرىٰ فهي كذلك، فقال: أفٍ لك سائر اليوم.
وفي «الحلية» سقطٌ يستدرك من «الزهد».
وقوله (الضوائن): جمع الضائنة وهي خلاف الماعز من الغنم. والضائنةُ مِنَ الغنم ذات صوف. وقوله (عجاف): جمع العجفاء من عَجَفَ إذا ضَعُفَ وذهب سِمْنُه. وقوله (الحَمَض): كل نَبْتٍ في طعمه حُمُوضة. وقوله (فعبط): عبط الذبيحة نحرها وهي سمينةٌ فَتِيَّة لا علة فيها. وقوله (لا تُنْقِي) من أنقت الإبل: أي سَمِنَت وصار فيها نِقيٌّ، والنِقي بالكسر مخ العظم.

(٢) في إسناده انقطاعٌ بين عبدالله بن مسعود والراوي عنه عتبة بن عبدالله ابن عتبة بن مسعود الهذلي، وأبو أيوب لم أهتد إليه.

حدثنا مُصْعَبُ عن سُفيَانَ بنِ سَعِيدِ الثَّوريّ أَنَّهُ قيل لسُفيان أَنَّ ابنَ ابْنَتِه يقول: سَيَأْتي علىٰ النَّاسِ زمانٌ يَجْلِسُ في مساجدهم شَيَاطِينُ يُعَلِّمُونَهُم أمرَ دِينِهم. قال سفيان: قد بَلَغنا ذٰلك عن عَبْدِ اللّٰهِ بن عَمْرٍو أنه قال: سَيَأْتِي علىٰ النَّاسِ زَمَانٌ يَجْلِسُ في مَسَاجِدِهُم شَيَاطينُ كَانَ سُلَيْمانُ بنُ داودَ قد أَوْثَقَهُمْ في البَحْرِ، يَخْرُجون يُعَلِّمُونَ النَّاسَ أَمْرَ دِينِهم. قال سفيان: بَقِيَتْ أُمُورٌ عِظَام[1].

٢٥٧ ـ قال محمد بن وضاح: قال زهير بنُ عبادٍ: يعني سفيان: يُعَلِّمُونَ الناسَ فيُدخِلُون في خلال ذٰلك الأَهْواءَ المُحْدَثَةَ فيُحِلُّونَ لَهُمُ الحَرامَ ويُشَكِّكُونَهم في الفَضْل والصَّبْرِ والسُّنَّةِ، ويُبْطِلُون فَضْلَ الزُّهْدِ في الدُّنيا ويَأْمُرونهم بالإِقْبَالِ علىٰ طلب الدنيا وهي رَأْسُ كُلِّ خَطِيئَةٍ.

٢٥٨ ـ حدثني سليمانُ عن سُحْنُونَ عن ابن وَهْبٍ قال: أخبرني سَعِيدُ بنُ أبي أَيُّوبَ عن أَبِي هَانِئٍ الخَوْلاني[2] عن مُسْلِم بنِ يَسَارٍ عَن أَبي هُرَيْرَةَ عن رسولِ الله ﷺ قال: «سَيَكُون في آخِرِ الزَّمَانِ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي يُحَدِّثُونكم بِمَا لم تَسْمَعُوا أَنْتُمْ ولا آباؤُكم، فَإِيَّاكُم وإِيَّاهُم»[3].

---

(١) إسناد الأثر ضعيف، لأن فيه انقطاعاً بين الثوري وعبدالله بن عمرو.
ولكن أخرج مسلم في مقدمة «صحيحه» (١: ١٢) عن عبدالله بن عمرو أنه قال: إن في البحر شياطينَ مسجونة، أوثقها سليمان، يُوشِكُ أن تَخْرُجَ فَتَقْرأَ علىٰ الناس قرآناً.

(٢) في الأصل: «أبو هلال الخولاني»، وهو خطأ والصواب ما أثبتناه، وهو «حميد بن هانيء الخولاني»، وانظر مصادر التخريج.

(٣) أخرجه مسلم (١: ١٢) والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ١٢ ـ ١٣) والهروي (ق ٦٥/١) والبغوي في «شرح السنة» (١: ٢٢٣) من طريق عبدالله بن يزيد المقرىء عن سعيد بن أبي أيوب به.
وتابع أبا هانيءَ الخولاني شراحيلُ بن يزيد عند كل من أبي القاسم التيمي في «الحجة» (١: ٣٠٢) والخطيب في «الكفاية» (ص ٤٢٩).
وقد تقدم الحديثُ بلفظ آخر برقم (٦٥).

٢٥٩ ـ حدثني محمد بن وضاح قال: حدثني عبد الله بن محمد قال: حدثني محمد بن تَميم عَن مُحَمَّدِ بنِ يُوسُفَ الفِرْيَابِيِّ عن سُفْيَانَ بنِ سَعِيدٍ الثَّوريِّ قال: بَلَغَنا أَنَّهُ يأتي علىٰ النَّاسِ زَمَانٌ تَكْثُر عُلَمَاؤهم فلا يَنْتَفِعُون بِعِلْمِهِم ولا يَنْفَعُهُمُ اللَّهُ بِعِلْمِهِم، فَخَيْرُهم مَنْ كان متمسكاً بالقرآن وقراءته[١].

٢٦٠ ـ حدثني محمد بن وضاح قال: حدثني بعضُ أخواني عن عَبْدِ الله بن عبد الوَهَّابِ قال: حدثني أحمدُ بنُ نَصْرٍ قال: حدثنا سُلَيْمانُ بنُ عيسىٰ عن سفيانَ الثَّوريِّ قال: بلغني ـ والله أعلم ـ أَنَّه سَيَأْتِي علىٰ الناسِ زَمَانٌ مَنْ طَلَبَ العِلْمَ فيه صَارَ غَرِيباً في زمانه[٢].

٢٦١ ـ حدثني سليمان عن سحنونٍ عن ابن وهب عن خَلاَّدِ بنِ سُلَيْمَانَ قال: سمعتُ دراجاً أبا السمح يقول: يأتي علىٰ الناسُ زمانٌ يُسَمِّنُ الرجلُ راحلته حتىٰ تعقد[٣] شحماً، ثم يسير عليها في الأمصار حتىٰ تعود نقضاً[٤] يلتمس مَنْ يُفتيه بِسُنَّةٍ قد عُمِلَ بها فلا يَجِدُ مَنْ يُفتيه

---

(١) محمد بن تميم لم أهتد إلىٰ ترجمته، ولم يُذكر في الرواة عن محمد ابن يوسف في ترجمته من «التهذيب» للمزي (٢٧: ٥٥).

(٢) في إسناده سليمان بن عيسىٰ، وهو ابن نجيح السجزي، قال عنه أبو حاتم: «كذاب». وقال ابن عدي: «يضع الحديث». وقال الدارقطني: «متروك». وقال الحاكم: «الغالب علىٰ أحاديثه المناكير والموضوعات». كذا في «اللسان» لابن حجر (٣: ٩٩ ـ ١٠٠).
وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧: ١٠) من طريق آخرَ بلفظٍ مقاربٍ إلا أن فيه «الخير» بدلاً من «العلم»، وإسناده حسن.

(٣) في «الجامع» لابن عبد البر: «تقعد»، وهو خطأ.

(٤) في «الجامع»: «حتىٰ تصير نقضاً».
و «النِقض»: البعير الذي أضناه السفر. كذا في «الصحاح» للجوهري (٣: ١١١٠).

إلاّ بالظن[1].

٢٦٢ ـ أخبرني محمد بن وضاح سنةَ إحدىٰ وثمانين ومائتين قال: سمعتُ سحنوناً يقول منذ خمسين سنة في الحديث الذي جاء: «يُسَمِّنُ الرَّجُلُ رَاحِلَته حتىٰ تَعْقُدَ شَحْماً» قال سحنون: إني أَظُنُّ أَنَا في ذٰلك الزمان فَطَلَبْتُ أهلَ السنّة في ذلك الزمان فكانوا كالكوكبِ المضيءِ في لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ.

٢٦٣ ـ قال ابن وضاح: فإذا طَلَبْتَ الشَّيْءَ الخَالِصَ لَيْسَ تَجِدْهُ، وإذا كان مُختلطاً فهو الكَامِلُ.

٢٦٤ ـ وسمعت محمد بن وضاح يَقول غير مرةٍ: كتابُ الله قد بُدِّل، وسُنَّةُ رَسُولِ الله ﷺ قد غُيِّرَتْ، ودماءٌ قد سُفِكَتْ، وكرائمَ قد سُبِيَتْ، وحدودٌ قد عُطِّلَتْ، وتَرَأَّسَ أَهْلُ البَاطِلِ، وتَكَلَّمَ في الدِّينِ مَنْ لَيْسَ مِنْ أهلِ الدِّين، وخافَ البَرِيءُ وأَمِن النَّطِيفُ[2]، وحَكَمَ فِي أَمْرِ المسلمين وسُوِّدَ فيهم مَنْ هو مَسْخُوطٌ فيهم.

٢٦٥ ـ حدثني محمد بن وضاح قال: حدثنا أَبُو بكرِ بنُ أَبي شَيْبَةَ قال: حدثنا يزيدُ بن هارُونَ عن حُمَيْدٍ عَن أَنَسٍ أَنَّ رسول الله ﷺ قال: «لا تَقُومُ السَّاعَةُ حتىٰ لا يُقالَ: اللّهُ اللّهُ في الأَرْض»[3].

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في «الجامع» (١٠٣٧) عن أحمد بن أبي سليمان عن سحنون به، وإسناده صحيح.

(٢) النطيف: يقال: قد نطِفَ الرجل بالكسر، إذا اتُّهِمَ بريبة. وأنطفه غيره. كذا في «الصحاح» للجوهري (٤: ١٤٣٤).

(٣) أخرجه عبد بن حميد (١٤١٠) وأحمد (٣: ٢٠١) عن يزيد به.
وأخرجه أحمد (٣: ١٠٧) والترمذي (٢٢٠٧) وابن منده في «الإيمان» (٤٤٩) والحاكم (٤: ٤٩٤) من طرق عن حُميدٍ به. =

٢٦٦ ـ حدثنا محمد بن وضاح قال: حدثنا محمدُ بن سعيد قال: حدثنا نعيم بن حماد قال: حدثنا عَبْدُ القُدُّوسِ عن عُفَيْرِ بنِ مَعْدانَ قال: حدثنا قَتَادَةُ عَنِ الحَسَنِ عن[١] سَمُرَةَ بنِ جُنْدُبٍ قال: لا تَقُومُ السَّاعَةُ حتىٰ تَرَوا أُموراً عِظَاماً لم تَكُونوا تَرَوْنها ولا تُحَدِّثون بِها أَنْفُسَكم[٢].

٢٦٧ ـ حدثنا محمد بن وضاح قال: أنا أقول: لا تَقُومُ السَّاعَةُ حتىٰ تُعْبَدَ الأَصنَامُ في المَحَارِيبِ.

٢٦٨ ـ أبو بدر عن عَبْدِ الملك بن سعيد قال: قال حذيفةُ: لا تقومُ السَّاعةُ حتىٰ تُنْصَبَ فيها الأوثان وتُعبد. يعني في المحاريب. حدثنيه ابن وضاح[٣].

= وقال الحاكم: «صحيح علىٰ شرط الشيخين، ولم يخرجاه».
قلت: بل أخرجه مسلم كما سيأتي.
وأخرجه أحمد (٣: ٢٥٩، ٢٦٨) ومسلم (١: ١٣١) وابن منده (٤٤٧) وأبو عوانة (١: ١٠١) والحاكم (٤: ٤٩٥) والبغوي (١٥: ٩٨) من طرقٍ عن أنس، وفي بعضها: «لا إله إلا الله»، بدلاً من: «الله الله».

(١) في الأصل: «بن»، وهو خطأ، فالحسن هو ابن أبي الحسن البصري.

(٢) إسناده ضعيف، «عُفَير بن معدان» ضعفه الإمام أحمد وأبو حاتم وأبو داود وغيرهم، وقال ابن عدي: «رواياتُه غير محفوظة». كذا في «تهذيب الكمال» للمزي (٢٠: ١٧٧، ١٧٨)، وقد سقطت ترجمته من «التهذيب» لابن حجر فهي غير موجودة فيه، وقد ورد اسم أبيه خطأً «معبد» في ترجمة الراوي عنه من «التهذيب» (٦: ٣٦٩) فليصوب.
وفيه كذلك عنعنة الحسن البصري، وهو مدلس، ولم يصرح بالسماع.

(٣) قلت: «عبد الملك بن سعيد»، هناك أكثر من راوٍ بهذا الاسم، ولم يُذكر في ترجمة أحدٍ منهم سماعه من حذيفة، بل جلهم متأخرون عن طبقة الرواة عنه.
والراوي عنه «أبو بدر» لم أهتد إليه، فلعله محرف من «أبي بشر»، والذي تقدم ذكره أكثر من مرة في هذا الكتاب.

٢٦٩ ـ حدثنا محمد بن وضاح قال: حَدَّثنا أبو مروان عبدُ الملكِ بنُ حبيب البزاز المصيصي قال: حدثنا إبراهيمُ بن محمد الفَزَارِيُّ[١] عن العَلاَءِ بن المُسَيِّب عن مُعَاوِيَةَ العَبْسِيِّ[٢] عن زَاذَانَ قال: قالَ عليُّ بنُ أبي طالب رضي الله عنه: لا تقومُ السَّاعةُ حتىٰ تَكُونَ هٰذهِ الأُمَّةُ علىٰ بضعٍ وسَبعينَ ملةٍ كلها في الهاوية، وواحدةٌ هي الناجية[٣].

٢٧٠ ـ حدثنا محمد بن وضاح قال: حدثنا محمد بن سعيد قال: حدثنا أسدُ بن موسىٰ عن إسماعيلَ بنِ عَيَّاشٍ عن عَبْدِ الرحمٰنِ بن زِيَادِ بن أَنْعُم عن عبدِ الله بن يزيدَ المَعَافِرِيِّ[٤] عن عَبْدِ الله بن عَمرِو بن العاص عن النبيِّ ﷺ قال: «لَيَأْتِيَنَّ علىٰ أُمَّتي ما أتىٰ علىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِثْلٌ بِمِثْلِ

---

(١) في الأصل: «القرادي»، وهو خطأ، وهو: «إبراهيم بن محمد بن الحارث، أبو إسحاق الفزاري»، مترجم في «التهذيب» للمزي (٢: ١٦٧).

(٢) كذا في الأصل، وأما في «السنة» لابن نصر (٦٤): «شريك البرجمي» حيث أخرجه من طريق العلاء، وشريكٌ هٰذا نوه ابن أبي حاتم بروايته عن زاذان وبرواية العلاء عنه، كذا في «الجرح والتعديل» (٤: ٣٦٥).
وقال البخاريُّ في «التاريخ» (٤: ٢٤٠): «شريك البرجمي عن زاذان عن علي قوله».
ولم يوردا له جرحاً ولا تعديلاً.
وكذا ذُكر شُريك في ترجمة زاذان من «التهذيب» للمزي (٩: ٢٦٤) ولم يَذكر في الرواة عنه أحداً يُسمىٰ معاوية.

(٣) في الأصل: «في الناجية».
والأثر أخرجه محمد بنُ نصر المروزيُّ في «السنة» (٦٤) من طريق عطاء ابن مسلم الحلبي عن العلاء بن المسيب بألفاظٍ متقاربة، و «معاوية العبسي» لم أهتد إلىٰ ترجمته إلا أن يكون قد حُرِّفَ من «شريك البرجمي» كما في ذكرنا في التعليق السابق.
وشريك ذكره البخاريُّ في «تاريخه» (٤: ٢٤٠) وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ولم يوردا له جرحاً ولا تعديلاً.

(٤) في الأصل: «المغفري»، وهو خطأ، وهو «عبدالله بن يزيد المعافري، أبو عبد الرحمن الحبلي»، مترجم في «التهذيب» لابن حجر (٦: ٨١).

حَذْوَ النَّعْلِ بالنَّعْلِ، حتىٰ لو أَنَّ فيهم مَنْ أتىٰ أُمَّهُ عَلانِيَةً كان في أُمَّتي مَنْ يَصْنَعُ ذٰلك. وإنَّ بني إسرائيل تفرقوا علىٰ ثنتين وسبعينَ مِلَّةٍ، وستفترق أمَّتي علىٰ ثلاثٍ وسبعين فرقة، كُلُّها في النَّارِ إلاَّ مِلَّةٌ واحدةٌ». قالوا: وأي مِلَّةٍ تنفلتُ من النار؟ قال: «ما أَنَا عَلَيْه وأَصْحَابي»(١).

٢٧١ ـ حدثني محمد بن وضاح قال: حدثنا محمد بن سعيد عن نعيم بن حماد قال: حدثنا مُحَمَّدُ بن الحَارِثِ عن مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ الرحمٰنِ عَن أَبِيهِ عن ابنِ عُمَر عن النبي ﷺ قال: «لا تَقُومُ السَّاعَةُ حتىٰ تُنْصَبُ الأوثانُ، وأَوَّلُ مَنْ يَنْصُبها أهل حِصْنٍ(٢) من تَهَامَةَ»(٣).

---

(١) أخرجه الآجري في «الشريعة» (ص ١٥) وفي «الأربعين» (١٣) عن الهيثم بن خارجة عن إسماعيل بن عياش به.
وأخرجه الترمذي (٢٦٤١) والآجري في «الشريعة» (ص ١٦) وفي «الأربعين» (١٣) والحاكم (١ : ١٢٨ ـ ١٢٩) واللالكائي (١٤٧) وقوّام السنة الأصبهاني في «الحجة» (١ : ١٠٧) من طريق سفيان الثوريّ عن عبد الرحمن بن زياد به. وقال الترمذيُّ: «هٰذا حديثٌ مفسر غريب، لا نعرفه مثل هٰذا إلا من هٰذا الوجه».
وأخرجه ابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (ص ١٦) عن الترمذي به.
وأخرجه ابن نصر في «السنة» (٦٢) والعقيلي في «الضعفاء» (٢ : ٢٦٢) وابن بطة في «الإبانة» (١، ٢٦٥) واللالكائي (١٤٧) من طرق أخرىٰ عن عبد الرحمن بن زياد به.
قلت: في إسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي، وهو ضعيفٌ في حفظه كما في «التقريب» (٣٨٦٢).
ويُراجع الكلام عليه مطولاً في تعليقنا علىٰ «الغرباء» للآجري (ص ٢٧) والتعليق علىٰ «الأربعين» له كذٰلك (رقم الحديث ١٣).
وخلاصته فيه أن الحديث بهٰذا اللفظ لا يصح، وأما ذكر الافتراق فثابتٌ لوروده من طرق عديدة، يُراجع الكلام عليها في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» للشيخ الألباني حفظه الله، في الحديث رقم (٢٠٤، ٢٠٥).
(٢) في الأصل: «حضر»، والتصويب من «كنز العمال» (٣٨٦٠٤) والذي عزاه إلىٰ نعيم بن حماد في «الفتن»، وهو الذي أخرج المصنف الحديث من طريقه.
(٣) أخرجه نعيم بن حماد في «الفتن» (١٦٨٧) بإسناده هنا.

٢٧٢ ـ حدثنا محمد بن وضاح قال: حدثنا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ قال: حدثنا العَلاَءُ بنُ عُصَيْم عن حَمَّادِ بنِ زَيْدٍ عن أَيُّوبَ عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ حتىٰ يَلْحَقَ قَبَائِلُ مِن أُمَّتي بالمُشْرِكِينَ وحتىٰ تُعْبَدَ الأَوْثَانُ، وسَيَكُونُ مِنْ أُمَّتي كَذَّابُونَ ثَلاثُون، كُلُّهُم يَزْعَمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، وأَنَا خَاتَمَ الأَنْبِيَاءِ»[1].

= قلت: وإسناده ضعيف جداً، فيه:
أولاً: محمد بن الحارث وهو ابن زياد بن الربيع الحارثي، قال عنه ابن معين: «ليس بشيء». وقال الفلاس: «يروي عن ابن البيلماني أحاديث منكرة، متروك الحديث».
وقال أبو حاتم: «ضعيف»، وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه غير محفوظ».
كذا في «الميزان» للذهبي (٣: ٥٠٥)، و «التهذيب» لابن حجر (٩: ١٠٥).
ثانياً: محمد بن عبد الرحمن هو ابن البيلماني. قال عنه البخاري وأبو حاتم والنسائي: «منكر الحديث». وقال الدارقطني وغيره: «ضعيف». وقال ابن حبان: «حدث عن أبيه بنسخةٍ شبيهاً بمائتي حديث كلها موضوعة».
كذا في «الميزان» للذهبي (٣: ٦١٧).
ثالثاً: عبد الرحمن بن البيلماني، قال ابن حبان: «لا يجب أن يُعتبر بشيءٍ من حديثه إذا كان من رواية ابنه محمد، لأن ابنه يضع علىٰ أبيه العجائب». وقال الدارقطني: «ضعيف، لا تقوم به حجة». وقال الأزدي: «منكر الحديث، يروي عن ابن عمر بواطيل». وقال صالح جزرة: «حديثه منكر، ولا يُعرف أنه سَمِع من أحدٍ من الصحابة إلا من سُرَّق».
كذا في «التهذيب» لابن حجر (٦: ١٥٠).
قلت: وأما الشطر الأول من الحديث فهو ثابت كما سيأتي في الحديث التالي.

(١) أخرجه أبو داود (٤٢٥٢) عن سليمان بن حرب ومحمد بن عيسىٰ عن حماد بن زيد به.
وأخرجه الترمذي (٢٢١٩) عن قتيبة بن سعيد عن حماد بن زيد ولفظ آخره: «أنا خاتم النبيين، لا نبي بعدي».
وأخرجه الطيالسي (٩٩١) عن حماد بن زيد،
وأخرجه أحمد (٥: ٢٨٤) عن عفان عن حماد بن زيد،
والداني في «الفتن» (ق ٥٨/ ٢) عن سليمان بن حرب عن حماد بن زيد،
وأخرجه الحاكم (٤: ٤٤٨) عن عباد بن منصور عن أيوب،
والحاكم (٤: ٤٤٩) عن يحيىٰ بن أبي كثيرٍ عن أبي قلابة،
جميعهم دون قوله: «وسيكون من أمتي...» إلخ. =

٢٧٣ ـ حدثني يحيىٰ بن يزيد[1] قال: حدثني مُطَرِّفُ بنُ عَبْدِ الله المَدَنِيُّ قال: حدثنا ابنُ أبي الزِّنادِ عَنْ أَبِيهِ عن الأعرج عَن أبي هُرَيْرَةَ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا تَقُومُ السَّاعَةُ حتىٰ يَنْبَعِثَ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ قَرِيباً من ثَلاثِين، كُلُّهم يَزْعُم أَنَّهُ رَسُولُ الله»[2].

= وأخرجه الحربيُّ في «غريب الحديث» (٣: ٩٥٦، ٩٥٧) عن عفان ومسدد وعُبيدالله بن عمر عن حماد بن زيد به.
والحديث صححه الحاكم علىٰ شرط الشيخين، قلت: وهو كما قال.
وأخرج الطيالسيُّ (٢٥٠١) عن موسىٰ بن مطير عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: «لا تَقُومُ السَّاعَةُ حتىٰ يَرْجِعَ نَاسٌ مِنْ أُمَّتي إلىٰ أَوْثَانٍ يَعْبُدونها من دُونِ الله».
وإسناده ضعيفٌ جداً، موسىٰ كذبه ابن معين، وقال أبو حاتم والنسائي وجماعة: «متروك». كذا في «اللسان» لابن حجر (٦: ١٣٠).

(١) في الأصل: «يحيىٰ بن مريم»، ولم أهتد إليه، و «يحيىٰ بن يزيد الأزدي» مترجمٌ في «تاريخ علماء الأندلس» للفرضي (٢: ١٧٧) وذكر في ترجمته رواية ابن وضاح عنه.

(٢) أخرجه أحمد (٢: ٢٣٧، ٥٣٠) ومسلم (٤: ٢٢٤٠) من طريقين عن أبي الزناد به.
وأخرجه أحمد (٢: ٣١٣) والبخاري (٦: ٦١٦) ومسلم (٤: ٢٢٤٠) والترمذي (٢٢١٨) والبغوي (١٥: ٣٨) عن عبد الرزاق عن معمر عن همام عن أبي هريرة.
وأخرجه أحمد (٢: ٤٥٧) وأبو داود (٤٣٣٣) وابن حبان (٦٦٥١) من طريقين عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة.
وأخرجه أبو داود (٤٣٣٤) عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ولفظه: «كلهم يكذب علىٰ الله وعلىٰ رسوله».
وأخرجه أحمد (٢: ٤٢٩) عن يحيىٰ بن سعيد عن عوفٍ الأعرابيِّ عن خِلاس بن عمرو عن أبي هريرة.
وهذا الإسناد الأخير فيه انقطاعٌ، فإن خلاساً لم يسمع من أبي هريرة، كذا قال الإمام أحمد كما نقله عنه المزي في «التهذيب» (٨: ٣٦٦).
وقال الترمذي: «وفي الباب عن جابر بن سمرة، وابن عمر. وهٰذا حديث حسن صحيح».
قلت: أما حديث جابر بن سمرة فأخرجه مسلم (٤: ٢٢٣٩).
وأما حديث عبدالله بن عمر، فأخرجه أحمد (٥٩٨٥)، وفي إسناده علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف كما في «التقريب» (٤٧٣٤).

٢٧٤ ـ حدثني محمد بن وضاح قال: حدثني يعقوبُ بنُ كَعْبٍ[1] قال: حدثنا بَقِيَّةُ عن حُصَيْنِ بنِ مَالِكٍ الفَزَارِيِّ[2] قال: سمعت أبا محمد يُحَدِّثُ عن حُذيفةَ أنّ النبيَّ ﷺ قال: «إقْرَؤُا القُرآنَ بلُحُونِ العَرَبِ وأَصْواتِهَا، وإيَّاكُمْ ولُحُونَ أَهْلِ الفِسْقِ، فَإِنَّه سَيجِيءُ مِنْ بَعْدِي قَوْمٌ يُرَجِّعُونَ القُرآنَ تَرْجِيعَ الغِنَاءِ والرَّهْبَانِيةِ والنَّوْحِ، لا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُم، مَفْتُونةٌ قُلوبُهم وقُلوبُ الَّذين يُعْجِبُهُم شَأْنُهم»[3].

٢٧٥ ـ حدثنا محمد بن وضاح قال: حدثنا مُوسىٰ بنُ مُعَاوِيَةَ عن عبد الرَّحْمٰن بنِ مَهْدِيٍّ عن حَمَّادِ بنِ زَيْدٍ عن عطاءِ بنِ السَّائِبِ عَن أبي

---

(١) في الأصل: «يعقوب عن كعب»، والصواب ما أثبتناه، وهو «يعقوب بن كعب الأنطاكي»، مترجم في «السير» للذهبي (١١ : ٥٢٤)، وقد تقدم علىٰ الصواب برقمي (٣٦، ١٨١).

(٢) في الأصل: «حصن بن مالك العوادي»، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه، كما في ترجمة بقية من «التهذيب» للمزي (٤: ١٩٣)، وكما في المصادر الأخرىٰ التي أخرجت هٰذا الحديث.

(٣) أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢: ٤٨٠) عن الوليد بن عتبة وإسحاق بن إبراهيم كلاهما عن بقية به.
وأخرجه الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» (٣/١٠٣/١) عن سليمان ابن أبي هلال المحاربي، والطبراني في «الأوسط» كما في «مجمع البحرين» (٦: ١٢٢: ٣٤٧٨) عن محمد بن مهران الحماني، كلاهما عن بقية به.
وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢: ٥١٠ ـ ٥١١) ـ وعنه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١٦٠) ـ من طريق سعيد بن عمرو عن بقية به.
وقال ابنُ الجوزي: «هٰذا حديث لا يصح، وأبو محمد مجهول، وبقية يروي عن الضعفاء ويدلسهم».
وأورده الهيثميُّ في «المجمع» (٧: ١٦٩) وقال: «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه راوٍ لم يسم، وبقية أيضاً».
وأورد الذهبيُّ الحديثَ في ترجمة بقية من «الميزان» (١: ٣٣٥)، وورد فيه «الحر بن مالك»، وهو خطأ صوابه «الحصين بن مالك» كما تقدم.

عبد الرَّحمٰن السُّلَمِيِّ قال: إنَّا أَخَذْنا القُرْآنَ عَنْ قَوْم، فَأَخْبَرُونا أَنَّهُم كانوا إذا تَعَلَّمُوا عَشْرَ آياتٍ لم يُجاوزوهن إلىٰ العَشْر الأُخَرِ حتىٰ يَعْلَموا ما فيهن من العِلْم. قال: فَتَعَلَّمْنا العِلْمَ والعَمَلَ جميعاً، وإنَّهُ سَيَرِثُ هٰذا القرآنَ قومٌ بعدنا يَشْرَبُونَهُ كشربهم الماء، لا يُجاوز تراقيهم. قال: بل لا يُجَاوز هٰهنا. ووضع يده تحت حنكه[1].

٢٧٦ ـ وقال أنس بن مالك: سيقرأ القرآنَ رجالٌ لا يجاوز حَنَاجِرَهم، يَمْرُقون من الدِّينِ كما يَمْرُقُ السَّهمُ من الرَّمِيَّة[2].

٢٧٧ ـ حدثني محمد بن وضاح قال: حدثنا موسىٰ بنُ مُعَاوِيَةَ قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهديٍّ عن عبد الواحد بن صَفْوانَ قال: سمعتُ الحَسَنَ يقول: يأتي علىٰ النَّاسِ زَمَانٌ يَتَّخِذُونَ القُرآنَ مَزَامِير[3].

٢٧٨ ـ حدثنا محمد بن وضاح قال: حدثنا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ قال: حدثنا عَمْرو[4] بنُ يحيىٰ عن أَبيه عَنْ جَدِّه قال: كُنَّا جلوساً علىٰ

(١) أخرجه ابن سعد (٦ : ١٧٢) عن حفص بن عمر الحوضي عن حماد بن زيد به.
قلت: وإسناده صحيح، فإن عطاء بن السائب وإن كان قد اختلط، فالراوي عنه وهو حماد بن زيد قد روىٰ عنه قبل الاختلاط كما في «الكواكب النيرات» لابن الكيال (ص ٣٢٢، ٣٣١).
وأخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١ : ٣٦) عن جرير بن عبد الحميد عن عطاء به، وفيه: «فتعلمنا القرآنَ والعملَ جميعاً»، وإلىٰ هذا الموضع أخرجه.

(٢) سيأتي معناه مرفوعاً برقم (٢٧٨)، ويأتي الكلامُ عليه إن شاء الله.

(٣) في إسناده عبد الواحد بن صفوان، قال عنه ابن حجر (٤٢٤٣): «مقبول» يعني حيث يتابع، وإلا فلين.

(٤) في كل من الأصل و «سنن الدارمي»: «عمر» وهو خطأ، والتصويب من «اللسان» لابن حجر (٤ : ٣٧٨) ومن ترجمة الراوي عنه في الدارمي ـ وهو الحكم بن المبارك ـ من «تهذيب الكمال» للمزي (٧ : ١٣٢). وهو «عمرو بن يحيىٰ بن عمرو بن سلمة بن الحارث الكوفي».

بابِ عَبْدِ الله بن مَسْعُودٍ نَنْتَظِرُه أن يَخْرُجَ إلينا، فخرج فقال: إنَّ رَسُولَ الله ﷺ حَدّثنا: «أَنَّ قَوماً يَقْرَأُون القُرآنَ لا يُجاوِزُ تَراقيهم، يَمْرُقُونَ مِنَ الإِسْلاَمِ كما يَمْرُقُ السَّهْمُ من الرَّمِيَّة»[1].

٢٧٩ ـ حدثنا محمد بن وضاح قال: حدثنا يعقوبُ بن كَعْبِ الأَنْطَاكِيُّ قال: حدثنا محمد بن حِمْيَر[2] عن مَسْلَمَةَ بنِ عُلَيّ[3] عن عمر بن ذَرٍّ عن أبي قِلاَبَةَ عن أَبِي مُسْلِم الخَوْلاَنِيّ عن أبي عُبيدة ابن الجَرَّاح عن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ قال: أَخَذَ رسولُ الله ﷺ بِلِحْيَتِي ـ وأنا أَعْرِفُ الحُزْنَ في وَجْهِهِ ـ

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (١٥: ٣٠٦) بإسناده المذكور هنا، وزاد: «وأَيْمَ الله، لا أَدْرِي لَعَلَّ أكثرهم منكم. قال: فقال عمرو بن سلمة: فرأينا عَامَّةَ أولٰئك يُطاعِنُونا يوم النَّهْرَوانِ مع الخَوارج».

وأخرجه الدارمي في «سننه» (٢١٠) عن الحكم بن المبارك عن عمرو بن يحيىٰ به بزيادةِ ذكرِ سببِ روايةِ ابن مسعود للحديث.

قلت: «عمرو بن يحيىٰ» ترجمه الذهبيُّ في «الميزان» (٣: ٢٩٣) فقال: «قال يحيىٰ بن معين: ليس بشيءٍ، قد رأيتُه. وذكره ابن عدي مختصراً».

ونقله عن الذهبيِّ ابنُ حجر في «اللسان» (٤: ٣٧٨) وزاد: «قال ابن خراش: ليس بمرضي. وقال ابنُ عَدِيٍّ: ليس له كبيرُ شيءٍ، ولم يحضرني له شيء».

وأبوه أورده البخاريُّ في «تاريخه» (٨: ٢٩٢)، وابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩: ١٧٦) ولم يذكرا له جرحاً ولا تعديلاً.

وأما الشطرُ المرفوع فهو ثابتٌ، بل متواترٌ استوعب جل رواياته ابنُ أبي شيبة في «مصنفه» (١٥: ٣٠٤ ـ ٣٢٩)، وأوردها كذٰلك ابن كثير في «البداية والنهاية» (٧: ٢٨٩ ـ ٣٠٥)، ويُراجع كذلك «جامع الأصول» لابن الأثير (١٠: ٩٠).

(٢) في الأصل: «محمد بن حبر»، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه كما في ترجمة الراوي عنه من «تهذيب الكمال» للمزي (٢٧: ٥٦٩)، وهو «محمد بن حِمْيَرِ بن أُنَيْس القُضَاعِيُّ، أبو عبدالله الحمصي» مترجم في «التهذيب» للمزي (٢٥: ١١٦ ـ ١١٩) ولابن حجر (٩: ١٣٤ ـ ١٣٥).

(٣) في الأصل: «سلمة بن علي»، والتصويب من ترجمة الراوي عنه من «تهذيب الكمال» (٢٥: ١١٧). وهو «مسلمة بن عُلَيٍّ الخشني»، مترجم في «التهذيب» لابن حجر (١٠: ١٤٦).

فقال: «إِنَّا لِلّهِ وإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُون». قلت: أجل إنّا لله، وإِنَّا إِلَيْهِ راجِعُون، فما ذَاكَ يا رسول الله؟! قال: «أَتاني جِبريلُ فقال: إِنَّ أُمَّتَك مُفْتَتِنَةٌ بعد قليلٍ مِنَ الدَّهْرِ غير كثير. قال: قلتُ: فتنةَ كُفرٍ أم فِتْنَة ضلالةٍ؟ قال: كُلٌّ سيكون. قلت: مِنْ أين يأتيهم ذٰلك وأنا تاركٌ فيهم كتابَ الله؟! قال: بِكِتَابِ الله يَضِلُّونَ» وزاد: «من قِبلَ قُرَّائِهم وأُمَرائِهم»[1].

٢٨٠ ـ قال ابن وضاح: حذف ابن حمير[2] قولَه: «فِتنةُ كفرٍ أم فِتْنَةُ ضَلالَةٍ» إِنَّ فِتنَة الكُفْرِ هي الرِّدَّةُ يَحِلُّ فيها السَّبْيُ والأَمْوالُ، وفتنةُ الضَّلالةِ لا يحل فيها السَّبيُ ولا الأَموالُ، وهٰذا الذي نحن فيه فتنةُ ضَلالٍ لا يَحِلُّ فيها السبي ولا الأَموال.

٢٨١ ـ حدثنا محمد بن وضاح قال: حدثنا محمد بن يحيىٰ قال: حدثنا أَسَدُ بن موسىٰ قال: حدثنا ابنُ لَهِيَعةَ قال: حدثنا مِشْرَحُ[3] بن هَاعَانَ قال: سمعتُ عُقبةَ بنَ عَامرٍ يقول: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول:

---

(١) أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢: ٣٠٨ ـ ٣٠٩) عن شيخه كثير بن عبيد عن محمد بن حمير به. وفي آخره زيادة. ثم قال الفسويُّ: «محمد بن حمير هٰذا حمصي، ليس بالقوي. ومسلمة بن عُلَيّ دمشقيٌّ ضعيفُ الحديث، وعمر بن ذَرٍّ هٰذا أظن غير الهمداني وهو عندي شيخٌ مجهولٌ، ولا يصح هٰذا الحديث» اهـ.
قلت: عمر بن ذر ذكره ابن حجر في «التهذيب» (٧: ٤٤٥) وقال: «روىٰ عن أبي قلابة خبراً منكراً» ثم ذكر هٰذا الحديث له.
وأما محمد بن حمير فقد وثقه ابن معين ودحيم، وقال أبو حاتم: «يُكتب حديثه ولا يحتج به» وقال النسائي: «ليس به بأس»، كذا في «التهذيب» لابن حجر (٩: ١٣٥).
ومسلمة بن علي الخشني قال فيه البخاري وأبو زرعة: «منكر الحديث»، وضَعَّفه ابن حبان والجوزقاني. وقال النسائي والدارقطني والبرقاني: «متروك الحديث». كذا في «التهذيب» لابن حجر (١٠: ١٤٦).
ولخص أقوالهم ابن حجر في «التقريب» (٦٦٦٢) بقوله: «متروك».
(٢) في الأصل: «جبير»، والصواب ما أثبتناه كما هو في الإسناد السابق.
(٣) في الأصل: «مسرح»، والصواب ما أثبتناه. وهو «مِشْرَح بن عاهان المعافري».

أَكْثَرُ مُنافِقِي أُمَّتِي قُرَّاؤُها»[1].

٢٨٢ ـ حدثنا أسدٌ حدثنا عبدُ اللَّهِ بنُ المُبارك عن عَبْدِ الرحمٰن[2] بن شُريحٍ المَعافِرِيِّ قال: حَدّثنا شَراحيلُ[3] بن يزيدَ عَن محمد بن هُدَيَّةَ[4] عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال رسول الله ﷺ: «أَكْثَرُ مُنَافِقِي أُمَّتِي قُرَّاؤُها»[5].

---

(١) أخرجه أحمد (٤: ١٥١، ١٥٥) وابن قتيبة في «غريب الحديث» (١: ٤٥٣) والفريابي في «صفة المنافق» (٣٢ ـ ٣٤) وابن بطة (٩٤٤) وتمام في «فوائده» (٩٥٧) من طرق عن ابن لهيعة به.
وعن الفريابيِّ أخرجه كل من ابنِ عَدِيٍّ في «كامله» (٤: ١٤٦٦) والخطيب في «تاريخه» (١٠: ٣٥٧) والذهبي في «السير» (٨: ٣٥١*).
قلت: وإسناده صحيح، وإن كان فيه عبدالله بن لهيعة، وهو صدوق اختلط، فقد روىٰ عنه عبدالله بن المبارك وعبدالله بن يزيد وابن وهب هٰذا الحديث كما في بعض المصادر المتقدمة.
وقد تابعه عليه كذلك الوليدُ بن المغيرة عند كل من أحمد (٤: ١٥٥) والبخاري في «خلق أفعال العباد» (٦١٤) والفريابي (٣٥).

(٢) في الأصل: «عبدالله»، وهو خطأ. وهو «عبد الرحمن بن شريح بن عبدالله بن محمود المعافري»، مترجم في «التهذيب» (٦: ١٩٣ ـ ١٩٤).

(٣) في الأصل: «شرحبيل»، وهو خطأ، وهو «شراحيل بن يزيد المعافري»، مترجم في «التهذيب» لابن حجر (٤: ٣٢٠).

(٤) في الأصل: «هدبة»، وهو خطأ، وهو «محمد بن هُدَيَّة الصدفي»، كما في «الإكمال» لابن ماكولا (٧: ٤٠٦) و «التهذيب» لابن حجر (٩: ٤٩٥).

(٥) أخرجه ابنُ المبارك في كتاب «الزهد» (٤٥١) بإسناده المذكور هنا، وعنه كل من أحمد (٦٦٣٧) والفريابي في «صفة المنافق» (٣٦).
وأخرجه ابن بطة (٩٤٣) عن أحمد بن حنبل به.
وأخرجه المزيُّ في «التهذيب» (١٢: ٤١٢) عن الفريابي.
وأخرجه أحمد (٦٦٣٣) والبخاري في «خلق أفعال العباد» (٦١٣) وفي «التاريخ الكبير» (١/ ١/ ٢٥٧) والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢: ٥٢٨) والفريابي (٣٧) والبغوي في «شرح السنة» (١: ٧٥) من طرق عن عبد الرحمن بن شريح به.
قلت: وإسناده حسن.
وفي الباب عن عبدالله بن عباس، وعصمة بن مالك، ذكرنا المصادرَ التي=

٢٨٣ ـ حدثنا أسد قال: حدثنا أبو عُبَيْدَةَ عبدُ المؤمن بنُ عُبيد الله[(١)] عَنِ الحَسَنِ قال: أَلا إِنَّ مِنْ شرار الناس أقواماً قرأوا هٰذا القرآن لا يَعْمَلُون بِسُنَّته[(٢)].

= أخرجتهما والكلامَ عليهما في التعليق على «صفة المنافق» للفريابي (٣٧).
* قال المناوي في «فيض القدير» (٢: ٨٠ ـ ٨١) «(أكثر منافقي أمتي قراؤها) أي الذي يَتَأَوَّلُونه على غير وجهه ويضعونه في غيرِ مواضعه، أو يحفظونَ القرآن تقيةً للتهمة عن أنفسهم وهم معتقدون خلافَه، فكانَ المنافقون في عصر النبي ﷺ بهٰذه الصفة. ذكرُه ابن الأثير. وقال الزمخشريُّ: أراد بالنفاق الرياء، لأن كلاً منهما إرادةُ ما في الظاهر خلاف ما في الباطن .اهـ. وبسطه بعضُهم فقال: أرادَ نفاقَ العمل لا الاعتقاد، ولأن المنافق أظهرَ الإيمانَ بالله وأَضمرَ عِصْمةَ دَمِهِ ومالِهِ. والمُرائِي أَظْهَرَ بعلمه الآخِرةَ وأضمرَ ثناءَ الناس وعَرَضَ الدنيا، والقارىءُ أظهرَ أَنَّه يُريدُ الله وَحْدَهُ وأضمرَ حَظَّ نفسِه وهو الثواب، ويرىٰ نفسه أهلاً له وينظرُ إلىٰ عمله بعين الإجلال فأشبه المنافق واستويا في مخالفة الباطن والظاهر.
تنبيه: قال الغزالي: إحذر من خِصالِ القُرَّاءِ الأربعةِ: الأمل، والعجلة، والكِبْر والحسد، قال: وهي عللٌ تعتري سائرَ الناس الناس عموماً والقراء خصوصاً. ترىٰ القارىءَ يُطَوِّلُ الأملَ فيُوقِعَه في الكسل، وتراه يستعجلُ علىٰ الخيرِ فيقطع عنه، وتراه يحسدُ نظراءه علىٰ ما آتاهم الله من فضله، فربما يبلغُ به مبلغاً يحمله علىٰ فضائحَ وقبائحَ لا يقدم عليها فاسقٌ ولا فاجر. ولهٰذا قال النووي: ما أخاف علىٰ ذَمِّي إلا القراء والعلماء، فاستنكروا منه ذٰلك، فقال: أنا ما قلتُه وإنما قاله إبراهيمُ النخعي. وقال عطاء: احذروا القُرَّاءَ واحذروني معهم، فلو خالفتُ أَوَدَّهُم لي في رُمَّانةٍ أقول أنها حلوة ويقول أنها حامضة ما أَمِنْتُه أن يَسعىٰ بِدَمي إلىٰ سلطانٍ جائر. وقال الفضيل لابنه: اشتروا داراً بعيدة عن القراء، ما لي والقوم؟!! إن ظَهَرَت مني زَلَّةٌ قتلوني، وإن ظَهَرت عَلَيَّ حَسَنَةٌ حسدوني. ولذٰلك ترىٰ الواحدَ منهم يتكبّرُ علىٰ الناس ويَسْتَخِفُّ بهم مُعْبساً وجهه كأنما يَمُنُّ علىٰ الناس بما يصلي زيادة ركعتين أو كأنما جاءه من الله منشورٌ بالجنة والبراءةِ من النار، أو كأنه استيقنَ السعادةَ لنفسه والشقاوةَ لسائر الناس، ثم مع ذٰلك يلبس لباس المتواضعين ويتماوت، وهٰذا لا يليق بالتكبر والترفع ولا يلائمه بل ينافيه، ولكن الأعمىٰ لا يُبصر» .انتهىٰ كلام المناوي.

(١) في الأصل: «عبد المؤمن بن عبدالله»، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه، وهو «عبد المؤمن بن عُبيدالله السدوسي».
(٢) إسناده صحيح.

٢٨٤ ـ حدثني محمد بن وضاح قال: حدثنا ابنُ يحيىٰ قال: حدثنا أسد بن موسىٰ قال: حدثنا بَكْرُ بنُ خُنَيْسٍ[١] عن يزيدٍ الشَّاميِّ عن ثَورٍ أَنَّ النبيَّ ﷺ خرج عليهم ذاتَ يومٍ وهو متغيرُ اللَّون ثم قال: «إنَّ في جَهَنَّمَ لَوادِياً إن جَهَنَّم لَتَتَعَوذُ باللّهِ من شَرِّ ذٰلك الوَادِي في كُلِّ يَوْم سَبْعَ مَرَّاتٍ، وإنَّ في ذٰلك الوادي لجُبّاً إنَّ جَهَنَّمَ وذٰلك الوادي لَيَتَعَوَّذان بالله مِنْ ذٰلك الجُبِّ، وإن في ذلك الجب لَحَيَّةٌ، وإنَّ جَهَنَّم والوادي وذٰلك الجُبَّ لَيَتعوَّذُونَ باللّهِ من شَرِّ تلك الحَيَّةِ سَبْعَ مَرَّاتٍ، أَعَدَّها اللّهُ للأشْقِيَاء مِنْ حَمَلَةِ القُرآن الذين يَعْصُونَ الله فيه»[٢].

٢٨٥ ـ حدثني محمد بن وضاح قال: حدثنا موسىٰ بن معاوية قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي البصري قال: حدثنا سفيان الثوريُّ عن يزيدَ بن أبي زيادٍ عن إبراهيمَ عن عَلْقَمَة عن عَبْدِ الله قال: كيف

---

(١) في الأصل: «بكر بن حبيش»، والصواب ما أثبتناه، وهو «بكر بن خُنيس الكوفي العابد»، مترجم في «تهذيب الكمال» (٤ : ٢٠٨).

(٢) أخرجه أسد بن موسىٰ في كتاب «الزهد» (٢٤) بإسناده هنا، وفيه: «ثور ابن يزيد».
قلت: وإسناده ضعيف، «بكر بن خنيس» قال عنه الذهبيُّ في «الكاشف» (٦٣١): «واهٍ»، وقال ابن حجر في «التقريب» (٧٣٦): «صدوق له أغلاط، أفرط فيه ابن حبان». وشيخه «يزيد الشامي» لعله ابن أبي يزيد الشامي، وهٰذا تقدم تضعيفه في التعليق علىٰ الفقرة (٩٨)، وكذلك لم أهتد إلىٰ معرفة «ثور بن يزيد»، فلعل ثمة تحريفاً فيه، والله أعلم.
وقال ابن رجب الحنبلي في كتابه «التخويف من النار» (ص ٩٣): «وروينا من حديث معروف الكرخي رحمه الله تعالى: قال بكر بن خنيس: . . .» فذكر الحديث موقوفاً عليه بلفظ مقارب.
وقد ذكر السيوطيُّ في «اللآلىء» (١ : ٢٢٥) أن أبا الحسين ابن بشران أسنده عن معروف، وذكر إسناده فيه.
وقال القرطبيُّ في «التذكرة» (ص ٤٨٨): «وفي حديثٍ آخر ذكره أسد بن موسىٰ أنه عليه السلام قال: . . . الحديث» فذكره مرفوعاً دون ذكر صحابي الحديث.

أَنْتُم إذَا أَلْبَسَتْكُم فتنةٌ، يَربُو فيها الصَّغِيرُ، ويَهْرُمُ فيها[١] الكَبِيرُ، وتُتَّخَذُ سُنَّةً [مُبْتَدَعَةً][٢] يُجرىٰ[٣] عليها [النَّاس][٤]، فإذا غُيِّرَ مِنْها شيءٌ قيل: غُيِّرتِ السُّنَّةُ؟ قيل: متىٰ ذلك يا أبا عبد الرحمٰن؟! فقال: إذا كَثُر قُرَّاؤكُمْ، وقَلَّ فُقَهاؤُكُم، وكَثُر[٥] أَمْوَالُكم[٦]، وقَلَّ أُمَنَاؤُكم، والتُمِسَتِ الدُّنيا بِعَمِلِ الآخرة، وتُفُقِّهَ لِغَيْر الدين[٧].

---

(١) في «الأحكام» لابن حزم: «عليها».

(٢) زيادة من «جامع بيان العلم» و «الأحكام».

(٣) في «الأحكام»: «جرى».

(٤) زيادة من «الجامع» و «الأحكام».

(٥) في نسخة من «الجامع»: «كثر».

(٦) في «الجامع» و «الأحكام»: «أمراؤكم».

(٧) في «الجامع»: «العلم». وهذا الأثر أخرجه ابنُ عبد البر في «جامع بيان العلم» (١١٣٥) من طريق المصنف، وعنه ابن حزم في «الإحكام في أصول الأحكام» (٧: ٨٨١).
وتابع سفيانَ الثوري عليه خالدُ بن عبدالله عند الدارميِّ (١٩٢).
قلت: وإسناده ضعيف لضعف يزيد بن أبي زياد وهو الشامي، كما ذكرنا في التعليق علىٰ الفقرة (٩٨) وهو مطول ما ذكر هناك.
وقد خالف سفيانَ وخالداً محمدُ بن نبهان فرواه مرفوعاً، أخرجه عنه أبو نعيم في «الحلية» (١ : ١٣٦)، وقال: «كذا رواه محمد بن نبهان مرفوعاً، والمشهور من قول عبدالله بن مسعود موقوف».
قلت: ابنُ نبهان مُضَعَّفٌ كما في «اللسان» لابن حجر (٥ : ٤٣٦) فلا يُحتج بمخالفته.
وورد الأثر من طريق آخر، فقد أخرجه الدارميُّ (١٩١) والحاكم (٤ : ٥١٤) من طريق يعلىٰ بن عبيد عن الأعمش عن شقيق بن سلمة عن ابن مسعود به.
قلت: وهذا إسناد صحيح.
وأخرجه كذلك عبد الرزاق في «المصنف» (٢٠٧٤٢) وعنه كل من الخطابي في «العزلة» (ص ١١١) وابن بطة في «الإبانة» (٢ : ٥٩٤) عن معمرِ بن راشدٍ عن قتادةَ عن عبدِالله بن مسعود به.
وقتادة لم يسمع من صحابي غير أنس كما في «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص ١٦٨)، فبذا يكون إسناده منقطعاً.

٢٨٦ ـ عن عبد الله بن مَيْسَرَةَ عن عبدِ الله بن مَسْعُودٍ قال: لما ظَهَرَتِ الفاحشةُ في بني إسرائيل جَعَل فُقَهاؤهم وقُرَّاؤُهم يُؤَاكِلُونهم ويُشَارِبُونَهم، لا يَأْمِرُونَهم بِمَعْرُوفٍ ولا يَنْهَوْنَهُم عَنْ مُنْكَرٍ، فَضَرَبَ اللهُ قلوبَ بَعْضِهم علىٰ بعضٍ ولَعَنَهم علىٰ لسانِ دَاوُدَ وعيسىٰ بنِ مريمَ، ذٰلك بِمَا عَصَوا وكانوا يعتدون[١].

٢٨٧ ـ قال: وحدثنا أسد قال: حدثنا وكيعٌ عن سُفْيَانَ عن عَلِيِّ بن بُذَيْمَةَ قال: سَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدَةَ يقول: قال رسولُ الله ﷺ: «لَمَّا وَقَعَ النَّقْصُ في بني إِسْرَائِيلَ كَانَ الرَّجُلُ مِنْهُم يَرىٰ أَخَاهُ علىٰ الذَّنبِ فَيَنهَاهُ ولا يَمْنَعُهُ ذٰلك أن يكون أَكِيلَه وشريبه وجليسه، فَضَرَبَ اللّهُ قلوبَ بَعْضٍ علىٰ بَعْضٍ، ونَزَلَ فيهم القرآنُ ﴿**لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ** ـ حتىٰ انتهىٰ إلىٰ قوله: **ولٰكِنَّ كَثِيراً مِنهُم فَاسِقُونَ**﴾ [المائدة: ٧٨ ـ ٨١] وكان رسول الله ﷺ مُتَّكِئاً فاستوىٰ جالساً ثم قال: «كلا، والَّذي نَفْسِي بِيَدِهِ حتىٰ تَأْخُذوا علىٰ يَدَيِ الظَّالِمِ فَتَأْطُروهُ علىٰ الحَقِّ أَطْراً»[٢].

---

(١) لم يذكر المصنفُ إسناده إليه، وحتىٰ لو صح إلىٰ عبدالله بن ميسرة تكون فيه علتان:
الأولىٰ: الانقطاع بين عبدالله بن ميسرة وابن مسعود فهو لم يدركه كما في ترجمة ابن ميسرة من «التهذيب» لابن حجر (٦: ٤٨) وغيره.
والثانية: ضعفُ ابن ميسرة، فقد ضَعَّفه كل من ابنِ معين والنسائي والدارقطني. كذا في ترجمته من المصدر السابق.

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٦: ٣١٩: ١٢٣١١) عن هناد بن السري وسفيان بن وكيع كلاهما عن وكيع ـ وهو ابن الجراح ـ به.
وأخرجه الترمذي (٣٠٤٨) وابن ماجه (٤٠٠٦) وابن جرير (٦: ٣١٨ ـ ٣١٩: ١٢٣٠٩) من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان ـ وهو الثوري ـ به.
وأخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٧٤١) عن شيخه سفيان الثوري به.
وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٦: ٧٩ ـ ٨٠ ـ علمية) عن محمد بن يوسف عن سفيان به.

=

٢٨٨ ـ حدثنا أسد قال: حدثنا عبد الرحمن بن محمد المُحَارِبيُّ[(١)] عن العَلاءِ بن المُسَيِّبِ عن عبد الله بن[(٢)] عمرو بن مُرَّةَ عن سَالِم الأَفْطَسِ عن أبي عُبَيْدَةَ عن عبدِ الله بنِ مَسْعُودٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ رَجُلاً من بني إسرائيل كان إذا رأىٰ أخاه علىٰ

= وأخرجه أحمد (٣٧١٣) وأبو داود (٤٣٣٦) والترمذي (٣٠٤٧، ٣٠٤٨) وابن ماجه (٤٠٠٦) وابن جرير (٦: ٣١٩: ١٢٣١٠) والطبراني في «الكبير» (١٠٢٦٤ ـ ١٠٢٦٦) والهروي (ق ٨ ـ ٩) والبيهقي في «السنن» (١٠: ٩٣) من طرقٍ عن عليِّ بن بذيمة قال: سمعتُ أبا عُبيدة عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً.
وأخرجه ابن جرير (٦: ٣١٨: ١٢٣٠٧) عن عمرو بن قيس الملائي عن علي بن بذيمة عن أبي عُبيدة عن ابن مسعود موقوفاً.
وأخرجه ابن جرير (٦: ٣١٨: ١٢٣٠٨) عن المؤمل بن إسماعيل قال: حدثنا سفيانُ قال: حدثنا عَلِيُّ بن بذيمة عن أبي عبيدة ـ أظنه عن مسروق ـ عن عبدالله مرفوعاً به.
قلت: وإسنادُ الحديث ضعيفٌ، لانقطاعه بين عبدالله بن مسعود والراوي عنه وهو ابنه أبو عُبيدة، فهو لم يسمع منه كما في ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (٥: ٧٥)، وبه أعله المنذريُّ في «مختصر سنن أبي داود» (٦: ١٨٧).
وأما روايةُ المصنف والتي فيها إسقاطُ ذكرِ «عبدالله بن مسعود» فهي مخالفةٌ لرواية خمسةٍ من الرواة الذين رووه عن علي بن بذيمة بإثباته.
وكذلك روايةُ ابن جرير والتي فيها الوقف علىٰ عبدِالله بن مسعود، ففيها مخالفةٌ لمن رواه عن ابن بذيمة مرفوعاً.
وإذا ما احتج ـ كذلك بأن في رواية ابن جرير ذكراً لمسروق بين أبي عبيدة وأبيه، فيجاب أن في إسنادها مؤمل بن إسماعيل، وهو صدوق سيء الحفظ، وقد خالف وكيعاً وعبد الرحمن بن مهدي بذكره، فمن هو في مقامهما؟!
وسيكرر المصنفُ الحديثَ من طريق آخر عن أبي عبيدة، وسيأتي الكلامُ عليه إن شاء الله.
وقد زاد السيوطيُّ نسبةَ هٰذا الحديث في «الدر» (٣: ١٢٤) إلىٰ عبد بن حميد وابن المنذر وأبي الشيخ وابن مردويه.

(١) في الأصل: «البخاري»، وهو خطأ، والتصويب من ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (٦: ٢٦٥)، وهو «عبد الرحمن بن محمد بن زياد المحاربي، أبو محمد الكوفي».

(٢) في «مسند أبي يعلىٰ» (٥٠٣٥): «عن»، وهو خطأ طباعي.

الذَّنب نَهَاهُ عنه تَعْذِيراً، فإذا كَانَ مِنَ الغَدِ لم يَمْنَعْهُ ما رأىٰ مِنْهُ أن يَكُونَ أَكِيلَه وخَلِيطَه وشريبه، فَلَما رأىٰ اللهُ ذٰلك منهم ضَرَبَ بقلوبِ بعضِهم علىٰ بعضٍ ولَعَنَهم علىٰ لسانِ نَبِيِّهم داودَ وعيسىٰ بن مريم، ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون». قال: ثم قال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده، لَتَأْمُرُنَّ بالمَعْرُوفِ، ولَتَنْهَونَّ عن المُنْكَرِ، ولَتَأْخُذُنَّ علىٰ يدي المُسِيء الظَّالِمِ ولَتَأْطُرُنَهُ عَلىٰ الحَقِّ أَطْراً، أو لَيَضْرِبَنَّ اللهُ قلوبَ بعضكم علىٰ بعضٍ، ولَيَلْعَنَنَّكُم كما لَعَنَهم»[1].

٢٨٩ ـ حدثنا أسد قال: حدثنا ابنُ لهيعةَ قال: حدثنا خالدُ بن أبي عِمرانَ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «وَجَبَ عَلَيْكُمْ الأَمرُ بالمَعْرُوفِ والنَّهْيُ عن المنكر ما لم تخافوا أن يُؤتىٰ إليكم فوقَ ما أُمِرتُم به، فإذا خِفْتُم ذٰلك فقد حَلَّ لكم الصَّمْتُ»[2].

---

(١) أخرجه أبو يعلىٰ (٥٠٣٥) وابن جرير (٦: ٣١٨: ١٢٣٠٦) وابن أبي حاتم في «تفسيره» ـ كما في «تفسير ابن كثير» (٣: ١٥٢) ـ من طرق عن عبد الرحمن المحاربي به.

وورد من عدة طرقٍ عن العلاء بن المسيب إلا أنه فيها: «عمرو بن مرة» بدلاً من «عبدالله بن عمرو بن مرة».

الأولىٰ: أخرجها أبو داود (٤٣٣٧) والطبراني (١٠٢٦٨) عن خلف بن هشام عن أبي شهاب الحناط عن العلاء به.

الثانية: أخرجها الطبراني (١٠٢٦٧) عن جعفر بن زياد عن العلاء به، إلا أنه لم يذكر «سالم بن الأفطس».

الثالثة: تابع جعفراً عليه خالد بن عبدالله الواسطي عند أبي يعلىٰ (٥٠٩٤) وعنه البغوي في «تفسيره» (٢: ٥٥ ـ ٥٦).

وذكر المزيُّ في «تحفة الأشراف» (٧: ١٦١) وجوهاً أخرىٰ مردها إلىٰ رواية أبي عبيدة عن عبدالله بن مسعود، وقد تقدم بيانُ انقطاع هٰذه الطريق، وإسناد المصنف هنا كسابقه، والله أعلم.

(٢) إسناده ضعيف، ابن لهيعة هو عبدالله صدوق اختلط، وشيخه هنا تابعي، فإسناده مرسل ضعيف. وأخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (٧١٣٣ ـ النسخة المختصرة) من طريق ابن لهيعة، إلا أنه جعله من مسند «عبدالله بن مسور».

٢٩٠ ـ حدثنا أسد قال: حدثنا ضَمْرَةُ[١] عَنِ ابنِ المُبَارَكِ عَنِ ابنِ عَوْنٍ عَنِ الحَسَنِ قال: ذَكَروا عَنْدَ مُعَاوِيَةَ شَيْئاً تَكَلَّموا[٢] فيه والأَحْنَفُ سَاكِتٌ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: يا أَبَا بَحْرٍ! ما لَكَ لا تَتَكلَّم؟ قال: أخشىٰ اللّهَ إنْ كَذَبْتُ، وأَخْشَاكُمْ إنْ صَدَقْتُ[٣].

٢٩١ ـ حدثنا أسد (عن قيسِ بنِ مُسْلِم قال: سَمِعْتُ طَارِقاً قال:)[٤] حدثنا ضَمْرَةُ[٥] عَنِ ابنِ شَوْذبٍ قال: قال الحَسَنُ: إنّما كَانَ الأَمْرُ بالمَعْرُوفِ والنَّهيُ عَنِ المُنْكَرِ في مُؤمنٍ يُرتَجىٰ وجَاهِلٍ يُعَلِّمُ، ولَمْ يَكُن فِيمن يُشْهِرُ سَيْفَهُ[٦].

٢٩٢ ـ حدثنا أسد قال: حدثنا شُعْبَةُ عن قَيْسِ بنِ مُسْلِم قال: سمعتُ طارقَ بنَ شِهَابٍ قال: قال عِتْريسُ بنُ عرقوب[٧] لِعَبْدِ الله: أَهَلَكْتُ إنْ لم آمر بالمعروفِ ولَمْ أَنْهَ عَنِ المُنْكَرِ؟ فقال عبد الله: هَلَكْتَ إنْ لَمْ يَعْرِف قَلْبُك المَعْروفَ، ويُنكِرَ المُنْكَر[٨].

---

(١) في الأصل: «حمزة»، وهو خطأ، وهو «ضمرة بن ربيعة الفلسطيني»، تقدم في عدة مواضع رواية أسد عنه.

(٢) في «الزهد» لابن المبارك: «فتكلموا».

(٣) أخرجه عبدالله بن المبارك في «الزهد» (١٣٥٣) بإسناده المذكور هنا، وعنه أخرجه كذلك ابنُ أبي الدنيا في كل من «الصمت» (٦٢) و«الأمر بالمعروف» (ق ٥٩/ ١).
وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٧: ٩٥) وعبد الله بن أحمد في زوائده على «الزهد» (ص ٢٣٦) من طرق عن ابن عون به.
ومداره على الحسن ـ وهو البصري ـ مدلس ولم يصرح بالسماع.

(٤) ما بين القوسين مقحمٌ لا شك فيه، لأن أسداً يروي عن ضمرة وهو ابن ربيعة، فربما وقع نظر الناسخ علىٰ الإسناد الذي يليه فأثبته في هٰذا الإسناد.

(٥) في الأصل: «حمزة»، وهو خطأ تقدم تصويبه.

(٦) إسناده صحيح.

(٧) في الأصل: «عوف»، والتصويب من «الجرح والتعديل» (٧: ٤٠) و«الحلية».

(٨) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١: ١٣٥) عن سفيان الثوري عن قيس ابن مسلم به.
قلت: وإسناده صحيح كذلك.

٢٩٣ ـ حدثنا أسد قال: حدثنا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ عن أبي هَارونَ العَبْدِيِّ عن مولىً لِعُمَرَ بنِ الخَطَّابِ عن عُمَرَ عنِ النبيِّ ﷺ قال: «يُوشِكُ أَنْ تَهْلَكَ هٰذهِ الأُمَّةُ إلاَّ ثلاثة نفرٌ: رَجُلٌ أَنْكَرَ بِيَدِهِ ولِسَانِهِ وقَلْبِهِ، فَإِنْ جَبُنَ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ جَبُنَ فَبِقَلْبِهِ»[١].

٢٩٤ ـ حدثنا أسد قال: حدثنا محمد بن طلحة عن زُبيد الإِيَامِيِّ عنِ الشَّعبيِّ عن أبي جُحَيْفَةَ[٢] عن عَلِيٍّ قال: الجِهَادُ ثلاثَةٌ: فَجِهَادٌ بِيَدٍ، وجِهَادٌ بلِسَانٍ، وجِهَادٌ بِقَلْبٍ. فَأَوَّلُ ما يَغْلِبُ عَلَيه مِنَ الجِهَادِ يَدُكَ، ثم لِسَانُك، ثم يصير إلىٰ القَلْبِ، فَإِذَا كَانَ القَلْبُ لا يَعْرِفُ مَعْرُوفاً ولا يُنكِرُ مُنْكَراً نُكسَ فَجُعِلَ أعْلاهُ أَسْفَله[٣].

٢٩٥ ـ حدثنا أسد قال: حدثنا سعيدُ بنُ زَيدٍ عن ليثِ بن أبي سُليمٍ قال: حدثني الأَشْعَثُ بنُ سُليمٍ[٤] عن أبيهِ عن عَبْدِ الله بنِ مَسْعُودٍ

---

(١) إسناده ضعيف جداً، أبو هارون العبدي هو عمارة بن جوين، ضعفه أبو زرعة وأبو حاتم وابن سعد، وكذبه ابن معين وحماد بن زيد وعثمان ابن أبي شيبة. كذا في «التهذيب» لابن حجر (٧: ٤١٢ ـ ٤١٣).

(٢) في الأصل: «عن أبي حنيفة»، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه، فليس في شيوخ الشعبي من يكنىٰ بأبي حنيفة. وأما أبو جُحَيفة، فهو «وهب بن عبدالله السوائي» مترجم في «التهذيب» لابن حجر (١١: ١٦٤)، يروي عن علي بن أبي طالب، وعنه الشعبيُّ كما هو الحال هنا.

(٣) إسناده صحيح.

(٤) في الأصل: «الأشعث بن قيس»، ولا أراه إلا خطأ، والصواب ما أثبته لأن «الأشعث بن قيس» صحابي ويستحيل أن يروي عنه ليث بن أبي سليم، وأما «أشعث بن سليم» وهو «الأشعث بن أبي الشعثاء بن أسود المحاربي»، فيروي عنه «ليث بن أبي سليم»، وهو يروي عن أبيه ـ كما في ترجمته من «تهذيب الكمال» (٣: ٢٧١ ـ ٢٧٢).

ثم رأيتُ ما يؤكد ذٰلك فقد أخرجه البيهقيُّ في «السنن» (٧: ٢٦٦) من طريق الأشعث المذكور.

قال: إذا عُمِلَ في الأرض خَطيئةٌ فَمَنْ حَضَرَها فَكَرِهَها كَمَنْ غَابَ عَنها، ومن غَابَ عنها فَرَضِيها كَمَنْ شهدها[1].

٢٩٦ ـ حدثنا أسدٌ قال: حدثنا إسمَاعِيلُ بنُ عَيَّاشٍ عن عُمَرَ بنِ عَمْرٍو الزُّعَيْنِيِّ عن كَعْبِ الأَحْبَارِ أنه كان يقول: إنَّ للّهِ مَلاَئِكَةً يَقُومُونَ بَيْنَ يَدَيْهِ عند كُلِّ شَارِقٍ يُرْسِلُهم فيما يُريدُ مِنْ أَمْرِهِ، منهم ملائكةٌ يَقُولُ لهم: اهْبِطُوا إلىٰ الأَرْضِ فَسِموا في وَجهِ كُلِّ عَبْدٍ من عبادي يَكْبُر في صَدْرِهِ ما يَرىٰ مما لا يستطيع تغييره[2]، لكيما إذ نَزَلت عُقوبتي نَجَّيته[3]

---

(١) إسناده ضعيف، ليث بن أبي سليم، «صدوق اختلط فتُرك»، كذا في «التقريب» لابن حجر (٥٦٨٥).
وأخرجه البيهقيُّ في «السنن» (٧: ٢٦٦) عن سفيان الثوري عن أشعث بن أبي الشعثاء عن عبدالله بن عمير أخي عبد الملك بن عمير عن ابن مسعود به.
ثم أخرجه عن شيبان بن عبد الرحمن بن أشعث قال: حدثناالحسن بن سعد مولىٰ علي عن عبدالله أو عبد الرحمن بن عمير عن يزيد بن الحارث قال: سمعتُ ابنَ مسعود به.
وسئل عنه الدارقطنيُّ كما في «العلل» (٥: ٢٨٤) فأجاب: «يرويه أخو عبد الملك بن عمير، وقيل: اسمه عبد الرحمن وقيل: عبدالله عن يزيد ابن الحارث. حدث به عنه الحسن بن سعد مولى علي، كوفي ثقة، ومن قال فيه: عن عبد الملك بن عمير فقد وهم، وإنما هو عن أخي عبد الملك بن عمير».
قلت: عبد الله بن عُمير قال عنه أبو حاتم: «مجهول»، كذا في «الجرح والتعديل» لابنه (٥: ١٢٤).
وورد الحديثُ مرفوعاً، أخرجه كل من ابن أبي الدنيا في «الأمر بالمعروف» (ق ٥٩/٢) والبيهقي (٧: ٢٦٦) عن سعيد بن أبي مريم عن نافع بن يزيد عن يحيى بن أبي سليم أو ابن أبي سليمان عن ابن المقبري عن أبي هريرة. ثم قال البيهقيُّ: «تفرد به يحيىٰ بنُ أبي سليمان، وليس بالقوي».
وورد من حديث العرس بن عميرة، أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١: ٣٣٣)، وفيه أبو بكر بن عياش: «ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه»، كذا في «التقريب» (٧٩٨٥).
(٢) في الأصل: «غيره» والسياق يقتضي ما أثبتناه.
(٣) في الأصل: «نجيتهم»، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه وكذا أثبته دهمان دون الإشارة إلىٰ ما في الأصل!!

بِرَحْمتي[1].

٢٩٧ ـ حدثنا أسد قال: حدثنا أَشْرَسُ بنُ الرَّبيع[2] قال: حدثنا عطاء بن مَيْسَرَة الخُرَاسَاني أَنَّ رسول الله ﷺ قال: «سَيَأْتِي عَلىٰ النَّاسِ زَمَانٌ يَذُوبُ قَلْبُ المُؤْمِنِ في جَوْفه كما يَذُوبُ الثَّلْجُ في الماءِ». قيل: يا نبي الله! ومم ذاك؟! قال: «يَرَىٰ المنكرَ يُعْمَلُ به فلا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُغَيِّره»[3].

٢٩٨ ـ حدثنا أسد قال: حدثنا بَقِيَّةُ قال: حدثنا إسْحٰقُ بنُ مَالكٍ الحَضْرَمِيُّ قال: حدثني أَبُو نِزَارٍ القُشَيْرِيُّ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ أَمَرَ بِمَعْرُوفٍ فَلْيَكُنْ أَمْرُهُ ذٰلِكَ بِمَعْرُوفٍ»[4].

---

(١) قلت: «عمر بن عمرو الرعيني» لم أهتد إلىٰ ترجمته، ولم يُذكر كذلك في مشايخ إسماعيل بن عياش.

(٢) كذا في الأصل، وأما في «الجرح والتعديل» (٢: ٣٢٢): «أشرس ابن ربيعة»، وزاد: «أبو شيبان الهذلي»، ونوه بروايته عن عطاء الخراساني.
وذكره كذلك البخاريُّ في «تاريخه» (٢: ٤٢) وابن حبان في «الثقات» (٦: ٨١) بقولهما: «أشرس، أبو شيبان»، دون ذكر أبيه.

(٣) إسناده مرسل ضعيف، عطاء بن ميسرة هو عطاء بن أبي مسلم الخراساني، تابعي، فالإسناد مرسل. والراوي عنه «أشرس» أورده البخاريُّ في «تاريخه» وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» كما في التعليق السابق، ولم يذكرا له جرحاً ولا تعديلاً.
نعم، أورده ابن حبان في «الثقات» كما تقدم، ولكن توثيقه إذا انفرد به لا يعتد به كما هو معلوم.

(٤) إسناده ضعيف، فيه «إسحاق بن مالك الحضرمي»، قال الأزدي: «ضعيف»، وقال ابن القطان: «لا يُعرف». كذا في «اللسان» لابن حجر (١: ٣٧٠).
وشيخه «أبو نزار» لم أهتد إليه، وكذلك كتب التراجم التي اطلعتُ عليها لم أرَ فيها مَنْ ذكر هٰذه الكنية، فلعل ثمة تحريفٍ وقع فيه، والله أعلم.
وقد ورد كذٰلك من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص، أخرجه البيهقي في «الشعب» (٦: ٩٩ ـ علمية) عن سلم بن ميمون الخواص عن زافر بن سليمان عن المثنىٰ بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً به.
وأخرجه كذٰلك من طريق سلم الخواص كل من أبي العباس الأصم في=

٢٩٩ ـ حدثنا أسد قال: حدثنا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ عن عَلِيِّ بنِ زَيْدٍ عنِ الحَسَنِ عَن أُمِّ سَلَمَةَ رضي اللّهُ عنها أنّ النبيَّ ﷺ قال: «تَكُونُ أُمُورٌ تَعْرِفُونَ وتُنْكِرُونَ، فَمَنْ أَنْكَرَ فَقَد بَرِىءَ، ومَنْ كَرِهَ فَقَدْ سَلِمَ، ولٰكِنْ مَنْ رَضِيَ وتَابَعَ فأُولٰئِكَ هُمُ الهالِكُون» يَقُولها ثلاثاً[1].

= «جزء من حديثه» (ق ١٩٣/ ١) وعلي بن الحسن بن إسماعيل العبدي في «حديثه» (ق ١٥٦/ ١ ـ ٢) والضياء في «المنتقىٰ من مسموعاته بمرو» (ق ٤٢/ ١)، كذا في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» برقم (٥٩٠).
وقال المناوي في «الفيض» (٦: ٨٨): «وفيه:
[١] سَلْم[1] بن ميمون الخواص، أورده الذهبيُّ في الضعفاء [١٧٠٠]، وقال: قال ابن حبان: بطل الاحتجاج به. وقال أبو حاتم: لا يُكتب حديثه.
[٢] عن زافر: قال ابن عدي [٣: ١٠٨٩]: لا يُتابع علىٰ حديثه، ووثقه ابن معين.
[٣] عن المثنىٰ بن الصباح: ضَعَّفه ابنُ معين، وقال النسائي[2]: متروك».
انتهى كلام المناوي.
قلت: فإسناده ضعيفٌ جداً، والله أعلم.

(١) إسناده ضعيف لضعف علي بن زيد بن جدعان، والحسن البصري لم يسمع من أم سلمة.
ولكن أخرج مسلم (٣: ١٤٨٠) وأبو عوانة (٤: ٤٧٢، ٤٧٣) عن همام ابن يحيىٰ قال: حدثنا قتادةُ عن الحسن عن ضَبَّة بن محصن، عن أُمِّ سلمة أن رسول الله ﷺ قال: «سَتَكُونُ أُمَراءُ، فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ عَرفَ بَرِىءَ، ومَنْ أَنْكَرَ سَلِمَ، ولكن مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ» قالوا: أَفَلاَ نُقَاتِلُهم؟ قال: «لاَ، ما صَلَّوا».
وتابع همامَ بن يحيىٰ عليه هشامُ بن عبدالله الدستوائي عند كل من مسلم (٣: ١٤٨١) وأبي داود (٤٧٦١) وأبي عوانة (٤: ٤٧٢) والبيهقيِّ في «سننه» (٨: ١٥٧) وفي «الاعتقاد» (ص ٢٤٤).
وأخرجه مسلم (٣: ١٤٨١) وأبو داود (٤٧٦٠) وأبو عوانة (٤: ٤٧٣) والبيهقي في «سننه» (٣: ٣٦٧) وفي «الاعتقاد» (ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤) وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١٠٩٢) من طريق حماد بن زيد عن معلّىٰ بن زياد =

---

(١) في الأصل: «سلام»، وهو خطأ.
(٢) في الأصل: «سهل»، وهو خطأ.

٣٠٠ ـ حدثني محمد بن وضاح قال: حدثنا هَارُونُ بنُ عَبَّادٍ قال: حدثنا جريرُ بنُ عَبْدِ الحميدِ عَنْ عَبْدِ الملكِ بنِ عُمَيْرٍ عن رَبِيعِ بن عُمَيْلَةَ[1] قال: قال عَبْدُ الله بن مسعود: إنَّها سَتَكُون هَنَّاتٌ وهنَّاتٌ، فَبِحَسْبِ إمْرِءٍ إذَا رَأىٰ مُنْكَراً لا يَسْتَطِيع لَهُ غيراً أَنْ يَعْلَمَ اللّهُ مِنْ قَلبه أنه لَهُ كَارِهٌ[2].

٣٠١ ـ حدثني محمد بن وضاح قال: حدثنا أسدُ بنُ موسىٰ[3] قال: حدثنا يزيدُ بنُ عطَاءٍ عن أبي إسْحَاق السَّبِيعيِّ عن بعضِ وَلَدِ جريرِ بن عبدِ الله أو بعض أهله عن جريرِ بن عبد الله قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إنَّ الرَّجُلَ لَيَكُونُ في القَوْم يَعْمَلُ بالمَعَاصِي هُمْ أَكْثَرُ مِنْهُ وأَعَزَّ، لو شاؤوا أَخَذُوا عَلىٰ يَدَيْهِ، فيُداهِنُونَ ويَسْكُتُون، فَيُعَاقَبُونَ به»[4].

٣٠٢ ـ حدثنا أسد بن موسىٰ قال: حدثنا أبو الأحوص عن أبي

= وهشام بن حسان عن الحسن عن ضبة بن محصن عن أم سلمة به.
وأخرجه ابن المبارك في «المسند» (٢٤٢) وأحمد (٦: ٢٩٥، ٣٠٥) ومسلم (٣: ١٤٨١) والترمذي (٢٢٦٥) وأبو عوانة (٤: ٤٧١*) والبيهقي في «الاعتقاد» (ص ٢٤٤) والبغوي في «شرح السنة» (١٠: ٤٨) من طريق هشام بن حسان به.

(١) في الأصل: «ربيع بن عبلة»، والصواب ما أثبتناه، وهو «الربيع بن عميلة الفزاري الكوفي»، مترجم في «التهذيب» للمزي (٩: ٩٦).

(٢) إسناده ضعيف، هارون بن عباد قال عنه ابن حجر في «التقريب» (٧٢٣٤): «مقبول» يعني حيث يُتابع وإلا فلين. وعبد الملك بن عمير قال عنه (٤٢٠٠): «ثقة فصيحٌ عالم، تغير حفظه وربما دلس».

(٣) في الأصل: «أمير بن موسىٰ»، وهو خطأ. وقد سقطت الواسطةُ بين المصنف وبين «أسد» في هٰذا الإسناد، فهو لا يروي عن أسد مباشرة كما في ترجمتيهما وكما في أسانيد أحاديث تقدمت.

(٤) إسناده ضعيف، يزيد بن عطاء ـ وهو اليشكري ـ لين الحديث كما في «التقريب» (٧٧٥٦) وأبو إسحاق السبيعيُّ، صدوق اختلط وكان يدلس.
وفيه كذٰلك جهالة الراوي عن جرير بن عبدالله.
وعزاه المتقي الهندي في «كنز العمال» (٥٥٩٢) إلى ابن النجار من حديث جرير كذلك.

إسحاق عن عُبيد اللّهِ بنِ جَريرٍ[1] عَنْ أبيه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «ما مِنْ رَجُلٍ يَكُونُ في قومٍ يَعْمَلُ فيهم بالمَعاصِي يَقْدِرُونَ على أن يُغَيِّرُوا عَلَيْهِ فلا يُغَيِّرُوا إلا أَصَابَهُمُ اللّهُ بِعِقَابٍ قبل أن يَمُوتُوا»[2].

(١) في كل من الأصل و «المسند» (٤: ٣٦٦) و «المشكل» للطحاوي «عبدالله بن جرير». وهو خطأ، والتصويب من ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (٦: ٥) وترجمة أبيه من «تهذيب الكمال» (٤: ٥٣٤).

(٢) وأخرجه أبو داود (٤٣٣٩) والطبراني في «الكبير» (٢٣٨٢) عن مسدد، وابن حبان (٣٠٠) والطبراني (٢٣٨٢) عن أبي الوليد الطيالسي، وابن حبان (٣٠٢) عن قتيبة بن سعيد، ثلاثتهم عن أبي الأحوص به بألفاظ متقاربة، إلا أنه في رواية أبي داود: «عن ابن جرير».
وعن الطبراني أخرجه المزيُّ في «التهذيب» (١٩: ١٧).
وأخرجه معمر في «الجامع» (٢٠٧٢٣) عن أبي إسحاق به.
وعن معمر أخرجه كل من أحمد (٤: ٣٦٦) وأبي يعلى (٧٥٠٨) والطبراني (٢٣٨٠).
وأخرجه أحمد (٤: ٣٦٤) والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢: ٦٥) والطبراني (٢٣٨١) والبيهقي (١٠: ٩١) عن شعبة، وأحمد (٤: ٣٦٦) وابن ماجه (٤٠٠٩) عن إسرائيل، وأحمد (٤: ٣٦٦) عن يونس بن أبي إسحاق، وابن أبي الدنيا في «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (٥) عن سعيد بن سنان، والحارث بن أبي أسامة (٧٦٣، ٧٦٤ - بغية الباحث) والطبراني (٢٣٨٣) عن شريك، و (٢٣٨٤) عن عبد الحميد بن أبي جعفر، و (٢٣٨٥) عن يوسف بن أبي إسحاق، سبعتهم عن أبي إسحاق به.
قلت: في إسناده عُبيدالله بن جرير، وهٰذا لم يوثقه إلا ابن حبان كما في «التهذيب» للمزي (١٩: ١٧)، وقال ابن حجر في «التقريب» (٤٢٨١): «مقبول»، يعني حيث يتابع وإلا فلين.
ولا يعل إسناده بأبي إسحاق السبيعي، لأن أحد رواة هذا الحديث عنه شعبة، وهو ممن روىٰ عنه قبل الاختلاط، كما أنه روىٰ عنه ما عَلِمَ أنه لم يدلسه.
وثمة وجه آخر عن جرير، فقد أخرجه أحمد (٤: ٣٦١، ٣٦٣) وابن أبي الدنيا (٦) وأبو عمرو الداني في «الفتن» (ق ٣٦/٢) والطبراني (٢٣٧٩) من طريق شريك بن عبدالله عن أبي إسحاق عن المنذر بن جرير عن أبيه مرفوعاً.
قلت: وهذا الوجه معلول بأبي إسحاق، لأن شريكاً يرويه عنه، وهو ليس ممن سمع عنه قبل اختلاطه، كما أن شريكاً نفسه «صدوق يخطىء كثيراً»، كما في «التقريب» لابن حجر (٢٧٨٧)، كما أنه قد رواه على الجادة كما سبق.
=

٣٠٣ ـ حدثني محمد بن وضاح قال: حدثنا موسىٰ بن مُعَاوِيَةَ قال: حدثنا ابنُ مَهْدِيٍّ عن إسرائيل بنِ يونسَ عن إبراهيمَ بن المُهَاجِرِ عنِ ابنِ مَسْعُودٍ قال: إنَّ الخطيئةَ لتُعْمَلُ فِي الأَرْضِ فَيَعْمَلُونَ بها ومعهم الرجلُ فلا تُصيبه وتُصيبُ الرجلَ الخارجَ مِنَ الأَرْض، بأَنَّ هٰذا يُنْكِرُها ولا يَهواها، وتبلغ هٰذا الآخرَ فلا يُنكرها ويهواها[1].

= وورد كذٰلك من حديث عبدالله بن مسعود، أخرجه الطبرانيُّ في «الكبير» (١٠٥١٢) وفي «الأوسط» ـ كما في «مجمع البحرين» (٧: ٢٤٠ ـ ٢٤١) ـ وأبو نعيم في «الحلية» (٤: ١٣٠)، كلاهما من طريق إسماعيل بن عياش قال: حدثني عبد العزيز بن عُبيدالله عن ثمامة بن عقبة عن الحارث بن سويد أنه سمع عبدالله بن مسعود مرفوعاً به.

وقال أبو نعيم: «هٰذا حديثٌ غريب من حديث الحارث بن سويد، لم نكتبه إلا من هٰذا الوجه».

وقال الهيثميُّ في «المجمع» (٧: ٢٦٨): «فيه عبد العزيز بن عُبيدالله، وهو ضعيف».

قلت: وهو «عبد العزيز بن عُبيدالله بن حمزة بن صهيب بن سنان الحمصي»، ضعفه ابن معين، وقال أبو زرعة: «مضطربُ الحديث، واهي الحديث». وقال أبو داود: «ليس بشيء». وقال النسائيُّ: «ليس بثقة، ولا يُكتبُ حديثه». وقال الدارقطني: «متروك». كذا في «التهذيب» لابن حجر (٦: ٣٤٨ ـ ٣٤٩).

قلت: وفي الباب ما يقوي حديث المصنف، وهو ما ورد من حديث أبي بكر الصديق مرفوعاً: «إِنَّ النَّاسَ إِذا رَأَوا الظَّالِمَ فَلَمْ يَأْخُذوا علىٰ يَدَيْهِ أَوْشَكَ أَنْ يعمهمُ اللّٰهُ بعقابه».

أخرجه أحمد (٣٠) عن يزيد بن هارون قال: أخبرنا إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر مرفوعاً به، وإسناده صحيح.

وأخرجه الحميديُّ (٣) وأحمد (١، ١٦) وأبو داود (٤٣٣٨) والترمذي (٢١٦٨، ٣٠٥٨) وابن ماجه (٤٠٠٥) وابن حبان (٣٠٤، ٣٠٥) والبيهقيُّ (١٠: ٩١) من طرق عن إسماعيل بن أبي خالد بألفاظ متقاربة.

(١) إسناده ضعيف لانقطاعه بين ابن مهاجر وعبدالله بن مسعود، فكل من سمع منهم ابنُ مهاجر هم من التابعين وليس فيهم صحابيٌّ واحد كما في ترجمته من «تهذيب الكمال» للمزي (٢: ٢١١).

٣٠٤ ـ حدثني محمد بن وضاح قال: حدثنا محمد بن يحيىٰ قال: حدثنا أسدُ بن موسىٰ قال: حدثنا بَقِيَّةُ حدثنا عبد الله بن نُعَيْم قال: حدثني أبو هزان[١] قال: بينما غُلمانٌ قد أخذوا ديكاً فَيَنْتِفُونَ رِيشَه وشَيخٌ قائمٌ ينظر إليهم إلىٰ جانبهم لا يَأْمُرُهم ولا يَنْهَاهُم، فَخَسَفَ الله بهم الأرض[٢].

٣٠٥ ـ حدثنا أسد قال: حدثنا حماد بن سلمة عن أبي عمران الجَوْنيِّ[٣] أنّ سَلْمَانَ مرّ بِفِتْيَةٍ يُعذبون حماراً فنهاهم فلم ينتهوا. فقال: يا سماء! اشهدي، ويا جبال! اشهدي[٤].

قال ابن وضاح: ما أحسنه.

٣٠٦ ـ حدثني محمد بن وضاح قال: حدثنا أحمد بن عمرو قال: حدثنا جعفرُ بن هارون قال: أخبرني أبو سُلَيْم القارىءُ عن مِسْعَرٍ عن وَبْرَةَ[٥] قال: سمعتُ ابن عباسٍ قال: إيَّاكَ والكلام فيما لا يعنيك فإنه فضلٌ، ولا آمن عليك فيه من الوِزْرِ، وإيَّاكَ في الكلام فيما يعنيك في غير موضعِه، فَرُبَّ مُسلمٍ تَقِيٍّ قد تكلم بما يعنيه في غير موضعه فتعب[٦].

٣٠٧ ـ حدثني محمد بن وضاح قال: حدثنا محمد بن سعيد قال:

---

(١) في الأصل: «أبو هوان»، وهو خطأ، والتصويب من «الكنىٰ» لمسلم (٢: ٨٩٥) و «الجرح والتعديل» (٩: ٢٦٨) و «الاستغناء» لابن عبد البر (٢: ٩٨١)، واسمه يزيد بن سمرة الرهاوي.

(٢) قلت: «عبدالله بن نُعيم». قال عنه ابن حجر (٣٦٦٧): «لين الحديث».

(٣) في الأصل: «الحربي»، وهو خطأ، وهو «عبد الملك بن حبيب الأزدي، أبو عمران الجَوْني».

(٤) إسناده منقطع، فأبو عمران لم يُذكر له سماعٌ من سلمان ـ وهو الفارسي ـ رضي الله عنه.

(٥) في الأصل: «مسعر بن وبرة»، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه، فمسعر هو ابن كدام بن ظهير العامري، وأما وبرة فهو ابن عبد الرحمن المسلي الكوفي.

(٦) قلت: في إسناده مَنْ لم أهتد إلىٰ ترجمته.

حدثنا أسد بن موسىٰ قال: حدثنا أَيُوبُ بن خُوطٍ قال: حدثنا الحَسَنُ أَنَّ رسول الله ﷺ قال: «لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ مَنْ أَذَلَّ نَفْسَه». قيل: يا رسُول الله! وكيف يُذِلُّ نفسه! قال: «يَتَعَرَّضُ للبَلاءِ الَّذي لا طَاقَةَ لَهُ بِهِ»(١).

---

(١) إسناده ضعيف، أيوب بن خوط، قال عنه البخاري: «تركه ابن المبارك». وقال ابن معين: «لا يُكتب حديثه». وقال النسائي والجوزجاني والدارقطني: «متروك» وضعفه العقيلي وابن حبان وغيرهما. كذا في «الميزان» للذهبي (١: ٢٨٦).

وفي الإسناد إرسالٌ كذلك، لأن الحسن تابعي.

وورد عنه من طريق آخر، فقد أخرجه أحمد (٥: ٤٠٥) والترمذي (٢٢٥٤) وابن ماجه (٤٠١٦) وابن عدي (٥: ١٧١٠، ٦: ٢٣٠٧) وأبو الشيخ في «الأمثال» (١٥١) والقضاعي (٨٦٦، ٨٦٧) والبيهقي في «الآداب» (١١٧٥) والبغوي في «شرح السنة» (١٣: ١٧٩)، من طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن الحسن عن جندب عن حذيفة مرفوعاً به.

وروىٰ الخطابيُّ في «العزلة» (ص ١٠٦) الشطرَ الأول منه من الطريق نفسه.

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢: ١٣٨): «سألت أبي عن حديثٍ رواه عمرو بن عاصم، عن حماد بن سلمة...» به، قال أبي: «هٰذا حديثٌ منكرٌ».

ثم أعاده في موضع آخر (٢: ٣٠٦) ونقل عن أبيه أنه قال: «قد زاد في الإسنادِ جندباً، وليس بمحفُوظٍ، حدثنا أبو سلمة عن حماد وليس فيه جندب».

قلت: أخرجه جميعهم من طريق عمرو بن عاصم عن حماد بن سلمة، ما عدا أبي الشيخ وابن عدي (٥: ١٧١٠) فقد أخرجاه من طريق عمر بن موسىٰ الحادي، والخطابيُّ من طريق سعيد بن سليمان الشنيطي، وابن عدي (٦: ٢٣٠٧) من طريق هدبة، ثلاثتهم عن حماد بن سلمة.

قلت: وإسناد الجميع ضعيف، علي بن زيد وهو ابن جدعان ـ ضعيف كما في «التقريب» (٤٧٣٤)، والحسن البصري مدلس ولم يصرح بالتحديث.

وقد جزم ابن عدي في «الكامل» (٦: ٢٣٠٧) بأن هذا الحديث يُعرف برواية «عمرو بن عاصم عن حماد بن سلمة».

وأخرجه عبد الرزاق (٢٠٧٢١) عن معمر عن الحسن وقتادة مرفوعاً به.

وأخرجه البزار (٣٣٢٣ ـ الكشف) وعنه أبو الشيخ في «الأمثال» (١٥٢) والطبراني في «الأوسط» كما في «مجمع البحرين» (٧: ٢٥١ ـ ٢٥٢: ٤٤٠٣) عن زكريا بن يحيىٰ الضرير قال: حدثنا شبابة عن ورقاء بن عمر عن العلاء ابن عبد الكريم عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً. ووقع في «الأمثال»: =

٣٠٨ ـ حدثنا ابن وضاح قال: حدثنا محمد بن يحيىٰ قال: حدثنا أسد قال: حدثنا قَيْسُ بن الرَّبيع عَنِ الأَعْمَشِ عن إبراهيم قال: قال عبد الله: إنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّم بالكَلِمَةِ لا تُغَيِّرُ عليه ولا تُنْكِرُها قلوبُهم، فتنزل عليهم السخطة[1].

٣٠٩ ـ حدثنا أسد قال: حدثنا الوليد قال: حدثني أبو عَمرٍو الأَوْزَاعِيُّ قال: سمعت بلال بن سعدٍ يقول: إذا خَفِيَتِ الخَطِيئَةُ لم تضُرَّ إلا عاملها، فإذا ظهرت فلم تُغَيَّر ضَرَّتِ العَامَّةَ[2].

= «عن عبد الكريم» بإسقاط «العلاء»، والصواب إثباته.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٣٥٠٧) من الطريق نفسه إلا أنه ذكر «ابن أبي نجيح» بدلاً من «العلاء بن عبد الكريم»، ولا ضير في ذلك، فقد يكون ورقاء سمعه تارة من الأول وأخرىٰ من الثاني.

وأورده الهيثميُّ في «المجمع» (٧: ٢٧٤) وقال: «رواه البزار، والطبراني في الأوسط والكبير باختصار، وإسناد الطبراني في الكبير جيد، ورجاله رجال الصحيح غير زكريا بن يحيىٰ بن أيوب الضرير، ذكره الخطيب، روىٰ عن جماعةٍ وروىٰ عنه جماعة ولم يتكلم فيه أحد».

قلت: «زكريا بن يحيىٰ الضرير» مترجم في «تاريخ بغداد» (٨: ٤٥٧ ـ ٤٥٨) كما ذكر الهيثمي.

وورد من حديث علي بن أبي طالب، أخرجه الطبراني في «الأوسط» كما في كل من «مجمع البحرين» (٧: ٢٥٢: ٤٤٠٤) و «مجمع الزوائد» (٧: ٢٧٥)، وقال الهيثميُّ: «رواه الطبراني في الأوسط من طريق الخضر عن الجارود، ولم يُنسبا، ولم أعرفهما، وبقية رجاله ثقات».

قلت: الجارود هو ابن يزيد كما في تعليق محقق «مجمع البحرين» استناداً لما ورد في إسناد حديثٍ سبق هٰذا الحديث في «المعجم الأوسط». والجارود هٰذا قال عنه ابن معين: «ليس بشيء». وقال أبو داود: «غير ثقة» وقال النسائي والدارقطني: «متروك». وكذبه أبو حاتم. كذا في ترجمته من «الميزان» للذهبي (١: ٣٨٤).

(١) في إسناده قيس بن الربيع الأسدي، قال عنه ابن حجر (٥٥٧٣): «صدوق، تغير لما كبر، أدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به».

(٢) إسناده صحيح. وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٠: ٣٦٢ ـ ٣٦٣)=

٣١٠ ـ حدثنا أسد قال: حدثنا بقيةُ قال: حدثني عَبدُ الله بن نُعَيْم قال: حدثني أبو هزان[١] قال: بَعَثَ الله مَلَكَيْنِ إلىٰ أهلِ قَرْيَةٍ أن دَمِّراها بِمَنْ فيها. قال: فَوَجدا فيها رَجُلاً قائماً يُصَلِّي في مسجده، فَعَرَجَ أحدُهما إلىٰ الله تعالىٰ فقال: رَبَّنا! وَجَدْنا فيها عَبْدَكَ فلاناً قائماً يُصَلِّي في مسجده. فقال: دَمِّراها، ودَمِّراه معهم، فَإِنَّه ما تَمَعَّر وَجهُه فِيَّ قط[٢].

٣١١ ـ حدثني محمد بن وضاح قال: حدثنا حَمْزَةُ بنُ سَعِيدٍ قال: حدثني يحيىٰ بن سُليم عن ابنِ خُثَيم عن أبي الزُّبير عن جَابرِ بن عَبْدِ الله قال: قال رسولُ الله ﷺ: «كيف يُقَدِّسُ اللَّهُ أُمَّةً لا يُؤْخَذُ من شديدِهم لضَعِيفِهم؟!»[٣].

= عن عبد الوهاب بن عبد الرحيم الأشجعي عن الوليد ـ وهو ابن مسلم ـ به.
وأخرجه ابن المبارك في «الزهد» (١٣٥٠) عن الأوزاعي، وعنه كل من البيهقي في «الشعب» (٦: ٩٩) وابن عساكر (١٠: ٣٦٢*، ٣٦٣).
وأخرجه أبو نعيم (٥: ٢٢٢) وابن عساكر (١٠: ٣٦٢) من طريقين آخرين عن الأوزاعيِّ به.

(١) في الأصل: «أبو هوان»، وهو خطأ، وقد تقدم وجه تصويبه في التعليق على الفقرة (٣٠٤).

(٢) في إسناده «عبدالله بن نعيم»، قال عنه ابن حجر (٣٦٦٧): «لين الحديث».
وأخرجه ابن أبي الدنيا في «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (ق ٥٧/١ ـ ٢)عن داود بن رشيد عن بقية به.

(٣) أخرجه ابن ماجه (٤٠١٠) عن سويد بن سعيد[١]، وأبو يعلىٰ (٢٠٠٣) عن إسحاق بن أبي إسرائيل، كلاهما عن يحيىٰ بن سليم بقصةٍ فيه، بلفظ مقارب، وقال البوصيري في «الزوائد» (١٤١٠): «هٰذا إسناد حسن، سويد مختلف فيه».
قلت: بل فيه علةٌ تمنع تحسينه، ألا وهي عنعنة أبي الزبير ـ وهو محمد ابن مسلم ـ فقد كان مدلساً. ويحيىٰ بن سليم: «صدوق سيء الحفظ»، كما في =

---

(١) في المطبوعة: «سعيد بن سويد»، وهو خطأ.

٣١٢ ـ حدثني محمد بن وضاح قال: حدثنا محمد بن يحيىٰ قال: حدثنا أسدُ بن موسىٰ قال: حدثنا مُحَمَّدُ بنُ طَلْحَةَ عن زُبَيْدٍ[1] الإِيامِيِّ عن

= «التقريب» (٧٥٦٣). ولكن يحيىٰ توبع، فقد أخرجه ابن حبان (٥٠٥٨) من طريق مسلم بن خالد الزنجي عن ابن خُثيم به. والزنجي «صدوق فقيه كثير الأوهام».
وتابعهما كذٰلك «الفضل بن العلاء» عن ابن خثيم ـ واسمه عبد الرحمن ابن عثمان ـ عند ابن حبان (٥٠٥٩) والخطيب في «تاريخ بغداد» (٧: ٣٩٦) إلا أنه لم يذكر القصة التي ذكرنا أن ابن ماجه أخرجها.
والفضل كذٰلك قال عنه ابن حجر (٥٤١٢): «صدوق له أوهام».
وإن كان أولئك يقوي بعضهم بعضاً، إلا أن العلة التي ذكرناها وهي عنعنة أبي الزبير ما فتأت قائمة، لأنه لم يصرح بالسماع في أي مصدرٍ من تلك المصادر.
ولكن الحديث ثابت، فإن له عدة شواهد:
أولاً: من حديث بريدة بن الحصيب، أخرجه الطبراني في «الأوسط» كما في «مجمع البحرين» (٤: ٣٣٣: ٢٥٥٧) ـ والبزار (١٥٩٦ ـ الكشف) والبيهقي في «سننه» (٦: ٩٥*، ١٠: ٩٤*) وفي «الأسماء والصفات» (٢: ٢٩٧ ـ ٢٩٩)، من طريقين عن عطاء بن السائب عن محارب بن دثار عن ابن بريدة عن أبيه مرفوعاً: «لا قُدِّسَتْ أُمَّةٌ ـ أو كيف تُقَدَّسُ أُمَّةٌ ـ لا يأخذ ضعيفُها حَقَّه من شديدها وهو غير متعتع».
وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥: ٢٠٨): «رواه البزار والطبراني في الأوسط، وفيه عطاء بن السائب، وهو ثقة، ولكنه اختلط، وبقية رجاله ثقات».
وقال البزار: «لا نعلم له عن بريدةَ طريقاً غير هٰذا، تفرد به منصور».
قلت: يعني منصورَ بنَ أبي الأسود عن عطاء بن السائب، وأقول: بل تابعه عليه عمرو بن أبي قيس عند البيهقي (٦: ٩٥).
ثانياً: من حديث أبي سعيد الخدري، أخرجه ابن أبي شيبة (٦: ٥٩٢) وابن ماجه (٢٤٢٦) وأبو يعلىٰ (١٠٩١) بلفظ: «لا قُدِّست أُمَّةٌ لاَ يأْخُذُ الضَّعيفُ فيها حَقَّه غيرَ متعتع».
وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٨٥٧): «هذا إسناد صحيح، رواه أبو يعلىٰ ورواته ثقات، رواة الصحيح».
وفي الباب عن عائشة، ومعاوية، وابن مسعود، وغيرهم، تراجع أحاديثهم ويراجع الكلام عليها في «مجمع الزوائد»، (٤: ١٩٦، ١٩٧) (٥: ٢٠٨، ٢٠٩).

(١) في الأصل: «زيد»، وهو خطأ.

عمرو بن مرة عن رَجُلٍ من بني هَاشِمٍ عن النبيِّ ﷺ قال: «بِئْسَ القَوْمَ قَوْمٌ لا يَرِمُون بالأَمْرِ بالمَعْرُوفِ والنَّهْيِ عنِ المُنْكَرِ، وبِئْسَ القَوْمُ قَومٌ لا يَأْمُرون بالمَعْرُوف ويَنْهَونَ عن المُنكر، وبِئْسَ القَوْمُ قَوْمٌ يَجْفُونَ مَنْ يَأْمُرُ بالمَعْرُوفِ ويَنْهَىٰ عَنِ المُنْكَرِ، وبِئْسَ القَوْمُ قَومٌ لا يَقُومُونَ لله بالقِسْطِ، وبِئْسَ القَوْمُ قومٌ يَسِيرُ فيهم المُؤْمِنُ بالتُّقْيَةِ والكِتْمانِ»[1].

٣١٣ ـ حدثنا أسد قال: حدثنا إسماعيلُ بن عَيَّاشٍ عن طلحةَ بن عَمْرٍو عن عطاءَ بن أبي رَبَاحٍ عن أبي هُرَيْرَةَ قال: قيل: يا رسول الله! لَئِنْ لَم نَأْمُرْ بالمعروف ونَنْهَ عنِ المُنْكَرِ ـ حتىٰ لا نَدَعَ شَيْئاً مِنَ المَعْرُوفِ إلاَّ عَمِلْنَاهُ ولا شَيْئاً مِنَ المُنْكَرِ إلاَّ تَرَكْنَاهُ ـ لا نَأْمُرُ بِمَعْرُوفٍ ونَنْهىٰ عَنْ مُنْكَرٍ؟ قال: فقال رسولُ الله ﷺ: «مُرُوا بالمَعْرُوفِ وإِنْ لَمْ تَعْمَلُوا بِهِ كُلِّه، وَتَنَاهَوا عَنِ المُنْكَرِ وإِنْ لَمْ تَنْتَهوا عَنْهُ كله»[2].

---

(١) قلت: إسناده ضعيف، لجهالة من يروي عنه عمرو بن مرة، فهو يروي عن عدةٍ من التابعين، واثنين من الصحابة أحدهما سمع منه والآخر يرسل عنه، وهما عبدالله بن أبي أوفىٰ، وعبدالله بن عباس، كذا في ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (٨: ١٥٢).
وهنا لم يُذكر الراوي أهو صحابي أم لا، مع العلم أن جهالة الصحابي لا تضر.
والشطر الأخير من الحديث أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣: ١٢٩٤) والديلمي في «مسند الفردوس» (٢١٤٥ ـ مختصره) من حديث عبد الله ابن مسعود. وفي إسناده «سوار بن مصعب الهمداني»، قال ابن معين فيه: «لم يكن بثقة، ولا يُكتب حديثه»، وقال البخاريُّ: «منكر الحديث»، وقال النسائيُّ: «متروك الحديث»، كذا في ترجمته من «الكامل».

(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (١٨) عن علي بن الجعد، والبيهقي في «الشعب» (٦: ٨٩ ـ علمية) عن محمد بن عبيد، كلاهما عن طلحة بن عمرو به. ثم قال البيهقيُّ: «طلحة بن عمرو المكي ضعيف في الحديث، فإن صَحَّ هٰذا فإنه فيمن يكون الغالب عليه الطاعة، وتكون المعصيةُ منه نادرةً ثم يتداركها بالتوبة».
قلت: «طلحة بن عمرو» قال عنه أحمد والنسائي: «متروك الحديث»، وقال =

كَمُل بعون الله وقوته وكرمه وتيسيره، فله الحمد

كما هو أهله وفوق ما يصفه الواصفون

من خلقه كما ينبغي لكرم وجهه

وعزّ جلاله. والحمد لله

ربّ العالمين وصلىٰ

الله علىٰ محمدٍ

وآله وصحبه

أجمعين

= ابن معين: «ليس بشيء، ضعيف»، وكذٰلك ضَعَّفه غيرهم كما في «تهذيب الكمال» للمزي (١٣: ٤٢٩ ـ ٤٣٠).

والراوي عنه إسماعيل بن عياش الحمصي وهو صدوق في روايته عن أهل بلده، مضطربٌ في غيرهم، وشيخه هنا مكي كما تقدم.

وورد هٰذا الحديثُ عن أنس، أخرجه الطبرانيُّ في «الصغير» (٩٨١) وفي «الأوسط» كما في «مجمع البحرين» (٧: ٢٣٩: ٤٣٨٣).

وأورده الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٧: ٢٧٧) وقال: «رواه الطبرانيُّ في الصغير والأوسط من طريق عبد السلام بن عبد القدوس بن حبيب عن أبيه، وهما ضعيفان».

ونقل المناويُّ في «الفيض» (٥: ٥٢٢) مقالةَ الهيثميُّ.

قلت: عبد السلام قال أبو حاتم: «هو وأبوه ضعيفان»، وقال صالح بن محمد: «هو ضعيف، وأبوه أضعف منه» وقال أبو نعيم: «لا شيء». كذا في «التهذيب» لابن حجر (٦: ٣٢٣ ـ ٣٢٤).

وأبوه عبد القدوس، كذبه ابنُ المبارك، وقال الفلاس: «أجمعوا علىٰ ترك حديثه»، وقال النسائي: «ليس بثقة»، وقال ابن عدي: «أحاديثه منكرة الإسناد والمتن». كذا في «الميزان» للذهبي (٢: ٦٤٣).

وهٰذا الإسناد لا يُقوي الإسنادَ الأولَ بحالٍ من الأحوال لشدة ضعف راوييه كما ترىٰ، والله أعلم.

وُجد في آخر الأصل ما نصّه:

للّه الحمد

قرأه مالكه الفقير إلىٰ رحمة ربه الكريم الخلاق محمد ابن موسىٰ بن علاق عفا الله عنه وغفر له بمنّه وكرمه بتاريخ ثالث عشر من شعبان المكرم سنة إحدىٰ وثمان مائة، والحمد لله وحده وصلّىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم(*).

(*) تمّ التعليق علىٰ أحاديث الكتاب بعون المَلِك الوهّاب في الثالث عشر من شهر ذي القعدة من سنة ١٤٠٨ والله أعلم بالصواب وإليه المآب.

١ ـ فهرس الآيات

الآية	السورة	رقم الآية	الفقرة
﴿يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم﴾	النساء	١٧١	٦٤
﴿يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم﴾	المائدة	٧٧	٦٤
﴿لعن الذين كفروا من بني إسرائيل﴾	المائدة	٧٨ ـ ٨١	٢٨٧
﴿لا يضركم من ضل إذا اهتديتم﴾	المائدة	١٠٥	٢٢٤
﴿وكنت عليهم شهيداً﴾	المائدة	١١٧ ـ ١١٨	١٦٨
﴿وإن هٰذا صراطي مستقيماً﴾	الأنعام	١٥٣	٧٥
﴿وعلىٰ الله قصد السبيل﴾	النحل	٩	٧٥
﴿وكبره تكبيراً﴾	الإسراء	١١١	٣٠
﴿ما علمتُ لكم من إلٰه غيري﴾	القصص	٣٨	١٢٥
﴿أنا ربكم الأعلىٰ﴾	النازعات	٢٤	١٢٥

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٢ ـ فهرس الأحاديث

فهرس الأسماء

الكنىٰ

الأبناء

الأمهات

مراجع التحقيق

- الآداب للبيهقي (أحمد بن الحسين بن علي البيهقي).
  أ ـ ط مكتبة الرياض الحديثة ـ بتحقيق عبد القدوس محمد نذير.
  ب ـ ط دار الكتب العلمية ـ بتحقيق محمد عبد القادر عطا.
- الإبانة لابن بطة ـ تحقيق رضا نعسان معطي ـ ط دار الراية ـ الرياض.
- إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين للزبيدي.
- الأحاديث المختارة للضياء المقدسي ـ تحقيق عبد الملك دهيش ـ ط مكتبة النهضة الحديثة بمكة.
- الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان لعلاء الدين ابن بلبان الفارسي ـ تحقيق شعيب الأرناؤوط ـ ط الرسالة ـ بيروت.
- إحكام الأحكام في أصول الأحكام لابن حزم ـ نشر زكريا يوسف.
- أخبار القضاة ـ لمحمد بن خلف ـ وكيع ـ نشر عالم الكتب ـ بيروت.
- أخلاق العلماء ـ للآجري ـ تعليق بدر البدر ـ ط مكتبة الصحابة ـ الكويت.
- الإخوان ـ لابن أبي الدنيا أبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد ـ تحقيق محمد عبد الرحمن طوالبة ـ ط دار الاعتصام بمصر.
- الأدب المفرد للبخاري ـ ط المطبعة السلفية ـ بمصر.
- الأربعون ـ للآجري محمد بن الحسين البغدادي ـ تحقيق بدر البدر ـ ط مكتبة المعلا ـ الكويت. (١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧ م).
- الاستغناء في الكنى ـ لابن عبد البر ـ تحقيق عبد الله مرحول السوالمة ـ ط مكتبة ابن تيمية ـ الرياض.
- الاستيعاب في أسماء الأصحاب ـ لابن عبد البر ـ بهامش الإصابة لابن حجر.
- أسد الغابة في أسماء الصحابة لابن الأثير ـ ط دار الشعب.
- الأسماء والصفات للبيهقي ـ تحقيق عبد الله الحاشدي.
- الإصابة في أسماء الصحابة لابن حجر ـ ط دار السعادة.
- إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي ـ لابن حجر العسقلاني ـ

تحقيق زهير بن ناصر الناصر ـ ط دار ابن كثير ـ دمشق.
- الاعتصام للشاطبي ـ ط المنار بمصر.
- الاعتقاد للبيهقي ـ تعليق أحمد عصام الكاتب ـ نشر دار الآفاق الحديثة ـ بيروت.
- اقتضاء الصراط المستقيم ـ لابن تيمية ـ تحقيق عبد الرحمن العقل.
- الإكمال في رفع الارتياب لابن ماكولا ـ تحقيق المعلمي اليماني.
- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ـ للقاضي عياض بن موسىٰ اليحصبي ـ تحقيق السيد أحمد صقر ـ نشر دار التراث ـ القاهر (١٣٨٩ هـ ـ ١٩٧٠ م).
- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ـ لابن أبي الدنيا ـ مخطوط.
- الأمثال لأبي الشيخ الأصبهاني ـ ط الدار السلفية بمبي.
- الأمالي الخميسية ـ للمرشد بالله يحيىٰ بن الحسين الشجري ـ ط عالم الكتب ـ (١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م).
- الأنساب للسمعاني ـ تحقيق المعلمي اليماني.
- الأنوار في شمائل المختار للبغوي.
- الإيمان ـ لمحمد بن إسحاق بن يحيىٰ بن منده ـ تحقيق علي بن محمد بن ناصر الفقيهي ـ ط المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية ـ (١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م).
- تاج العروس من جواهر القاموس ـ للزبيدي ـ ط وزارة الإعلام الكويتية.
- تاريخ أبي زرعة الدمشقي ـ ط مجمع اللغة العربية بدمشق.
- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ـ ط دار السعادة.
- تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي.
- التاريخ الكبير للبخاري ـ تحقيق المعلمي اليماني ـ ط دائرة المعارف العثمانية.
- تاريخ مدينة دمشق ـ لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر ـ مخطوط.
- تاريخ مدينة دمشق ـ المجلدة العاشرة ـ تحقيق أحمد دهمان.
- التاريخ والعلل ـ ليحيىٰ بن معين ـ تحقيق أحمد محمد نور سيف ـ ط مركز البحث العلمي بمكة المكرمة ـ (١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م).
- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي ـ تحقيق عبد الصمد شرف الدين ـ ط الدار القيمة ـ بمبي.
- الباعث الحثيث ـ لابن كثير ـ تعليق أحمد شاكر.
- بغية الملتمس في سباعيات الإمام مالك بن أنس ـ للعلائي ـ تحقيق حمدي السلفي ـ ط عالم الكتب.

- تحذير الخواص من أحاديث القصاص للسيوطي ـ تحقيق محمد الصباغ ـ ط المكتب الإسلامي.
- التخويف من النار ـ لابن رجب الحنبلي ـ تحقيق محمد بشير عيون ـ ط دار البيان ـ دمشق.
- التدوين في أخبار قزوين ـ لعبد الكريم بن محمد الرافعي ـ تحقيق عزيز الله العطاردي ـ نشر مكتبة الإيمان بالمدينة المنورة.
- التذكرة في أحوال الموتى والآخرة ـ للقرطبي.
- التذكرة المنثورة في الأحاديث المشهورة ـ لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الزركشي ـ تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ـ ط دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ (١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م).
- ترتيب المدارك للقاضي عياض ـ ط وزارة الأوقاف المغربية.
- الترغيب في فضائل الأعمال لابن شاهين ـ ط دار ابن الجوزي.
- الترغيب والترهيب ـ لأبي القاسم الأصبهاني.
- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف ـ لأبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري ـ ط دار ابن كثير دمشق.
- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة ـ لابن حجر العسقلاني ـ مراجعة السيد عبد الله هاشم يماني ـ ط دار المحاسن للطباعة ـ بمصر.
- تفسير البغوي ـ ط دار المعرفة.
- تفسير عبد الرزاق الصنعاني ـ تحقيق عبد المعطي قلعجي ـ ط دار المعرفة.
- تفسير القرآن العظيم لابن كثير ـ ط دار الشعب.
- تقريب التهذيب لابن حجر ـ تحقيق محمد عوامة ـ ط دار الرشيد.
- التقييد والإيضاح لما أطلق وقيد من مقدمة ابن الصلاح ـ للعراقي ـ ط المكتبة السلفية بالمدينة النبوية.
- التكملة لابن نقطة ـ ط المجلس العلمي بجامعة أم القرى ـ بمكة المكرمة.
- تلبيس إبليس لابن الجوزي ـ نشر دار الوعي ـ حلب.
- التمهيد لابن عبد البر ـ ط وزارة الأوقاف المغربية.
- تهذيب التهذيب لابن حجر ـ ط حيدر أباد ـ الدكن.
- تهذيب الكمال للمزي ـ مؤسسة الرسالة بتحقيق بشار معروف.
- التوبيخ والتنبيه ـ لأبي الشيخ محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني ـ تحقيق حسن بن أمين بن المندوه ـ ط مكتبة التوعية الإسلامية بمصر ـ (١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م).

- الثقات - لمحمد بن حبان بن أحمد بن أبي حاتم البستي - ط دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد - الدكن - (١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م).
- جامع بيان تأويل آي القرآن (تفسير ابن جرير الطبري) - ط الحلبي.
- جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر - تحقيق أبي الأشبال الزهري.
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل - لأبي سعيد خليل بن كيكلدي العلائي - تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي - ط وزارة الأوقاف العراقية - بغداد - (١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م).
- جامع الترمذي - ط الحلبي.
- الجامع في شعب الإيمان للبيهقي - ط دار الكتب العلمية.
- الجامع لآداب الراوي وأخلاق السامع - للخطيب البغدادي - تحقيق محمود الطحان - ط مكتبة المعارف - الرياض.
- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي - تحقيق المعلمي اليماني.
- جزء الألف دينار - للقطيعي - تحقيق بدر البدر - ط مكتبة النفائس - الكويت.
- الحجة في بيان المحجة - لأبي القاسم التيمي - تحقيق محمد محمود أبو رحيم ومحمد بن ربيع الموصلي - ط دار الراية - الرياض.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني - ط دار السعادة.
- الحوادث والبدع للطرطوشي - تحقيق عمار الطالبي.
- خطبة الحاجة - لمحمد ناصر الدين الألباني - ط المكتب الإسلامي.
- خلق أفعال العباد - للبخاري محمد بن إسماعيل - تعليق بدر البدر - نشر الدار السلفية - الكويت (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م).
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي - ط دار الفكر.
- درء تعارض العقل والنقل - لابن تيمية - تحقيق محمد رشاد سالم - ط جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض.
- ذكر أخبار أصبهان لأبي نعيم الأصبهاني - ط ليدن.
- ذم البغي - لابن أبي الدنيا - تحقيق نجم عبد الرحمن خلف - ط دار الراية - الرياض.
- ذم قرناء السوء - لأبي القاسم بن عساكر - ط دار الفكر - دمشق.
- ذم الكلام للهروي - مخطوط.
- ذيل تاريخ بغداد - لمحب الدين أبي عبد الله محمد بن محمود ابن النجار - ط دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن (١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م).
- الرسالة في اعتقاد أهل الحديث - لأبي إسماعيل الصابوني - تحقيق بدر البدر - ط دار الغرباء - المدينة المنورة.

- الزهد لأسد بن موسى ـ تحقيق أبي إسحاق الحويني.
- الزهد للبيهقي ـ تحقيق تقي الدين الندوي ـ ط دار القلم ـ الكويت.
- الزهد لابن المبارك ـ تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ـ ط بمبى برس ـ الهند.
- الزهد لوكيع بن الجراح ـ تحقيق عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي ـ ط مكتبة الدار ـ المدينة المنورة (١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م).
- سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني ـ ط المكتب الإسلامي.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني ـ ط المكتب الإسلامي.
- سنن البيهقي الكبرىٰ ـ ط دائرة المعارف العثمانية.
- سنن الدارمي ـ ط السيد هاشم يماني.
- سنن النسائي ـ نشر دار إحياء التراث العربي.
- سنن النسائي الكبرى ـ ط دار الكتب العلمية.
- سنن ابن ماجه ـ ط الحلبي.
- سنن أبي داود ـ تعليق عزت عبيد دعاس.
- السنة لمحمد بن نصر المروزي.
- السنة لابن عاصم ـ تحقيق الألباني ـ ط المكتب الإسلامي.
- سير أعلام النبلاء ـ ط مؤسسة الرسالة.
- شرح أصول السنة للالكائي ـ تحقيق أحمد سعد حمدان ـ ط دار طيبة.
- شرح السنة للبغوي ـ ط المكتب الإسلامي.
- شرح صحيح مسلم للنووي.
- شرح الزرقاني على موطأ مالك.
- شرح علل الترمذي ـ لابن رجب الحنبلي ـ تحقيق نور الدين عتر ـ ط دمشق.
- شرف أصحاب الحديث ـ للخطيب البغدادي ـ ط دار إحياء السنة البنوية.
- الشفا في تعريف حقوق المصطفى ـ للقاضي عياض.
- الشريعة للآجري ـ تحقيق محمد حامد الفقي.
- الصحاح للجوهري ـ نشر دار العلم للملايين ـ بيروت.
- صحيح ابن خزيمة ـ تحقيق الأعظمي ـ ط المكتب الإسلامي.
- صحيح أبي عوانة.
- صحيح البخاري (مع فتح الباري ط السلفية).
- صحيح مسلم بن الحجاج النيسابوري ـ تعليق محمد فؤاد عبد الباقي ـ ط الحلبي.
- صفة الغرباء للآجري ـ تحقيق بدر البدر ـ ط دار الخلفاء ـ الكويت.

- صفة المنافق للفريابي ـ تحقيق بدر البدر ـ ط دار الريان ـ بيروت.
- الصلاة لمحمد بن نصر المروزي ـ تحقيق عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي ـ ط مكتبة الدار بالمدينة النبوية.
- الصمت ـ تحقيق نجم خلف ـ ط دار الغرب الإسلامي.
- الصلاة لمحمد بن نصر المروزي ـ تحقيق عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي ـ ط مكتبة الدار بالمدينة المنورة.
- الصواعق المرسلة ـ لابن القيم ـ ط دار العاصمة ـ الرياض.
- الضعفاء ـ للعقيلي ـ تحقيق عبد المعطي قلعجي ـ ط دار الكتب العلمية.
- طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ـ تحقيق حامد الفقي ـ نشر دار المعرفة بيروت.
- طبقات الشافعية الكبرىٰ للسبكي ـ ط الحلبي.
- الطبقات الكبرىٰ لمحمد بن سعد ـ ط دار صادر.
- عارضة الأحوذي في شرح جامع الترمذي ـ لأبي بكر بن العربي ـ نشر دار الفكر ـ بيروت.
- العزلة ـ لحمد بن سليمان الخطابي ـ تحقيق ياسين محمد السواس ـ ط دار ابن كثير ـ دمشق.
- علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي ـ ط المكتبة السلفية بمصر.
- العلل للدارقطني ـ ط دار طيبة ـ الرياض.
- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ـ لابن الجوزي ـ ط دار نشر الكتب الإسلامية.
- العلم لأبي خيثمة ـ تحقيق محمد ناصر الدين الألباني.
- عيون الأخبار ـ لابن قتيبة.
- غرائب حديث شعبة لمحمد بن المظفر البغدادي ـ تحقيق بدر البدر.
- غريب الحديث لابن قتيبة ـ تحقيق عبد الله الجبوري ـ ط وزارة الأوقاف العراقية ـ بغداد.
- غريب الحديث ـ لإسحاق الحربي ـ تحقيق سليمان بن إبراهيم العايد ـ ط جامعة أم القرىٰ ـ مكة.
- غريب الحديث ـ للخطابي ـ تحقيق عبد الكريم الغرباوي ـ ط جامعة أم القرىٰ ـ مكة.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ـ ط المطبعة السلفية بمصر.
- فتح المغيث شرح ألفية الحديث ـ للسخاوي ـ تحقيق علي حسين علي ـ ط الجامعة السلفية بالهند.

- الفتن لنعيم بن حماد ـ تحقيق سمير بن أمين الزهيري ـ ط مكتبة التوحيد بالقاهرة.
- فضائل الأوقات ـ للبيهقي ـ تحقيق عدنان القيسي ـ ط مكتبة المنارة بمكة.
- الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي ـ تعليق إسماعيل الأنصاري ـ نشر دار إحياء السنة النبوية.
- الفوائد لتمام الرازي ـ (النسخة الخطية، وما طبع منه بترتيب جاسم الفهيد الدوسري ـ ط دار البشائر الإسلامية ببيروت).
- فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي.
- الكامل في الضعفاء ـ لابن عدي ـ ط دار الفكر ـ بيروت.
- كشف الأستار في زوائد البزار للهيثمي ـ ط مؤسسة الرسالة.
- الكفاية للخطيب البغدادي.
- كنز العمال في السنن والأقوال ـ لمتقي الدين الهندي ـ ط الرسالة.
- الكواكب النيرات لابن الكيال ـ تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي ـ ط دار المأمون للتراث.
- لسان الميزان لابن حجر العسقلاني ـ نشر مؤسسة الأعلمي.
- اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ـ للسيوطي ـ نشر در المعرفة ـ بيروت.
- المجروحين لابن حبان ـ ط دار الوعي ـ حلب.
- مجمع البحرين في زوايد المعجمين للهيثمي ـ ط دار الرشد ـ الرياض.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي ـ ط دار السعادة.
- مختصر سنن أبي داود ـ للمنذري ـ تحقيق أحمد شاكر وحامد الفقي ـ نشر دار المعرفة ـ بيروت.
- المدخل إلى السنن للبيهقي ـ تحقيق محمد ضياء الأعظمي ـ ط دار الخلفاء ـ الكويت.
- المراسيل لابن أبي حاتم ـ تحقيق شكر الله نعمة الله ـ ط الرسالة.
- مساوىء الأخلاق للخرائطي ـ تحقيق مجدي السيد ـ ط مكتبة القرآن الكريم بمصر.
- المستدرك على الصحيحين للحاكم.
- مسند ابن المبارك ـ ط دار الكتب العلمية.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل ـ ط الميمنية.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل ـ تحقيق أحمد شاكر ـ ط المعارف.
- مسند البزار ـ تحقيق محفوظ الرحمن زين الله ـ مكتبة العلوم والحكم.
- مسند الحميدي ـ تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي.
- مسند سعد بن أبي وقاص ـ للدورقي ـ تحقيق عامر صبري ـ ط دار البشائر.

- مسند الشهاب للقضاعي ـ تحقيق حمدي السلفي ـ ط الرسالة.
- مسند الطيالسي ـ ط دائرة المعارف العثمانية.
- مسند الفردوس ـ للديلمي ـ (مختصر) ـ ط دار الكتب العلمية.
- مسند الهثيم بن كليب ـ ط مكتبة العلوم والحكم.
- مسند أبي يعلىٰ ـ تحقيق حسين سليم أسد ـ ط دار المأمون للتراث.
- مشكل الآثار للطحاوي.
- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ـ للبوصيري ـ ط دار الجنان.
- مصنف ابن أبي شيبة.
- مصنف عبد الرزاق ـ ط المجلس العلمي ـ الهند.
- المعجم لابن الأعرابي ـ تحقيق أحمد ميرين البلوشي ـ ط دار الراية ـ الرياض.
- معجم الطبراني الأوسط ـ تحقيق محمد الطحان ـ ط المعارف ـ الرياض.
- معجم الطبراني الصغير ـ تحقيق محمد شكور إمرير ـ ط المكتب الإسلامي.
- معجم الطبراني الكبير ـ تحقيق حمدي السلفي ـ ط وزارة الأوقاف العراقية.
- المعرفة والتاريخ للفسوي ـ ط وزارة الأوقاف العراقية.
- معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري.
- مفتاح الجنة في الاعتصام بالسنة للسيوطي ـ تعليق بدر البدر ـ ط مكتبة الريان ـ بيروت.
- مفتاح دار السعادة لابن القيم.
- المقاصد الحسنة للسخاوي ـ ط الخانجي.
- مكارم الأخلاق للخرائطي ـ ط المطبعة السلفية بمصر.
- المنتخب من مسند عبد بن حميد ـ تحقيق مصطفىٰ العدوي ـ ط دار الأرقم بالكويت.
- المؤتلف والمختلف ـ للدارقطني ـ تحقيق موفق عبد القادر ـ ط دار الغرب الإسلامي.
- الموضح لأوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي.
- الموضوعات لابن الجوزي ـ ط المطبعة السلفية بالمدينة المنورة.
- موطأ الإمام مالك ـ ط الحلبي.
- ميزان الاعتدال للذهبي ـ تحقيق محمد علي البجاوي ـ ط الحلبي.
- النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ـ ط الحلبي.
- نوادر الأصول للحكيم الترمذي، النسخة المطبوعة (محذوفة الأسانيد)، والنسخة الخطية المسندة.
- نيل الأوطار للشوكاني ـ ط الحلبي.

فهرس محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة

* **الفهارس**